مَجلّة فصليّة مُحكّمة

تُعنى بعلوم كتاب نهج البلاغة
وبسيرة الإمام علي عليه السلام وفكره

تصدر عن

الأمانة العامّة للعتبة الحسينيّة المقدّسة
مؤسّسة علوم نهج البلاغة

مُجازةٌ من وزارة التّعليم العالي والبَحْثِ العِلْميّ
مُعْتَمَدةٌ لأغراضِ التَّرْقِيَةِ العِلْمِيّة

السنة السادسة- العدد الثالث عشر

محرم ١٤٤٣ هـ- آب ٢٠٢١م

الترقيم الدولي: ISSN 2414–1313

العنوان: العراق - كربلاء المقدسة - شارع السدرة

مجاور مقام علي الأكبر عليه السلام

مؤسسة علوم نهج البلاغة

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية ٢١٧٨ لسنة ٢٠١٦م

للمعلومات والاتصال

٠٧٧٢٨٢٤٣٦٠٠

٠٧٨١٥٠١٦٦٣٣

الموقع الإلكتروني: www.inahj.org

البريد الإلكتروني: info@inahj.org

تنويه: إن الأفكار والآراء الواردة في أبحاث هذه المجلة تعبرّ عن وجهة نظر كتّابها ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر العتبة الحسينية المقدسة.

(سورة يس، الآية: ١٢)

بطاقة فهرسة

مصدر الفهرسة: IQ-KaPLI ara IQ-KaPLI rda.

رقم تصنيف LC: BP1.1 M83. V6. N13 2021.

الرقم العالمي للدوريات(ردمد): ١٣١٣- ٢٤١٤.

العنوان: المبين: مجلة فصلية محكمة تعنى بعلوم كتاب نهج البلاغة وبسيرة الإمام علي (عليه السلام) وفكره.

بيان المسؤولية: مؤسسة علوم نهج البلاغة، الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة.

بيانات المطبعة: الطبعة الأولى.

بيانات النشر: كربلاء: العتبة الحسينية المقدسة- مؤسسة علوم نهج البلاغة، ١٤٤٣هـ= ٢٠٢١م

الوصف المادي: مجلد.

سلسلة النشر: (مؤسسة علوم نهج البلاغة؛)

تبصرة دورية: الوصف مأخوذ من: السنة السادسة، العدد الثالث عشر (١٤٤٣هـ- ٢٠٢١م)

تبصرة دورية: فصلية.

موضوع شخصي: علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة- ٤٠ للهجرة- سيرة- دوريات.

موضوع شخصي: الشريف الرضي، محمد بن الحسين بن موسى، ٣٥٩- ٤٠٦ للهجرة- نهج البلاغة- شرح- دوريات.

موضوع شخصي: علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة- ٤٠ للهجرة- أحاديث- دوريات.

مصطلح موضوعي: البلاغة العربية- دوريات.

مصطلح موضوعي: الإسلام- دوريات.

مصطلح موضوعي: عقائد الشيعة الإمامية- دوريات.

مؤلف إضافي: الشريف الرضي، محمد بن الحسين بن موسى، ٣٥٩- ٤٠٦ للهجرة- نهج البلاغة-شرح- دوريات.

عنوان إضافي: نهج البلاغة. شرح. دوريات.

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية المقدسة

ISBN 978-9933-582-00-5

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.: الرقم: ب ت 4 / 10669
Date: التاريخ: 2019/11/10

ديوان الوقف الشيعي / الامانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة

م/ مجلة المبين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم ٢١٤٤٣ في ٣١/ ٨/ ٢٠١٩ بشأن اعتماد مجلتهم التي تصدر عن مؤسسة علوم نهج البلاغة التابعة للعتبة الحسينية المقدسة واعتمادها لأغراض الترقيات العلمية وتسجيلها ضمن موقع المجلات العلمية الاكاديمية العراقية ، حصلت موافقة السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي بتاريخ ٧/١١/ ٢٠١٩ على أعتماد المجلة المذكورة في الترقيات العلمية والنشاطات العلمية المختلفة الاخرى وتسجيل المجلة في موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية .

للتفضل بالاطلاع وابلاغ مخول المجلة لمراجعة دائرتنا لتزويده بإسم المستخدم وكلمة المرور ليتسنى له تسجيل المجلة ضمن موقع المجلات العلمية العراقية وفهرسة اعدادها ... مع التقدير.

أ.د. غسان حميد عبدالمجيد
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
١٠/ ١١/ ٢٠١٩

نسخة منه الى:
- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي / أشارة الى موافقة سيادته المذكورة أعلاه والمثبتة على اصل مذكرتنا المرقم ب ت م٤/ ٧٦٨٠ في ٢٠١٩/١١/٧ / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- قسم المشاريع الريادية / شعبة المشاريع الالكترونية / للتفضل بالعلم واتخاذ مايلزم ... مع التقدير
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التاليف والنشر والمجلات / مع الاوليات .
- الصادرة .

مهند ، أنس
٧ / تشرين الثاني

رَئِيسُ التَّحْرِير

أ.د. عَبَّاس عَلِي حُسَيْن الفَحَّام

جَامِعَةُ الكُوفَة - كُلِّيَّة التَّرْبِيَة لِلبَنَات

مُدِيرُ التَّحْرِير

أ.د. عَلِي عَبْد الفَتَّاح الحَاج فَرْهُود الحَسْنَاوِي

جَامِعَةُ بَابِل - كُلِّيَّة التَّرْبِيَة لِلعُلُومِ الإِنْسَانِيَّة

هيأة التحرير

أ. د. صلاح مهدي الفرطوسي
جامعة روتردام الإسلامية- هولندا

أ. د. عبد علي سفيح الطائي
مستشار وزارة التربية- فرنسا

أ. د. عبد الحسين عبد الرضا العمري
جامعة ذي قار- كلية الآداب

أ. د. جواد كاظم النصر الله
جامعة البصرة- كلية الآداب

أ. د. محمد حسنين النقوي
جامعة بهاء الدين- باكستان

أ. د. حسين علي الشرهاني
جامعة ذي قار- كلية التربية للعلوم الإنسانية

أ. د. حسن حميد الفياض
جامعة الكوفة- كلية التربية الأساسية

أ. د. مصطفى كاظم شغيدل
جامعة بغداد- كلية الآداب

أ. م. د. نعمة دهش فرحان الطائي
جامعة بغداد- كلية التربية ابن رشد

أ. م. د. أحمد حسين عبد السادة
جامعة المثنى- كلية التربية للعلوم الإنسانية

م. د. حيدر هادي خلخال الشيباني
مديرية التربية- النجف الأشرف

مراجعة النصوص العربية

د . عمار حسن الخزاعي　　م . م . علي عباس الربيعي

الإدارة والمالية

د . عمار حسن الخزاعي　　أحمد عدنان المعمار

زمان جعفر كاظم　　م . م . علي جاسم محمد علي

ترجمة

حسنين علي عبد الأمير الطائي

الإخراج والتصميم

أحمد عباس مهدي

قَصيدَةٌ تُؤَرِّخُ صدورَ مَجَلَّةِ المُبين سَنَةَ ((١٤٣٧ هـ))

مِنْ رَوضِ سِبْطِ المُصْطَفَى الأَمِينِ
وَفَيضِ جُودِ مَنْحَرِ الحُسَينِ

وَمِنْ سَنَا نَهْـجِ بَلاغَةٍ سَـما
إلـى السَّـما بِالأَنْزَعِ البَـطِينِ

مَجَلَّةُ المُـبِينِ حَقًّا أَشْـرَقَـتْ
عَلى مَـدَى مَعَارِفِ اليَـقِـينِ

وَعَرَّجَتْ عَلى رُبَى أَهْلِ التُّقَى
بِغَيثِهَـا ذِي الجَـوهَرِ الثَّمِينِ

فَأَزْهَرَتْ بِحَرْفِهَا وَأَبْهَرَتْ
بِحُسْنِهَـا الفَتَّانِ كُـلَّ عَـينِ

وَكَيْفَ لا وَهْيَ عَلَى بُرَاقِها
تَطِيرُ فَوقَ كَنْزِهَا الدَّفِينِ

فَقَدْ نَمَتْ وأَيْنَعَتْ وَأَثْمَرَتْ
بِنَهْجِ عَدْلٍ وَهُدَىً وَدِينِ

مَجَلَّةٌ تَزْهُو بِرَوْضِ حَرْفِها
وَسَبْكِها الجَمِيْلِ وَالرَّصِينِ

لِذا نَرَاها بالسَّنا تَوَشَّحَتْ
وَاعْتَصَمَتْ بِحَبْلِها المَتِينِ

وَتُوِّجَتْ فَصَاحَةً مِنْ حَيْدَرٍ
وَأُشْرِبَتْ مِنْ بَارِدٍ مَعِينِ

وَمِنْ رِيَاضِ السِّبْطِ سِبْطِ المُصْطَفَى
وَمَوْجِ نَزْفِ الْقَلبِ وَالوَتِينِ

إلى الهُدَى وَالحَقِّ داعِيها دَعَا
يَطْوِي بِنَشْرٍ رَقْدَةَ السِّنِينِ

زِدْ آخِرَ الدَّاعِي وَأَرِّخْ: ((صَادِحاً
قَدْ أَزْهَرَتْ مَجَلَّةُ المُبِينِ))

الشَّاعر: علي الصَّفَّار

الافتتاحية:

حضارة الكلمة

كلمة مؤسسة علوم نهج البلاغة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أنعم وله الشكر بما ألهم والصلاة والسلام على خير النعم وأتمّها محمد وآله الأخيار الأطهار.

أمّا بعد:

فإنّ لكلِّ أمة حضارتها التي تفتخر بها على غيرها من الأمم، ولكلِّ حضارة رجالها الذين بنوها بالفكر والعمل والجد والاجتهاد، ولكلِّ حضارة شواهدها الشامخة وعلاماتها القائمة، وهي تحاكي الأجيال على كرور الأيام أنّ هاهنا كانت أمة.

ولكن ليس كلُّ من رأى حضارة أمةٍ تَفَكّر في حالها، واعتبر بأخبارها وأُفول نجمها، ولم يبق منها سوى مواضع الأطلال، تصهرها أشعة شمس النهار، وتغزوها الأمطار، وتندب حالها الأطيار التي اتّخذتها أوكارًا لأعشاشها، ومأوى لفراخها، وكأنّ قدرها قد حتّم عليها أن لا يلحظها سوى فراخٍ هزيلة، وزواحف دخيلة، تجوب شقوق جدران هياكل الحضارة، وهي تَؤُزُّ بأصواتها لتدعو الإنسان أنّ هاهنا كانت أمة.

ولكننا هنا في حضارة ليست كغيرها من الحضارات، فشموخها قائم في الأذهان وعلاماتها حاضرة في القلوب، وهياكلها تشدّ الأرواح لتهفو إليها أسيرة لأمرها، ومنقادة لنهيها تغفو على المعنى هنا، وترتشف الدَّلالة هناك، وتنتشي العِبْرة هنالك، فضلًا عن حيرتها في نسق التعبير وجمالية المغزى وقوام الجملة، إننا في حضارة الكلمة، كلمة أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (عليه الصلاة والسلام)، تلك الحضارة التي عجزت عن محوها الأنداد من الأعراب والأعاجم، فتكسَّرت على جدران حقائقها المعاولُ، وتقهقرت بساحات معارفها الفطاحلُ، ويئِست عن بلوغ مغزاها الأعاظم.

لأنها حضارة الكلمة.. كلمة أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) الذي لم يزل صدى دعوته مرددًا «أن هاهنا علمًا جمًا لو أَصبت له من حملة».

ومن هنا: اتّخذت مؤسسة علوم نهج البلاغة منهجها في النهوض بهذا التراث المعرفي

الذي اكتنزه كتاب نهج البلاغة، فقامت بتأسيس مجلة علمية فصلية مُحَكَّمَة مُعْتَمَدة لأغراض الترقية العلمية في المجال الأكاديمي، تهدف إلى استنهاض الأقلام العلمية والفكرية للارتشاف من معين علوم الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وكتاب نهج البلاغة الذي يعد بوابة يلج منها أهل الفكر والبحث إلى حضارة الكلمة، كلمة الله ورسوله (صلّى الله عليه وآله وسلم) وقرآنه الناطق علي بن أبي طالب (عليه السلام).

لذا:

تدعو أُسرة (مجلة المبين) المفكرين والباحثين في الجامعات والحوزات العلمية إلى الكتابة فيها والإسهام في رفدها بالأبحاث العلمية والدراسات المعمّقة؛ ليدلوا بدلائهم في رياض معين حضارة الكلمة الفياضة فتنتشي الأرواح، وتقر العيون، وتأنس النفوس، وهي تجوب بين أروقة علومها العديدة، وحقول معارفها الجمة.

ولا سيما أنّ (المبين) تُعدّ أوَّل مجلة علميةٍ محكمةٍ في العالمِ الإسلامي مختصةٍ بعلوم كتاب نهجِ البلاغة، وسيرة الإمام علي (عليه السلام) وفكره.

سائلين الله تعالى التوفيق والتسديد لإدامة هذا الصرح المعرفي، ونسأله بلطفه وسابق رحمته، وخير نعمه وأتمها محمد وآله أن يديم علينا فضله وفضل رسوله الكريم وهو القائل وقوله حق ووعده صدق:

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللهُ سَيُؤْتِينَا اللهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللهِ رَاغِبُونَ﴾ الإسراء -٥٩-.

اللهم إنا إليك راغبون ولفضلك وفضل رسولك سائلون، والحمد لله رب العالمين...

السيد نبيل قاوري حسن الحسني

رئيس مؤسسة علوم نهج البلاغة

سياسة النشر في مجلة المبين

١. مجلة (المبين) مجلة فصلية محكمة، تصدر عن مؤسسة علوم نهج البلاغة للعتبة الحسينية المقدسة وتستقبل البحوث والدراسات للمؤلفين من داخل العراق وخارجه التي تعنى بعلوم كتاب نهج البلاغة وبسيرة الإمام علي عليه السلام وفكره في مجالات المعرفة كافة.

٢. يكون البحث المقدم للنشر ملتزم بمنهجية وأخلاقيات البحث والنشر العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً.

٣. أن لا يكون البحث قد نشر سابقًا أو حاصل على قبول للنشر أو قدم للنشر في مجلة أخرى ويقوم الباحث بتوقيع تعهد خاص بذلك.

٤. لا تقوم المجلة بنشر البحوث المترجمة إلا بتقديم ما يثبت موافقة المؤلف الأصلي وجهة النشر على ترجمة البحث ونشره.

٥. يتحمل مؤلف البحث المسؤولية الكاملة عن محتويات بحثه المرسل للنشر، وتعبر البحوث عن آراء مؤلفيها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

٦. يخضع ترتيب البحوث في المجلة لاعتبارات فنية تتعلق بهوية المجلة.

٧. يبلغ المؤلف باستلام بحثه من لدن المجلة خلال مدة لا تتجاوز العشرة أيام اعتباراً من تاريخ الاستلام.

٨. يبلغ المؤلف بالموافقة أو عدم الموافقة على نشر بحثه في المجلة في مدة لا تتجاوز الشهرين اعتبارًا من تاريخ استلام البحث من قبل المجلة.

٩. لا تعاد البحوث غير المقبولة للنشر إلى مؤلفيها.

١٠. يلتزم المؤلف بإجراء التعديلات اللازمة على بحثه وعلى فق تقارير

هيأة التحرير أو المقيمين وإعادته الى المجلة في مدة أسبوع من تاريخ استلامه للتعديلات.

١١. جميع البحوث المقدمة للنشر تخضع لعملية التقييم العلمي من قبل ذوي الاختصاص.

١٢. تخضع جميع البحوث المقدمة للنشر إلى فحص الاستلال الالكتروني.

١٣. تنقل حقوق النشر والطبع والتوزيع الورقي والالكتروني للبحوث الى المجلة وعلى وفق صيغة تعهد يقوم المؤلف بتوقيعها ولا يحق لأية جهة أخرى إعادة نشر البحث أو ترجمته وإعادة نشره إلا بموافقة خطية من المؤلف ورئيس هيأة التحرير لمجلة المبين.

١٤. لا يجوز للمؤلف سحب بحثه بعد صدور قرار قبول النشر، ويجوز له سحب البحث قبل صدور قرار قبول النشر وبموافقة السيد رئيس هيأة التحرير حصرًا.

١٥. يمنح المؤلف ثلاث مستلات مجانية مع نسخة من العدد الذي نُشر فيه بحثه.

١٦. يتوجب على المؤلف الإفصاح عن الدعم المالي أو أي من أنواع الدعم الأخرى المقدمة له خلال إجراء البحث.

١٧. يتوجب على المؤلف إبلاغ رئيس التحرير عند اكتشافه لوجود خطأ كبير في البحث أو عدم دقة بالمعلومات وأن يساهم في تصحيح الخطأ.

دليل المؤلفين

١. تستقبل المجلة البحوث والدراسات التي تكون ضمن محاورها المبينة في سياسة النشر.

٢. أن يكون البحث المقدم للنشر أصيلا ولم يسبق نشره في مجلة أو أي وسيلة نشر أخرى.

٣. يعطي المؤلف حقوق حصرية للمجلة تتضمن النشر والتوزيع الورقي والالكتروني والخزن وإعادة الاستخدام للبحث.

٤. لا تزيد عدد صفحات البحث المقدم للنشر عن عشرين صفحة.

٥. ترسل البحوث إلى المجلة عبر بريدها الالكتروني:

Almubeen.mag@gmail.com ,inahj.org@gmail.com

٦. يكتب البحث المرسل للنشر ببرنامج الـ (word) أو (LaTeX)وبحجم صفحة (A4) وبهيأة عمودين منفصلين ويكتب متن البحث بنوع خط Simplified Arabic وبحجم ١٤.

٧. يقدم ملخص للبحث باللغة الإنكليزية وفي صفحة مستقلة وان لا يتجاوز (٣٠٠) كلمة.

٨. أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على المعلومات الآتية:

- عنوان البحث.
- اسم المؤلف / المؤلفين وجهات الانتساب.
- البريد الالكتروني للمؤلف / المؤلفين.

- الملخص.
- الكلمات المفتاحية

٩. يكتب عنوان البحث متمركزًا في وسط الصفحة وبنوع خط: Simplified Arabic وحجم Bold 16.

١٠. يكتب اسم المؤلف / المؤلفين متمركزاً في وسط الصفحة وتحت العنوان وبنوع خط Simplified Arabic وبحجم Bold 14.

١١. تكتب جهات الانتساب للمؤلفين بنوع خط Simplified Arabic وبحجم Bold 12.

١٢. يكتب ملخص البحث بنوع خط Simplified Arabic وبحجم: Italic ,Bold 12.

١٣. تكتب الكلمات المفتاحية التي لا يتجاوز عددها عن خمسة كلمات بنوع خط Simplified Arabic وبحجم Italic ,Justify 12.

١٤. جهات الإنتساب تثبت كالآتي (القسم، الكلية، الجامعة، المدينة، البلد) وبدون مختصرات.

١٥. عند كتابة ملخص البحث، تجنب المختصرات والاستشهادات.

١٦. عدم ذكر اسم المؤلف/ المؤلفين في متن البحث على الاطلاق.

١٧. تراعى الأصول العلمية المتعارف عليها في كتابة الهوامش للتوثيق والاشارة بذكر اسم المصدر ورقم الجزء والصفحة، مع ضرورة أن تكون مرقمة ترقيمًا

متسلسلا وتوضع في نهاية البحث.

١٨. يلتزم المؤلف بالشروط الفنية المتبعة في كتابة البحوث العلمية من حيث ترتيب البحث بفقره وهوامشه ومصادره، كما يجب مراعاة وضع صور المخطوطات (للنصوص المحققة) في مكانها المناسب في متن البحث.

١٩. تثبيت قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث وحسب صيغة:

Harvard Reference style.

٢٠. جميع الدراسات التي تم الاستشهاد بها في متن البحث أو الجداول أو الصور يجب أن تثبت وبشكل دقيق في قائمة المصادر وبالعكس.

٢١. يلتزم المؤلف/ المؤلفون إلى بيان فيما إذا كان البحث المقدم للنشر قد تم في ظل وجود أية علاقات شخصية أو مهنية أو مالية يمكن تفسيرها على أنها تضارب في المصالح.

دليل المقيمين

إن المهمة الرئيسية للمقيم العلمي للبحوث المرسلة للنشر، هي أن يقرأ البحث الذي يقع ضمن تخصصه العلمي بعناية فائقة وتقييمه وفق رؤى ومنظور علمي أكاديمي لا يخضع لأي آراء شخصية، ومن ثم يقوم بتثبيت ملاحظاته البنّاءة والصادقة حول البحث المرسل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يرجى من المقيم التأكد فيما إذا كان البحث المرسل إليه يقع ضمن تخصصه العلمي أم لا، فإن كان البحث ضمن تخصصه العلمي، فهل يمتلك المقيم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، إذ إن عملية التقييم يجب أن لا تتجاوز العشرة أيام.

بعد موافقة المقيم على إجراء عملية التقييم وإتمامها خلال الفترة المحددة، يرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات الآتية:

١. هل أن البحث أصيلاً ومهمًا لدرجة يجب نشره في المجلة؟.

٢. فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلة وضوابط النشر فيها.

٣. هل أن فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة؟ إذا كانت نعم، يرجى الإشارة إلى تلك الدراسات .

٤. مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسه ومحتواه؟.

٥. بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكل واضح مضمون البحث وفكرته.

٦. هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلف الوصول إليه وتوضيحه بشكل دقيق، وهل وضح فيها المؤلف ما هي المشكلة التي قام بدراستها.

٧. مناقشة المؤلف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثه بشكل علمي ومقنع.

٨. يجب ان تجرى عملية التقييم بشكل سري وعدم اطلاع المؤلف على أي جانب فيها.

٩. اذا أراد المقيم مناقشة البحث مع مقيم آخر فيجب ابلاغ رئيس التحرير بذلك

١٠. يجب أن لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المقيم والمؤلف فيما يتعلق ببحثه المرسل للنشر، ويجب أن ترسل ملاحظات المقيم إلى المؤلف من خلال مدير التحرير في المجلة.

١١. إذا رأى المقيم بأن البحث مستلاً من دراسات سابقة، توجب على المقيم بيان تلك الدراسات لرئيس التحرير في المجلة.

١٢. إن ملاحظات المقيم العلمية وتوصياته سيعتمد عليها وبشكل رئيسي في قرار قبول البحث للنشر من عدمه، كما يرجى من المقيم الإشارة وبشكل دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديل بسيط ممكن أن تقوم بها هيأة التحرير وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديل جوهري يجب أن يقوم بها المؤلف نفسه.

نموذج تعهد الملكية الفكرية ونقل حقوق الطبع والتوزيع في مجلة المبين

أنا / نحن الموقع / الموقعون أدناه نقر بأن البحث الموسوم

والمقدم للنشر في مجلة المبين هو نتاج جهدي/ جهدنا الخالص وجميع الآراء والاستنتاجات التي تضمنها البحث هي نتاج عملي/ عملنا خلال فترة إنجازه باستثناء ما تمت الإشارة إليه في متن البحث، حيث إن دراسات الآخرين وأفكارهم وآرائهم التي استعملت في هذا البحث قد تمت الإشارة إليها في متن البحث ووضعت بدقة ضمن قائمة المصادر، كما أتعهد/ نتعهد بالفهم والتطبيق الكامل لقواعد البحث والنشر العلمي المعتمدة في مجلة المبين وإن العمل الذي أدى الى إنتاج هذا البحث قد تم وفق أخلاقيات البحث العلمي المعروفة عالمياً، فضلاً عن ذلك، فأنا/ نحن أتعهد/ نتعهد بأن هذا البحث لم يسبق وأن نشر أو قُدم للنشر في مجلة أو أية وسيلة نشر أخرى وأمتلك/ نمتلك الحقوق الحصرية الكاملة لنشر البحث لغاية تاريخ توقيع هذا العقد، وبذلك أوافق/ نوافق على نقل حقوق النشر والطبع والتوزيع الورقي والالكتروني لهذا البحث إلى مجلة المبين أو من تخوله هذه المجلة.

ت	اسم المؤلف / المؤلفون	البريد الالكتروني	التوقيع والتاريخ

ملاحظة : يملئ هذا الحقل في حال كون المؤلف مخول من بقية المؤلفين لتوقيع هذا التعهد نيابة عنهم

اني ..... مخول/ مخولة من جميع المؤلفين المشتركين معي في هذا البحث للتوقيع على هذا التعهد نيابة عنهم وأتعهد بصحة كافة معلوماتي الشخصية التي وردت في هذا التعهد ولأجله وقعت.

التوقيع: التاريخ:

البريد الالكتروني: رقم الهاتف:

المحتويات

الصفحة	عنوان البحث	اسم الباحث
٢٦	كلمة العدد	أ. د. عباس علي حسين الفحام رئيس التحرير
٢٨	ملف العدد	أثر العدالة الاقتصادية في تحقيق الأمن وخلق التوازن المجتمعي ورفاهيته
٢٩	العدالة الاقتصادية عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)	أ. م. د. أحمد عدنان عزيز كلية العلوم السياسية جامعة بغداد
٦٩	دور السياسة الاقتصادية للإمام عليّ (عليه السلام) في تحقيق الرفاهية الاجتماعية	أ. د. محمد حسين كاظم كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء م.م. علي جاسم محمد علي الخفاجي مؤسسة علوم نهج البلاغة
٩٩	الأمن الاقتصادي في حكومة الإمام علي (عليه السلام)	باسمة محمد صادق الشيبي خبير متقاعد من وزارة التخطيط

الصفحة	عنوان البحث	اسم الباحث
١٦١	دور الإمام علي (عليه السلام) في معارك النبي (صلى الله عليه وآله) دراسة في فكر الجاحظ	أ.د. جواد كاظم النصر الله م.م. عقيل يوسف سعود السلطان كلية الآداب - جامعة البصرة
٢٠٧	الاستنباط عند أمير المؤمنين (عليه السلام)	م. كريم طاهر البعاج جامعة القادسية
٢٤١	بيعة الغدير وآثارها السياسية والاجتماعية موقف السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) أنموذجا	م. شيماء ياس خضير العامري جامعة ذي قار كلية التربية للعلوم الإنسانية

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين، وأتم الصلاة والتسليم على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آل بيته الطاهرين وصحبه المنتجبين.

لا ريب في أن حصد التميز في الأعمال العلمية من نتائج الجدية في العمل، ولعل ذلك لا يكون إلا في ظل الاستمرار في البحث عما هو جديد ونافع وصالح في سوق العلم، فالعلم يوم بضاعة تتزاحم فيها أقلام المبدعين وتفرض نفسها بنفسها على القاريء لأن يقتنيها ويتدبرها في ظل سوق يعرض فيها شتى الملهيات وأنواع المعارف التي قد تجعل فرص البقاء غير مواتية لكثير من الأعمال العلمية، ومنها المجلات العلمية، ومن هنا تسعى دائما سياسة مجلة المبين بأسرتها كافة في البحث عما يميزها بين أنواع المجلات التي تقدم المادة المعرفية، ولذلك اعتمدت المجلة الأسس الآتية في عملها:

أولًا: محاولة المزج بين الأصالة والمعاصرة في تقديم المادة المعرفية أو قل عصرّنة التراث وتكييفه مادة طيعة سهلة بين يدي القاريء.

ثانيًا: ردم الفجوة بين الماضي والحاضر أمام النشئ الجديد، وتعريفه بقيمة تراثه وعظمة هويته المعرفية وان التخلف في الحاضر لا يعني أن نعيش على هامش الحياة من دون هوية.

ثالثًا: إثراء الساحة المعرفية بالأقلام العلمية الواعدة التي تتمكن من مواكبة مشكلات العصر ومحاولة تقديم الحلول لتعقيداته ومعضلاته.

رابعًا: تسعى المجلة في عرض ما يمس حاجة المجتمع وإثارته لإيجاد الحلول الواقعية قدر المستطاع، لذلك وضع ملف خاص لكل عدد يتضمن معالجات أدبية أو إدارية أو سياسية أو تاريخية، ومن هنا تضمن هذا العدد برمته معالجة الأمن الاقتصادي وإثرائه بأقوال أهل البيت ولا سيما سيدهم أمير المؤمنين عليهم السلام.

ولا أبالغ إذا قلت إن سر ديمومة مجلة المبين مستمد من ثراء المعارف المحيطة بشخصية أمير المؤمنين عليه السلام وأهل البيت عليهم السلام فهؤلاء هدايا الله إلى الإنسانية لا يعرف اكتشاف دررهم إلا الغواص الماهر الذي أعد عدته لاستخراج الكنوز من قعر بحارهم المعرفية في التفسير وفي النقد والفقه والتشريع واللغة، وما المجلة إلا الوعاء الذي يحوي الفكر الرصين، وما هي إلا الوثيقة التي تقدم للأجيال اللاحقة عمل العاملين وإبداع المبدعين.

وهنا نعيد الكرّة في توجيه الدعوة إلى مزيد من الجدة والابتكار في مختلف مجالات المعرفة، فما يزال الفكر الخاص بآل البيت المحمدي صلوات الله عليهم بحاجة إلى من يثوره ويقدمه زادا معرفيا لأبناء هذا العصر، وما يزال مجتمعنا بخاصة محتاجا إليهم على صعيد التأصيل الأخلاقي وتطبيقاته، والتوجيه التربوي وتسديداته، وتقنيات الإدارة الصحيحة للأسرة والمجتمع، وإعادة بناء الفرد والمجموع، في ظل عالم يموج بالدعوات إلى الابتعاد عن النقاء والصفاء وذوبان الروح في الله، وإحلال محله الاشتغال بالملهيات عما يطور الفرد بعالم اللعب وتضييع الوقت.

هذا هو العدد الثالث عشر صدر ولله الحمد في ظل ظروف صحية عامة تعسر إنجاز ما هو جديد وتعقد ديمومة مسيرته، ولكن الله يسر لنا الاستمرار في البحث والتقويم والتحكيم ثم الطباعة ونشره، وكلها معالجات ليست هينة لمن خبر العمل في المجلات الرصينة، وعرف معنى مسؤولية تقديم الدراسات العلمية الناضجة القيمة للساحة المعرفية.

وبذلك التوكل على الله تعالى نعقد العزائم وهمنا بناء الإنسان كما أراده الله تعالى ورسله وأولياؤه صلوات الله عليهم أجمعين، والحمد لله رب العالمين بدءا وختاما.

رَئِيسُ التحريرِ

ملف العدد

أثر العدالة الاقتصادية في تحقيق الأمن وخلق التوازن المجتمعي ورفاهيته

* العدالة الاقتصادية
عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)

* دور السياسة الاقتصادية للإمام عليّ (عليه السلام)
في تحقيق الرفاهية الاجتماعية

* الأمن الاقتصادي
في حكومة الإمام علي (عليه السلام)

العدالة الاقتصادية
عند الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)

Imam Ali's Economic Justice (p b u h)

أ. م. د.أحمد عدنان عزيز

كلية العلوم السياسية جامعة بغداد

Asst. Prof. Ahmed Adnan Aziz

College of Political Sciences

University of Baghdad

ملخص البحث

تعد مشكلة تحقيق الأمن الاقتصادي من أهم المشاكل التي واجهت الإنسانية في الماضي والحاضر وربما في المستقبل، لذلك احتلت مسألة العدالة الاقتصادية مكانةً هامةً في الفكر السياسي القديم والحديث والمعاصر، وقد عرفت الإنسانية نُظمًا من الحُكم المختلفة، ملكية وجمهورية، فردية وشعبية، سعت إلى تحقيق العدل بين الناس، فلم تستطع أن تنال العدل السياسي، فكيف إذا كان الهدف العدل الاقتصادي، الذي يراد منه ألَّا يجعل الناس سواء أمام الحاكم فحسب، وإنما سواء أمام الثمرات والخيرات التي قُدر للناس أن يعيشوا عليها.

لقد استلم الإمام علي (عليه السلام) السلطة، وهي في أزمة شديدة، وعلى الرغم ممَّا أحاط به، عمل على إحراز المبادئ والمُثُل والغايات التي تدفع الى التآلف والتعاون وإلغاء الامتيازات والفوارق، وتحطيم العبودية والاستغلال. فكانت سياسته لا تعرف التحيز ولا الالتواء والمهادنة في غير الحق، ولم تهدف إلى مصلحة الأقلية، ولم تنظر إلى صالح قومٍ دون آخرين، ولم تعتنِ بإقليم دون آخر، وقد بُنيت سياسته على العدل الشامل، ووضعت أُسسها على الإشادة بكرامة الإنسان، وإعلان حقه في الحياة، وعلى توطيد دعائم الأمن والاستقرار الفاعل، فحققت العدالة الاجتماعية، وقضت على الغبن الاقتصادي، ووجد الناس العدل في ظلالها.

ولهذا سنبحث في هذا البحث أهم محاور العدالة الاقتصادية في سياسة الإمام علي (عليه السلام) وفكره، التي تعد تطبيقاتها من مرتكزات الأمن الاقتصادي وبالتالي الإنساني، عبر التركيز على نظرة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلى العمران وعمارة البلاد، ورؤيته إلى التنمية الزراعية والصناعية ودورها في تطوير التجارة، وسياسة بيت المال عند الإمام علي (عليه السلام) فضلًا عن سياسة الخراج التي اتبعها وتحقيقه التكافل الاجتماعي، ومحاربته للفقر.

Abstract

One of the most important problems that faced humanity in the past, present or perhaps future is the achieving of the economic security. Thus, the problem of the economic justice occupies an important position in the past, present and temporary political thought. Humanity has known different systems of government: monarchy and republic, individual and popular, attempted to achieve justice among people but it could not get the political justice and how is it the case if the goal is the economic justice which does not only consider people equal before the ruler but also before the fruits and bounties which they were destined to live on.

In spite of the severe crisis and what surrounded it, Imam Ali(peace be upon him) came to power to achieve principals, ideals and goals that lead to harmony; cooperation, cancellation of privileges and differences; and abolishing slavery and exploitation. His policy knows no bias and torsion and appeasement but in right. In addition it neither aims at the interest of minority nor differentiate between one and another or territory and another. His policy is based on the comprehensive justice, the respect of the human dignity, his right to live and achieving security and stability. Hence, people live in social justice where no economical unfairness.

The present paper deals with the most economical axes in Imam Ali's policy and his though whose applications are considered some of the bases of the economic and human security through focusing on his sight on urbanization in the country, his view in the industrial and agricultural development and its role in developing trade, his policy in the money house besides the abscess policy he followed and achieving the social solidarity and battling poverty.

المقدِّمة

إنَّ الإسلام له خصوصية في المجال الاقتصادي، ومن طريق الاستقراء التاريخي والتجارب الحديثة في المجتمعات الإسلامية، نستطيع التأكد بأنَّ الاقتصاد وما يرتبط به من تنمية وعمارة، أي الاقتصاد بمعناه الشامل، لا يمكن أن يتحقق أو يحقق كلَّ أهدافه، إلَّا من الداخل الإسلامي.

إنَّ الإسلام بوصفه نظام حياةٍ شامل لا يدانيه أي نظام وضعي، لأنَّه أفضلها وأكملها؛ لأنَّ مصدره الله تعالى، فالإسلام طبَّق عبر حقبٍ من التاريخ، فكان تجربة رائدة في النتائج والأبعاد، وثبت أنَّه نظام عالمي الفكر والمحتوى، ولقد حظى الاقتصاد باهتمام كبير من المفكرين والمسلمين وأكدوا أنَّ الاقتصاد، هو ليس عملية مادية فقط، وإنَّما هو عملية إنسانية تهدف إلى أمن الفرد وتنميته وتقدمه في المجالين الروحي والمادي، فالإسلام عالج مبادئ الاقتصاد على وفق الأصول: القرآن والفقه والشرع، ممَّا أدَّى إلى غزارة في العطاء.

ويعد الإمام علي(عليه السلام) وما مارسه في المجال الاقتصادي من أهمّ مقومات الدولة المتكاملة، إذ رسم الإمام (عليه السلام) لولاته وعماله المناهج الواضحة والشروط المحددة؛ لتستقيم أمور الرعية وتتحقق عوامل التنمية، ومن ذلك أيضًا ما مارسه الإمام (عليه السلام) عمليًا في المجال الاقتصادي، وتفعيل النظريات الاقتصادية الإسلامية التي جاء بها الدين الإسلامي على أرض الواقع، مثل نظرية التكافل الاجتماعي ونظرية الانتاج والتوزيع والتبادل والتنمية الشاملة وغيرها، وتأسيس نظام اقتصادي فاعل من ناحية المفهوم والأهداف والوسائل.

أهمية الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز النظريات الاقتصادية التي أوجدها الإمام علي (عليه السلام)، وكيف أثبتها وطبقها، سواء إبان مدة حكمه أو من طريق الخطب والرسائل والكتب التي وجدت في نهج البلاغة، الذي يعد أول المصنفات الإسلامية التي عالجت مشكلة الأمن الاقتصادي عبر مواجهة الفقر والتخلف وضرورة إيجاد التوازن الاجتماعي.

مشكلة الدراسة: تتجسد بكيفية الإجابة حول ما مدى فعالية رؤية الإمام علي (عليه السلام) في الأمن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وتطبيقها في الوقت الحاضر في ظلِّ سيادة قيم النظام العالمي الجديد والرأسمالية المتوحشة، وظهور نظريات اقتصادية تتعارض مع الأسس والنظريات التي أوجدها الإمام علي (عليه السلام) حتَّى في المجتمعات التي تعد إسلامية؟.

فرضية الدراسة: يعد الأمن الاقتصادي في المجتمع بحسب رؤية الإمام علي(عليه السلام) المدخل الأساس في استقرار العدالة الاجتماعية، ولا يمكن الحديث عن دولة عادلة إلا من طريق الحثِّ على تحقيق حياة كريمة تضمن بناء الإنسان والمجتمع وصون المبادئ الإسلامية، عبر إحلال الأمن الاقتصادي من لدن الدولة والحاكم في المجتمع باتباع سياسات اقتصادية تحفظ أمن الإنسان وكرامته، وقد عمل الإمام علي (عليه السلام) على ذلك على الرغم من مدة حكمه القصيرة.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على ستة محاور: الأول نظرة الامام (عليه السلام) إلى العمران وعمارة البلاد، الثاني رؤيته إلى التنمية الزراعية والصناعية ودورها في تطوير التجارة، الثالث: السياسة المالية، الرابع: النظام الضريبي أو

سياسة الخراج، الخامس: التكافل الاجتماعي، والسادس: محاربة الفقر، وأخيرًا الخاتمة والتوصيات.

منهجية البحث: تم توظيف المنهج التاريخي ومنهج تحليل النص أو المضمون لإثبات فرضية البحث.

المحور الأول:
عمارة البلاد (العمران)

لقد أكد الإمام علي (عليه السلام) على ضرورة قيام الحاكم باستثمار الطاقة الاقتصادية والمحافظة عليها، وتنميتها تنمية سليمة على أُسس إيجابية بناءة لتوظيف هذه القدرة في سبيل تحقيق البعث الحضاري الإسلامي، ويجب أيضًا أن يكون استثمار الطاقة الاقتصادية بالشكل الذي يحفظ للأمة استقلالها وذاتيتها، وعدم تبعيتها للأجنبي، وذلك عن طريق تأمين الاكتفاء الذاتي، ذلك أنَّ الإمام (عليه السلام) دعا إلى الإفادة من الطاقات المادية والبشرية المعطلة، والعمل على توظيفها وتشغيلها من أجل رفع مستوى الاقتصاد في البلاد، وأول مطلب لتفعيل هذه التنمية والعمارة، هو ضرورة الاهتمام بالشؤون التنموية والعمرانية، من تخطيط المدن وبناء الدور السكنية والمرافق العامة وعمارة الأرض بالزراعة، وتشجيع الصناعات الوطنية ومن ثَمَّ القضاء على الأزمات المادية، وتطوير الوسائل الحياتية من أجل تحقيق التنمية في المؤسسات الاقتصادية[1].

إنَّ أول ما جاء في مقدمة عهد الإمام (عليه السلام) لمالك الأشتر: «**جِبَايَةَ خَرَاجِهَا، وَجِهَادَ عَدُوِّهَا، وَاسْتِصْلَاحَ أَهْلِهَا، وَعِمَارَةَ بِلَادِهَا**»[2]، وهنا تأكيد واضح من الإمام (عليه السلام)، على ضرورة وضع الخطط والبرامج الاقتصادية الكفيلة لعمارة البلاد الإسلامية من طريق استثمار ما في الأُمة من خيرات وتوجيهها الوجهة الصحيحة نحو

التنمية الاقتصادية، وتسخيرها بما يخدم المجتمع الإسلامي.

حمل الإمام (عليه السلام) الحاكم مسؤولية العمران وعمارة البلاد وتنميتها، وهذه المهمة عنده من فضائل الحكم، فيقول: «فَضِيلَةُ السُّلْطَانِ عِمَارَةُ الْبُلْدَانِ»[٣]. وحث (عليه السلام) على استصلاح هذه البلدان واستثمار كل طاقاتها المتوفرة، وكل ظروفها الطبيعية وهذا يظهر في كتبه لولاته، فقد كتب (عليه السلام) لأحد ولاته: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ رِجالاً مِن أهلِ الذِّمَّةِ مِن عَمَلِكَ ذَكَروا نَهرا في أرضِهِم، قَد عَفا وَادُّفِنَ، وفيهِ لَهُم عِمارَةٌ عَلَى المُسلِمينَ، فَانظُر أنتَ وهُم، ثُمَّ اعمُر وأصلِحِ النَّهرَ؛ فَلَعَمري لَأَن يَعمُروا أحَبُّ إلَينا مِن أن يَخرُجوا، وأن يَعجِزوا أو يُقَصِّروا في واجِبٍ مِن صَلاحِ البِلادِ»[٤]، وهنا يتضح تأكيد الإمام (عليه السلام) على الجانب العمراني التنموي ذي النهج الاستصلاحي، مرتبطًا بالجانب الإنساني في تعامله مع أهل الذمة لكسبهم إلى الدين، ولما فيه من مصلحة للمسلمين باستصلاح الأرض عن طريق الري.

الجانب الآخر المرتبط بالعمران، هو أنَّ العمران ليس مجرد زيادة في الانتاج والبناء أو رفع الدخل القومي، أو مضاعفة متوسط دخل الفرد وكل ما يرتبط بذلك، وإنما هذا يتطلب عدالة توزيع الدخل ورفع مستوى الاستهلاك لجميع أفراد المجتمع، سواء من لديه القدرة على تحقيق ذلك بنفسه، أم يعجز عن ذلك؛ إذ على الدولة أن تعمل على تحقيق هذا المستوى للصنف العاجز من الناس.

ويرى (عليه السلام) أنَّ النقص في مستوى الاستهلاك الذي يصاب فيه الفقير، هو علامة على سوء توزيع السلطة السياسية لثمار التنمية على أفراد المجتمع، وغفلتها عن تطبيق العدالة

الاجتماعية، بما يتناسب مع العمل والبذل من جهة، ومع الحاجة من جهة أخرى، طبقًا لمنهج الإسلام في التوزيع[٥]. ذلك أنَّ ارتباط العمران ببسط العدل الاجتماعي في التوزيع والاستهلاك وغيره، هو ما يسهم بصورة مباشرة في نيل الرفاه الذي ينشأ على أثر العمارة والازدهار والتنمية، فيقول (عليه السلام): «فَإِنَّ الْعُمْرَانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَّلْتَهُ، وَإِنَّمَا يُؤْتَى خَرَابُ الأَرْضِ مِنْ إِعْوَازِ أَهْلِهَا، إِنَّمَا يُعْوِزُ أَهْلُهَا لإِشْرَافِ أَنْفُسِ الْوُلاَةِ عَلَى الْجُمْعِ، وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بِالْبَقَاءِ، وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بِالْعِبَرِ»[٦]. وجاء في أصول الكافي عن الإمام (عليه السلام): «فَمَنْ أَحْيَا أَرْضاً مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلْيَعْمُرْهَا وَلْيُؤَدِّ خَرَاجَهَا إِلَى الإِمَامِ...فَإِنْ تَرَكَهَا أو أضرَّ بها، وأَخَذَهَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَعْدِه فَعَمَرَهَا وأَحْيَاهَا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مِنَ الَّذِي تَرَكَهَا...»[٧].

كل هذا يشير إلى الأهمية القصوى التي كان الإمام علي (عليه السلام) يوليها لقضية العمران المرتبطة بالجانب الاقتصادي، وعليه فالهدف الأصلي هو ترغيب الأمة بالعمارة والبناء، وإذا ما التفتنا إلى رؤية الإمام (عليه السلام) للدُنيا بصورة عامة ولقضية العدالة بصورة خاصة، سنلاحظ الانسجام والتفاعل بين أركان الاقتصاد ومقوماته من عمران وتنمية للدولة الإسلامية كان قد حثَّ عليها (عليه السلام) في ضوء المبادئ الإسلامية.

المحور الثاني:

التنمية الزراعية والصناعية والتجارية

كانت الزراعة في الماضي، وهي كذلك اليوم عمادَ الاقتصاد ودعامته، والانتاج الزراعي يؤمن النصيب الأكبر للدولة من الخراج، أو ما يسمَّى بالدخل القومي، لذلك كان الإمام (عليه السلام) يأمر الولاة بأن يهتمُّوا بالزراعة والغرس ويعطوها العناية

التي تكفل لهذا القطاع صلاحيته وزيادة انتاجيته.

لقد دعا الإمام علي (عليه السلام) إلى استثمار القطاع الزراعي، كما يشير لذلك، إبراهيم العسل: دعا (عليه السلام) إلى تخفيف الأعباء عن كاهل المزارع، وتوسيع الموارد التي يملكها المجتمع، والعمل على زيادة الانتاج[٨]. ويقول محمد الريشهري: لقد أولى الإمام (عليه السلام) عناية فائقة بالتنمية الزراعية من أجل القضاء على الفقر في المجتمع. وهذا الاهتمام من مكملات سياسة الإمام (عليه السلام) الاقتصادية، التي تعكس مسؤولية الحاكم السياسي تجاه مجتمعه؛ لتحقيق العدل الاجتماعي. فقد اهتم (عليه السلام) بالزراعة وراح يقرع الأمة التي تملك الماء والتراب ثم تصاب مع ذلك بالفقر، وقد ألزم أمراء الجيش في الدفاع عن حقوق الفلاحين[٩].

لقد أكد (عليه السلام) على استثمار الأرض بزراعتها والإفادة من خيراتها، فيقول (عليه السلام): «**مَنْ وَجَدَ ماءً وَتُراباً ثُمَّ افْتَقَرَ فَابْعَدَهُ الله**»[١٠]. وأكد كذلك على حقوق الفلاحين وعدم استغلالهم من لدن الولاة والعمال؛ إذ أوصى ولاته وعماله بمراعاتهم وحسن معاملتهم، بقوله (عليه السلام): «**أَنْشُدُكُمُ الله فِي فَلَّاحِي الْأَرْضِ، أَنْ يُظْلَمُوا قِبَلَكُمْ**»[١١].

إنَّ منهج الإمام علي (عليه السلام) في هذا الجانب، يتخذ من التنمية الزراعية واحدة من ملاكات تقييم كفاءة الأنظمة السياسية الحاكمة، بمدى التزامها بمبدأ التنمية الزراعية، ولهذا كان (عليه السلام) يعد القطاع الزراعي وتطويره في طليعة الوظائف الأساسية للعاملين في حكومته.

أما الصناعة، فعلى الرغم من بدائيتها في عهد الإمام (عليه السلام)، فقد

لقيت عناية واهتمامًا؛ نظرًا لما لمحه بفكره الثاقب من الدور المهم الذي تقوم به في تأمين الكفاية من السلع والخدمات، ورأى (عليه السلام) أنَّ الجنود وأهل الخراج والقضاة والكُتاب والعمال وسائر الموظفين، لا قوام لهم إلَّا بالتجارة والصناعة، فيقول (عليه السلام): «..لَا قِوَامَ لَهُمْ جَمِيعاً إِلَّا بِالتِّجَارَةِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ، فِيمَا يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَرَافِقِهِمْ، وَيُقِيمُونَهُ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ، وَيَكْفُونَهُمْ مِنَ التَّرَفُّقِ بِأَيْدِيهِمْ مَا لَا يَبْلُغُهُ رِفْقُ غَيْرِهِمْ»[12].

هكذا أولى الإمام (عليه السلام) أهمية للصناعة، على الرغم من أنَّها لم تلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد السائد على عهد حكمه، إلَّا أنَّه أولاها أهمية كبيرة، كما يتبين من الأحاديث والحكم التي تنقل عنه في هذا المجال.

ويذكر الإمام (عليه السلام) الحرف على أنَّها كنز، ويوصي العاملين معه بحماية الحرفيين، ويحث أهل الصناعات على مراعاة الدقة في العمل، وأن لا يضحوا بالجودة والكفاءة في سبيل السرعة؛ إذ يقول (عليه السلام): «حِرفَةُ المَرءِ كَنزٌ»[13]، ويقول أيضًا: «لا تَطلُب سُرعَةَ العَمَلِ، وَاطلُب تَجويدَهُ؛ فَإِنَّ النّاسَ لا يَسأَلونَ في كَم فَرَغت مِنَ العَمَلِ، إِنَّما يَسأَلونَ عَن جَودَةِ صَنعَتِهِ»[14]. ويقرن (عليه السلام)، الرجل العامل المحترف مهنة بمنزلة حُبٍّ وتقدير من الله عز وجل، فيقول (عليه السلام): «إِنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ، يُحِبُّ المُحتَرِفَ الأَمينَ»[15].

يربط (عليه السلام) أهمية الصناعة بازدهار التجارة وتقوية الاقتصاد في الدولة، ويرى (عليه السلام) التجارة من مقومات الحكومة الإسلامية، ويحث على العمل بالتجارة والصناعة، ويعد التجارة من الأعمال الأساسية

للإنسان، فيقول (عليه السلام): «تَعَرَّضوا لِلتِّجارَةِ؛ فَإِنَّ فيها غِنىً لَكُم عَمّا في أيدِي النّاسِ»[16].

إن القطاع التجاري في فكر الإمام (عليه السلام) يقوم بدور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ إذ يسرع بها أو يحدها، وتلعب دورًا جوهريًا في تطوير المجتمع وتقدمه، لقد أبدى (عليه السلام) اهتمامًا بهذا القطاع، وبالعاملين فيه داخليًا وخارجيًا، فهو يعطي أهمية بالغة لعملية تنظيم القطاع التجاري بما يكفل تمتع المجتمع بخيراته، فإذا تأمنت عناية الدولة بالقطاع التجاري، ورعايتها للتجار، ومنعت ما يعرقل عمل هذا القطاع، وما يضر بالناس، فإنَّ الاطمئنان الاقتصادي سوف يصيب المجتمع، وتترسخ دعائم النهضة والازدهار[17].

يحفز الإمام (عليه السلام) أفراد المجتمع ويدفعهم إلى الانخراط في ممارسة التجارة، موضحًا بأنها مصدر الرزق الوفير والخير الكثير، فيقول: «اِتَّجِروا، بارَكَ الله لَكُم، فَإِنّي سَمِعتُ رَسولَ الله (صلى الله عليه وآله) يَقولُ: الرِّزقُ عَشَرَةُ أجزاءٍ، تِسعَةُ أجزاءٍ فِي التِّجارَةِ، وَواحِدَةٌ في غَيرِها»[18].

وفي عهده (عليه السلام) للأشتر، أكَّد على التجار وذوي الصناعات، وأهميتهما في المجتمع وأنَّها دعامة أساسية من دعائم الاقتصاد: «اسْتَوْصِ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ، وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْراً: الْمُقِيمِ مِنْهُمْ وَالْمُضْطَرِبِ بِمَالِهِ، وَالْمُتَرَفِّقِ بِبَدَنِهِ، فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ الْمَنَافِعِ، وَأَسْبَابُ الْمَرَافِقِ وَجُلَّابُهَا مِنَ الْمَبَاعِدِ وَالْمَطَارِحِ* فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ، وَحَيْثُ لَا يَلْتَئِمُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا وَلَا يَجْتَرِئُونَ عَلَيْهَا...وَتَفَقَّدْ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ وَفِي حَوَاشِي بِلَادِكَ»[19].

لقد أكد (عليه السلام) في أكثر من موطن على ضرورة تنمية الصناعة والتجارة وتطويرهما، وإيجاد الضمانات والخطط الكفيلة بتقدمهما وازدهارهما، وخلق الأجواء المشجعة للتجار والصناع لتوسيع نشاطهما، وهذا التشجيع ودعوة الحكومات لرعاية الصناعة والتجارة، كما يقول محمد باقر الناصري: لا ينسى الإمام (عليه السلام) أن يؤكد على الجوانب السلبية من مخاطر الصناعة والتجارة وسوء استغلالهما، فقد نبه (عليه السلام) في مواضع عديدة في كتبه التي كان يضعها بوصفها منهاجَ عمل لولاته على البلاد والعباد، بضرورة تنبه الولاة إلى أمراض الجشع والاحتكار المتوقع من التجار والصناع، ولزوم حماية الأمَّة وأخذ أقصى مراتب الحزم والشدة تجاه المتلاعبين المُثرين على حساب تجويع البشرية وإذلالها[٢٠].

إنَّ نظرة الإمام علي (عليه السلام) إلى الزراعة والصناعة والتجارة، نظرة إيجابية تدعم النشاط الاقتصادي للدولة، لأنها من المرافق التي تحقق مردودًا ماديًا وروحيًا للإنسان الذي هو مركز الرحى في المجتمع.

المحور الثالث:

السياسة المالية

إنَّ أوَّل منطلقات السياسة المالية العامة بجوانبها الاقتصادية والإنسانية عند الإمام علي (عليه السلام)، هو عدم التأخير في توزيع الأموال العامة كما تنقل الروايات.

ذلك أنَّ المال كما يقول محمد حسين: هو محور الاقتصاد، فالمال هو ذلك الشيء الذي يكون لدى الإنسان ذا قيمة استهلاكية مهمة مباشرة أو غير مباشرة[٢١]. لذلك فالاستهلاك يدفع بالدولة إلى السرعة في توزيع المال العام، وإعطاء كل ذي

حق حقه. فالإمام (عليه السلام) لم يجز حبس المال في خزانة الدولة، كما يتضح من أحاديثه والروايات التي نقلت عنه، إذ لم يكن يرضى بتأخير أموال بيت المال وتقسيمها حتى لليلة واحدة؛ بل كان يعتقد أن ما يعود للناس، ينبغي دفعه إليهم في أول فرصة مؤاتيه وبالأسلوب السريع.

فقد جاء في حلية الأولياء: أنَّ الإمام علي (عليه السلام) كان يأمر بيت المال في كل عشية خميس بتوزيع كل ما فيه، فينضح بالماء ثم يصلي فيه ركعتين، فلا تأتي الجمعة وفي بيت المال شيء[٢٢]. وجاء في تاريخ الخلفاء للسيوطي (ت: ٩١١ هـ): أنّ الإمام علي كان ينضح بيت المال، ثم يتنقل فيه ويقول: «**اِشهَد لي يَومَ القِيامَةِ، أنّي لَم أحبِس فيكَ المالَ عَلَى المُسلِمينَ**»[٢٣]. وجاء في تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (ت: ٥٧١ هـ): أنَّ الإمام علي (عليه السلام) كان يعطي العطاء في السنة ثلاث مرات، وإذا أتاه مال بعد استكمال عطائه من بيت المال لثلاث مرات، لا يؤخره للسنة القادمة؛ بل يقسِّمه في السنة نفسها. وقد أتاه مال من أصبهان، فقال: «**اغدوا إلى العطاء الرابع، إني لست لكم بخازن. وقسم الجبال، فأخذها قومٍ وردها قوم**»[٢٤]. بل إنَّ الإمام علي (عليه السلام) كان لا يؤخر عطاء الناس من بيت مال المسلمين، إذا أتاه مساءً للصباح، وقد شهد للإمام (عليه السلام) بمثل هذه المواقف، فقد جاء في كتاب الأمالي للشيخ المفيد (ت: ٤١٣ هـ): أنَّه قد أُتي بمالٍ عند المساء، فقال (عليه السلام): «**اِقسِموا هذَا المالَ، فَقالوا: قَد أمسَينا يا أميرَ المُؤمِنينَ، فَأَخِّرهُ إلى غَدٍ، فَقَالَ لَهُمْ: تَقْبَلُونَ* لِي أَنْ أَعِيشَ إِلَى غَدٍ؟ فَقَالُوا: مَاذَا بِأَيْدِينَا؟ قَالَ: فَلَا تُؤَخِّرُوهُ حَتَّى تَقْسِمُوهُ، فَأُتِيَ بِشَمْعٍ، فَقَسَمُوا ذَلِكَ الْمَالَ تَحْت لَيْلَتِهِمْ**»[٢٥].

من جانب آخر، كان (عليه السلام) لا يؤخر ما في بيت المال من الأموال؛ بل كل عائداته وموجوداته، فقد ذكر المعتزلي (ت: ٦٥٦ هـ): أنَّه (عليه السلام) كان يقسم بين الناس الأبزار** والحرف*** وكذا وكذا[٢٦].

فالمال مقرر في ملكية الأفراد، لا يجوز أن يحبس في أيدي فئة معينة من الناس، حتى لو كان الخليفة نفسه، فالمال في القرآن الكريم والحديث، مال الجماعة أولًا ولا ينال منه الأفراد إلَّا بقدر أخذ من حاجتهم إليه ومن سعيهم في سبيله، فالمال ليس إلا واسطة لإقامة حدود العيش بالنسبة للكائن الاجتماعي[٢٧].

لهذا كان (عليه السلام) حازمًا اتجاه ولاته في آليات تصرفهم بالمال العام، لا بل لا يتوانى هذا الحزم وهذه الشدة حتى مع أفراد عائلته، فعندما بلغه أنَّ أحد عماله يأكل ما تحت يديه من المال العام، بعث إليه على عجل، فقال له (عليه السلام): «فَاتَّقِ اللهَ وَارْدُدْ إِلَى هَؤُلاَءِ الْقَوْمِ أَمْوَالَهُمْ، فَإِنَّكَ إِنْ لَمْ تَفْعَلْ، ثُمَّ أَمْكَنَنِي اللهُ مِنْكَ، لَأُعْذِرَنَّ إِلَى اللهِ فِيكَ، وَاللهِ لَوْ أَنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ فَعَلاَ مِثْلَ الَّذِي فَعَلْتَ، مَا كَانَتْ لَهُمَا عِنْدِي هَوَادَةٌ، وَلاَ ظَفِرَا مِنِّي بِإِرَادَةٍ، حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ مِنْهُمَا، وَأُزِيحَ الْبَاطِلَ عَنْ مَظْلَمَتِهِمَا»[٢٨].

كان (عليه السلام) لا يقبل أن يكون المال دولة بين الأغنياء، فيقول: «إِنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ فِي أَمْوَالِهِمْ بِقَدْرِ مَا يَكْفِي فُقَرَاءَهُمْ، فَإِنْ جَاعُوا وَعَرُوا وجَهَدُوا فِي مَنْعِ الْأَغْنِيَاءِ، فَحَقٌّ عَلَى اللهِ أَنْ يُحَاسِبَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُعَذِّبَهُمْ عَلَيْهِ»[٢٩].

من هنا كان هم الإمام (عليه السلام) في سياسته المالية بشكل عام، هو تأمين الحاجات الضرورية للجميع حتَّى يتجسد التوازن الاقتصادي بين الطبقات داخل المجتمع الإسلامي، وقد حقق (عليه السلام) هذا الهدف أيَّام

حكومته، ولو امتدت مدة خلافته لاستمر ذلك، وترسخت هذه المبادئ بشكل أعمق، وقد جاء في فضائل الصحابة لابن حنبل (ت: ٢٤١ هـ): «مَا أَصْبَحَ بِالْكُوفَةِ أَحَدٌ إِلَّا نَاعِمًا؛ وإِنَّ أوطأهم مَنْزِلَةً، لَيَأْكُلُ مِنَ الْبُرِّ وَيَجْلِسُ فِي الظِّلِّ، وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ»[٣٠]. فكان (عليه السلام) جُل اهتمامه هو حماية الطبقة السفلى في المجتمع، وقد أوصى عماله وولاته، على التأكيد بضرورة حماية هذه الطبقة الضعيفة، وجعل هذا الاهتمام من أولويات سياسته المالية، فقد كتب لأحد ولاته: «انْظُرْ إِلَى مَا اجْتَمَعَ عِنْدَكَ مِنْ مَالِ الله، فَاصْرِفْهُ إِلَى مَنْ قِبَلَكَ مِنْ ذَوِي الْعِيَالِ وَالْمَجَاعَةِ، مُصِيبًا بِهِ مَوَضِعَ الْفَاقَةِ وَالْخَلَّاتِ، وَمَا فَضَلَ عَنْ ذَلِكَ فَاحْمِلْهُ إِلَيْنَا لِنَقْسِمَهُ فِيمَنْ قِبَلَنَا»[٣١].

ويستمر تركيز الإمام (عليه السلام) على العناية الخاصة بهذه الطبقة ذات السواد الأعظم في المجتمع الإسلامي، ففي عهده (عليه السلام) للأشتر: «اعْلَمْ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ... الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ أَهْلِ الْحَاجَةِ وَالْمَسْكَنَةِ، الَّذِينَ يَحِقُّ رِفْدُهُمْ وَمَعُونَتُهُمْ وَفِيء الله لِكُلٍّ سَعَةٌ، وَلِكُلٍّ عَلَى الْوَالِي حَقٌّ بِقَدْرِ مَا يُصْلِحُهُ»[٣٢].

ومن أفراد هذه الطبقة التي كان (عليه السلام) يهتم بها، هي طبقة الأيتام، والشواهد كثيرة تدل على أن الإمام (عليه السلام) كانت عنايته خاصة جدًا للأيتام وخصوصًا في الجانب المالي، ونقلت الروايات عنه مواقف إنسانية في رعايته لهذه الطبقة، فقد روي في أصول الكافي: «جاءَ إلى أمير المُؤمنينَ (عليه السلام) عَسَلٌ وتينٌ من هَمَدانَ وحُلوانَ، فَأَمَرَ العُرَفاءَ أن يَأتوا باليَتامى، فَأَمكَنَهُم من رُؤوسِ الأَزقاقِ يَلعَقونَها وهُوَ يُقَسِّمُها لِلنّاسِ قَدَحا قَدَحا، فَقيلَ لَهُ: يا أَميرَ المُؤمِنينَ ما لَهُم يَلعَقونَها؟ فَقالَ: إنَّ

الإِمامَ أَبُو اليَتامى، وإنّما أَلعَقتُهُم هذا بِرِعايَةِ الآباءِ»[٣٣]. هذه رؤية الإمام (عليه السلام) لأبوته للأيتام داخل حكومته، وهي عنده مسؤولية اقتصادية وإنسانية واجبة تجاههم، تشمل طابع توظيف السياسة المالية تجاه الأيتام من قبل الحاكم السياسي.

ومن السياسة المالية التي سلكها الإمام (عليه السلام) وطبقها تلك التي تعكس أبعاد العدالة الاجتماعية في المجال الاقتصادي، ضمن إدارة حكومته، هو النهي عن التبذير والإسراف في بذل المال العام، وتحريم ذلك وعدم الجود فيه، فقد كان (عليه السلام) ينهى عماله وولاته عن ذلك، وكان يحرم كذلك الامتيازات المالية للأولاد والمقربين، وينبذ التفريق في العطاء على أساس أي اعتبار، وكان (عليه السلام) يعد المال العام أمانة لدى العاملين في أطر الدولة، ولا يسمح لهؤلاء في بذل هذا المال وتوزيعه هدايا وهبات. قال (عليه السلام): **«جُودُ الوُلاةِ بفَيءِ المسلمينَ جَورٌ وخَتَرٌ»**[٣٤]. وجاء في الاستيعاب لابن عبد البر (ت: ٤٦٣ هـ): أنَّ الإمام (عليه السلام) كان يُبدي حذرًا في توزيع المال العام إزاء المقربين إليه، ولم يستثنِ أحدًا من ذلك، فقد كان لا يترك في بيت المال شيئًا، إلَّا ما يعجز عن قسمته في يومه، ويقول: **«يا دنيا غُري غيري، ولم يكن يستأثر من الفيء بشيء، ولا يخص به حميمًا ولا قريبًا»**[٣٥]. ويقول أيضًا (عليه السلام): **«أَلاَ وَإِنَّ إِعْطَاءَ اَلْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ، وَهُوَ يَرْفَعُ صَاحِبَهُ فِي اَلدُّنْيَا، وَيَضَعُهُ فِي اَلْآخِرَةِ، وَيُكْرِمُهُ فِي اَلنَّاسِ وَيُهِينُهُ عِنْدَ الله»**[٣٦].

إن الإمام علي (عليه السلام) كان يحث؛ بل يعمل على التقشف في المال العام، والاحتياط في صرفه، ولذلك كان منهجه في صرف المال العام يُشد إليه الأنظار، ويوحي بالدروس والعبر، وأبرز سماته في منهجه أنَّه

كان يدفع ولاته؛ بل جميع أفراد مملكته والعاملين فيها، إلى انتهاج أقصر نهايات التقشف وصيانة الأموال العامة، فقد عمَّم (عليه السلام) أمرًا إداريًا، حثَّ فيه هؤلاء أن لا ينسوا هذا المبدأ، بل راح يحثهم على الاقتصاد حتى في أمر الكتابة، وذلك باختصار الكلام وقصد المعاني وعدم الإكثار بالإرسال والخطب، لأنها تبذير للمال العام، ولأنَّ ذلك في نظره ما يجلب الضرر في أموال المسلمين التي لا تتحمل ذلك[٣٧]. فقد ربط (عليه السلام) المقتصدين بصفة المتقين، فيقول: «مَنْطِقُهُمُ اَلصَّوَابُ وَمَلْبَسُهُمُ اَلِاقْتِصَادُ»[٣٨]. ويحثُّ (عليه السلام) كثيرًا على عدم التبذير حتى في المال الشخصي، فيقول: «كُنْ سَمْحاً وَلاَ تَكُنْ مُبَذِّراً، وَكُنْ مُقَدِّراً وَلاَ تَكُنْ مُقَتِّراً»[٣٩].

وقد كان (عليه السلام) يحرص بنفسه وسلوكه العملي في انتهاج منهج البساطة والاقتصاد في التصرف في بيت المال، وربما الباحث في هذا الشأن قد يُصاب بالدهشة؛ لما يجده من شدة في تطبيق منهج البساطة والتواضع والتدبير في مختلف شؤون الحياة. ولذلك حرص (عليه السلام) كل الحرص على انتهاج البساطة والاقتصاد في كل الشؤون الفردية والاجتماعية، فسلوك الحاكم إذا كان يمثل هذا المنهج، فالشعب سيسلك هذا فالناس على دين ملوكهم[٤٠]. ودليل ذلك ما جاء في كتاب الاختصاص للشيخ المفيد يؤكد فيه وبأسلوب محقق: أنَّه دُخل على الإمام علي (عليه السلام) قبل أن يستشهد بيوم، فشهدوا جميعًا أنه قد وفَّر فيئهم، وظلف عن دنياهم، ولم يرتشِ في إجراء أحكامهم، ولم يتناول من بيت مال المسلمين، ما يساوي عقالًا، ولم يأكل من مال نفسه، إلَّا قدر البلغة، وشهدوا جميعًا، أنَّ أبعد الناس منهم بمنزلة أقربهم منه[٤١].

هكذا كانت مجمل السياسة المالية عند الإمام علي (عليه السلام)، فقد كانت تمثل وقفة إنسانية تعكس كل جوانب العدالة الاجتماعية في الإسلام، فضبط بيت المال على وفق المنهج الإسلامي، واتباع السياسات المالية الصحيحة، بأن عمل على ضبط انفاق عائدات بيت المال في مكانها المقرر، وضمان حق الفقراء والأيتام والعاجزين ومتطلبات مؤسسات الدولة كافه، وكانت سياسته المالية، تقوم على تقسيم الفائض بعد أن يتم إعطاء المذكورين حصصهم من بيت المال، لذلك كانت سياسته المالية تمثل العدالة في تقسيم الثروات العامة وتوزيع الموارد عبر جعل أولوية للضمان الاجتماعي، والاهتمام بالطبقات الضعيفة والمحرومة، وأيضًا حثه المتواصل على عدم حبس الحقوق العامة والإسراع في انفاقها لمستحقيها.

المحور الرابع:
النظام الضريبي أو سياسة الخراج

كانت قيمة المنتوجات الزراعية في المجتمعات السابقة، تشكل النسبة الكبرى من الثروة القومية، وكان الخراج (الضرائب) المفروض على الأرض مصدر التمويل الأساسي لميزانية الدولة.

إن سياسة الخراج الاقتصادية عند الإمام (عليه السلام) لها منظور آخر، إذ يرى قبل كل شيء كما أشرنا إلى التوجه الكامل نحو عمارة الأرض وإحيائها، قبل أن تكون سياسته لجبي الخراج وقبل النظر للعائدات المالية، لأن هذه الرُؤية بدورها تشجع الأمة على الاهتمام بالأرض وتنمية ثرواتها، لأن في ذلك تقدم البلاد وازدهارها وصلاح أهلها.

لم تغب أهمية الخراج عن ذهن الإمام (عليه السلام) فقد أكد للأشتر ضرورة التركيز على جباية الخراج:

«وَتَفَقَّدْ أَمْرَ الْخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ فِي صَلَاحِهِ وَصَلَاحِهِمْ صَلَاحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ، وَلَا صَلَاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلَّا بِهِمْ، لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ، وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخَرَاجِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرَكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ، أَخْرَبَ الْبِلَادَ وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلًا...»[٤٢].

كان اعتماده (عليه السلام) في سياسة أخذ الخراج، أن يقوم الحاكم السياسي بتخفيف الخراج على الرعية عند حدوث بعض الكوارث الطبيعية، كنقص المياه أو العواصف القوية، التي تؤدي إلى نقص الانتاج، وخسارة الفلاح في بعض الأحيان، ذلك لأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم ليست علاقة أخذ وسيطرة من جانب الحاكم، وإنما هي علاقة تفاعل وانسجام وتبادل وفائدة بين الاثنين، والتخفيف في أخذ الضرائب عندما تكون الأمة غير راضية عن حالتها الاقتصادية، فتوثق هذه العلاقة وتساعد الطرفين عند الأزمات[٤٣]. فيقول (عليه السلام) في ذلك للأشتر: «فَإِنْ شَكَوْا ثِقَلًا أَوْ عِلَّةً أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّةٍ، أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ؛ خَفَّفْتَ عَنْهُمْ، مَا تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ»[٤٤]. ويقول: «وَلاَ تَأْخُذَنَّ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّ اللهِ فِي مَالِهِ»[٤٥]. وأيضًا: «لاَ تَبِيعُنَّ لِلنَّاسِ فِي اَلْخَرَاجِ كِسْوَةَ شِتَاءٍ أو صَيْفٍ، وَلاَ دَابَّةً يَعْتَمِلُونَ عَلَيْهَا وَلاَ عَبْداً، وَلاَ تَضْرِبُنَّ أَحَداً سَوْطاً لِمَكَانِ دِرْهَمٍ، وَلاَ تَمَسُّنَّ مَالَ أَحَدٍ مِنَ اَلنَّاسِ، مُصَلٍّ أو مُعَاهَدٍ»[٤٦]. ويقول جورج جرداق: «ويشدد علي في تحريم أخذ الخراج من الشعب إذا لم يكن الشعب راضيًا عن حالته الاقتصادية وعن ولاته وحكامه، فأُصول الاجتماع والقواعد

الإنسانية والمقاييس الأخلاقية، تحتّم جميعًا أن يكون عطاء الشعب للدولة عن يسر لا عن عسر، فلينظر الولاة في تحسين أحوال العامة، قبل أن ينظروا في الأخذ منهم»[٤٧]. ويستمر جورج جرداق فيقول: إنَّ الإمام علي أدرك أن الأرض هي ملك من يعمل فيها، ولا يخربها إلا عوز أهلها، ولا يعمرها إلا المسفيدون منها، وإنَّ رضا الأمة هو المقياس الوحيد لصلاح النظام وصلاح الحاكم، فعمارة الأرض والمكافأة العادلة على العمل، ثم جباية الخراج منها هو الأساس السليم الذي يبنى عليه مجتمع سليم[٤٨]. وفي عدم أخذ الخراج من الناس ما يفوق طاقتهم، يحمِّل (عليه السلام) السلطة السياسية بضرورة مراعاة عدم الضغط على الناس في جباية الخراج، وتجاوز ظروفهم، لأن عكس هذا يسبب الندم ويعود بالسوء على السلطة، فيقول (عليه السلام): «وَلاَ تُكَلِّفُوهُمْ فَوْقَ طَاقَتِهِمْ، وَأَنْصِفُوا اَلنَّاسَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ وَاِصْبِرُوا لِحَوَائِجِهِمْ، فَإِنَّكُمْ خُزَّانُ اَلرَّعِيَّةِ. لاَ تَتَّخِذُنَّ حِجَاباً، وَلاَ تَحْجُبُنَّ أَحَداً عَنْ حَاجَتِهِ حَتَّى يُنْهِيَهَا إِلَيْكُمْ، وَلاَ تَأْخُذُوا أَحَداً بِأَحَدٍ، إِلاَّ كَفِيلاً عَمَّنْ كَفَلَ عَنْهُ، وَاِصْبِرُوا أَنْفُسَكُمْ عَلَى مَا فِيهِ اَلاِغْتِبَاطُ، وَإِيَّاكُمْ وَتَأْخِيرَ اَلْعَمَلِ، وَدَفْعَ اَلْخُيْرِ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ اَلنَّدَمَ. وَاَلسَّلاَمُ»[٤٩].

من جهة أخرى يراعي (عليه السلام) جانبًا إنسانيًا في سياسة جباية الخراج مع أهل الذمة والمعاهدين من اليهود والنصارى، لاستقطابهم إلى الدين الإسلامي بوصفها واحدةً من الأهداف، ويشدد (عليه السلام) على هذه السياسة وانتهاجها في كتبه لعماله وولاته في مساواة أهل الذمة مع المسلمين في أخذ الخراج، فيقول: «إِيَّاكَ أَنْ تَضْرِبَ مُسْلِماً أَوْ يَهُودِيّاً أَوْ نَصْرَانِيّاً فِي دِرْهَمِ خَرَاجٍ، أَوْ تَبِيعَ دَابَّةَ عَمَلٍ فِي دِرْهَمٍ؛ فَإِنَّمَا أُمِرْنَا أَنْ نَأْخُذَ

مِنْهُمُ اَلْعَفْوَ»[٥٠].

ومن جهة ثانية، يشدد (عليه السلام) على ضرورة أخذ الجباية وعدم التساهل والمجاملة في هذا الحق، وأن لا يُستثنى أحد من قدر عليه في أدائه، لا إهمالًا ولا تساهلًا أو رخصة، أو استثناء من الحاكم، فيقول: «ولتستوفي خراجهم ولا يجدون فيه رخصة، ولا يجدون فيك ضعفًا»[٥١].

ويوصي (عليه السلام) ولاته وعماله على حق الخليفة أو الإمام في جباية الخراج والصدقات والحقوق في الأموال؛ لكن يضع معادلة أخرى، من أن هناك نصيبًا من هذه الحقوق إلى الفقراء والمساكين واليتامى، ويحذرهم من غصب حقهم المفروض في هذه الصدقات وهذا الخراج، فيقول (عليه السلام): «وَإِنَّ لَكَ فِي هَذِهِ اَلصَّدَقَةِ نَصِيباً مَفْرُوضاً، وَحَقّاً مَعْلُوماً، وَشُرَكَاءَ أَهْلَ مَسْكَنَةٍ، وَضُعَفَاءَ ذَوِي فَاقَةٍ، وَإِنَّا مُوَفُّوكَ حَقَّكَ، فَوَفِّهِمْ حُقُوقَهُمْ، وَإِلاَّ تَفْعَلْ، فَإِنَّكَ مِنْ أَكْثَرِ اَلنَّاسِ خُصُوماً يَوْمَ اَلْقِيَامَةِ، وَبُؤْسَى لِمَنْ خَصْمُهُ عِنْدَ الله، اَلْفُقَرَاءُ وَاَلْمَسَاكِينُ وَاَلسَّائِلُونَ وَاَلْمُدْفُوعُونَ وَاَلْغَارِمون وَاِبْنُ اَلسَّبِيلِ»[٥٢].

ويركز (عليه السلام) على ولاته في جباية الخراج وغيرها من الحقوق المالية، بمسألتين: الأولى، هي التأكيد على عدم أخذ الحاكم أكثر من حق الله في مال المستحق لدفع الخراج، والأخرى، هي أن يبلغ الوالي في ممارسة الجباية، أنَّه مفوض ومخول من لدن أعلى سلطة في الحكومة الإسلامية في هذه الأموال، فيقول (عليه السلام): «ثُمَّ تَقُولَ عِبَادَ الله أَرْسَلَنِي، إِلَيْكُمْ وَلِيُّ الله وَخَلِيفَتُهُ لآخُذَ مِنْكُمْ حَقَّ الله فِي أَمْوَالِكُمْ»[٥٣].

إن العدالة تقتضي أن تكون الأموال وجميع مصادر الثروة، هي ملك الجماعة والمجتمع، تستثمر في

تنمية العمران، واستحداث المشاريع، وإن ما يجبى من ضرائب من الرعية يجب أن توزع على الأفراد بقدر الاستحقاق والتساوي وعلى وفق الحاجة.

المحور الخامس:
التكافل الاجتماعي بوصفه واجبًا ومسؤولية للدولة والحاكم

إنَّ المجتمع في نظر الإمام (عليه السلام) متكافل ومتضامن، كالبنيان المرصوص. فالمسؤولية مترتبة على كل فرد في نظر الإسلام بمستوى الاحتمال، وهذا الشعور بالمسؤولية ينبغي أن يكون مغروسًا في أصغر مجتمع بشري حتى يتكامل للمجتمع بأسره[٥٤]. وتجسيد هذه المسؤولية عند الإمام (عليه السلام) قوله لكميل بن زياد: «يَا كُمَيْلُ مُرْ أَهْلَكَ أَنْ يَرُوحُوا فِي كَسْبِ اَلْمَكَارِمِ، وَيُدْلِجُوا فِي حَاجَةِ مَنْ هُوَ نَائِمٌ، فَوَ اَلَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ اَلْأَصْوَاتَ، مَا مِنْ أَحَدٍ أَوْدَعَ قَلْباً سُرُوراً، إِلاَّ وَخَلَفَ اللهُ لَهُ مِنْ ذَلِكَ اَلسُّرُورِ لُطْفاً، فَإِذَا نَزَلَتْ بِهِ نَائِبَةٌ جَرَى إِلَيْهَا كَالْمَاءِ فِي اِنْحِدَارِهِ حَتَّى يَطْرُدَهَا عَنْهُ، كَمَا تُطْرَدُ غَرِيبَةُ اَلْإِبِلِ»[٥٥].

إن نظرة الإمام (عليه السلام) للمجتمع بعد نفي كل أسباب الظلم منه، يبقى عدد ضئيل من الناس فقيرًا، أولئك الذين تقصر قدراتهم عن الكسب والادخار، فهؤلاء سد الإسلام خلتهم بتطبيق فكرة التكافل الاجتماعي، الذي يؤمن لكل فرد في المجتمع حاجاته الضرورية، حتى يعيش عيشة إنسانية كريمة، من دون أن يداخل ذلك أي إذلال أو مهانة، وقد فَعلَ الإمام (عليه السلام) هذه الفكرة الجوهرية عمليًا[٥٦].

فقد ألح (عليه السلام) وأكد على ضرورة تطبيق التكافل الاجتماعي وإغاثة الملهوفين والمكروبين، وإدراك أهمية حق التكافل بين

أفراد المجتمع الإسلامي، فيقول (عليه السلام): «مِنْ كَفَّارَاتِ اَلذُّنُوبِ اَلْعِظَامِ، إِغَاثَةُ اَلْمَلْهُوفِ، وَاَلتَّنْفِيسُ عَنِ اَلْمَكْرُوبِ»[٥٧]. جعل (عليه السلام) المسؤولية التكافلية مرتبطة بالتكفير عن الذنوب العظام؛ وهو بذلك يضع لحق التكافل الاجتماعي موضعًا ذا طابع ديني مقدس، قبل أن يكون إنسانيًّا واجتماعيًّا. وكان (عليه السلام) أول من يضع نفسه في موضع مسؤولية التكافل الاجتماعي، وأول المبادرين فيه، فيقول (عليه السلام): «أَأَقْنَعُ مِنْ نَفْسِي بِأَنْ يُقَالَ أَمِيرُ اَلْمُؤْمِنِينَ وَ لاَ أُشَارِكَهُمْ فِي مَكَارِهِ اَلدَّهْرِ، أَوْ أَكُونَ أُسْوَةً لَهُمْ فِي جُشُوبَةِ اَلْعَيْشِ»[٥٨].

يجسد الضمان الاجتماعي في الإسلام الإنسانية في قمتها، ولذا فإن الإمام علي (عليه السلام) انطلق من زاوية الإنسانية في تأسيس التكافل الاجتماعي، ذلك أنَّ الضمان يصب بما تتوافق عليه الإنسانية في أعمق أبعادها، وبالتأكيد لم يمر التاريخ قبل الإسلام، ولم تسجل الحضارات بعد الإسلام، حتى اليوم ضمانًا اجتماعيًا بعمق الضمان الاجتماعي في الإسلام الذي طبقه الإمام علي (عليه السلام) في حكمه[٥٩]، وتجسيد ذلك قوله (عليه السلام): «مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِوَرَثَتِهِ، وَمَنْ تَرَكَ دَيْناً أَوْ ضَيَاعاً فَعَلَيَّ»[٦٠]. وهنا بُعد آخر لمسؤولية الدولة في تكافل المجتمع بقضاء دين الأموات إن كان ورثته لا يملكون شيئًا، وفي هذا المجال يقول باقر القرشي: إن الغاية من التكافل الاجتماعي الذي شرعه الإسلام، هي مسؤولية الدولة في ضمان العيش وكفالة الراحة للمواطنين وقد تقدمت كثير من مظاهره ومنها:

١. قيام الدولة بتسديد الإعواز لمن لا تكفيهم مؤنتهم، فإنهم يأخذون بقية نفقتهم وما يحتاجون إليه من بيت المال، والدولة مسؤولة

عن تسديد ذلك.

٢. أن الطبقة الفقيرة إذا استدانت لوجه مشروع، كالدين في الزواج أو لشراء سكن أو لبنائه وعجزت عن وفائه فعلى الدولة القيام بوفائه ودفعه[٦١].

إن هذا المبدأ التكافلي الذي انتهجه الإمام علي (عليه السلام) هو مبدأ جسده الإسلام وطبقه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ إذ قال (صلى الله عليه وآله وسلم) في صحيح البخاري: «مَنْ تُوُفِّيَ، فترك دينًا فعلي قضائه»[٦٢].

إن الإمام علي (عليه السلام) نظر إلى الضمان أو التكافل الاجتماعي بوصفه حقًّا من حقوق الإنسان التي فرضها الله تعالى، وهو بنظر الإمام (عليه السلام) حق إنساني لا يتفاوت باختلاف الظروف والمستويات المدنية، وهو لا يختص بفئة، إذ يشمل حتى أولئك الذين يعجزون عن المشاركة في الانتاج العام بشيء. وهنا إشارة واضحة إلى أن العدالة المطلوبة عند الإمام (عليه السلام) ليست شكلية، ولكنها متوغلة في عمق الحياة، تحافظ على حق الرعية ما ظهر منه وما بطن.

المحور السادس:
محاربة الفقر

لقد تركزت سياسة الإمام علي (عليه السلام) في المجال الاقتصادي، على استئصال الفقر من المجتمع؛ لذلك كان يرى أنَّ الدولة الإسلامية مسؤولة عن تأمين متطلبات الحد الأدنى، وتوفير المستلزمات الضرورية لجميع الذين يعيشون في نطاق جغرافية الأمصار الإسلامية، فكما أنَّ الذي يعيش في الكوفة، ينبغي أن يحظى بالرفاه النسبي وأن لا يواجه مشكلة على صعيد المستلزمات الأولية، كذلك الحال في سائر الأمصار؛ وذلك ما قامت عليه خططه وبرامجه وإصلاحاته الاقتصادية.

ولو تتبَّعنا سياسة الإمام

الاقتصاديَّة فسنجد أنَّ الجانب المهم الذي عالجته هو محاربة الفقر؛ وقد أدرك (عليه السلام) أنَّ الفقر يتحدَّى كل فضيلة، حتى ليغدو آلة للكفر والجحود، لذلك حارب الفقر في كل مجال وأخذ السبيل عليه من كلِّ جانب وقضى على أسبابه. لذلك على الدولة أن لا تدع بين أبنائها فقيرًا؛ لأنَّ الفقير غريب في بلده[٦٣]. وقد وصف (عليه السلام) الفقر بأشدِّ العبارات والكلمات، ونجد ذلك في كلامه (عليه السلام) لابنه الحسن (عليه السلام): «يَا بُنَيَّ مَنِ ابْتُلِيَ بِالْفَقْرِ، ابْتُلِيَ بِأَرْبَعِ خِصَالٍ: بِالضَّعْفِ فِي يَقِينِهِ، وَالنُّقْصَانِ فِي عَقْلِهِ، وَالرِّقَّةِ فِي دِينِهِ، وَقِلَّةِ الْحَيَاءِ فِي وَجْهِهِ؛ فَنَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْفَقْرِ»[٦٤]. وأيضا في وصيته لولده محمد بن الحنفية: «يَا بُنَيَّ، إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكَ الْفَقْرَ، فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنْهُ، فَإِنَّ الْفَقْرَ مَنْقَصَةٌ لِلدِّينِ، مَدْهَشَةٌ لِلْعَقْلِ، دَاعِيَةٌ لِلْمَقْتِ»[٦٥].

إنَّ الإمام (عليه السلام) كان يذم الفقر من جانب ويحث على السعي والعمل من جانب آخر، ومن مضامين كلامه (عليه السلام)، يتبين أنَّ الإمام كان يحمل الدولة الإسلامية قضاء حوائج الفقراء، ويضع مسؤوليتها تجاه إزالة الفقر من المجتمع بشكل جذري، وهنا تبرز أهمية الدولة وعظمتها. وكذلك يحث (عليه السلام) الأفراد للتخلص من الفقر فيحثهم إلى السعي والاجتهاد لضمان معاشهم وتأمين متطلبات حياتهم الاجتماعية.

ويطرح (عليه السلام) مسألة علاج الفقر، ويشخص المشكلة والتفاوت الفاحش بالطبقات. وهنا تتداخل وظيفة الدولة التي تكمن في تلبية حاجات الفقراء ومتطلباتهم من أموال الأغنياء، فيقول(عليه السلام): «إِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ فَرَضَ فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ أَقْوَاتَ الْفُقَرَاءِ، فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلاَّ بِمَا مُتِّعَ بِهِ غَنِي، وَاللهُ تَعَالَى سَائِلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ»[٦٦]. فيحث (عليه السلام) على

تواضع الأغنياء للفقراء، حتى لا يحس الفقير بتفاوته الطبقي مع الغني، فيقول (عليه السلام): «مَا أَحْسَنَ تَوَاضُعَ الأَغْنِيَاءِ لِلْفُقَرَاءِ؛ طَلَباً لِمَا عِنْدَ اللهِ، وَأَحْسَنُ مِنْهُ تِيهُ الْفُقَرَاءِ عَلَى الأَغْنِيَاءِ اتِّكَالاً عَلَى اللهِ»(٦٧). فالإمام (عليه السلام) يحث الفقير على عدم الاتكال على أموال الأغنياء؛ بل التوكل على الله سبحانه وتعالى، ويقول (عليه السلام): «وحِفْظُ مَا فِي يَدَكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ طَلَبِ مَا فِي يَدِ غَيْرِكَ، ومَرَارَةُ الْيَأْسِ، خَيْرٌ مِنَ الطَّلَبِ إِلَى النَّاسِ»(٦٨). وينظر (عليه السلام) إلى الفقر ويصفه بأنَّه الموت بعينه: «اَلْفَقْرُ اَلْمَوْتُ اَلْأَكْبَرُ»(٦٩).

لقد وضع (عليه السلام) الحلول والمعالجات للفقر وماهية أسبابه ونتائجه. فكان يرى أنَّ الفقر الاقتصادي متلازمًا مع الكسل والعجز الذي يعد السبب الرئيس للفقر، لذلك فإن المجتمع الذي تهيمن عليه ثقافة العمل، لا يمكن أن يصاب بالفقر الذي يعد بدوره بؤرة لتفشي كثير من الأمراض المادية والمعنوية في المضمارين الفردي والاجتماعي، وعلى هذا الاساس راح الإمام (عليه السلام) يشيع ثقافة العمل في ربوع المجتمع بوصفه عبادة، وكان أمير المؤمنين (عليه السلام) بنفسه عاملًا نموذجيًا(٧٠). فالكسل والعجز، هما أساس الفقر، يقول (عليه السلام): «انَّ الْأَشْياءَ لَمَّا ازْدَوَجَتْ اِزْدَوَجَ الْكَسَلُ وَالْعَجْزُ فينتج بَيْنَهُمَا الْفَقْرَ»(٧١). ويستمر (عليه السلام) بنبذ الكسل المسبب للفقر، ويربط بين الكسل عن أداء عمله في الدنيا بكسله عن أداء عمل آخرته، فيقول (عليه السلام): «إِنِّي لَأُبْغِضُ الرَّجُلَ يَكونُ كَسلانَ مِن أمرِ دُنياهُ، فَهوَ عَن أمرِ آخِرَتِهِ أكسَلُ»(٧٢). فكان (عليه السلام) يشجع على الاكتساب وطلب الغنى ونبذ العجز عن الهدف للوصول إلى مراتب الغنى، طبقًا لما دعا إليه

القرآن، فيقول: «**أُوصيكُم بِالخَشيَةِ مِنَ اللهِ فِي السِّرِّ وَالعَلانِيَةِ، وَالعَدلِ فِي الرِّضا وَالغَضَبِ، وَالإكتِسابِ فِي الفَقرِ وَالغِنى**»(٧٣).

ممَّا تقدَّم يظهر أنَّ منهج الإمام علي (عليه السلام) الاقتصادي قد ارتكز على مبدأ إشاعة ثقافة العمل ومحاربة الفقر والعجز والكسل؛ لإلغاء البطالة من المجتمع، وهذه مسؤولية تقع على عاتق الحاكم السياسي تجاه المجتمع، ذلك أنَّ الإسلام قد عالج الفقر والعوز بكل حزم وتخطيط، وحرم التسول من دون حاجة، وأدان الرهبانية ورفض التفرغ للعبادة من دون اقترانها بالعمل، وأن يكون المرء عالة على الناس، وأنَّ القدوة في العمل الرسل والأنبياء فإنَّهم جميعًا مارسوا العمل بمختلف أنواعه، وسعوا نحو الرزق من أجل هدف أسمى، وهو عمارة الأرض وإشاعة الخير، والمشاركة في بناء السعادة البشرية.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

الخاتمة:

مما تقدَّم في هذه المحاور التي درسنا فيها العدالة الاقتصادية في فكر الإمام علي (عليه السلام) وسياسته يمكن أن نشير إلى أهمِّ النتائج التي توصلت لها الدراسة:

١. ركَّز الإمام علي (عليه السلام) في أكثر من موطن، على مسؤولية قادة المجتمع الإسلامي في بسط العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وأسس بوضوح مبدأ عدم السماح لأحد دون استثناء من استغلال المال العام، ومحاربة مراكمة الثروات عبر غصب المال العام، والحصول على الأراضي الخصبة، وقد عمل الإمام على مصادرة هذه الثروات المغصوبة بأجمعها وردها إلى بيت المال في مدة ولايته.

٢. عمل الإمام علي (عليه السلام) عبر

الإدارة الحكومية وقدرات الخلافة الإسلامية على تطوير المجتمع اقتصاديًا، عن طريق طرح نظريات وإصلاحات إنمائية عميقة على واقع الحياة، فقد كان (عليه السلام) يرى أنَّ الجهود المبذولة لتحقيق التنمية والعمارة والرفاه للأفراد تساعد في قيام مجتمع على مستوى من الإشباع المادي المرتفع، وتسهم من ثَمَّ في تأمين حاجاته الاجتماعية والروحية والاقتصادية، لذلك على الدولة أن تستجيب للآمال المتسعة للأفراد، وتشجعهم على تحقيق النجاح في ميادين العمل والإنتاج، وأن يحقق كل فرد ذاته في المجال الاقتصادي.

٣. آمن الإمام علي (عليه السلام) بأنَّ ظهور الفقر واستفحاله، من آثار الثراء الفاحش وسوء التوزيع الذي تمارسه الدولة، وغفلتها عن تحقيق العدالة الاجتماعية، وعلاج هذا إضافة إلى تصحيح سياسة الدولة في التوزيع العادل للثروة، هو التأكيد على العمل والتخصص وكسب المهارات وذم البطالة ومحاربة الفقر، وهو وظيفة من وظائف الدولة الأساسية، ويمكن أن تؤدِّيها من طريق تعميم ثقافة العمل وتوفير فرصه وطرح مبدأ التكافل الاجتماعي.

٤. لم تغب السياسة المالية عن ذهن الإمام علي (عليه السلام) إلا أن الإنسان كان الأكثر أهمية عنده، وكان يأمر العاملين على الخراج بالرفق في العباد والبلاد، ولقد لامست السياسة الاقتصادية عند الإمام علي (عليه السلام) بشفافية ونقاء متناهيين على المال الذي يستوفى من الرعية، فقد شدد النكير على من يخون في ء المسلمين ولو كان شيئًا صغيرًا.

الاستنتاجات:

نستنتج مما تقدَّم من دراسة وبحث أهم النظريات التي أوجدها الإمام علي (عليه السلام) وطبقها على

الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وما يرتبط بهما وعلى النحو الآتي:

١- استحالة تحقيق العدالة في كلِّ المجالات في ظلِّ أنظمة سياسية من انتاج الإنسان؛ لأنَّها تابعة لمتغيرات ميزان القوى الاجتماعية والنصوص القانونية الوضعية، بعكس النظام الإسلامي الذي أوحى به الله تعالى ودعا إليه.

٢- الرجل المناسب في المكان المناسب. تهلك أنظمة الحكم وتعاني حينما لا تتحقق هذه المعادلة، وإحلال الأمن الاقتصادي يعني استقرار الحكم، وهذه المهمة لزاما أن لا يتصدى لها من ليس أهلًا لها، وقد أشار الإمام علي (عليه السلام) إلى ذلك بقوله: «فَضَعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْضِعَه وأَوْقِعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْقِعَه»(٧٤).

٣- من أين لك هذا؟ أهم ما يمكن استنتاجه من سياسة الإمام علي (عليه السلام) الاقتصادية، تأصيله لنظرية الرقابة والمحاسبة على العمال والولاة والموظفين ومساءلتهم عما اكتسبوه، وقد رسَّخها بنفسه عندما قال: «يَا أَهْلَ الْكُوفَةِ إِذَا أَنَا خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِكُمْ بِغَيْرِ رَحْلِي وَرَاحِلَتِي وَغُلَامِي فَأَنَا خَائِنٌ»(٧٥).

٤- الانتاج والتوزيع والتبادل (من لا يعمل لا يأكل): أثبت الإمام علي (عليه السلام) أن الشرط الأول لوجود المجتمع هو تبادل الأشياء مع الطبيعة وتلبية حاجات الناس ومتطلباتهم الكاملة، ولا يجد الإنسان في الطبيعة جميع ما يريد، فعليه انتاجها بنفسه على الدوام، ثم يتم التوزيع والتبادل، وقد عمل (عليه السلام) لإحلال ذلك بعدم ترك خيرات الأرض بين أيدي المتخمين والمترهلين، وشجع على العمل والانتاج والتبادل التجاري، ووضع جميع مصادر الثروة ملكًا للجماعة تحت شرط العمل مع مراعاة المستضعفين: «فَجَنَاةُ أَيْدِيهِمْ

لَا تَكُونُ لِغَيْرِ أَفْوَاهِهِمْ»[٧٦].

٥- الاقتصاد والحس الوطني: التفاوت الطبقي في الملكية يضعف الالتزام الوطني والولاء للدولة، وأول من أدرك ذلك كان الإمام علي (عليه السلام)، إذ نصَّ على أنَّ سلامة المجتمع الذي يعيش أبناؤه متضامنين متكافلين ينعمون بخيرات وطنهم هم الذين حصلوا على الأمن الاقتصادي، والعكس صحيح يقول (عليه السلام): «الْغِنَى فِي الْغُرْبَةِ وَطَنٌ والْفَقْرُ فِي الْوَطَنِ غُرْبَةٌ»، ويقول: «والْفَقْرُ يُخْرِسُ الْفَطِنَ عَنْ حُجَّتِه، والمُقِلُّ غَرِيبٌ فِي بَلْدَتِه»[٧٧].

التوصيات:

١- إن النظريات التي أوجدها الإمام علي (عليه السلام) المتصلة بالعدالة والأمن الاقتصادي تصلح لكل المجتمعات التي يعاني أهلها الحرمان والفقر، ولهذا على الدولة الإفادة من تجربة الإمام علي (عليه السلام) وتعميمها في هذه الجوانب، وتطبيق ما بذله من جهود وجعْلِها منهج عملٍ؛ لما فيها من صلاح وخير للناس كافة.

٢- العمل على جعل المصنف الإسلامي نهج البلاغة وسيرة الإمام (عليه السلام) أحد ركائز البرامج الحكومية العراقية، ومنهاج العمل السياسي لها، خاصة في المجال الاقتصادي وموائمة النصوص والممارسات التي انتهجها الإمام علي (عليه السلام) مع مقتضيات الوضع الحاضر.

٣- تدريس نهج البلاغة وسيرة الإمام علي (عليه السلام) في المدارس والجامعات العراقية كافة، وبشكل مقسم ومفصل وكلًا حسب اختصاصها؛ لما فيه من حلول للمشكلات التي تواجه الأسرة والمجتمع والدولة.

٤- تحويل تجربة الإمام (عليه السلام) في الجانب الاقتصادي إلى نظريات إنمائية

واقتصادية معاصرة، من لدن الحكومة والمختصين في مجال علم الاقتصاد والسياسات المالية، عبر ربط الأقوال والأفعال التي أوجدها وطبقها، وبيان تأصيلاته فيما يخص النظريات الاقتصادية المعاصرة، والعمل على تطويرها وإبرازها وضرورة العمل بها.

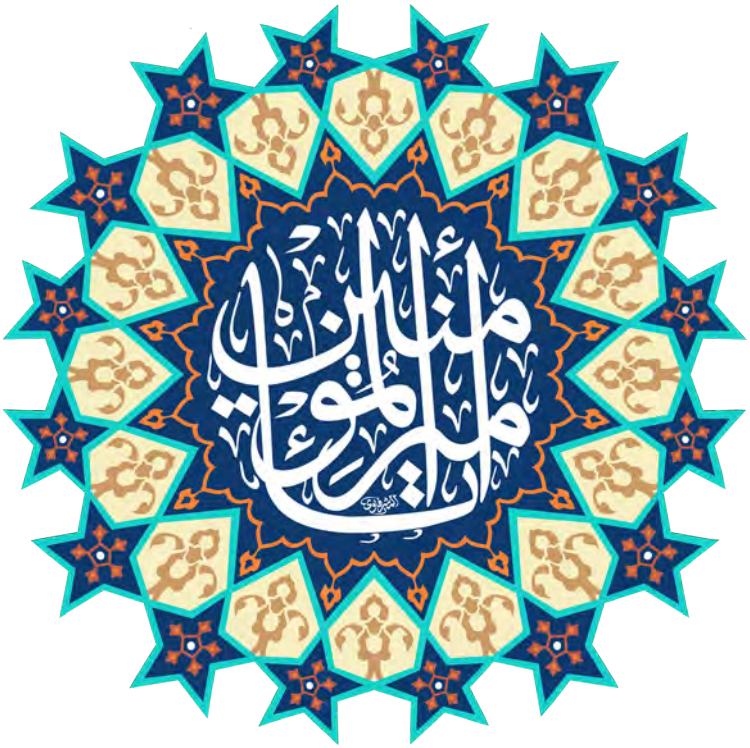

الهوامش

(١) علي صلاح، الحكم والإدارة في نهج الإمام علي (عليه السلام)، (د. م، دار البصائر للطباعة والنشر، ١٤٠٥هـ)، ص ٤٨- ٥٠.

(٢) الشريف الرضي (الجامع)، نهج البلاغة، شرح: محمد عبده، تحقيق: عبدالعزيز سيد الأهل، ط١، (بيروت، مكتبة الأندلس، ١٩٥٤)، ج٤، ص١٨.

(٣) عبد الواحد الآمدي تصنيف غرر الحكم ودرر الكلم، تحقيق: جلال الدين الآرموي، (طهران، جامعة طهران، ١٣٦٠هـ)، ج٣، الحكمة ٦٥٦٢.

(٤) أحمد بن يعقوب اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، (بيروت، دار صادر، د. ت)، ج٢، ص٢٠٣.

(٥) إبراهيم العسل، الفكر الإنمائي عند الإمام علي (عليه السلام)، مجلة المنهاج، بيروت، العدد ٥، ١٩٩٧، ص٧٠ وما بعدها.

(٦) كمال الدين ميثم البحراني، شرح نهج البلاغة، (قم، مؤسسة النصر، ١٣٦٢هـ)، ج٥، ص١٤٦.

(٧) أبو جعفر بن يعقوب الكُليني، أصول الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، (إيران، دار الكتب الإسلامية، د. ت)، ج١، ص٤٠٧.

(٨) إبراهيم العسل، الفكر الإنمائي عند الإمام علي (عليه السلام)، مصدر سابق، ص ٧٦.

(٩) محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي (عليه السلام)، في الكتاب والسنة والتاريخ، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث، ط٢، (قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤هـ)، ج٤، ص٢٩.

(١٠) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار ط٢، (بيروت، مؤسسة الوفاء، ١٩٨٣)، ج١٠٣، ص٦٥.

(١١) المصدر نفسه، ج١٠٠، ص٣٣.

(١٢) الشريف الرضي (الجامع)، نهج البلاغة، شرح: محمد عبده، تحقيق: عبدالعزيز سيد الأهل، مصدر سابق، ج٤، ٣٦.

(١٣) علي المشكيني الأردبيلي، المواعظ العددية، تحقيق: علي الأحمدي، ط٤، (قم، دار الهادي، ١٤٠٦ هـ)، ص٥٥.

(١٤) ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٧)ج٢٠، ٢٦٧، الحكمة ١٠٣.

(١٥) أبو جعفر محمد بن علي القمي الصدوق، من لا يحضره الفقيه، تحقيق: حسن الخرسان، ط٥، (قم، منشورات علي الآخوندي، د. ت)، ج٣، ص١٥٨.

(١٦) أبو جعفر محمد بن علي القمي الصدوق، الخصال، (طهران، مطبعة الحيدري، ١٣٨٩هـ)، ص٦٢١، ح ١٠.

(١٧) إبراهيم العسل، الفكر الإنمائي عند الإمام علي (عليه السلام)، مصدر سابق، ص ٧٧-٧٨.

(١٨) أبو جعفر محمد بن علي القمي الصدوق، من لا يحضره الفقيه، تحقيق: حسن الخرسان، ط٥، (قم، الآخوندي للنشر، د. ت)، ج٣، ص١٩٣.

(*) المطارح: المكان البعيد "البعد"، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (قم، أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ)، ج٢، ص ٥٢٨.

(١٩) الشريف الرضي (الجامع)، نهج البلاغة، شرح: محمد عبده، تحقيق: عبدالعزيز سيد الأهل، مصدر سابق، ج٤، ص٣٦.

(٢٠) محمد باقر الناصري، علي ونظام الحكم في الإسلام، ط١، (بيروت، دار الزهراء، ١٩٩٠)، ص ٨٨.

(٢١) محمد حسين بهشتي، الاقتصاد الإسلامي، ترجمة: عبد الكريم محمود، ط١، (طهران، منظمة الإعلام الإسلامي، ١٩٨٦)، ص٩.

(٢٢) أبو نعيم الاصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت)، ج٧، ص ٣٠٠.

(٢٣) جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (قم، مطبوعات الشريف الرضي، ١٤١١ هـ)، ص ٢١٣.

(٢٤) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: محمد باقر المحمودي، ط٢، (بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٣٩٥هـ)، ج٤٢، ص ٤٧٧.

(*) تقبلون: تكفلون، انظر: ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج١١، ص ٥٤٤.

(٢٥) محمد بن النعمان المفيد، الأمالي، تحقيق: حسين أستاذ ولي وعلي أكبر الغفاري، ط٢، (قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤هـ)، ص ٤٠٤.

(**) الأبزار: التابل، انظر: ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج١١،

ص ٤٠٤.

(***) الحرف: حب كالخردل، انظر: المصدر نفسه، ج٩، ٤٥.

(٢٦) ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج٢، ص١٩٩.

(٢٧) جورج جرداق، الإمام علي (عليه السلام)، صوت العدالة الإنسانية، ط٢، (قم، دار ذوي القربى، ١٤٢٤ هـ)، ص ١١٤- ١١٥.

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ١٥٠.

(٢٩) أبو بكر بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، (بيروت، دار المعرفة، ١٣٥٥ هـ) ج٧، ص ٣٧.

(٣٠) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، (بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت)، ج ١، ص ٥٣١، ح ٨٨٣.

(٣١) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الأئمة الأطهار، مصدر سابق، ج٣٣، ص٤٩٧.

(٣٢) أبو محمد الحراني، تحف العقول فيما جاء من المواعظ والحكم عن آل الرسول، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ط ٢، (قم مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤ هـ)، ص ١٣٢.

(٣٣) أبو جعفر بن يعقوب الكُليني، أصول الكافي، مصدر سابق، ج١، ص ٤٠٦.

(٣٤) عبد الواحد الآمدي، تصنيف غرر الحكم ودرر الكلم، مصدر سابق، ج٢، ٣٧٠.

(٣٥) ابن عبد البر القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، ج٣، ص ٢١٠.

(٣٦) لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، ط٣، (قم، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤١٧هـ)، ص ٧٣٠.

(٣٧) محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، مصدر سابق، ج٤، ص٣٠.

(٣٨) لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، مصدر سابق، ص٧٣٢.

(٣٩) المصدر نفسه، ص٧٣٢.

(٤٠) صادق الحسيني الشيرازي، السياسة من واقع الإسلام، ط٤، (بيروت، دار المجتبى لتحقيق والنشر، ٢٠٠٣)، ص١٠١- ١٠٣.

(٤١) المفيد، الاختصاص، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، (قم، جماعة المدرسين للنشر، د. ت)، ص ١٦٠.

(٤٢) الشريف الرضي، (الجامع)، نهج البلاغة، تعليق وفهرسة: صبحي الصالح، تحقيق: فارس تبريزيان، (إيران، مؤسسة الهجرة، ١٣٨٠هـ)، الكتاب ٥٣، ص ٥٥٩.

(٤٣) علي صلاح، الحكم والإدارة في نهج الإمام علي (عليه السلام)، مصدر سابق، ص ٩١-٩٢.

(٤٤) لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٦٢٥- ٦٢٦.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٦٢٩.

(٤٦) ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، (قم، إسماعيليان للنشر، د. ت)، ج٤، ص ٩٨.

(٤٧) جورج جرداق، الإمام علي (عليه السلام) صوت العدالة الإنسانية، مصدر سابق، ص ١٥٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(٤٩) نصر بن مزاحم المنقري، وقعة صفين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، (د. م، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ)، ص ١٨٠.

(٥٠) الطوسي، تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، تحقيق: حسن الخرسان، ط٤، (طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٥ هـ)، ج٤، ص ٩٨.

(٥١) أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، مصدر سابق، ج١، ص ٨٢.

(٥٢) النعمان بن محمد بن منصور المغربي، دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، ط٣، (مصر، دار المعارف، ١٣٨٩هـ)، ج١، ص ٢٥٢.

(٥٣) أبو إسحاق إبراهيم الثقفي، الغارات، تحقيق: جلال الدين الآرموي، ط١، (طهران، منشورات آنجمن آثار ملي، ١٣٩٥هـ)، ج١، ص١٢٦.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٥٥) لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٦٢٦.

(٥٦) المصدر السابق، ص ٦٢٢- ٦٢٣.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٦٢٦.

(٥٨) الشريف الرضي، نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح، مصدر سابق، الكتاب ٤٥، ص ٥٣٣.

(٥٩) صادق الحسيني الشيرازي، السياسة من واقع الإسلام، مصدر سابق، ص ٢٦٦.

(٦٠) ميرزا النوري الطبرسي، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، ط ١١، (قم، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٨ هـ)، ج١٧، ص ٢٠٧.

(٦١) باقر القرشي، النظام السياسي في الإسلام، ط٢، (بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨٧)، ص ٢٦٦- ٢٦٧.

(٦٢) أبوعبد الله بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، (بيروت، دار الفكر، ١٩٨١)، ج٣، ص ١٧٩.

(٦٣) جورج جرداق، الإمام علي (عليه السلام) صوت العدالة الإنسانية، مصدر سابق، ص ١٠٧.

(٦٤) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مصدر سابق، ج ٧٢، ص ٤٨.

(٦٥) الشريف الرضي، نهج البلاغة، فهرسة: صبحي الصالح، مصدر سابق، ص ٦٧٠، الحكمة ٣١٠.

(٦٦) لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٧٢٨.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٧٢٨.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٧٣٠.

(٦٩) الشريف الرضي، نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح، مصدر سابق، ص ٦٣٨، الحكمة ١٥٣.

(٧٠) محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، مصدر سابق، ج٤، ص ٢٧.

(٧١) أبو محمد الحراني، تحف العقول فيما جاء من المواعظ والحكم عن آل الرسول، مصدر سابق، ص ٢٢٠.

(٧٢) النعمان محمد بن منصور المغربي، دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام، مصدر سابق، ج٢، ص ١٤.

(٧٣) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مصدر سابق، ج ٧٨، ص ٣٠٤.

(٧٤) الشريف الرضي، نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح، مصدر سابق، ٤٤٤.

(٧٥) أبو اسحاق إبراهيم الثقفي، الغارات، مصدر سابق: ١/ ٦٨.

(٧٦) الشريف الرضي، نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح، مصدر سابق، ٣٥٣.

(٧٧) المصدر نفسه: ٤٦٩.

المصادر

اولا: المعاجم والكتب العربية والمترجمة

١- ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٧).

٢- ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، (قم، إسماعيليان للنشر، د. ت).

٣- ابن عبد البر القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ).

٤- ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: محمد باقر المحمودي، ط٢، (بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٣٩٥هـ).

٥- ابن منظور، لسان العرب، (قم، أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ).

٦- أبو جعفر بن الحسن بن علي الطوسي، تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، تحقيق: حسن الخرسان، ط٤، (طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٥هـ).

٧- أبو جعفر محمد بن علي القمي الصدوق من لا يحضره الفقيه، تحقيق: حسن الخرسان، ط٥، (قم، منشورات علي الآخوندي، د. ت).

٨- أبو عبد الله بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، (بيروت، دار الفكر، ١٩٨١).

٩- أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت).

١٠- أبو بكر بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، (بيروت، دار المعرفة، ١٣٥٥هـ).

١١- أبو إسحاق إبراهيم الثقفي، الغارات، تحقيق: جلال الدين الآرموي، ط١، (طهران، منشورات آنجمن آثار ملي، ١٣٩٥ هـ).

١٢- أبو جعفر بن يعقوب الكُليني، أصول الكافي، تصحيح وتعلق: علي أكبر الغفاري، (إيران، دار الكتب الإسلامية، د. ت).

١٣- أبو محمد الحراني، تحف العقول فيما جاء من المواعظ والحكم عن آل الرسول، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ط٢، (قم مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤هـ).

١٤- أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، (بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت).

١٥- أحمد بن يعقوب اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، (بيروت، دار صادر، د. ت).

١٦- الشريف الرضي، (الجامع)، نهج البلاغة، تعليق وفهرسة: صبحي الصالح، تحقيق: فارس تبريزيان، (إيران، مؤسسة الهجرة، ١٣٨٠ هـ).

١٧- الشريف الرضي (الجامع)، نهج البلاغة، شرح: محمد عبده، تحقيق: عبد العزيز سيد الأهل، ط١، (بيروت، مكتبة الأندلس، ١٩٥٤).

١٨- النعمان بن محمد بن منصور المغربي، دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، ط٣، (مصر، دار المعارف، ١٣٨٩هـ).

١٩- باقر القرشي، النظام السياسي في الإسلام، ط٢، (بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨٧).

٢٠- جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (قم، مطبوعات الشريف الرضي، ١٤١١هـ).
٢١- جورج جرداق، الإمام علي (عليه السلام)، صوت العدالة الإنسانية، ط ٢، (قم، دار ذوي القربى، ١٤٢٤ هـ).
٢٢- حسين النوري الطبرسي، مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، ط١١، (قم، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٨هـ).
٢٣- صادق الحسيني الشيرازي، السياسة من واقع الإسلام، ط٤، (بيروت، دار المجتبى لتحقيق والنشر، ٢٠٠٣).
٢٤- عبد الواحد الآمدي تصنيف غرر الحكم ودرر الكلم، تحقيق: جلال الدين الآرموي، (طهران، جامعة طهران، ١٣٦٠هـ).
٢٥- علي المشكيني الأردبيلي، المواعظ العددية، تحقيق: على الأحمدي، ط٤، (قم، دار الهادي، ١٤٠٦هـ).
٢٦- علي صلاح، الحكم والإدارة في نهج الإمام علي (عليه السلام)، (د. م، دار البصائر للطباعة والنشر، ١٤٠٥هـ).
٢٧- كمال الدين ميثم البحراني، شرح نهج البلاغة، (قم، مؤسسة النصر، ١٣٦٢ هـ).
٢٨- لبيب بيضون، تصنيف نهج البلاغة، ط٣، (قم، مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤١٧هـ).
٢٩- محمد الريشهري، موسوعة الإمام علي (عليه السلام)، في الكتاب والسنة والتاريخ، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث، ط٢، (قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤هـ).
٣٠- محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار ط٢، (بيروت، مؤسسة الوفاء، ١٩٨٣).
٣١- محمد باقر الناصري، علي ونظام الحكم في الإسلام، ط١، (بيروت، دار الزهراء، ١٩٩٠).
٣٢- محمد بن النعمان المفيد، الاختصاص، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، (قم، جماعة المدرسين للنشر، د. ت).
٣٣- محمد بن النعمان المفيد، الأمالي، تحقيق: حسين استاد ولي وعلي أكبر الغفاري، ط٢، (قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٤هـ).
٣٤- محمد بن بابويه الصدوق، الخصال، (طهران، مطبعة الحيدري، ١٣٨٩هـ).
٣٥- محمد بن بابويه الصدوق، من لا يحضره الفقيه، تحقيق: حسن الخرسان، ط٥، (قم، الآخوندي للنشر، د. ت).
٣٦- محمد حسين بهشتي، الاقتصاد الإسلامي، ترجمة: عبد الكريم محمود، ط١، (طهران، منظمة الإعلام الإسلامي، ١٩٨٦).
٣٧- نصر بن مزاحم المنقري، وقعة صفين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، (د. م، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ).

ثانيا المجلات:

١- إبراهيم العسل، الفكر الإنمائي عند الإمام علي (عليه السلام)، مجلة المنهاج، بيروت، العدد ٥، ١٩٩٧.

من وصايا الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام) إلى نوف البكالي ....

كَذَبَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ وُلِدَ مِنْ حَلاَلٍ وَ هُوَ يَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ النَّاسِ بِالْغِيبَةِ، وَكَذَبَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ وُلِدَ مِنْ حَلاَلٍ وَهُوَ يُبْغِضُنِي وَيُبْغِضُ الأَئِمَّةَ مِنْ وُلْدِي، وَكَذَبَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ وُلِدَ مِنْ حَلاَلٍ وَهُوَ يُحِبُّ الزِّنَا، وَكَذَبَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَعْرِفُ اللّه عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ مُجْتَرِئٌ عَلى مَعَاصِي اللّه فِي كُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ.

المصدر: الصدوق في الأمالي ص278

INAHJ.ORG

قَالَ أمير المؤمنين (عليه السلام):

إِذَا قَدَرْتَ عَلَى عَدُوِّكَ فَاجْعَلِ الْعَفْوَ عَنْهُ شُكْراً لِلْقُدْرَةِ عَلَيْهِ.

المصدر: نهج البلاغة

INAHJ.ORG

دور السياسة الاقتصادية
للإمام عليّ (عليه السلام)
في تحقيق الرفاهية الاجتماعية

Imam Ali's (p b u h) Economic Policy
Role in Achieving The Social Welfare

أ. د. محمد حسين كاظم الجبوري

كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء

م. م. علي جاسم محمد علي الخفاجي

مؤسسة علوم نهج البلاغة

Asst. Prof. Dr. Mohammed Hussein Kadhim Al-Jubury

College of Business and Economics-University of Kerbala

Assist. Lecturer. Ali Jasim Mohammed Ali Al-Khafaji

Corporation of Nahj-il-Balagha Sciences

ملخص البحث

على الرغم من انحسار الموارد الاقتصادية والمالية في حكومة الإمام علي (عليه السلام) نسبيًا في ظل توقف الغزوات والفتوحات التي كان لها الثقل الأبرز في زيادة موارد الدولة حينها، ورغم الحروب الداخلية التي خاضها أمير المؤمنين (عليه السلام) وما يستلزمها من تخصيصات مالية ضخمة، ولكنّ عدالة التوزيع وقفت حائلًا من تفشي الطبقية في المجتمع حتّى كان الشخص الوحيد -منذ خلافته وإلى يومنا هذا- الذي يفتخر ويتحدى أن يكون هناك فقير في ظل حكمه (عليه السلام)، فكان (عليه السلام) حريصًا كل الحرص في ألا يضيع قنطار واحد في غير وجه حق وهو القائل «**فأنتم عباد الله، والمال مال الله، يقسم بينكم بالسوية**»، لذلك وعبر هذه الدقّة والحذر في عدم صرف الأموال العامة إلا في محلها كان تحقيق الرفاهية الاجتماعية نتيجة حتمية وطبيعية من دون عناء في وضع خطط لها ورسم الدراسات لتحقيقها، وانطلاقا من منهج الإمام علي (عليه السلام) سعى البحث إلى أن يقدم أنموذجًا واقعيًا يمكن تطبيقه إلى حد ما -على الرغم من البون الشاسع بين المطبقيَن- في واقع العراق الحبيب الذي يغصّ في فوارق طبقية تنذر بالخطر ويقبع شعبه المظلوم تحت خط الفقر المذل وهو من أغنى البلدان فكريا وماديا.

Abstract

Although the financial and economic resources had relatively decreased at Imam Ali's government when invasions and conquests stopped which had the prominent weight in increasing the state resources and the local wars Ameer-il-Mu'mineen had fought besides what required them of the huge financial costs, distribution justice refrained the caste in the society until he was the only ruler, since his caliphate up to now, to be proud and challenge that there was a poor at his government. He was very careful not to lose one quintal in vain and he said "You are servants of Allah and the money for Allah which is equally divided among you". Therefore, within such an accuracy and caution in spending public money well, the social welfare was absolutely and naturally achieved without any plans and studies for it. Starting from Imam Ali's approach, this study endeavoured to present a realistic model can be fairly applicable, despite the huge gap between the two castes, in the lovely Iraq which is full of different castes warning danger and its oppressed people live below the humiliating poverty line while it is one of the richest countries physically and intellectually.

المقدمة:

تُعدُّ السياسة الاقتصادية هي الوسيلة التي تنتهجها الدولة للوصول إلى أهدافها فيما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الأمور، ولا شك أنَّ وضع الأسس والمفاهيم لأيِّ نظرية اقتصادية ما لم يكن هناك واقعٌ عمليٌّ في تطبيقها، لا يمكن الحكم عليها في مدى نجاحها، ولذلك بعد أن كانت مبايعة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لأمر الخلافة وخصوصًا أنها اختلفت تماما عمَّن سبقه في كثير من المفاصل، أهمّها أمر انتخابه من قبل الرعيّة على الرغم من رفضه للأمر؛ ولكنَّ إصرارهم وقبولهم بجميع شروطه (عليه السلام) جعله يوافق ويعلن فور استلامه زمام الأمور عن سياسته في الحكم والإدارة، وبالخصوص سياسته الاقتصادية التي قامت على أساس العدل والمساواة؛ وذلك عبر إلغاء جميع الامتيازات والفوارق في العطاء التي بُنيت على أسس غير عادلة.

وبذلك ابتدأ الإمام (عليه السلام) -ومن أجل تحقيق الحياة الكريمة لرعيته وشعبه- أوَّلًا بنفسه وأهله وعياله وأقربائه في تطبيق العدل والمساواة والتوزيع بالسوية فالمال مال الله والناس عبيد الله كما قال (عليه السلام)، ومن ثمَّ كانت الحقبة الزمنية التي حكم فيها الإمام (عليه السلام) تطبيقًا عمليًا لسياسته الاقتصادية، قدَّم فيها نتائج مبهرة في مدةٍ وجيزةٍ نسبيًّا تعدَّت الأربع سنوات بقليل وهي مدة خلافته (عليه السلام)، تغيّر الأمر فيها من الفوضى والعوز والتفاوت والطبقية إلى الازدهار والتكافل والإشباع التام على الأقل في الحاجات الأساسية للعيش[1]، وانعدم فيها الفقر، وصولًا إلى مستوى الرفاهية

الاقتصادية والاجتماعية لجميع الرعية في البلاد، كلُّ هذا في غضون أربع سنوات استمرَّ فيها الإمام (عليه السلام) في الخلافة، ممَّا يعطي الفرصة والواقعية أيضًا في عصرنا الحالي في ظلِّ النظم الديموقراطية التي تعطي للحاكم أربع سنوات من الحكم في تطبيق السياسة الاقتصادية التي تحقق الأهداف المخطط لها.

وبذلك سعى البحث إلى بيان السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام) من جانب العدالة في التوزيع وجوانب أخرى يأتي تفصيلها في البحث، وما قدمت من نتائج حتى الوصول إلى مستوى الرفاهية الاجتماعية بين أفراد المجتمع الإسلامي برمته، ومدى إمكانية تطبيق هذه السياسة في ظلِّ التخبط وعدم الوضوح أو من ناحية أخرى في ظلِّ الأزمات التي عصفت بالنظم والنظريات الاقتصادية الوضعية بمختلف مسمياتها من (رأسمالية واشتراكية) وغيرها.

ولبيان ذلك فقد قسِّم البحث على مقدمةٍ وثلاثة محاور، بيّن المحور الأول الأسس المنهجية لكتابة البحث من مشكلة وأهداف وأهمية البحث، أما المحور الثاني فقد خُصِّص للمفاهيم والمدلولات المعرفية فيما يخص الرفاهية الاجتماعية، وآخر المحاور هو المحور الثالث الذي تطرق إلى جانب السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام) وآلية تطبيق تلك السياسة، وأهم الخطوات العملية التي قام بها الإمام (عليه السلام) لتحقيق اقتصاد الرفاه وإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع حتى الوصول إلى المستوى الصفري من الفقر والعوز في المجتمع آنذاك، واختتم البحث بخاتمة تبين أهم ما جاء في البحث، والحمد لله ربِّ العالمين.

المحور الأول: منهجية البحث

أولًا: مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث من طبيعة موضوعها الأساس، وهو مدى تأثير السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام) من جوانب عدّة أبرزها العدالة في التوزيع بين أفراد المجتمع الإسلامي في الرفاهية الاجتماعية، في ظل التخبط وعدم الوضوح أو من ناحية أخرى في ظل الأزمات التي عصفت بالأنظمة والنظريات الاقتصادية الوضعية، بمختلف مسمياتها من (رأسمالية واشتراكية)، فهل للسياسة الاقتصادية في حكومة الإمام علي (عليه السلام) تأثير في الإصلاح؟ لا سيما وقد ورث تركة ثقيلة نتيجة سوء الإدارة المالية والاقتصادية، التي أفرزت كثيرًا من المشاكل وولدت الطبقية بين أفراد المجتمع.

ثانيًا: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من أهمية الإنسان وما أضفى عليه الله تعالى من اهتمام بالغ، في تسخير كل الإمكانيات المتاحة له مع وضع أسس وقوانين تنظم حياته، إضافة إلى قابلية الاقتصاد الإسلامي في توفير رغد العيش للإنسان وذلك في ضوء التطبيق العملي لسياسة الإمام علي (عليه السلام) طوال مدة خلافته التي استطاع فيها أن يوفر العيش الكريم والحياة المتوازنة للجميع حتى تحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم.

ثالثًا: هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح مفهوم الرفاهية الاجتماعية وبيان مدى تأثير السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام) طوال مدة حكومته في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للفرد وكيفية تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية، بين أفراد المجتمع الذي كان تحت ظل دولته المباركة، لا سيّما

بعد أن كانت التركة التي تسلم فيها الخلافة ثقيلة جدًا، لما ولدت من ثراء فاحش لقوم على حساب الفقر المدقع لقوم آخرين، ومدى الاستفادة من هذه السياسة من قبل الحكومات المتعاقبة في العراق التي تعيش في تخبط اقتصادي وغياب واضح للسياسة الاقتصادية المتبعة فيه.

رابعًا: فرضية البحث:

يفترض البحث أن السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام) وإمكانية تطبيقها وخصوصا في الواقع العراقي ممكن؛ وذلك عبر اتباع الإجراءات التي قام بها الإمام (عليه السلام) وتطبيقها بصرامة وعزم حقيقيين من دون استثناء لأحد أو مجاملات لآخر، وهذه الإجراءات هي (تحقيق الأمن والاستقرار، الإصلاحات، تداول الثروات وتنشيط السوق، العدالة في التوزيع وعدم الظلم، محاسبة الولاة)، يمكن أن تصل إلى مستوى الرفاهية الاجتماعية للشعب وتحقيق أهدافها بشكل أساسي عبر تطبيق هذه الإجراءات التي يدرسها البحث.

المحور الثاني: الرفاهية الاجتماعية

social welfare

أولًا: الرفاهية في اللغة:

يشير أَصلُ كلمة الرَّفاهية في اللغة إلى «الخِصْبُ والسَّعَةُ في المَعاش»[٢]، ورجل رافهٌ ومترفهٌ مستريح متنعم وهو في رفاهة ورفاهية وعيش رافه ورفه نفسه[٣]، وقد وردت مفردة الرفاهية في الأدعية المأثورة، إذ يطلبها العبد من ربه: «**اللهمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الرَّفَاهِيَةَ فِي مَعِيشَتِي أَبَدًا مَا أَبْقَيْتَنِي مَعِيشَةً أَقْوَى بِهَا عَلَى طَاعَتِكَ وَ أَبْلُغُ بِهَا رِضْوَانَكَ**»[٤].

ثانيًا: مفهوم الرفاهية الاجتماعية:

إنَّ الرفاهية هي نظير الإشباع

التي تتعلق بالحالة الاجتماعية بشكل عام[٥].

ويشير معنى (social welfare) في بعض كتب المعاجم إلى الرعاية الاجتماعية[٦] بينما يذهب بعض إلى مفهوم أوسع على أنَّه صفة لإجراءات عدّة تقوم بها الدولة[٧].

أما المفهوم الاقتصادي فيعرّفها الاقتصاديون بأنَّها النتائج الاجتماعية التي يمكن قياسها موضوعيًا وتناولها في النظرية الاقتصادية، فالدخل القومي (تدفق السلع والخدمات) يقترن مباشرة بالرفاهية، كلما زاد الدخل القومي وازدادت المساواة في توزيعه ازدادت رفاهية المجتمع، إذ عُبِّر عن الرفاهية الاقتصادية بأنَّها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يمكن تحقيقه بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق العلاقة بمقياس النقود[٨] أو بتعبير أدقّ النواحي المادية من الرفاهية الاجتماعية؛ تمييزًا لها عن الرفاهية الأدبية والروحية.

فالرفاهية الاجتماعية بذلك حالة تمس حياة الفرد والجماعة وتتعلق بمتطلبات الحاجات الأساسية للفرد بالمسكن والغذاء والكساء والناتجة من التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الإنساني، وتتضمن حاجات المجتمع الأساسية من تعليم ورعاية صحية وأمن. أما الرفاهية العامة فتتعلق بالعرض العام أو المرافق العامة الأساسية التي تقدمها الدولة للمواطنين[٩].

وكذلك يهتم اقتصاد الرفاهية بدارسة وتقييم الكفاءة الاقتصادية والنظم المتعلقة في توزيع الموارد بما يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة الاجتماعية وتوفير الظروف التي يمكن عن طريقها تقوم السياسات الاقتصادية في تحقيق الرفاهية للمجتمع وتستدعي هذه السياسات

التدخل لتشجيع المشروعات المنتجة وعدالة التوزيع للضرائب بما يزيد من الإنتاج ومن إشباع الحاجات[١٠].

ويتضح من التعريف سالف الذكر أنّ الرفاهية الاقتصادية هي جزء من الرفاهية الاجتماعية، مع افتراض إمكانية قياس مستوى الرفاهية عن طريق النقود، إلّا أنَّ هذا الافتراض لا يمكن قبوله أو تحقيقه لعدم إمكانية قياس الرفاهية أو تقدير مستواها بالنقود. إذ إن المنفعة ليست الإشباع؛ لأنَّ المنفعة هي قابلية الشيء لإشباع حاجة ومن ثم تكون علاقتها بالإشباع كعلاقة السبب بالنتيجة؛ وأن المنفعة خاصة بالشيء أما الإشباع فمرتبط بالفرد ومعنى ذلك أن الرفاهية الاقتصادية تستند إلى المنفعة[١١].

لذلك فإن الرفاهية الاجتماعية تعد حالة من الرخاء التي تصيب الأفراد المؤلفين للنظام الاقتصادي والمتعلقة بالأسباب الاقتصادية لتحقق السعادة؛ أي تلك الناتجة عن استهلاك السلع والخدمات الاقتصادية. وقياس الرفاهية الاقتصادية متعلق ومتوقف على كمية السلع والخدمات ومنافعها الاقتصادية التي يستهلكها الفرد[١٢]، فقد رأى العالم الاقتصادي بيجو (Pigou) أنَّها تقاس بالمقياس النقدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة[١٣]. ورفاهية المجتمع قرينة بالناتج القومي، فالرفاهية بذلك تتوقف بالإضافة للنشاط الفردي على النشاط الجمعي أي على مستوى المجتمع[١٤].

وفي ضوء ما تقدم يمكن تعريف الرفاهية الاجتماعية على أنَّها تلك الحالة التي يصلُ فيها أفراد المجتمع إلى مستوى من الإشباع -وأدنى مستوى لهذا الاشباع هو إشباع الحاجات الأساسية- بطريقةٍ سهلةٍ

وسلسةٍ، من دون بذل كلّ جهده وتركيزه في الوصول إليها، مما يولد من هؤلاء الأفراد مجتمعًا واعيًا ومدركًا كنتيجة للرفاه والرخاء الذي يوفر له الوقت في المشاركة والمساهمة والاطلاع على مكامن الخلل للمجتمع وللدولة وطرح الحلول لها.

ثالثًا: أهداف الرفاهية الاجتماعية:

تهدف الرفاهية الاجتماعية إلى تمكين أفراد المجتمع من المشاركة في الحياة العملية والمساهمة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية وضمان المساواة بين الجنسين[١٥].

وتحقق سياسة الرفاهية الاجتماعية مستويات عالية للتعاون بين مختلف أجهزة الرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنمية المجتمع تنمية شاملة، إذ يمكن بواسطة السياسة الاجتماعية تحقيق أفضل استثمار ممكن للإمكانات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع، وكذلك إشباع أقصى قدر ممكن من احتياجات أفراد المجتمع وحل مشكلاتهم وتحقيق أفضل معدلات للرفاهية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع[١٦]، وبواسطة السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق النمو المتوازن بين قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمادي في المجتمع وتحقيق الأمن والسلام الاجتماعي[١٧].

رابعًا: معايير الرفاهية الاجتماعية

معيار بيجو للرفاهية: إنَّ زيادة الإشباع أو المنافع القصوى للأفراد من السلع والخدمات معيار للرفاهية الاقتصادية ومقياس لها. ويتوقف على شروطٍ ثلاثة ويحتاج لسياسات ثلاث[١٨]:

الشرط الأول: شرط كفاءة النظام: أي التخصيص الأمثل للموارد الإنتاجية.

والشرط الثاني: شرط عدالة النظام

والتوزيع العادل للدخول، الذي يسمح بزيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والطبقات الأكثر احتياجا، وهو ما يفتقر إليه العراق، إذ أن الشروط التي تلزم لتحقيق الرفاهية الاجتماعية على وفق معايير (بيجو) لا يمكن تحقيقها في العراق لغياب عدالة التوزيع في الدخول، فضلًا عن ضعف النظام وانخفاض كفاءته.

أما الشرط الثالث فهو: استقرار النظام عن طريق تصحيح النشاط الاقتصادي بمنع التقلبات في الدخل والبطالة بمرور الزمن.

أما السياسات فهي كالآتي:

السياسة الأولى: تدخلية؛ لتشجيع المشروعات والقطاعات الإنتاجية ذات العائد المتزايد على حساب المشروعات والقطاعات ذات العائد المنخفض.

والسياسة الثانية سياسة اجتماعية كسياسة الأجور المناسبة بدلا من سياسة حد الكفاف[١٩].

أما السياسة الثالثة فهي سياسة ضريبية عادلة لتحقيق العائد الاجتماعي الأقصى، وسياسة اقتصادية ضد التقلبات المالية والاجتماعية لتحقيق تقدم الاقتصاد.

معيار باريتو للرفاهية: ينص معيار باريتو للرفاهية: ((إنَّ أي مركز أو سياسة أو نشاط جديد يمثل مستوى مرتفع من الرفاهية مقارنة بمركز أو سياسة أو نشاط سابق إذا كان سيحقق لصاحبه أو للمستفيد منه ظروفًا أفضل، ولكن بشرط ألّا يوجد شخص آخر يضار من المركز الجديد))[٢٠].

والنقطة الجديرة بالاهتمام أن التغيّر في وضع الأفراد الذي يترتب عليه أنّ فردا قد أصبح في وضع أسوأ يؤدي إلى عدم تعظيم الرفاه، ومن باب أولى اللاكفاءة الاقتصادية،

إلّا إذا كان الحاصلون (الرابحون) من هذا التغيّر قادرين على تعويض الخاسرين. وهذا ما عرف لاحقًا بـ(مثالية باريتو). وطبقا لمعيار باريتو في التعويض، فإنَّ أي تغيّر اقتصادي، أو انتقال من حالة اقتصادية إلى حالة أخرى إذا ترتّب عليه تحسّن أو تقدم في وضع بعض الأفراد أو الجماعات من دون أن يترتب عليه في الوقت نفسه ضرر بالآخرين، فإنّ ذلك يمثل تقدما أو زيادة في الرفاهية الاجتماعية. وهذا المبدأ في جوهره ينفي إمكانية التعويض ويفترض دائمًا أن إجراءات السياسة الاقتصادية كافة وأوجه النشاط في النظام الاقتصادي تحقق تحسنًا في ظروف بعض الجماعات الاجتماعية من دون أن تلحق ضررًا بالآخرين[٢١].

معيار هيكس وكالدور: قدم هيكس وكالدور معيارًا جديدًا في الرفاهية، وفي كيفية تعظيمها عن طريق ما يطلق عليه "مبدأ التعويض"، وطبقًا لهذا المبدأ فإنَّ أيَّ حالة أو مركز اقتصادي سيكون أكثر فاعلية من مركز آخر؛ إذا كان من الممكن للمنتفعين من المركز الجديد تعويض المتضررين منه، وبهدف تجنب انخفاض مستوى الرفاهية[٢٢].

وعليه فإنَّ مبدأ التعويض يضيف شرطًا جديدًا لزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق عملية التعويض؛ للمحافظة على المواقف والميزات المكتسبة، وإنَّه أقلُّ تقيدًا من معيار باريتو؛ إذ إنَّه لم يستبعد إمكانية وجود أفراد يتضررون من المراكز الجديدة التي احتلوها[٢٣].

معيار الإمام علي (عليه السلام):

يمكن تحديد معيار الإمام علي (عليه السلام) في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وذلك بوصفه حاكمًا وخليفة للمسلمين في نقطتين

أساسيتين:

الأولى: تساوي الحاكم مع رعيته في مستوى المعيشة، يقول (عليه السلام): «أَأَقْنَعُ مِنْ نَفْسِي بِأَنْ يُقَالَ -هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ- وَلَا أُشَارِكُهُمْ فِي مَكَارِهِ الدَّهْرِ -أَوْ أَكُونَ أُسْوَةً لَهُمْ فِي جُشُوبَةِ الْعَيْشِ»[٢٤]. وهو أدنى ما يمكن أن يقدمه الحاكم في حال عدم تمكنه أو انعدام توفير الإمكانيات في البلد الذي يعيشه، أن يقدم لشعبه أنموذجا من نماذج الحاكم العادل الذي يعيش المعاناة وصعوبة الظروف التي يعيشها شعبه وهذا العرض يحمل جنبة نفسية وينعكس إيجابًا بطبيعة الحال على الرعية، وكذلك قوله (عليه السلام) «أَوْ أَبِيتَ مِبْطَانًا وحَوْلِي بُطُونٌ غَرْثَى»[٢٥].

ويمكن ملاحظة أنَّ هذا المعيار لو تم تطبيقه في بلدٍ كالعراق، لكان له الأثر الكبير في امتصاص كمية الغضب وسلسلة الانتفاضات التي حدثت في الأعوام الأخيرة وما قبلها، إذ إنَّ المواطن عندما يرى الحاكم يواسيه في ظروفه المعيشية والحياتية يقنع بعض الشيء بما تيسر له من ظروف الحياة البسيطة، كونه يعيش بالطريقة نفسها التي يعيشها الحاكم.

الثانية: العدل والمساواة في التوزيع إلى الحد الذي لم يكن هناك فقير واحد في المجتمع الذي يحكمه الإمام علي (عليه السلام) حتى يقول: «وَلَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوْ الْيَمَامَةِ مَنْ لَا طَمَعَ لَه فِي الْقُرْصِ - وَلَا عَهْدَ لَه بِالشِّبَعِ»[٢٦]، وهذا ما يؤكد أنَّ في زمنه لم يكن هناك فقر كما كان في عهد من سبقه وفي عهد من لحقه. وقد استنبطوا ذلك من قوله بنفسه ولم يعلم بفقير هناك وإنما يحتمل وجود فقير وهو لا يستطيع أن يترك حذره من الفقر بين المسلمين، فهو

غير متيقن من وجود فقير في تلك البلدان الفقيرة عادة البعيدة عنه فهو إنّما يحتمل وجود فقير لم يبلغه أمره، ويقول لعلَّ بالحجاز أو اليمامة[٢٧] من لم يجد قرصًا يأكله، وهذا يكشف عن خلو بلاده من الفقراء، وهذه الحادثة تقريبا بعد ثلاث سنوات من حكمه المضطرب بالفتن من أنصار مَنْ كان يتمتع بجمع المال العام لحسابه الخاص[٢٨].

لذلك فإنَّ الإمام (عليه السلام) يقدّم لنا معيارًا من شِقّين، الشقّ الأول يعد الحد الأدنى من معايير الرفاهية الاجتماعية الذي يناغم الجانب النفسي للفرد وهو عدم الشعور بالطبقية وسكون النفس بعض الشيء عندما يرى المواطن البسيط من يحكمه يشاركه في أبسط متطلبات العيش، أما الشقّ الثاني فهو جانب تحقيق التوازن وانعدام الفقر في مدة خلافته (عليه السلام).

وإن كلا الشقين لم نجد لهما أي مصداق من أي طرف في الحكومات الإسلامية في الوقت الحاضر وللأسف الشديد، فهي بعيدة كل البعد عن هذين المعيارين رغم عدم صعوبة تطبيقه.

خامسًا: مشروعية الرفاهية في القرآن الكريم وحدودها:

جاءت الديانة المحمدية الخاتمة لترفع عن كاهل مجتمع الجزيرة العربية آنذاك حمل العبودية والطبقية والاضطهاد من قبل فئة ضيقة كانت تحتكر أغلب الموارد الاقتصادية وتتحكم بها، وتعيش في مستوى من الرفاهية يفوق بكثير ما كان يلزم أن يكون للطبقات الاجتماعية الأخرى، في حين نجد القرآن الكريم يشير في آيات عدّة إلى تسخير كل ما خُلق كرامة للإنسان بشكل عام كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ

﴿مِّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[٢٩] وفي آيات أخرى يخص القرآن الكريم هذه النعم والطيبات لفئة معينة وهم (المؤمنون) من أجل التمتع بها وشكر الله على نعمه، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[٣٠]، مع وضع الضوابط والشروط وتنظيم هذه الخيرات والنعم بالتساوي بين طبقات المجتمع، من دون إسراف وتبذير أو حرمان وتقتير بين فئة وأخرى إذ قال عز من قال: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾[٣١].

المحور الثالث: السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام)

أولًا: مفهوم علم الاقتصاد:

هو العلم الذي يهتم بالثروة أو كيف تتمكن البشرية من الحصول على عيشها برفاهية، عن طريق إشباع الحاجات بدقّة[٣٢] ويعرف أيضا بأنَّه العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها، وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل العامة التي تتحكم فيها، وأما المذهب الاقتصادي للمجتمع فهو: عبارة عن الطريقة التي يفضل المجتمع اتباعها في حياته الاقتصادية، وحل مشاكلها العملية[٣٣].

ثانيًا: العلاقة بين علم الاقتصاد والسياسة الاقتصادية:

علم الاقتصاد هو علم حديث الولادة، إذ لم يظهر -بالمعنى الدقيق للكلمة- إلَّا في بداية العصر الرأسمالي، منذ أربعة قرون تقريبا، وإن كانت جذوره البدائية تمتد إلى أعماق التاريخ، فقد ساهمت كل حضارة في التفكير الاقتصادي بمقدار ما أتيح لها من إمكانات، غير أن الاستنتاج

العلمي الدقيق الذي نجده لأول مرة في علم الاقتصاد السياسي، مدين للقرون الأخيرة[٣٤]. إذ إنَّ علم الاقتصاد علم مستقل بذاته ابتداءً من عام ١٧٧٦م وهو العام الذي نشر فيه الفيلسوف الانكليزي (آدم سمث) كتابه دراسة في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها، لكن الاقتصاد وجد في تعاليم كل الديانات السماوية؛ فعلم الاقتصاد يفسر الظواهر الاقتصادية ويحللها ويدرس اتجاهاتها وتطورها، بينما تهدف السياسة الاقتصادية إلى تقديم النص فيما يجب أن يكون عليه الوضع الاقتصادي فهي علاقة تكامل، الأول يدرس المشكلة الاقتصادية ويفسرها والثاني يدرس السياسات المرجوة لتفادي المشاكل مستقبلا[٣٥].

وقبل الخوض في سياسة الإمام علي (عليه السلام) الاقتصادية لا بد من التعريف بالسياسة الاقتصادية، إذ عرفت على أنَّها الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي[٣٦]، وتعرف بأنَّها السعي بوسائل اقتصادية مباحة لتحقيق واقع هو أقرب إلى أهداف المجتمع[٣٧].

ثالثا: الإجراءات الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام)

يرى بعض الباحثين أنَّ المنهج الاقتصادي والاجتماعي للإمام علي (عليه السلام) استند إلى ركنين أساسيين: الأول ضبط وحفظ وتوزيع موارد الأمة على وفق أحكام الشرع والثاني رصد الطبقة الضعيفة في المجتمع والنزول من حياة القائد إلى مستواهم حتى تتم معالجة حالهم ورفعهم إلى المستوى المقبول[٣٨].

إذ كانت سياسة الإمام علي (عليه السلام) الاقتصادية تنطوي على فلسفة إنسانية من نوع رفيع لم يشهدها العالم إلا على يد النبي الأكرم

(صلى الله عليه وآله) فقد كانت كل سياسات أمير المؤمنين (عليه السلام) ومنها السياسة الاقتصادية تتمحور حول فكرة الإنسان والسمو به إلى مرتبة الإنسانية التي أرادها المشرع العظيم تبارك اسمه[٣٩]. والعدالة وعدم التفرقة بين فئات الناس على اختلافها والحرص على عدم وجود فقير والمتابعة الميدانية والتقصي بنفسه (عليه السلام).

فقد ورد أنَّ رجلا بلغ به أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: مرَّ شيخ مكفوف كبير يسأل، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام) ما هذا؟ قالوا: يا أمير المؤمنين نصراني، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام) استعملتموه حتى إذا كبر وعجز منعتموه، أنفقوا عليه من بيت المال[٤٠].

نلاحظ في ضوء هذه الرواية الحضور الميداني لأعلى منصب في الدولة والتحري الميداني عن أوضاع العباد، إضافة إلى استغراب الإمام علي (عليه السلام) من هذا الظرف إذ استهجن واستنكر عليهم الموقف عندما قال (ما هذا) أي إنَّ الذي رأيته مرفوضٌ مهما يكن السبب، فالأساس في مبدأ الإمام (عليه السلام) ألَّا يكون هناك محتاج في حكمه (عليه السلام).

وبهذا سندرس أهم الإجراءات التي اتخذها الإمام علي (عليه السلام) في سياسته الاقتصادية بعد توليه خلافة المسلمين، من أجل الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية. ولكلٍّ من هذه الإجراءات أسس فقهية وعملية قام عليها حُكمه، وهي:

الإجراء الأول: تحقيق الأمن والاستقرار:

وذلك عبر الاهتمام والتجهيز قدر الإمكان للقوة العسكرية إذ

قال (عليه السلام) «فَالْجُنُودُ بِإِذْنِ اللهِ حُصُونُ الرَّعِيَّةِ وزَيْنُ الْوُلَاةِ - وعِزُّ الدِّينِ وسُبُلُ الأَمْنِ»[٤١] وكذلك في عهده (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رضوان الله عليه): «جِبَايَةَ خَرَاجِهَا وجِهَادَ عَدُوِّهَا - واسْتِصْلَاحَ أَهْلِهَا وعِمَارَةَ بِلَادِهَا»[٤٢].

يوضح النص أهمية تحقيق الأمن والاستقرار، إذ إنَّ العمارة معطوفة على الجهاد لأنه لا يمكن لدولة أن تتمتع بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وهي معرّضة للغارات والغزوات، فإنَّ من بديهيات تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية هو تهيئة بيئة آمنة ومستقرة[٤٣]. وهذا ما يمكن تشخيصه -إضافة إلى أسباب أخرى- في عدم جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الكبيرة إلى بلد هشٍ نسبيًا من الناحية الأمنية، ومن أجل توفير بيئة جاذبة ومحفزة لمزيد من الاستثمارات والتنمية الصناعية والعمرانية فيه لا بدّ من البدء بتهيئة بيئة آمنة ومستقرة تنمو فيها رؤوس الأموال الصناعية والزراعية والعمرانية، ومن ثَمَّ تتوفر الفرص لتحقيق الرفاهية الاجتماعية بين أبناء البلد.

الإجراء الثاني: الإصلاحات:

ألقى الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) خطبته مباشرة بعد أن تولى أمور الخلافة نورد فيها محل الشاهد، قال فيها: «ألا لا يقولنّ رِجالٌ مِنْكُم غَدًا قَدْ غَمَرَتْهُم الدّنْيَا، فاتّخَذُوا العقَارَ وَفَجَرُوا الأَنْهَارَ، وَرَكَبُوا الخُيُولَ الفَارِهَةَ، واتّخَذُوا الوَصَائِفَ الرَّوِقَةَ الحِسَانَ، فَصَارَ ذَلِكَ عَلَيهِمْ نَارًا وَشَنَارًا، إذا مَا مَنَعْتُهُم مَا كَانوا يَخُوضونَ فِيهِ، وَأَمَرْتُهُم إلى حُقوقِهِم التّي يَعْلَمونَ، فَيَنْقَمونَ ذَلِكَ وَيَسْتَنكرونَ، وَيَقُولونَ حَرَمَنَا ابنُ أَبِي طَالِبٍ مِنْ حُقُوقِنَا»[٤٤].

اتخذ الإمام (عليه السلام) أولى

خطواته من أجل تحقيق الإصلاح وهو تشخيص المشكلة بشفافية، ومصارحة أصحابه -الذين كان لهم أثر في انتخابه للخلافة- ممن كان منتفعا ومستفيدا من النظام المالي الذي سبق توليه، الذي أدى إلى أن يكون هناك تفاوت بين طبقات المجتمع إذ امتلكت فئة من الناس الخيول والعقارات الفارهة، ومن ثم يبين (عليه السلام) أنَّ إجراءً كهذا سيجابه بمعارضة شديدة، ونقمة عليه، ويكيلون له أنواع الاتهامات بحجة سلب حقوقهم المزعومة، وحرمانهم منها، وعليه مقابل ذلك يتطلب ممن يريد الإصلاح أن يتمتع بالعزم والحزم، والضرب بيد من حديد في استرجاع حقوق العامة وتحقيق العدل بين الناس، وألَّا تأخذه في الله لومة اللائمين.

وفي ظل الظروف غير الطبيعية التي تمر بها الدولة الإسلامية آنذاك، لم تكن كل الأطراف راضية عن برنامج الإصلاح الذي طرحه الإمام (عليه السلام) في اليوم الأول لتوليه الخلافة، لاسيما تلك الأطراف التي كونت الثروات بالاعتماد على التمييز بالعطاء، لأن هذا البرنامج سيجردها من امتيازاتها، التي كانت تعتقد أنها أصبحت حقوقًا لها، نتيجة لمرور فترة طويلة على اكتسابها.

الإجراء الثالث: تداول الثروات وتنشيط السوق

قام الإمام علي (عليه السلام) ضمن إجراءاته على تداول الثروة في المجتمع وتشجيع الإنتاج والاستهلاك معًا، وتبدأ بتسريع دورة رأس المال وعدم قبول ركود المال في المجتمع، فهو في حركة دائمة ومستمرة، كما في قوله (عليه السلام) في كتابه لمالك الأشتر رضوان الله عليه «**وَاسْتِصْلَاحَ أَهْلِهَا وَعِمَارَةَ بِلَادِهَا**»[٤٥] إضافة إلى جعل

ميزانية الدولة للتعمير والاستثمار مع العدل والنزاهة الشديدين، وقد تطبّع المجتمع عليها في زمن الإمام علي (عليه السلام) فأنتجت حالة من الرخاء وانتفاء الفقر، فليس أدل من كون الإمام (عليه السلام) لم يجد فقيرا -في العراق- يعطه من خراج مصر فوصله خبر القحط في اليمامة لانقطاع المطر فبعث بالخراج كله إلى اليمامة[٤٦].

وعليه فإنَّ على الإنسان أن يقوم بعمليات البيع والشراء فورًا وتحريك المال، وذلك لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٤٧]، إذ إنَّ إنفاق الأموال وعدم اكتنازها يمكن أن يساهم في نمو البيع والشراء والعمران، وتشغيل العاطلين عن العمل، ويرفع سعر البضائع بالسعر المعقول فتكون وافية لأصحاب الصناعات والممتلكات الصغيرة وتنمو التجارة بشكل كبير لتوفر المال في السوق، فإنَّ أخطر ما يواجه السوق هو شحّة المال -نقدًا وعينًا- وقصوره عن الدوران.

لذلك يرى الإمام (عليه السلام) أن الحاكم مؤتمن ومستخلف لا يملك هذا المال مطلقًا، وهو مكلف على بذل المال ودورانه في المجتمع لمصالح العباد؛ فلهذا لا يصح للحاكم أن يستولي على مال الدولة الذي به بناء البنية التحتية للاقتصاد فقد أمر (عليه السلام) بإصلاح موارد الزراعة والتجارة والصناعة، وقد كان يكري به الأنهار ويساعد التجار والصناعيين والمزارعين على تحصيل وسائل الإنتاج، فقد كتب (عليه السلام) إلى أحد عماله[٤٨]: «أمّا بَعدُ، فَإِنَّ رِجالًا مِن أهلِ الذِّمَّةِ

مِن عَمَلِكَ ذَكَروا نَهرا في أرضِهِم قَد عَفا وَادُّفِنَ، وفيهِ لَهُم عِمارَةٌ عَلَى المُسلِمينَ، فَانظُر أنتَ وهُم، ثُمَّ اعمُر وأصلِح النَّهرَ، فَلَعَمري لَأَن يَعمُروا أحَبُّ إلَينا مِن أن يَخرُجوا، وأن يَعجِزوا أو يُقَصِّروا في واجِبٍ مِن صَلاحِ البِلادِ وَالسَّلامُ»[٤٩].

ويرى الإمام (عليه السلام) أن المال العام ليس ملكًا للدولة بذاتها، وإنما ملك الله تعالى ووجّه الولاة في صرفه بمصرف معلوم بأنَّه حق وإلَّا فإنَّه إسراف وتبذير، يدل على ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ - فَكَيْفَ وإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ الله- أَلَا وإِنَّ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّه تَبْذِيرٌ وإِسْرَافٌ»[٥٠]، وهذا يعني أنَّ الحاكم مؤتمنٌ لا يجوز له خيانة الأمانة.

الإجراء الرابع: العدالة في التوزيع وعدم الظلم:

قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «فِي العَدْلِ صَلاحُ البَرِيَّةِ، فِي العَدْلِ الاِقْتِداءُ بِسُنَّةِ الله، فِي العَدْلِ الإحْسانُ»[٥١].

إن نظرية الإمام (عليه السلام) قائمة على العدالة في التوزيع والعدالة في التعامل مع الحقوق؛ لأنَّ مبدأه المعروف هو العدل، والعدل صفة من صفات الله التي لا يمكن أن تفارق أفعاله سبحانه، منطلقًا من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الله يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[٥٢]، وهو القائل (عليه السلام): «والله لأَنْ أَبِيتَ عَلَى حَسَكِ السَّعْدَانِ[٥٣] مُسَهَّدًا -أَوْ أُجَرَّ فِي الأَغْلَالِ مُصَفَّدًا- أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَلْقَى الله ورَسُولَه يَوْمَ الْقِيَامَةِ ظَالِمًا - لِبَعْضِ الْعِبَادِ»[٥٤] وبالعدل أقام الدين فلولا العدل لما كان هناك عقاب ولا ثواب ولا يوم جزاء، فالمبدأ العدلي هو مبدأ أساس في

التعامل عند مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام).

وقد أمر بإرجاع الممتلكات المسروقة من أموال الشعب من قبل حفنة من أهل النفوذ إذ كانوا يكنزون الذهب والفضة بكميات مهولة حتى أنَّ أحدهم يكيل الذهب بالفأس والمسحاة وليس باليد وهو ليس من أكثرهم مالًا بل كان فيهم من هو أكثر منه بكثير(٥٥).

لذلك فإنَّ منهج أمير المؤمنين (عليه السلام) مبني على الحذر الشديد من أن يكون ظالما لعبد من عبيد الله، وقد شهدت سياسته (عليه السلام) العدالة المطلقة في التوزيع وعدم الظلم وقد ابتدأ (عليه السلام) في تطبيق هذا في أهل بيته وقرابته أولا، فلم يكن بعيدا عن منهاجه مع نفسه، فقد كان (عليه السلام) حريصا على معاملة ذويه في مسألة الحقوق، كما لو كانوا من عامة الناس، فلا يفضلهم بعطاء، ولا يميزهم بحق. فقد ورد أن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب قد قال للإمام علي (عليه السلام): يا أمير المؤمنين، لو أمرتَ لي بمعونة أو نفقة، فوالله مالي نفقة إلَّا أن أبيع دابتي، فقال الإمام (عليه السلام): «**لَا وَاللهِ مَا أَجِدُ لَكَ شَيْئًا، إِلَّا أَنْ تَأْمُرَ عَمَّكَ أَنْ يَسْرِقَ فَيُعْطِيَكَ**»(٥٦). وكذلك حديثه المعروف مع أخيه عقيل(٥٧).

فألغى الإمام (عليه السلام) كل أشكال التمييز في توزيع المال على الناس، مؤكدا أنَّ التقوى، والسابقة في الإسلام والجهاد، والصحبة للرسول (عليه السلام): أمور لا تمنح أصحابها مراتب أو مميزات في الدنيا، وإنَّما لتلك المزايا ثوابها عند الله في الآخرة، وإنَّ الناس سواسية في الحقوق المالية(٥٨).

ويلاحظ اهتمام الإمام (عليه السلام) في هذا المستوى من الحيطة

والحذر والدقة في التعامل فيما يخص الأموال العامة، حتى تمكن من تحقيق الرفاهية الاجتماعية بين أفراد مجتمعه.

الإجراء الخامس: محاسبة الولاة:

ومن الإجراءات التي اتخذها الإمام علي (عليه السلام) محاسبته للولاة ومراقبتهم بشكل مستمر ودوري، إذ خاطب (عليه السلام) أحد ولاته وهو عامله على (أردشير خرة) مصقلة بن هبيرة الشيباني، الذي ميّز بين قومه في العطاء بقوله: «بَلَغَنِي عَنْكَ أَمْرٌ إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ فَقَدْ أَسْخَطْتَ إِلَهَكَ، وَأَغْضَبْتَ إِمَامَكَ: أَنَّكَ تَقْسِمُ فَيْءَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِي حَازَتْهُ رِمَاحُهُمْ وَخُيُولُهُمْ، وَأُرِيقَتْ عَلَيْهِ دِمَاؤُهُمْ، فِيمَنِ اعْتَامَكَ مِنْ أَعْرَابِ قَوْمِكَ، فَوَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، لَئِنْ كَانَ ذلِكَ حَقًّا لَتَجِدَنَّ بِكَ عَلَيَّ هَوَانًا، وَلَتَخِفَّنَّ عِنْدِي مِيزَانًا، فَلاَ تَسْتَهِنْ بِحَقِّ رَبِّكَ، وَلاَ تُصْلِحْ دُنْيَاكَ بِمَحْقِ دِينِكَ، فَتَكُونَ مِنَ الأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا.

أَلاَ وَإِنَّ حَقَّ مَنْ قِبَلَكَ وَقِبَلَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي قِسْمَةِ هذَا الْفَيْءِ سَوَاءٌ، يَرِدُونَ عِنْدِي عَلَيْهِ، يَصْدُرُونَ عَنْهُ، والسَّلامُ»[٥٩].

الخاتمة:

في ضوء ما تم استعراضه في المحاور الثلاثة من البحث نختم البحث بخاتمة تتضمن النقاط الآتية:

١- اهتم الإسلام بمفهوم الرفاهية الاجتماعية بشكل عام وقد طبقه على أرض الواقع الإمام علي (عليه السلام)، وذلك باهتمامه البالغ بالإنسان وتسخير كامل الموجودات والمخلوقات إليه من دون أي إفراط أو تفريط.

٢- يقدم الإمام علي (عليه السلام) أنموذجًا فريدًا ومعيارًا للرفاهية الاجتماعية إلى الحكام في حال لم يتمكن أحد منهم أن

يوفر العيش الرغيد لشعبه، وهو أن يحاكيهم ويعايشهم ويشاركهم بمستوى أدنى أحد فيهم.

٣- وتوصل البحث إلى معيارٍ آخر قدمه الإمام علي (عليه السلام) وهو العدل والمساواة في التوزيع إلى الحد الذي لم يكن هناك فقير واحد في المجتمع الذي يحكمه الإمام (عليه السلام).

٤- إنَّ سياسة الإمام (عليه السلام) الاقتصادية تنطوي على فلسفة إنسانيَّة من نوع رفيع لم يشهدها العالم إلا على يد النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) فقد كانت تتمحور حول فكرة الإنسان والسمو به إلى مرتبة الإنسانيَّة التي أرادها المشرع العظيم تبارك اسمه.

٥- تناول البحث أهم الإجراءات التي اتخذها الإمام علي (عليه السلام) في سياسته الاقتصادية، من أجل الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية، وهي تحقيق الأمن والاستقرار، والإصلاحات، وتداول الثروات وتنشيط السوق، والعدالة في التوزيع وعدم الظلم، ومحاسبة الولاة.

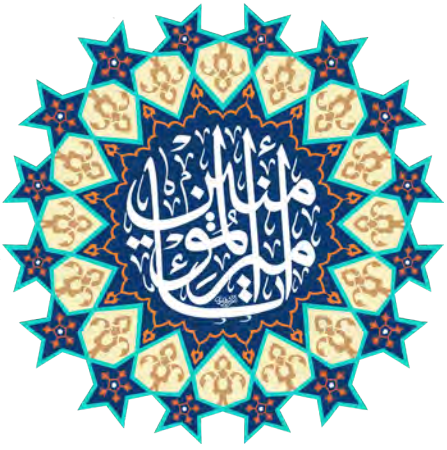

الهوامش

(١) يعد سلّم ماسلو الأكثر شهرة في توضيح الحاجات الأساسية للإنسان وتحديدها حسب الترتيب الهرمي من القاعدة إلى القمة وهي (١. الحاجات الفسيولوجية من مأكل وملبس، ٢. حاجات الأمان من أمن صحي وأسري وجسدي، ٣. الاحتياجات الاجتماعية كالصداقة والعلاقات الأسرية، ٤. الحاجة للتقدير كالاحترام، ٥. تحقيق الذات).

(٢) ابن منظور، لسان العرب: ١٣/ ٤٩٣.

(٣) ينظر: الزمخشري، أساس البلاغة: ٣٥٨.

(٤) الطوسي: مصباح المتهجد: ١٧٥.

(٥) Bergson, On the Concept of Social Welfare, 251.

(٦) البدوي: معجم المصطلحات والعلوم الاجتماعية، ٣٩٩.

(٧) كنعان، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة: ١٥٧.

(٨) محمد علي، المدخل إلى الرفاهية الاجتماعية: ٥٢.

(٩) ينظر: الحمصي: الكفاءة والعدالة في الاقتصاد الإسلامي: ١٢.

(١٠) يونس، الوصول إلى الرفاهية: ٤٠.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) عمر، الرفاهية الاقتصادية، ١٠.

(١٣) Pigou, The Economics of Welfare: 380.

(١٤) شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية (النظرية العامة لنشاط الدولة المالي)، ١/ ٨٧.

(١٥) الجبوري، وخضير، قياس وتحليل العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق: ١٨٣.

(١٦) العبادي، والعزاوي السياسة الاقتصادية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق: ٥٤.

(١٧) السروجي، وحمزاوي، أساسيات الرعاية الاجتماعية والحاجات الإنسانية: ص ٣١.

(١٨) شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية (النظرية العامة لنشاط الدولة المالي)، ١/ ٨٦.

(١٩) أقل مبلغ من المال أو الموارد التي يحتاج إليها الفرد ليعيش.

(٢٠) Vilfredo, Manual of political

182 .economy,

(٢١) ينظر: شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية (النظرية العامة لنشاط الدولة المالي)، ١/ ٨٨.

(٢٢) Kaldor, "Welfare Propositions in Economics and Interpersonal Comparison of Utility, 549- 552.

(٢٣) شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية (النظرية العامة لنشاط الدولة المالي)، ١/ ٨٩.

(٢٤) الرضي: نهج البلاغة: ٤١٨.

(٢٥) المصدر نفسه: ٤١٨

(٢٦) المصدر نفسه: ٤١٨.

(٢٧) اليمامة والحجاز هما منطقتان تقعان في خارطة اليوم ضمن حدود المملكة العربية السعودية، التي تبعد عن الكوفة -عاصمة الإمام علي (عليه السلام) في حينها- أكثر من ألف كيلو متر.

(٢٨) محيي الدين، السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام): ٢١.

(٢٩) الإسراء: ٧٠.

(٣٠) الأعراف: ٣٢.

(٣١) الأعراف: ٣١.

(٣٢) كامبس، المدخل إلى علم الاقتصاد: ١٩- ٢٣.

(٣٣) الصدر، اقتصادنا: ٤٤.

(٣٤) المصدر نفسه: ٤٤.

(٣٥) كامبس، المدخل إلى علم الاقتصاد: ٢٣.

(٣٦) مجذوب، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي: ٥٩.

(٣٧) الزرقا، محمد أنس، السياسة الاقتصادية والتخطيط في الاقتصاد الإسلامي: ٣/ ١٢١٩.

(٣٨) الشمري، الرعاية الاجتماعية مدة خلافة الإمام علي (عليه السلام): ١/ ١٣٩.

(٣٩) صياح، السياسة الاقتصادية والمالية للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): ٤٢٨.

(٤٠) الحر العاملي: وسائل الشيعة: ٦٦.

(٤١) الرضي: نهج البلاغة: ٤٣٢.

(٤٢) المصدر نفسه: ٤٢٧.

(٤٣) آل خلف: التنمية الاقتصادية عند الإمام علي (عليه السلام): ٢/ ٤٢٨.

(٤٤) المعتزلي، شرح نهج البلاغة: ٧/ ٣٧.

(٤٥) الرضي، نهج البلاغة: ٤٢٧.

(٤٦) محيي الدين، السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام): ٢٢

(٤٧) التوبة: ٣٤.

(٤٨) قرظة بن كعب الأنصاري عامله على الكوفة.

(٤٩) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي: ٢/ ٢٠٣.

(٥٠) الرضي، نهج البلاغة: ١٨٣.

(٥١) الطبرسي، مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري الطبرسي: ١١/ ٣١٨.

(٥٢) النحل: ٩٠.

(٥٣) الحسك: نبات ذو شوك.

(٥٤) الرضي، نهج البلاغة: ٣٤٦.

(٥٥) محيي الدين: السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام): ٢٣.

(٥٦) المجلسي، بحار الأنوار: ٣١/ ٥٠.

(٥٧) راجع: الرضي، نهج البلاغة: ٣٤٦.

(٥٨) القزويني، رجال تركوا بصمات على قسمات التاريخ: ٨١.

(٥٩) المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ٢/ ٩٤- ٩٥.

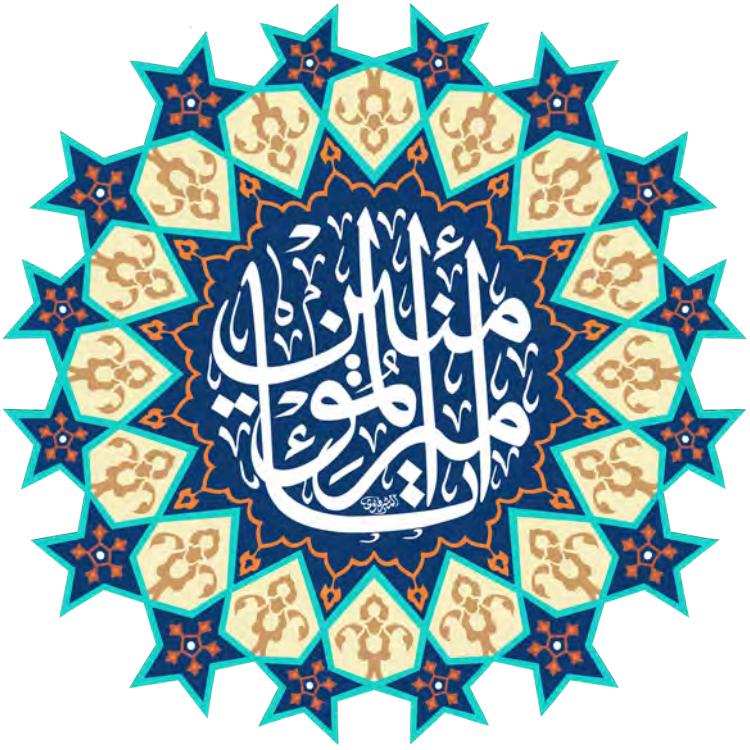

المصادر:

١- ابن منظور، لسان العرب، نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ.

٢- آل خلف، علاء فالح، التنمية الاقتصادية عند الإمام علي (عليه السلام)، الانسكلوبيديا العلوية، ج٢، أكاديمية الكوفة- هولندا، ط١، ٢٠١٥م.

٣- البخاري، محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق: عبد الباقي، محمد فؤاد، دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان، ط١.

٤- الجبوري، مهدي سهر، خضير، سعدون رشيد، قياس وتحليل العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلد٣، عدد ١١، ٢٠١٣م.

٥- الحر العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم، إيران، ط٢، ١٤١٤هـ.

٦- الحلي، أبو منصور الحسن بن يوسف، الرسائل السعدية، تحقيق: المرعشي، محمود وبقال، عبد الحسين محمد علي، قم، إيران ط١، ١٤١٠هـ.

٧- الحمصي، جمال، الكفاءة والعدالة في الاقتصاد الإسلامي (مدخل إسلامي: الاقتصاد، الرفاه)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٢م.

٨- الرضي، محمد بن الحسين بن موسى، نهج البلاغة، تحقيق: الصالح، صبحي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦م- ١٣٨٧هـ.

٩- الزرقا، محمد أنس، السياسة الاقتصادية والتخطيط في الاقتصاد الإسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، الأردن، ١٩٩٠م.

١٠- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، دار ومطابع الشعب، القاهرة، مصر، ١٩٦٠م.

١١- السروجي طلعت مصطفى، حمزاوي، راضي أمين، أساسيات الرعاية الاجتماعية والحاجات الإنسانية، دار العلم، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٨م.

١٢- الشمري، محمد عليوي ناصر، الرعاية الاجتماعية مدة خلافة الإمام علي (عليه السلام)، الانسكلوبيديا العلوية، أكاديمية الكوفة- هولندا، ج١، ط١، ٢٠١٥م.

١٣- شيحة، مصطفى رشدي، الاقتصاد العام للرفاهية (النظرية العامة لنشاط الدولة المالي)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط١.

١٤- الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي- خراسان، قم، إيران، ط٢، ١٤٢٥هـ.

١٥- صياح، رحيم علي، السياسة الاقتصادية والمالية للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الانسكلوبيديا العلوية، أكاديمية الكوفة- هولندا، ج١٠، ط١، ٢٠١٥م.

١٦- الطبرسي، حسين النوري، مستدرك الوسائل، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم

السلام) لإحياء التراث، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٨م.
١٧- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، مصباح المتهجد، مؤسسة فقه الشيعة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩١م.
١٨- العبادي سلام عبد علي، العزاوي مثال عبد الله غني، السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، مجلة كلية الآداب، جامعة الموصل، عدد ٩٦.
١٩- عمر، حسين، الرفاهية الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط١.
٢٠- القزويني، رجال تركوا بصمات على قسمات التاريخ.
٢١- كامبس، جون س، المدخل إلى علم الاقتصاد أو الإنسان والنقود والبضائع، ترجمة، القيسي، حميد، مكتبة الوفاء، الموصل، العراق، ١٩٦٤م.
٢٢- كنعان، طاهر حمدي، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة، الصندوق العربي للإنماء، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
٢٣- مجذوب، أحمد، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، مطابع السودان، الخرطوم، ٢٠٠٣م.
٢٤- المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، تحقيق: العلوي، عبد الزهراء، دار الرضا، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.
٢٥- محمد علي، محمد خيري، المدخل إلى الرفاهية الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦٦م.
٢٦- محيي الدين، نزيه، السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام)، شبكة الفكر للكتب الالكترونية.
٢٧- المعتزلي، عز الدين بن هبة الله بن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان.
٢٨- اليعقوبي، أحمد بن إسحاق، تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت، لبنان.
٢٩- يونس، منى، الوصول إلى الرفاهية، دار الخلود، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٠م.
30- Bergson, Abram, On the Concept of Social Welfare, The Quarterly Journal of Economics, vol. 68, no. 2, 1954.
31- Kaldor, Nicolas, Welfare Propositions in Economics and Interpersonal Comparison of Utility", the Economic Journal, Vol. 49, No. 195, 1939.
32- Pigou, Arthur Cecil, The Economics of Welfare, London: Macmillan and Co, 4th edition, 1932. P.P5962-, P.P11. Leftwich, R.H, The price System and Resource Allocation.
33- Vilfredo, Pareto, Manual of political economy. Translated by Ann S. Schwier. Edited by Ann S. Schwier and Alfred N. New York, A. M. Kelley, 1971.

عن عبد الله بن مسعود قال، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم):

أوّل من إتخذ عليّ بن أبي طالب أخاً من أهل السّماء إسرافيل، ثم ميكائيل، ثم جبرائيل، وأول من أحبّه من أهل السّماء حملة العرش، ثم رضوان خازن الجنّة، ثم ملك الموت، وإن ملك الموت يترّحم على محبّي عليّ بن أبي طالب كما يترّحم على الأنبياء (عليهم السلام).

المصدر: مائة منقبة لإبن شاذان: المنقبة الرابعة والستون، أخرجه الديلمي في إرشاد القلوب ج٢ ص٢٠٩، واللخوارزمي الحنفي في المناقب ص ٧٢ ح٤٩، والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ص ١٥٩، والعلامة المجلسي في بحار الأنوار ج٣٩ ص١١٠ ح١٧.

الأمن الاقتصادي
في حكومة الإمام علي (عليه السلام)

Economic Security in Imam Ali's (p b u h)

Government

باسمة محمد صادق الشيبي

خبير متقاعد من وزارة التخطيط

Basma Mohammed Sadiq Ash-Shaybi

A Retired Expert in Planning Ministry

ملخص البحث

يعدُّ العدل والأمن الاقتصادي من أهمِّ القضايا التي تهمُّ البشرية على مرِّ عصورها؛ لأنَّه يتعلَّق بالنظام الذي تتقنن به الحياة وتستمدُّ منه تكاملها، وقد حظيت الإنسانيَّة بمراحل قد تكون وجيزة تحقَّق فيها العدل في أرقى صوره، ومن تلك المراحل حكومة أمير المؤمنين (عليه السلام)، التي تحققت فيها العدالة والتوازن في اشباع الحاجات ومعالجة الفقر والبطالة، وكان الهدف في هذا البحث مراقبة إجراءات أمير المؤمنين علي (عليه السلام) في تقنين العدل وتحقيق الأمن الاقتصادي، وقد اعتمدت في تحقيق ذلك على المنهج الوصفي التحليلي للمؤثرات الاقتصادية والسياسية وتوضيح العلاقة بين المناهج المستعملة في توظيف العوامل الاقتصادية والبيئية وتأثيراتها على التوزيع المتوازن للموارد، والعدالة في تحقيق الأمن الاقتصادي في حكم أمير المؤمنين (عليه السلام)، مع مقارنة ذلك بالوضع الحالي في العراق والمحاولة الجادة في اقتراح حلول للسياسات الاقتصادية في المرحلة الحاليَّة.

Abstract

Economic justice and security are considered of the important problem which concerns human of all time because they relate to the system by which the life codifies and completes. Humanity might have a lucky brief stages of the finest images one of which is Ameer-il-Mu'mineen's government in which justice and balance in meeting the needs and treating poverty and unemployment.

This paper aims at observing Ameer-il-Mu'mineen's procedures in coding justice and achieving the economic security. The method followed in the present study is the analytical descriptive approach of the economic and political influences and explanation of the relation between approaches used in employing the economic and environmental factors and its influences on the balanced distribution of resources and justice in achieving the economic security in Ameer-il-Mu'minee's government compared with the present time in Iraq and the suggesting serious try in suggesting solutions for the economic policies in the present stage.

المقدمة

إنَّ البحث والكتابة عن الإمام علي بن أبي طالب عاجزة أن تلم بشخصية هذا الإمام العظيم البليغ في كتابته وخطبه وعهوده إلى ولاته، العالم في أحكام القرآن وأحاديث الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) كونه تربَّى في كنفه وتتلمذ على يديه؛ فتخلَّق بأخلاقه وأسلوبه في الحياة، وهو الذي قال فيه النبي الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم): «**أَنَا مَدِينَةُ اَلْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، فمن أراد العلم فليأتِ المدينة من بابها**»[1].

من المؤكَّد أنَّ هناك العديد من الجوانب التي لم يتمكن الباحث من الولوج فيها؛ نظرًا لمحدودية البحث، وسأظلُّ أبحث وأستقصي كلَّ الجوانب التي تمكِّني من القرب إلى معرفة إمام المتقين، الذي قال فيه النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم): «**يا علي لا يعرف الله إلا أنا وأنت، ولا يعرفني إلا الله وأنت، ولا يعرفك إلا الله وأنا**»[2]، هذا قول الرسول محمد خاتم النبيين والمرسلين، فكيف لنا أن نحيط بما لم يعرفه سوى الله ورسوله.

تضمَّن البحث أهمَّ القضايا التي تهمُّ البشرية، إلا وهي العدل والأمن الاقتصادي، وتحقيق العدالة والتوازن في إشباع الحاجات ومعالجة الفقر والبطالة في زمن حكومة الإمام علي (عليه السلام) وما كان الحال في دولته، هذا وقد حُدِّد هدف البحث في تحليل محور الأمن الاقتصادي في حكومة الإمام علي (عليه السلام) مع مقارنته لواقع الأمن والاقتصاد في الوقت الحاضر، ومدى تأثير التغيرات السياسية والاقتصادية على فاعلية المحاور كافة، إذ تمثَّلت الفرضية الأساسية للبحث في تأثير المتغيرات الاقتصادية والسياسية على الأمن الاقتصادي والعدالة في توازن وإشباع الحاجات الأساسية للفرد وانتشار الفقر والبطالة، كلُّ هذه المفردات تتأثَّر

بالواقع الاقتصادي والسياسي للبلد ولمختلف المراحل الزمنية.

اعتمد الباحث على استعمال المنهج الوصفي التحليلي للمؤثرات الاقتصادية والسياسية، وتوضيح العلاقة بين المناهج المستعملة في توظيف العوامل الاقتصادية والبيئية، وتأثيراتها على التوزيع المتوازن للموارد، والعدالة في تحقيق الأمن الاقتصادي في حكم أمير المؤمنين، والوضع الحالي في العراق مع وضع السياسات المقترحة.

هذا وقد تمَّ اختيار المحور الثالث من محاور المؤتمر (الأمن الاقتصادي)؛ لكوني متخصِّصةً في هذا المجال، وربط الأمن الاقتصادي من وجهة نظر الإمام علي (عليه السلام) مع ما هو عليه الوضع في البلاد، وقد تضمَّن محور الأمن الاقتصادي العديد من الفقرات:

١. أثر العدالة في صناعة التوازن واشباع الحاجات الأساسية للإنسان في حكومة الإمام (عليه السلام).

٢. استراتيجية الإمام علي (عليه السلام) في توزيع خزانة بيت المال، وأثره في الأمن الاقتصادي.

٣. مواجهة الفقر والبطالة في حكومة الإمام علي (عليه السلام).

٤. العناية بالكفاءات والأيدي العاملة وذوي المهن والصناعات في فكر الإمام علي (عليه السلام).

وسيتم بحث هذه الفقرات في زمن حكومة الإمام (عليه السلام)، ولمَّا كانت الفقرات المذكورة فيها بعض التداخل سيتم دمج بعض الفقرات عسى الله (جلَّ جلاله) أن يتقبَّل منَّا هذا العمل المتواضع.

الفصل الأول

مفاهيم في النمو والأمن الاقتصادي والعدل والعدالة وتحليلاتها

١. مفاهيم وتحليلات

اولا: مفاهيم في الاقتصاد والأمن

الاقتصادي.

ماهيَّة الاقتصاد: يعدُّ الاقتصاد من أهمِّ مقومات التطور والتنمية في أيِّ بلدٍ تعتمدُ الأسس السليمة في تطويع مواردها المادية والبشرية، ضمن اقتصادها ومؤسساتها لخدمة البلاد والعباد.

عند دراسة الاقتصاد والوضع الاقتصادي سواء في الأزمنة المعاصرة أو في زمن حكومة الإمام علي (عليه السلام) فإنَّ ذلك يتطلب النظر إلى ماهيَّة النظريات الاقتصادية السائدة في تلك الأزمنة، إذ إنَّ مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، وتعد الهدف الرئيس لأغلب النظريات الاقتصادية، وأكثر المواضيع التي تهتمُّ بها إدارة الحكومات التي تسعى لتطوير بلادها وازدهار شعوبها، ولكنَّ هناك فروقًا واضحةً بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[٣].

الأمن الاقتصادي: وضع خبراء الاقتصاد مفاهيم عدة لمصطلح الأمن الاقتصادي، إلَّا أنَّ جميع تلك المفاهيم تدور حول القدرة على حماية المصالح الاقتصادية للدولة وتأمينها، وتوفير سُبل التقدم والرفاهية للمواطن، إضافة إلى لقدرة على امتلاك الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياةً مستقرةً هو وأفراد أسرته.

وهذا التعريف وإن كان يمكن فهمه بشكل عام بأنَّه يعني فقط قدرة المواطن على شراء المنتجات التي توفِّر له احتياجاته الأساسية، إلَّا أنَّه كذلك يشير لضمان إمكانية المواطن اقتصاديًّا على شراء خدمات كالعلاج في المستشفيات والعيادات الخاصة، وقدرته في تعليم أبنائه، والحصول على خدمات معيشيَّة مختلفة، وأنَّه الحالة التي تمكِّن الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية

من تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتغطية المصاريف الإلزامية بشكل مستدام وباحترام كرامتهم، وتشمل الاحتياجات الأساسية الطعام والماء والمأوى، أي السكن اللائق واللباس إضافة إلى القدرة على تغطية مصاريف الرعاية الصحية والتعليم.

في حين أنَّ الله سبحانه وتعالى خلق الكون وقدَّر للنَّاس أرزاقهم من النباتات والأنعام، وجعل من الماء كلَّ شيء حي. إذ ذكر سبحانه وتعالى في سورة المؤمنون ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ * فَأَنْشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ لَكُمْ فِيهَا فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾[٤]، وقال سبحانه وتعالى في السورة نفسها: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾[٥].

إذ إنَّ قدرة الله سبحانه وتعالى على تصريف الكون أعظم وأكبر من كلِّ النظريات والنماذج الاقتصادية، سواء النظريات الماركسية أو الرأسمالية أو النماذج الكلاسيكية الجديدة. قال تعالى: ﴿مَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[٦].

وفي خضمِّ النظريات الاقتصادية والنظم السياسية التي غزت العالم، ومنها العالم الإسلامي كالرأسمالية التي ترتكز على ثلاث أركان: (حرية الملكية الخاصة، حرية التصرف في استغلال الملكية والإمكانيات، وحرية الاستهلاك)، والاشتراكية التي ترتكز على (الملكية الاشتراكية، وسيطرة الدولة على جميع مرافق الحياة الاقتصادية) ممَّا يظهر التناقض الواضح بين المذهب الرأسمالي والمذهب الاشتراكي.

أثبتت تجارب الشعوب والدول فشلها في اتِّباع هذه النظم؛ خاصَّة في الدول النامية، ومن هنا تظهر الحاجة

إلى نظام شامل يجمع كلَّ تطلعات الشعوب إلى الحرية والملكية والعدالة الاجتماعية، والمتمثل بالهيكل العام للاقتصاد الإسلامي.

والهيكل العام للاقتصاد الإسلامي أوضحه سماحة الشهيد السيد محمد باقر الصدر فيلسوف الأمة، الذي ميَّز الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي بثلاثة أركان تميِّزه عن الاقتصادات الأخرى؛ سواء الماركسية أو الرأسمالية، وهذه الأركان هي[٧]:

- مبدأ الملكية المزدوجة.
- مبدأ الحرية الاقتصادية بنطاقٍ محدود.
- العدالة الاجتماعية.

٢. مفاهيم في العدل والعدالة الاجتماعية

العدل: اصطلاحًا هو صفة راسخة اتَّصف بها سبحانه وتعالى، وهي من أسمائه الحسنى «العدل»، وأمر عباده بالتخلُّق بها وتطبيقها فقال في كتابه العزيز: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[٨].

العدالة: هي أن يتمتَّع جميع أفراد المجتمع بحقوقهم، والتزامهم بواجباتهم، بغضِّ النظر عن دينهم وعرقهم، ولونهم أو مكانتهم الاجتماعية، والعدالة في الإسلام لا تطبَّق على المسلمين فقط، وإنَّما هي لجميع أفراد المجتمع بغضِّ النظر عن معتقداتهم.

وعليه فإنَّ المفهوم العام للعدل وللعدالة هو التركيز على تحقيق التوازن بين جميع أفراد المجتمع بالحقوق والواجبات، ويحكم هذا المفهوم على وفق أنظمةٍ وقواعد والقوانين التي تسود البلد حتَّى تضمن العدالة وتحقق المساواة بين

جميع أفراد المجتمع سواء ارتكزت هذه القواعد على الإجماع البشري أو على المعايير الاجتماعية، والعدالة مفهوم واسع تُنادي به جميع الشعوب، وتطمح لتحقيقها نظرًا لأهميتَّها في خلق نوعٍ من المساواة بين أبناء الشعب الواحد[٩].

الفصل الثاني

أثر العدالة وتوزيع بيت المال في استراتيجية الإمام علي (عليه السلام) والتوازن في اشباع الحاجات الأساسية وأثره على الأمن الاقتصادي

لم يبقَ مسار الدولة الإسلامية على عهد رسول الله محمد (صلى الله عليه وآله)، خاصة في عهد عثمان بن عفان الذي استمال إلى أقربائه فولَّاهم المناصب وحباهم بالمال والجاه، نظرًا لإثراء الدولة الإسلامية بعد الفتوحات آنذاك، وحصول الدولة على أموالٍ طائلةٍ من خراج الأمصار التي فتحت ودخلت الدين الإسلامي الحنيف.

اتَّسمت هذه الحقبة من الزمن بالتوزيع غير العادل لهذه الثروات، واستغلال أغلب الولاة الذين ولَّاهم عثمان على خزانة بيت المال، وظهرت طبقة من الأثرياء لم يسبق لها مثيل على حساب ظهور طبقة المستضعفين والفقراء والعبيد والمحرومين، ممَّا أدَّى إلى ظهور فوارق طبقيَّة واضحة في المجتمع الإسلامي آنذاك، وهي صورة جديدة على الواقع الإسلامي بعد دولة الرسول الأعظم محمد (صلى الله عليه وآله)، وهذا ما يعكس التدهور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي كان سمة ذلك العصر.

جاء الإمام علي (عليه السلام) ليصحح مسار الدولة الإسلامية بعد انحرافها عمَّا كانت عليه، سائرًا بسيرة أخيه وابن عمِّه رسول الله (صلى الله عليه وآله)، اذ لم يكن أي عصر من العصور التي تلت عصر الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله)،

وعصر الإمام علي (عليه السلام) أحرص على إقامة مجتمعٍ إسلاميٍ تسوده المحبَّة والتماسك والترابط، على وفق تعاليم القرآن الكريم والأسس التي وضعها الدين الإسلامي الحنيف؛ لأحكام التعامل بين الناس، وضمان حصول كلِّ فردٍ في المجتمع على حقِّه كاملًا من دون انقاص، سواء في مجال العمل أو التجارة والمعاملات، وفي سبيل تحقيق ذلك نظمت العلاقات الاجتماعية التي تربط أبناء المجتمع المسلم على أساس العدالة التي تسيطر على مظاهر العلاقات والسلوك بينهم مهما كان دينهم أو معتقدهم، إذ يعدُّ العدل من أبرز القيم التي اتَّصف بها الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله)، وتطبيقه من دون تمييز بين الغنيِّ والفقير وبين السيِّد والعبد.

تميز حكم الإمام علي (عليه السلام) بإقامة العدل في حكومته المباركة؛ إذ لم تكن القرابة لها أثر في حياته السياسية، فالناس عنده سواء. وأخلص الإمام (عليه السلام) للعدل والحقِّ وتجرَّد عن المحسوبية فعامل الناس كافَّة بالتساوي في ميزانه سواء كان قريبًا أم بعيدًا، وكان أشدُّ ما يكون الحرص على أموال الدولة، فلم يؤثر لنفسه أو لأهل بيته بشيءٍ منها، وكان زاهدًا في الدنيا، مطوِّعًا نفسه على الحرمان لألوان الملذات، ومروِّضًا نفسه على عيش الكفاف.

هذا هو الإمام الذي نشر لواء العدل بين الرعية، وسأحاول التطرق إلى نماذج رائعة عن عدله وزهده في الحياة في مباحث هذا الفصل.

١. العدل والحفاظ على بيت المال في زمن الإمام علي (عليه السلام).

يعدُّ موضوع العدالة وتوزيع خزانة بيت المال من المواضيع المهمَّة التي اهتم بها الإمام علي (عليه السلام) في إدارة الدولة الإسلامية، والعمل على

إشباع حاجات الناس الأساسية، لا سيما في سنوات حكمه (عليه السلام)، إذ طبَّق العدل والعدالة بكلِّ أشكالها، ولم يميِّز بين الغنيِ والفقير من مسلم وغيره فالكلّ عنده سواء.

كان الإمام (عليه السلام) حريصًا على أموال المسلمين، دقيقًا في صرفها، ولم يستأثر منها بشيء لنفسه، وقد أشار إلى ذلك في أول بيعته:

«لَمْ تَكُنْ بَيْعَتُكُمْ إِيَّايَ فَلْتَةً، وَلَيْسَ أَمْرِي وَأَمْرُكُمْ وَاحِدًا، إِنِّي أُرِيدُكُمْ لله وَأَنْتُمْ تُرِيدُونَنِي لأَنْفُسِكُمْ. أَيُّهَا النَّاسُ، أَعِينُونِي عَلى أَنْفُسِكُمْ، وَايْمُ الله لأَنْصِفَنَّ الْمَظْلُومَ، وَلأَقُودَنَّ الظَّالِمَ بِخِزَامَتِهِ حَتَّى أُورِدَهُ مَنْهَلَ الْحَقِّ وَإِنْ كَانَ كَارِهًا»[10].

طبَّق الإمام (عليه السلام) العدل على كلِّ من تجاوز على أموال الدولة، وعمل على استعادتها من المتجاوزين والمتنفذين بالدَّولة بعد توليه الحكم (عليه السلام) على وفق الآتي:

أوَّلًا: عدله في استرجاع ما استقطع من مال الله بعد توليه الخلافة

عمل الإمام علي (عليه السلام) بعد توليه الخلافة تغييرًا شاملًا ضدّ الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدةً في العهود السابقة لحكمه، سائرًا على كتاب الله وسنَّة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ممَّا أدَّى إلى ظهور المعارضة لحكمه الرشيد؛ لا سيَّما من الولاة في عهد عثمان الذي قرَّب أقرباءه وأولاهم المناصب بغير حق. وعليه فإنَّ الإمام عمل بما يمليه عليه الحقُّ والعدل على وفق الآتي:

• عزل الولاة على الأقاليم الذين ولَّاهم عثمان، وردُّ الأراضي التي اقتطعها لهم وأعادها إلى بيت مال المسلمين، وألغى التمايز في العطاء، وأقرَّ توزيع المال بالسوية.

• أقام العدل في المجتمع الإسلامي على الرغم من غضب أصحاب الثروات غير المشروعة والمتساهلين

في أمر الدين، ورفضهم لأسلوبه الجديد عليهم في إقامة العدل على طريقة رسول الله (صلى الله عليه وآله).

• أشار إلى أهميَّة العدالة في تقسيم المال في أوَّل خطبة خطبها حين اجتمع إليه المهاجرون والأنصار بعد مقتل عثمان، وذلك قوله (عليه السلام):

«وَقَدِ افْتَرَقْنَا بِالْأَمْسِ عَلَى أَمْرٍ وَكُنْتُ كَارِهًا لِأَمْرِكُمْ، فَأَبَيْتُمْ إِلَّا أَنْ أَكُونَ عَلَيْكُمْ، أَلَا وَإِنَّهُ لَيْسَ لِي دُونَكُمْ إِلَّا مَفَاتِيحُ مَا لَكُمَ مَعِي، وَلَيْسَ لِي أَنْ آخُذَ دِرْهَمًا دُونَكُمْ، فَإِنْ شِئْتُمْ قَعَدْتُ لَكُمْ وَإِلَّا فَلَا أَجِدُ عَلَى أَحَدٍ. فَقَالُوا: نَحْنُ عَلَى مَا فَارَقْنَاكَ عَلَيْهِ بِالْأَمْسِ. فَقَالَ: اللهمَّ اشْهَدْ»[11].

• مصادرة الأموال الموهوبة بغير حقٍّ إلى طبقة الأشراف عندما تسلَّم علي (عليه السلام) زمام حكومة المسلمين، وبيَّن سياسته للناس عبر خطبته التي يقول فيها فيما رده على المسلمين من قطائع: «أَلاَ إِنَّ كُلَّ قَطِيعَةٍ أَقْطَعَهَا عُثْمَانُ، وَكُلَّ مَالٍ أَعْطَاهُ مِنْ مَالِ اللهِ، فَهُوَ مَرْدُودٌ فِي بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنَّ الْحَقَّ الْقَدِيمَ لا يُبْطِلُهُ شَيْءٌ، وَاللهِ وَلَوْ وَجَدْتُهُ قَدْ تُزُوِّجَ بِهِ النِّسَاءُ وَمُلِكَ بِهِ الإِمَاءُ لَرَدَدْتُهُ، فَإِنَّ فِي الْعَدْلِ سَعَةً، وَمَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ الْعَدْلُ فَالْجَوْرُ عَلَيْهِ أَضْيَقُ»[12].

• ردُّه على جماعةٍ طلبت إليه أن يعطي من المال لبعض الأشراف حتَّى يكسب ودَّهم وعدم فراقهم له، حتَّى تستقرَّ الأمور له، وبعدها يعود للعدل والعطاء بالمثل بين الناس، فلم يقبل علي (عليه السلام) بهذا الأمر، وردَّ عليهم مستنكرًا قائلًا: «أَتَأْمُرُونِّي أَنْ أَطْلُبَ النَّصْرَ بِالْجَوْرِ فِيمَنْ وُلِّيتُ عَلَيْهِ! وَاللهِ لاَ أَطُورُ بِهِ مَا سَمَرَ سَمِيرٌ، وَمَا أَمَّ نَجْمٌ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا! لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ، فَكَيْفَ وَإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ اللهِ لَهُمْ. ثمّ قال (عليه السلام): أَلاَ وَإِنَّ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ»[13].

هذا ما تميز به بداية عصر الإمام علي (عليه السلام) من إحقاق الحقِّ لأصحابه، وهناك العديد من الشواهد في حياته على عدله والتزامه بهذا الخلق الرفيع.

لله درُّك يا أمير المؤمنين كيف ولا تثور ثائرة الحقد في صدورهم حين صادرت كلّ الأموال الموهوبة لهم بغير حق في العهد السابق، فأشعلوا الحرب تلو الحرب ضدك يا إمام المتقين، واليوم نحن بحاجة إلى جرأة الإمام (عليه السلام) وقدرته في استرجاع ما نُهب من أموال الشعب وأقواتهم ومصادرته من المفسدين، ممَّا أدَّى إلى هدرٍ بالمال العام، وظهور طبقات الأثرياء والمتنفذين بالسلطة يقابل فقر مدقع لعامَّة الشعب، وانتشاره بكلِّ أوجهه، سواء فقر المادة أو فقر المعرفة وفقر الصحة.

ثانيًا: عدله في توزيع بيت المال وحق الحاكم فيه

لقد تجرَّد الإمام (عليه السلام) من جميع المحسوبيات فلم يحسب لها أي حساب، وأخلص للحق والعدل كأعظم ما يكون الإخلاص، فالقريب والبعيد سواء في ميزانه، لقد احتاط كأشدِّ ما يكون الاحتياط في أموال الدولة، فلم يؤثر شيئًا لنفسه أو لأهل بيته، وكان يرى أنَّه في العدل صلاح الأمة، وحمل نفسه ليكون مستوى معيشته كأضعف الناس.

من جهة توزيع المال وحق الحاكم أقرَّ الإمام للخليفة أن تكون بحوزته مفاتيح بيت المال وليس المال، أي إنَّه جهة منظمة لهذه الأموال وليس مالكًا لها، على أن يكون ذلك التنظيم على وفق للشريعة الإسلامية ورضاء الأمة؛ إذ بيَّن الإمام (عليه السلام) أبعادًا لمقدار الحقِّ المالي للحاكم قائلًا:

الأول: «**لا يحلُّ للخليفةِ من مال الله إلا قصعتان: قصعةٌ يأكلها هو وأهله، وقصعة يطعمها**»[١٤].

وقال (عليه السلام):

«إِنَّ اَللهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَى أَئِمَّةِ اَلْحَقِّ أَنْ يُقَدِّرُوا أَنْفُسَهُمْ بِضَعَفَةِ اَلنَّاسِ كَيْلاَ يَتَبَيَّغَ بِالْفَقِيرِ فَقْرُهُ»[١٥]. وعنه (عليه السلام): «عَلى أَئِمَّةِ الحَقِّ أن يَتَأَسَّوا بِأَضعَفِ رَعِيَّتِهِم حالًا فِي الأَكلِ وَاللِّباسِ، ولا يَتَمَيَّزونَ عَلَيهِم بِشَيءٍ لا يَقدِرونَ عَلَيهِ، لِيَرَاهُمُ الفَقيرُ فَيَرضى عَنِ اللهِ تَعالى بِما هُوَ فيهِ، ويَراهُمُ الغَنِيُّ فَيَزدادَ شُكرا وتَواضُعا»[١٦].

ولذا أصبحت عدالته (عليه السلام) أنموذجًا واضحًا لكلِّ القادة وطلاب العدالة على مرِّ الزمن، ذلك العدل الذي جعله الإمام (عليه السلام) أساسًا لدولته؛ ليسير عليها حكَّام المسلمين من بعده إلَّا أنَّهم ابتعدوا عن سيرته، ونقضوا عهده، فأنفقوا أموال المسلمين على شهواتهم وملذاتهم، وأسرفوا في ذلك إسرافًا لاحدَّ له، وبنوا القصور الفارهة واستثمروا في أشياء لا طائل لها إلَّا مصالحهم الخاصة، والغريب في ذلك منهم من يدَّعي ولاءه وانتماءه للإمام والإمام منه براء.

الثاني: بلغ عدله (عليه السلام) في معالجة الأمور التي ظهرت في زمن من هم قبله، وهو بعدٌ آخر لحقوق الحاكم يعطيه الإمام، فكان (عليه السلام) يحلُّ كلَّ معضلةٍ وما تعسَّر من المشكلات التي كانت تواجه من سبقوه، فكان المراقب لانحرافاتهم في الأحكام بحقٍّ، وقد أسهم في تعديل كثيرٍ من تلك الانحرافات بشكلٍ مباشر، وقد اعترفوا بذلك مرارًا، ويظهر ذلك بقول عمر بن الخطاب للمسلمين: «إِنِّي كُنْتُ امْرَأً تَاجِرًا يُغْنِي اللهُ عِيَالِي بِتِجَارَتِي، وَقَدْ شَغَلْتُمُونِي بِأَمْرِكُمْ هَذَا، فَمَا تَرَوْنَ أَنَّهُ يَحِلُّ لِي فِي هَذَا الْمَالِ؟ وَعَلِيٌّ سَاكِتٌ. فَأَكْثَرَ الْقَوْمُ[١٧]، فَقَالَ: مَا تَقُولُ يَا عَلِيُّ؟ فَقَالَ: مَا أَصْلَحَكَ وَعِيَالَكَ بِالْمَعْرُوفِ لَيْسَ لَكَ غَيْرُهُ، فَقَالَ الْقَوْمُ: الْقَوْلُ

مَـا قَـالَ عَـلِيٌّ»[١٨].

٣. مراقبـة عمّالـه وحسـابه لهـم؛ لمـا صـدر مـن هفـوات لبعضهـم، وشـواهد ذلـك كثـيرة، فمـن شـدَّة عدلـه بـين الرعيـة كان (عليه السلام) يراقـب أعـمال ولاتـه، ويقاضيهـم ويحاسـبهم بشـدَّة؛ ليحـقَّ الحـقَّ وينـشر العـدل بين الرعية، وسندرج بعضًا من كتبه وخطاباتـه (عليه السلام):

• بعـث لأحـد ولاتـه بأنَّـه يقسـم بـالله صادقًـا إن هـو خـان مـن مـال الشـعب شـيئًا صغـيرًا أو كبـيرًا؛ ليشـدَّن عليـه شـدةً تدعـه قليـل الوقـر، ثقيـل الظهـر، ضئيـل الأمـر.

ويخاطـب آخـر بهـذا القـول الموجـز الرائـع:

«بَلَغَنِـي أَنَّـكَ جَـرَّدْتَ الأَرْضَ فَأَخَـذْتَ مَـا تَحْـتَ قَدَمَيْـكَ، وَأَكَلْـتَ مَـا تَحْـتَ يَدَيْـكَ، فَارْفَـعْ إِلَيَّ حِسَـابَكَ»[١٩].

ويتوعَّـد ثالثًـا ممَّـن يرتشـون ويسـعون في الإثـراء عـلى حسـاب المسـتضعفين فيقـول:

«فَاتَّـقِ اللهَ، وَارْدُدْ إِلَى هَـؤُلاَءِ الْقَـوْمِ أَمْوَالَهُـمْ، فَإِنَّـكَ إِنْ لَمْ تَفْعَـلْ ثُـمَّ أَمْكَنَنِـي اللهُ مِنْـكَ لأُعْـذِرَنَّ إِلَى اللهِ فِيـكَ، وَلأَضْرِبَنَّـكَ بِسَـيْفِي الَّـذِي مَـا ضَرَبْـتُ بِـهِ أَحَـدًا إِلاَّ دَخَـلَ النَّـارَ!»[٢٠].

• مـن كتـاب لـه (عليه السلام) إلى مصقلـة بـن هبـيرة الشـيباني وهـو عاملـه عـلى أردشـير خُـرّة:

«بَلَغَنِـي عَنْـكَ أَمْـرٌ إِنْ كُنْـتَ فَعَلْتَـهُ فَقَـدْ أَسْـخَطْتَ إِلَهَـكَ، وَأَغْضَبْـتَ إِمَامَـكَ: أَنَّـكَ تَقْسِـمُ فَيْءَ الْمُسْـلِمِينَ الَّـذِي حَازَتْـهُ رِمَاحُهُـمْ وَخُيُولُهُـمْ، وَأُرِيقَـتْ عَلَيْـهِ دِمَاؤُهُـمْ، فِيمَـنِ اعْتَامَـكَ مِـنْ أَعْـرَابِ قَوْمِـكَ، فَـوَ الَّـذِي فَلَـقَ الْحَبَّـةَ، وَبَـرَأَ النَّسَـمَةَ، لَئِـنْ كَانَ ذَلِـكَ حَقًّـا لَتَجِـدَنَّ بِـكَ عَـلَيَّ هَوَانًـا، وَلَتَخِفَّـنَّ عِنْـدِي مِيزَانًـا، فَـلاَ تَسْـتَهِنْ بِحَـقِّ رَبِّـكَ، وَلاَ تُصْلِـحْ دُنْيَـاكَ بِمَحْـقِ دِينِـكَ، فَتَكُـونَ مِـنَ الأَخْسَـرِينَ أَعْـمَالًا»[٢١].

ويبدو أنَّ الذي تحدَّث عنه أمير المؤمنين في السابق يتحقَّق اليوم، فلقد أصبح بعض الحكَّام اليوم يؤثرون أنفسهم على غيرهم، ويقسمون خزينة الدولة حسب أهوائهم للأهل والأقارب، ويبقى الشيء اليسير للشعب الفقير الذي يعاني سكانه الفقر والحرمان وعدم الحصول على وظائف لائقة.

• من كتاب له إلى عثمان بن حنيف الأنصاري عامله على البصرة، عندما بلغه أنَّه قد أجاب دعوة جماعة من أهل البصرة إلى وليمة فيها ألوان الطعام، فتناول منها شيئًا، مع وجود فقراء في البصرة محتاجون منعوا من حضورها، فأرسل إليه كتابًا يوبِّخه فيه:

«أَمَّا بَعْدُ، يَا بْنَ حُنَيْف، فَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْ فِتْيَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ دَعَاكَ إِلى مَأْدُبَة، فَأَسْرَعْتَ إِلَيْهَا، تُسْتَطَابُ لَكَ الأَلْوَانُ، وَتُنْقَلُ إِلَيْكَ الْجِفَانُ، وَمَا ظَنَنْتُ أَنَّكَ تُجِيبُ إِلى طَعَامِ قَوْم، عَائِلُهُمْ مَجْفُوٌّ، وَغَنِيُّهُمْ مَدْعُوٌّ. فَانْظُرْ إِلَى مَا تَقْضَمُهُ مِنْ هذَا الْمَقْضَمِ، فَمَا اشْتَبَهَ عَلَيْكَ عِلْمُهُ فَالْفِظْهُ، وَمَا أَيْقَنْتَ بِطِيبِ وُجُوهِهِ فَنَلْ مِنْهُ. أَلاَ وَإِنَّ لِكُلِّ مَأْمُوم إِمَامًا، يَقْتَدِي بِهِ، وَيَسْتَضِيءُ بِنُورِ عِلْمِهِ. أَلاَ وَإِنَّ إِمَامَكُمْ قَدِ اكْتَفَى مِنْ دُنْيَاهُ بِطِمْرَيْهِ، وَمِنْ طُعْمِهِ بِقُرْصَيْهِ. أَلاَ وَإِنَّكُمْ لاَ تَقْدِرُونَ عَلَى ذلِكَ، وَلكِنْ أَعِينُونِي بِوَرَع وَاجْتِهَاد، وَعِفَّة وَسَدَاد، فَوَاللهِ مَا كَنَزْتُ مِنْ دُنْيَاكُمْ تِبْرًا، وَلاَ ادَّخَرْتُ مِنْ غَنَائِمِهَا وَفْرًا، وَلاَ أَعْدَدْتُ لِبَالِي ثَوْبِي طِمْرًا. بَلَى! كَانَتْ فِي أَيْدِينَا فَدَكٌ مِنْ كلِّ مَا أَظَلَّتْهُ السَّمَاءُ، فَشَحَّتْ عَلَيْهَا نُفُوسُ قَوْم، وَسَخَتْ عَنْهَا نُفُوسُ آخَرِينَ، وَنِعْمَ الْحَكَمُ اللهُ، وَمَا أَصْنَعُ بِفَدَك وَغَيْرِ فَدَك، وَالنَّفْسُ مَظَانُّهَا فِي غَد جَدَثٌ، تَنْقَطِعُ فِي ظُلْمَتِهِ آثَارُهَا، وَتَغِيبُ أَخْبَارُهَا، وَحُفْرَةٌ لَوْ زِيدَ فِي فُسْحَتِهَا،

وَأَوْسَعَتْ يَدَا حَافِرِهَا، لأَضْغَطَهَا الْحَجَرُ وَالْمَدَرُ، وَسَدَّ فُرَجَهَا التُّرَابُ الْمُتَرَاكِمُ، وَإِنَّمَا هِيَ نَفْسِي أَرُوضُهَا بِالتَّقْوَى لِتَأْتِيَ آمِنَةً يَوْمَ الْخَوْفِ الأَكْبَرِ، وَتَثْبُتَ عَلَى جَوَانِبِ الْمَزْلَقِ. وَلَوْ شِئْتُ لاَهْتَدَيْتُ الطَّرِيقَ، إِلَى مُصَفَّى هَذَا الْعَسَلِ، وَلُبَابِ هَذَا الْقَمْحِ، وَنَسَائِجِ هَذَا الْقَزِّ، وَلكِنْ هَيْهَاتَ أَنْ يَغْلِبَنِي هَوَايَ، وَيَقُودَنِي جَشَعِي إِلَى تَخَيُّرِ الأَطْعِمَةِ ـ وَلَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوِ بِالْيَمَامَةِ مَنْ لاَ طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِ، وَلاَ عَهْدَ لَهُ بِالشِّبَعِ ـ أَوْ أَبِيتَ مِبْطَانًا وَحَوْلِي بُطُونٌ غَرْثَى وَأَكْبَادٌ حَرَّى، أَوْ أَكُونَ كَمَا قَالَ الْقَائِلُ:

وَحَسْبُكَ دَاءً أَنْ تَبِيتَ بِبِطْنَةٍ
وَحَوْلَكَ أَكْبَادٌ تَحِنُّ إِلَى الْقِدِّ

أَأَقْنَعُ مِنْ نَفْسِي بِأَنْ يُقَالَ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَلاَ أُشَارِكُهُمْ فِي مَكَارِهِ الدَّهْرِ»[٢٢].

• من كتابٍ له (عليه السلام) إلى محمد بن أبي بكر حين قلَّده مصر:

«فَاخْفِضْ لَهُمْ جَنَاحَكَ، وَأَلِنْ لَهُمْ جَانِبَكَ، وَابْسُطْ لَهُمْ وَجْهَكَ، وَآسِ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظْرَةِ، حَتَّى لاَ يَطْمَعَ الْعُظَمَاءُ فِي حَيْفِكَ لَهُمْ، وَلاَ يَيْأَسَ الضُّعَفَاءُ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى يُسَائِلُكُمْ مَعْشَرَ عِبَادِهِ عَنِ الصَّغِيرَةِ مِنْ أَعْمَالِكُمْ وَالْكَبِيرَةِ، وَالظَّاهِرَةِ وَالْمَسْتُورَةِ، فَإِنْ يُعَذِّبْ فَأَنْتُمْ أَظْلَمُ، وَإِنْ يَعْفُ فَهُوَ أَكْرَمُ»[٢٥].

سلام الله عليك يا إمام المتقين، لقد تغيَّرت الأحوال ولم يبقَ من تعليماتك وتوجيهاتك إلى عمَّالك على الأمصار سوى ما وجد في خطبك وكتبك.

إنَّ الوضع الحالي سواء في كثيرٍ من البلدان تفتقر إلى العدل والعدالة في كلِّ شيء؛ إذ الظلم والجور ساد المجتمع فضلًا عن المحسوبية والمنسوبية التي طغت على أغلب مرافق الدول فتولي المناصب محصور بمن له صلة بالمسؤولين والأحزاب

المتنفذة في الحكم.

والحال لا يعلمه سوى الله سبحانه وتعالى من التبذير والبذخ والإسراف وعدم الاكتراث للرعية سواء ظُلموا أو جاعوا، وما يهمهم سوى مصالحهم والمحافظة على المناصب والمكاسب التي حصلوا عليها؛ فضلًا عن تحديد مصروفات باهضة للنثريات والولائم التي لو أعطيت للفقراء والمحتاجين لأسهمت بشكلٍ كبيرٍ في تضييق دائرة الفقر.

٤. أسس بناء الدولة في حكم الإمام علي (عليه السلام) وتطبيق قانون العدالة:

أسَّس الإمام علي (عليه السلام) دولته على العدل وإحقاق الحق للرعية، مع إصلاح مسار الدولة الإسلامية وتقويمه وتعزيز مفهوم حقِّ النَّاس، واختيار أمراء دولته على أسس الصدق والأمانة وإنصاف الرعية، ومن أهمِّ ما صدر عن الإمام علي (عليه السلام) في تقنين ذلك الوثيقة الصادرة منه إلى واليه على مصر مالك الأشتر (رضوان الله عليه)، وكان اختياره لولاته على البلاد التابعة للدولة الإسلامية، على وفق أبعادٍ متعددة أهمها:

اولا: الشخصية/ اختيار الشخصية التي تتمتع بثباتها وصلابتها في الحقِّ ونزاهتها ومستوى أخلاقها الرفيع، وتطبيق شرع الله سبحانه وتعالى في كلِّ الأمور، ولا تنتمي لعائلة الحاكم ولا إلى وجهاء الدولة؛ بل انتماؤها للحق ومدى القرب منه، اي مبدأ الكفاءة والنزاهة.

ثانيا: مبدأ التكليف/ شدَّد الإمام (عليه السلام) على الشخصيات التي يختارها ويكلِّفها بمهمة الحكم، فكان يشدِّد في توصياته وتوجيهاته لمن يتولَّى مناصب عالية في الدولة على مبدأ الكفاءة، إذ تركزت هذه التوصيات والتوجيهات على العديد من

الجوانب منها:

• عدالة النفس واعتدالها على وفق قواعد الحق والإنصاف، والمساواة في أدق التفاصيل، وعدم التفضيل لأحدٍ على الآخر.

• تحقيق العدالة الشاملة في مستوياتها كافة، وبناء مجتمع متضامن يشكل نواة الجماعة الصالحة التي تكون أهلًا للانتماء للدولة الإسلامية، الهادية والمهدية.

• التركيز على بيت مال المسلمين بوصفه أمانة الله في الأرض لعباده كافة، والحفاظ على هذه الأمانة من قبل القائمين وعدم التفريط بها.

ثالثا: معيار الحقِّ والعدالة/ اعتماد معيار الحق وتحقيق العدالة وفوقهما رضا الله سبحانه وتعالى سبب في تقريب هذا الوالي وتثبيته أو عزله وتنحيته بشكلٍ صريح.

رابعًا: مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر/ التركيز على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن طريق النهوض بوعي الناس؛ لمراقبة الحاكم وجهازه ومحاسبتهم.

تجسَّدت هذه الجوانب في العهد الذي كتبه الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك بن الأشتر النخعي عندما ولَّاه الحكم على مصر، تضمَّن محاور عدة منها: كيفية إدارة الدولة وسياستها، والاهتمام بحقِّ الشعب وعدم إهمالهم، وتلبية طلباتهم، وتشريع القوانين النافعة في الزراعة والحصاد وكيفية القضاء على الفقر، واحترام الدِّيانات الأخرى والمعاملة بالحسنى، وجباية خراجها وجهاد عدوها واستصلاح أهلها وعمارة بلادها.

يمثِّل هذا العهد نظامًا سياسيًا وقانونيًّا ناجحًا لمختلف المجالات، وكيف لا يكون كذلك وهو كلام بليغ من أمير البلغاء في نهج البلاغة، وسأختار مقاطع من هذا العهد

منهـا[٢٦]:

«بسم الله الرحمن الرحيم

هـذَا مَـا أَمَـرَ بِـهِ عَبْـدُ الله عَـلِيٌّ أَمِـيرُ الْمُؤْمِنِينَ، مَالِـكَ بْـنَ الْحَـارِثِ الأَشْـتَرَ فِي عَهْـدِهِ إِلَيْـهِ، حِـينَ وَلاَّهُ مِـصْرَ:

فَلْيَكُـنْ أَحَـبَّ الذَّخَائِرِ إِلَيْـكَ ذَخِيرَةُ الْعَمَلِ الصَّالِـحِ، فَامْلِـكْ هَـوَاكَ، وَشُـحَّ بِنَفْسِـكَ عَـمَّا لاَ يَحِـلُّ لَـكَ، فَـإِنَّ الشُّـحَّ بِالنَّفْـسِ الإِنْصَـافُ مِنْهَـا فِيـمَا أَحْبَبْـتَ وَكَرِهْـتَ.

وَأَشْـعِرْ قَلْبَـكَ الرَّحْمَـةَ لِلرَّعِيَّـةِ، وَالْـمَحَبَّةَ لَهُـمْ، وَاللُّطْـفَ بِهِـمْ، وَلاَ تَكُونَـنَّ عَلَيْهِـمْ سَـبُعًا ضَارِيًـا تَغْتَنِـمُ أَكْلَهُـمْ، فَإِنَّهُـمْ صِنْفَـانِ: إِمَّـا أَخٌ لَـكَ فِي الدِّيـنِ، وَإِمّـا نَظِيرٌ لَـكَ فِي الْخَلْـقِ، يَفْرُطُ مِنْهُـمُ الزَّلَـلُ، وَتَعْـرِضُ لَهُـمُ الْعِلَـلُ، يُؤْتَـى عَـلَى أَيْدِيهِـمْ فِي الْعَمْـدِ وَالْخَطَـأِ، فَأَعْطِهِـمْ مِـنْ عَفْـوِكَ وَصَفْحِـكَ مِثْـلَ الَّـذِي تُحِـبُّ أَنْ يُعْطِيَـكَ اللهُ مِـنْ عَفْـوِهِ وَصَفْحِـهِ، فَإِنَّـكَ فَوْقَهُـمْ، وَ وَالِي الأَمْـرِ عَلَيْـكَ فَوْقَـكَ، وَاللهُ فَـوْقَ مَـنْ وَلاَّكَ، وَقَـدِ اسْـتَكْفَاكَ أَمْرَهُـمْ، وَابْتَـلاَكَ بِهِـمْ.

أَنْصِـفِ اللهَ وَأَنْصِـفِ النَّـاسَ مِـنْ نَفْسِـكَ، وَمِـنْ خَاصَّـةِ أَهْلِـكَ، وَمَـنْ لَـكَ فِيـهِ هَـوىً مِـنْ رَعِيَّتِـكَ، فَإِنَّـكَ إِلاَّ تَفْعَـلْ تَظْلِـمْ، وَمَـنْ ظَلَـمَ عِبَـادَ اللهِ كَانَ اللهُ خَصْمَـهُ دُونَ عِبَـادِهِ، وَمَـنْ خَاصَمَـهُ اللهُ أَدْحَـضَ حُجَّتَـهُ، وَكَانَ للهِ حَرْبًـا حَتَّـى يَنْـزِعَ وَيَتُـوبَ.

وَلاَ تُدْخِلَـنَّ فِي مَشُـورَتِكَ بَخِيـلًا يَعْـدِلُ بِـكَ عَـنِ الْفَضْـلِ، وَيَعِـدُكَ الْفَقْرَ، وَلاَ جَبَانًـا يُضَعِّفُـكَ عَـنِ الأُمُـورِ، وَلاَ حَرِيصًـا يُزَيِّـنُ لَـكَ الشَّـرَهَ بِالْجَـوْرِ، فَـإِنَّ الْبُخْـلَ وَالْجُـبْنَ وَالْحِـرْصَ غَرَائِـزُ شَـتَّى يَجْمَعُهَـا سُـوءُ الظَّـنِّ بِـاللهِ.

ثُـمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْـمِ بَيْنَ النَّـاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِـكَ فِي نَفْسِـكَ، مِمَّـنْ لاَ تَضِيـقُ بِـهِ الأُمُـورُ، وَلاَ تُمَحِّكُـهُ الْخُصُـومُ، وَلاَ يَتَـمَادَى فِي الزَّلَّـةِ، وَلاَ يَحْصَرُ مِـنَ الْفَـيْءِ إِلَى الْحَـقِّ إِذَا عَرَفَـهُ.

ثُـمَّ انْظُـرْ فِي أُمُـورِ عُمَّالِـكَ، فَاسْـتَعْمِلْهُمُ اخْتِبَـارًا، وَلاَ تُوَلِّهِـمْ مُحَابَـاةً

وأَثَـرَةً، فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ. وَتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ وَالْحَيَاءِ، مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ. وَتَفَقَّدْ أَمْرَ الْخَرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ، فَإِنَّ فِي صلاَحِهِ وَصلاَحِهِمْ صَلاَحًا لِمَنْ سِوَاهُمْ، وَلاَ صَلاَحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلاَّ بِهِمْ، لأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخَرَاجِ وَأَهْلِهِ».

ثم يوصيه (عليه السلام) بالتجار وذوي الصناعات وتفقد أمرهم ومنع الاحتكار، وأن يكون البيع بيعًا سمحًا بموازين عدل وأسعار لا تجحف الفريقين من البائع والمبتاع.

من شدَّة إعجابي بهذا العهد اخترت بعض هذه المقاطع من نهج البلاغة للإمام علي (عليه السلام) لنقارن ما نحن فيه في هذا الزمن من بعض الحكَّام الجائرين وما تفشَّى فيه من فساد وحبِّ المال والجاه، وعدم الاكتراث لهموم الناس ومشاكلهم ومعاناتهم سواء كانت حاجتهم للسكن والعمل أو لأبسط متطلبات الحياة، مع انتشار الفقر والارتداد إلى الأمية وانتشار عمالة الأطفال المتسربين من المدارس ليعينوا أهلهم في استحصال لقمة العيش. هذا فضلًا عن انعدام العدالة في توزيع الدخول؛ فهناك اختلاف واسع وكبير في الرواتب والامتيازات التي يتقاضاها الحكام والسياسيين ورواتب الموظفين الاعتياديين؛ فضلًا عن استمرار شمول الحكام السابقين بكلِّ الامتيازات التي كانوا مشمولين بها، ممَّا سبب فجوةً واسعةً بينهم وبين طبقات الشعب الأخرى، أضف إلى ذلك الفساد المستشري بين الأحزاب السياسية عبر المشاريع الوهمية التي تطرح وليس لها وجود على أرض الواقع.

وأخيرًا أودُّ أن أشير إلى ما أشاد به كثيرٌ من الكتَّاب والمفكرين بعدالة الإمام (عليه السلام) منهم على سبيل المثال

لا الحصر:

١. كلام لجورج جرداق يقول فيه: «وماذا عليك يا دنيا لو حشدت قواك فأعطيت في كلِّ زمنٍ عليًّا بعقله وقلبه ولسانه وذي فقاره»[٢٧].

«شموخ علي بن أبي طالب وشموخ أقران له بين منحدرات هبطت بُعيد أيَّامه، وتشققت بها الأرض حتَّى ما يبين لها قصر، شموخ في الفكر والقلب خليق بنا ننظر إليه كما ننظر إلى كلِّ قمَّةٍ في تاريخ الإنسانية الواحد»[٢٨].

٢. شبلي الشميل: «الإمام علي بن أبي طالب عظيم العظماء، نسخة مفردة لم يرَ لها الشرق ولا الغرب صورةً طبق الأصل، لا قديمًا ولا حديثًا»[٢٩].

اليوم وبعد كلِّ المحن والمشاكل التي وقعت على عاتق الناس جرَّاء السياسات الخاطئة، وجرَّاء ما تركته الحروب من مآسٍ على الشعب، نحن بحقٍّ بأمسِّ الحاجة إلى تحقيق العدل وكلِّ ما عالجه الإمام علي (عليه السلام) في حكومته الرائدة، حتَّى أصبح أنموذجًا للحاكم العادل في الدولة الإسلامية.

سادت في حكومة الإمام (عليه السلام) اختلاف الديانات فلم يفرِّق بين المسلم وغير المسلم، سواء أكان مسيحيًّا أو يهوديًّا فالكل سواء، والجميع يعيش في سلام وأمان.

نقل لنا التاريخ عن عدل الإمام علي (عليه السلام) كثيرًا من المشاهد، وقد أشاد رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعدله فقال: «**كَفِّي وَكَفُّ عَلِيٍّ فِي الْعَدْلِ سَوَاءٌ**»[٣٠]، «**إِنَّهُ أَوْفَاكُمْ بِعَهْدِ الله تعالى، وَأَقْوَمُكُم بِأَمْرِ الله، وَأَعْدَلُكُمْ فِي الرَّعِيَّةِ، وَأَقْسَمُكُمْ بِالسَّوِيَّةِ، وَأَعْظَمُكُمْ عِنْدَ الله مَزِيَّةً**»[٣١].

عند البحث عن العدل والعدالة بمراتبها السامية في وقتنا الحالي نجدها غائبةً عن كلِّ المجتمعات

سواء أكانت مجتمعات إسلامية أو غيرها؛ نظرًا لتردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك اختلاف النظم السياسية والاقتصادية كالرأسمالية والاشتراكية وحتَّى النظم التي تتَّبع الشريعة الإسلامية نظامًا لها، لعلَّ غلبة الحكام على شعوبها أدَّت إلى تفاقم الجور والظلم للعباد، وعدم تطبيق العدالة التي هي جوهر الدِّين الإسلامي؛ إذ تعد العدالة من المقوِّمات الأساسية في تحقيق التوحيد، الذي بعث الحق سبحانه وتعالى الرسل والأنبياء؛ لغرض نشره وتحقيقه على عباده، فهي أهم وسيلة لتحقيق العدل وقيامه. والتوحيد ليس مجرد إيمان نظري بوحدانية الخالق؛ بل هو التزام نفسي وعقلي وسلوكي ومنهجي بمقولاته على مختلف الأصعدة، والإقرار بوحدانية الله سبحانه وتعالى.

ومن أجل تحقيق العدالة في مستوياتها كافَّة يجب تهيئة قابليات المجتمع وتوجيهها نحو الأهداف الإلهية، في تحقيق عمارة الأرض وإعداد بناء متكامل للفرد؛ ليفجر طاقاته العقلية والعملية لتحقيق القدرة على التكامل على وفق مراتب الكمال المختلفة، والتعاون على البرِّ والتقوى والتنافس لتحقيق الرضا الإلهي، وتوفير الفرص للناس جميعًا بما يكفل لهم تفجير طاقاتهم وقابلياتهم التي أودعها الحقُّ سبحانه وتعالى فيهم.

تحت مظلة العدل يبقى أمام الجميع تساوي الفرص، وسعي كلِّ إنسان واجتهاده في التنافس الإيجابي الذي يوجد الهمة والعزيمة؛ لتحقيق ما يصبو إليه كلُّ فردٍ في ظلِّ أركان التوحيد والعبودية لله، والكرامة والعزة؛ لغرض تثبيت أركان الوحدانية في الأرض في ضوء العدالة التي تغلب كلَّ أنواع الظلم بما في

ذلك ظلم الإنسان بعبوديته للمال و الجاه والسلطان.

الفصل الثالث

مواجهة الفقر والبطالة ومنهج الإمام علي (عليه السلام) في صناعة التكافل الاجتماعي وانعكاسه في تحقيق الأمن الاقتصادي.

١. مفاهيم وتحليلات للفقر والبطالة والأمن الاقتصادي:

يعاني أغلب سكان الدول في العالم من مشكلة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وتأثيراتها على المجتمع.

يعرف الفقر بأنَّه حالة من الحرمان المادي وعدم قدرة الدخل في تلبية حاجات الفرد في المجتمع، الذي تتجلَّى أهمُّ مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كمًّا ونوعًا، ويؤدِّي إلى تدنِّي الحالة الصحية يرافق ذلك تدنِّي الوضع السكني، وكذلك المستوى التعليمي تبعًا لذلك، فالجوع والمرض والجهل يؤدِّيان إلى شعور متنامي بقلة الحيلة والمهانة، وعدم القدرة على التفكير والعمل والانتاج[٣٢].

للفقر أبعاد متعددة ولم يعد تعريفه مقتصرًا على نقصٍ في السلع المادية، وقد عرَّفت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفقر بأنَّه: «ظرف إنساني يتَّسم بالحرمان المستدام، أو المزمن من الموارد والمقدرات والخيارات والأمن والصحة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية»[٣٣].

من وجهة نظري يعرَّف الفقر بأنَّه الحاجة والحرمان من أبسط متطلبات الحياة، سواء أكانت مأكلًا و ملبسًا أو الحاجة إلى التعليم والصحة والسكن المناسب، كذلك الحرمان من الأمن الاجتماعي.

الجهل والمرض والفاقة هما الآفة الثلاثية للفقر، وعليه فإنَّ محاربة الجهل والأمية عن طريق إشاعة فرص التعليم لكلِّ الفئات، وتوفير المستلزمات الضرورية لانخراط التلاميذ في المدارس وتخفيض نسب التسرُّب يسهم في تخفيض نسب الأمية في المجتمع، وهي بدورها تسهم في تخفيض نسبة الفقراء من السكان، كذلك الحال مع توفير العناية الصحية سواء أكانت العلاجية منها أو الوقائية لكلِّ أفراد المجتمع.

أمَّا البطالة فهي البحث عن العمل من دون الحصول عليه، ويستعمل معدل البطالة في أسواق العمل للتعبير عن حجم البطالة النسبي في الاقتصاد، نتيجة للتدهور في النشاط الاقتصادي في العقود الثلاثة الماضية، إذ تقلَّصت فرص العمل المتاحة وانحسرت فرص التشغيل في المؤسسات الحكومية، وبرزت جرَّاء ذلك وبشكل واسع ظاهرة البطالة وخاصة بطالة الخريجين بأبعادها المتباينة وتأثيراتها المختلفة، جرَّاء الظروف التي أفرزتها تكاليف المعيشة ومحدودية فرص العمل في القطاعات المختلفة، العام والتعاوني والخاص.

عن طريق حصر لمخرجات النظام التعليمي في الجامعات والمعاهد بحسب التخصصات العلمية المختلفة، وما أفرزته الحروب المتتالية من ظواهر اقتصادية واجتماعية وفي مقدمتها التضخم وارتفاع ظهر بأعداد خريجي الجامعات للسنوات (٢٠٠٣/ ٢٠٠٤- ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨)، وللتخصصات العلمية والإنسانية كافَّة بلغ بحدود ٣٦٢١٦٨ خريجًا، وبلغ معدل البطالة في العراق حوالي ٥٠٪ بعد عام ٢٠٠٣ ولكنَّها انخفضت إلى ٣٠٪ عام ٢٠٠٥

وبدأت بالانخفاض التدريجي ليصل إلى ١٣٪ وتتراوح نسبة بطالة الشباب إلى أكثر من ١٩٪[٣٤].

هذا ويعاني سوق العمل في العراق من اختلال هيكلي واضح؛ نتيجة لارتفاع العرض المتاح من القوى العاملة وللاختصاصات العلمية والإنسانية كافة، مع قلّة فرص العمل المتاحة لكلِّ هذه الاختصاصات ممَّا سبَّب حدوث ظاهرة البطالة، بينما تخرج الجامعات العراقية والمعاهد الفنية سنويًّا مئات الآلاف من الخريجين الذين يدخلون سوق العمل من دون الحصول على فرصة عمل مناسبة لاختصاصاتهم؛ ولذا فإنَّ العديد منهم يفترشون الأرصفة ويمتهنون الأعمال الهامشيَّة التي تساعدهم على الأقلِّ في توفير متطلبات الحياة الضرورية بدلًا من البطالة التي يعانون منها، وعليه فإنَّ العاطل سيضطر للعمل بأيِّ شيءٍ لسدِّ متطلبات العيش.

ولذا فإنَّ أعداد الخريجين تفوق بشكلٍ كبير لحجم الوظائف المتاحة، ويسبب عدم توازن في سوق العمل. وإنَّ توقف الدولة في استيعاب أعداد الخريجين مع عدم قدرة القطاع الخاص على استقطابهم ساعد في زيادة بروز ظاهرة البطالة في المجتمع.

أمَّا الأمن الاقتصادي: فيعرَّف بأنَّه القدرة التي تتيح للدولة تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية، في المجالات المختلفة، لمواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج، في السلم والحرب، واستمرار انطلاق تلك القوة في الحاضر والمستقبل، على وفق الأهداف المرسومة[٣٥].

يضمُّ محور الأمن الاقتصادي ثلاثة عناصر رئيسة يهتم بنموها وتطويرها وضمان وجودها بشكل دائم داخل المجتمع، وتلك العناصر

هي:

• الأمن الغذائي والمائي: يعدُّ الأمن الغذائي من أهم عناصر الأمن الاقتصادي الذي يسهم بتوفير السلة الغذائية للسكان، وكذلك يشمل ضمان توفر المياه الصالحة للشرب، وهي أساس الحياة ومن أهمِّ ما في المنظومة الغذائية والمحاصيل المطلوبة التي توفرها الزراعة لعيش الناس ورعي الأغنام والمواشي والحيوانات التي يحتاجها الإنسان في منظومته الغذائية.

• الأمن لإيجاد فرص العمل: يشكِّل العمل مصدرًا ضروريًّا ووسيلةً أساسيَّةً لإشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى معيشتهم لانتشالهم من الفقر، ولاشكَّ أنَّ الحصول على فرصة عمل يعدُّ أحد أهمِّ المساعي التي تسهم في تحويل مسار حياة الأفراد من الفقر والجوع والخوف، إلى الطمأنينة والرخاء والاكتفاء والأمل في ظلِّ حالةٍ من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، إذ تعد الوظيفة صمَّام أمان اقتصادي لحياة الأسرة والإنفاق على متطلباتها وإشباع حاجاتها الأساسية والثانوية. وعليه كلَّما ارتفعت معدلات البطالة في المجتمع ازداد الفقر والاضطرابات والمشاكل فيه وانعدام الاستقرار الاجتماعي.

• استثمار ثروات الموارد الطبيعية: وهو عنصر هام للغاية؛ لأنَّه سبب لغيره من العناصر الخاصة بالأمن الاقتصادي، إذ إنَّ العنصر المائي والغذائي لا يمكن أن يتمَّ توفيره وضمان الاكتفاء منه من دون اهتمام الدولة بعنصر استثمار ثروات الطبيعة والحفاظ عليها. ويعتمد العنصر الخاص بتوفير فرص العمل كثيرًا على الموارد الطبيعية في كثير من الوظائف، كتلك التي تتعلق باستخراج البترول والغاز الطبيعي

والمعادن، أو حتَّى مهن الزراعة وفلاحة الأرض.

وهذا ما أدَّى إلى خروج العاطلين عن العمل في تظاهرات عمَّت أغلب مناطق البلاد، وخاصة الاعتصامات لذوي الشهادات من مختلف التخصصات للمطالبة بإيجاد فرص عمل مناسبة لهم.

٢. تشخيص الإمام علي (عليه السلام) لمشكلة الفقر ووضع الحلول لها

تولَّى الإمام علي (عليه السلام) الحكم والبلاد تعجُّ بالظلم والجور من الأمراء والحكام السابقين، الذين أثروا أنفسهم على حساب الناس البسطاء، فعمل ما يمليه عليه العدل والحقُّ الذي هو سمة عصره (عليه السلام)، فأرسى قواعد العدل والإنصاف بين الرعية، ووضع أهمَّ مقومات الأمن الاقتصادي في حكومته لمواجهة العوز والبطالة، إذ كانت مشكلة الفقر شاخصة في رؤية الإمام وضميره، فكان يستشعرها بنظرةٍ ذات أبعاد متعددة سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، مؤكِّدًا على ضرورة القضاء على ظاهرة الفقر في المجتمع الإسلامي والإنساني.

وقد شخَّص أمير المؤمنين علي (عليه السلام) معضلة الفقر والحاجة، فقد أدرك حقيقة كبرى هي أصل الحقائق الاجتماعية وعلة تركيب المجتمع.

الموضوع نفسه الذي تدور عليه دراسات الباحثين والعلماء في الشرق والغرب اليوم، وقبل أكثر من ألف وأربعمائة عام أدرك الإمام (عليه السلام) مسألة الفقر والحاجة واستغلال المتنفذين للبسطاء من الناس، وقرَّر منذ ذاك الزمن الحقيقة الاجتماعية الكبرى التي يضع لها الحلول والعلاج فيعلن (عليه السلام) بقوله:

«فَمَا جَاعَ فَقِيرٌ إِلاَّ بِمَا مَنَعَ بِهِ غَنِي»[٣٦].

ثم أردف قائلًا لتقييم هذه

ا لحقيقة :

«ما رأيت نعمة موفورة إلّا وإلى جانبها حق مضيَّع»[٣٧].

أصبحت مسألة الفقر والحرمان من أوليات المبادئ التي آمن بها (عليه السلام) وعمل على القضاء عليها، بما أمر الله سبحانه وتعالى من توزيع خيرات الله تعالى على عباده، فلا يختص بها فريق من دون فريق، ولا قوم من دون آخرين، وكان يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في الأرض. تماشيًا مع ما أمر الله سبحانه وتعالى من حقِّ الفقراء والمحرومين في أموال الأغنياء، وإقرار مبدأ الزكاة والخمس وتوزيع الصدقات؛ لكي لا يبقى فقير أو محروم يعاني من الحرمان، وهو تجسيد حي لمنهج الدين الإسلامي في القضاء على الفقر والتمايز بين الناس، وتجد ذلك في العديد من الآيات القرآنية، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿**الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ**﴾[٣٨].

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿**الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ**﴾[٣٩].

وقوله جلَّ جلاله: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾[٤٠].

وضع الإمام (عليه السلام) حلولًا استراتيجية ملائمة للقضاء على الفقر والحرمان، وإعطاء الفقراء حقوقهم التي أمر الله سبحانه وتعالى بها. ومن هذه الحلول:

أولا: الحلول الاستراتيجية التي وضعها الإمام (عليه السلام) لحلِّ مشكلة الفقر:

لم يقف أمير المؤمنين (عليه السلام) مكتوف الأيدي أمام مشكلة

الفقر والبطالة؛ وإنَّما وضع لها حلولًا متعددة ومنهجًا استراتيجيًّا لمكافحتها بالاعتماد على العوامل الاقتصادية لإنتاج الثروة وتنميتها والمحافظة عليها، وتبنَّى الإمام (عليه السلام) جزأين لتطبيق منهجه هذا:

الجزء الأول: تتمثَّل بحلول دفع الفقر والموانع التي تحول من دون وقوعه بين الناس عن طريق إيجاد عوامل الثروة والغنى وتنميتها والمحافظة عليها.

الجزء الثاني: حلول رفع الفقر وطرق معالجته بعد حدوثه.

وهناك عوامل أخرى تتمثل بكلا القسمين من طرق مكافحة الفقر تتحدد بثلاثة محاور رئيسة أحدها فردية، والأخرى تعتمد على الدولة، والأخيرة تعتمد على الفرد والدولة معًا[٤١].

من وجهة نظر الإمام علي (عليه السلام) توجد عوامل متعددة للقضاء على الفقر ومكافحته سنتطرق إليها بشيءٍ من التفصيل.

ثانيًا: العوامل التي تسهم في القضاء على الفقر:

العامل الأول: إيجاد الثروة وتنميتها وسبل مكافحة الفقر

وضع الله سبحانه وتعالى أسسًا وتعاليم لمكافحة الفقر والقضاء عليه في العديد من سور القرآن الكريم، وجعل سبحانه وتعالى في أموال الأغنياء حقًّا للسائل والمحروم، تبينها العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحث على ذلك.

أكَّد الإمام (عليه السلام) بأنَّ إزالة الفقر يعتمد على عوامل متعدِّدة تتمثَّل بإيجاد الثروة وتنميتها، وطرق مكافحة الفقر تتلخص بمنح الأرض والمعادن والثروات كلها للناس، وتوفير حقِّ استثمارها، إضافة إلى التكافل والضمان الاجتماعي، التزامًا

بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[٤٢].

وضع الإمام (عليه السلام) معايير موضوعية للمسؤولين الاقتصاديين وألزمهم بها، وكرَّس مبدأ المساءلة والمحاسبة؛ ليسود العدل بين الناس، وكذلك نشَّط حركة الأموال التي هي الأخرى تؤدِّي إلى تنشيط الاقتصاد، فعند تحريك رؤوس الأموال يشهد الاقتصاد نشاطًا وحيوية أكثر، وبهذا توفرت السيولة بيد الناس وجرت التعاملات بسهولة أكبر، ممَّا أدَّى إلى خفض التضخم، أمَّا اكتناز الأموال فهو يجمدها ويمنعها من النماء، قال الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٤٣].

ويتلخَّص هذا العامل بأنَّ الأموال والأراضي وجميع مصادر الثروة هي ملك للجميع، وعليه فتوزَّع على الأفراد بقدر استحقاقهم والحاجة إليه من أجل إتاحة فرص العمل للجميع، أي إنَّ كلَّ ما في الأرض من الثروات هي لكلِّ الناس لمن يعمل فيها ويعمرها ويفيد منها، وليس لأحدٍ أن يتصرَّف بما تمليه عليه الإرادة الفردية وإنَّما ينظر إلى المصلحة العامة، وعلى الدولة أن تكون القيِّمة العادلة على تطبيق هذه السياسة، وأن تأخذ نسبًا من الأرباح والرسومات لا على الاستهلاك، وهي نسب غير مطلقة التحديد؛ بل هي ترتفع وتنخفض بحسب المصلحة العامة[٤٤].

وعليه فإنَّ التكاليف سترفع عن كاهل الفقراء، وإذا أراد الفقير أن يمتلك مسكنًا مثلًا لن يكون بحاجة إلى شراء الأرض، إذ يقول نبينا محمد (صلى الله عليه وآله): «مَنْ أَحْيَا مَوَاتًا فَهُوَ لَهُ»[٤٥].

هذه المادة من القانون الإسلامي لها تأثير كبير جدًا في توجيه أكبر ضربة للبطالة والغلاء، عن طريق توفير الأراضي والمعادن وأغلب المواد الأولية سواء للصناعة أو الزراعة أو البناء، بالمجان للناس، لغرض بناء دور للسكن أو مصانع أو محلات ومتاجر، أو مراعٍ ومزارع، وهذا يعني توفير فرص عمل هائلة، وكذلك يعني زيادة قدرة الفقراء على الاستثمار، وذلك عبر توفر الأرض وقسم من رأس المال الذي يحتاجه ذوو الدخل المحدود لبناء مزرعة لتربية الدواجن، أو مرعى للأغنام والأبقار وسائر المشاريع الانتاجية لكي لا يكون أي إنسان بحاجة لدفع مبالغ للدولة؛ لكي يعمل في أرض زراعية أو غيرها.

كذلك الحال في إنشاء مصنع، فلن يكون بحاجة إلى توفير ثمن شراء الأرض أو شراء المواد الإنشائية؛ بل كل ذلك يتوفر له مجانًا، كذلك يستقطع من الجبال أو من أشجار الغابات أو من المعادن ما شاء بما يحتاجه.

هذا المنهج الذي طبَّقه الإمام علي (عليه السلام) في دولته الكبيرة المترامية الأطراف أسهم بشكلٍ كبير في القضاء على الفقر، فكانت الأراضي مباحة للجميع، وكذا الغابات والجبال والوديان وشطوط الأنهار وغيرها كلها كانت مباحة للناس. فضلًا عن توفير حق استثمار المشتركات التي تمثل الأسواق للبيع والشراء والبحار والأنهار والمراعي العامة والمعادن؛ لتوفير فرص هائلة من العمل لكلِّ من يستطيع أن يستثمر بهذه المشتركات[٤٦].

المهم أن ينطلقوا بالعمل ويبنوا ويزرعوا ويستثمروا من دون دفع مبالغ مالية ترهق كاهلهم لشراء ما خلقه الله بالأصل لهم، ومن دون

المرور بأيِّ معرقلاتٍ إداريَّة، أو دفع ضريبة لمجرَّد أنَّهم بنوا دارًا أو معملًا أو مزرعة. على وفق قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[٤٧].

أكَّد الإمام (عليه السلام) على أن تكون الضرائب على الأرباح لا على الاستهلاك، وأن يتَّسم النظام الضرائبي بالمرونة، وعليه يجب أن تنخفض نسبة الضرائب كلَّما انخفضت نسبة الأرباح وهو ما ينسجم مع العقل[٤٨]، وقد أشار الإمام (عليه السلام) إلى ذلك لأحد عمَّاله بقوله:

«فَإِنْ شَكَوْا ثِقَلًا أَوْ عِلَّةً، أَوِ انْقِطَاعَ شِرْبٍ أَوْ بَالَّةٍ، أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ، أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ، خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرْجُو أَنْ يَصْلُحَ بِهِ أَمْرُهُمْ»[٤٩].

وهنالك عوامل أخرى تعدُّ غيبية كالتقوى وتجنب الرِّبا، وهي عوامل تستجلب البركة الإلهية غيبيًا وتستدعي لطف الله لرزق عباده من خزائنه وبركاته، قال الحقُّ سبحانه في كتابه العزيز: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾[٥٠].

والعوامل الأخلاقية كالصدق والنزاهة والإنصاف تعدُّ سلسلة متكاملة تصبُّ بشكلٍ غير مباشر في إنماء الثروة والحفاظ عليها، لكون هذه العوامل تؤثِّر في نفوس الناس، إذ يثقون بمن يتَّصف بالصدق والنزاهة.

بالمقابل هنالك أسباب اقتصادية كثيرة تقضي على الثروة والغنى، وتزيد نسبة الفقراء في المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل موجات ارتفاع الأسعار وظاهرة الغلاء وسوء توزيع الثروات والربا، وكثرة الموظفين الذي يشغلون مناصب وهميَّة، ممَّا أثقل كاهل ميزانية الدولة،

فضلًا عن السرقات والفساد المالي والمقامرة والاحتكار[٥١].

العامل الثاني: الأولوية للإعمار والتنمية والاستثمار في البنى التحتية.

لقد ظهرت العديد من نظريات التنمية التي تسعى إلى إحداث نمو وإعمار البلاد، وهي عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية واجتماعية تنموية متماسكة تسمَّى بـ "عملية التنمية"، وتبرز أهميَّة مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل (التخطيط والإنتاج والتقدم)، وهي عملية معقدة شاملة تضمُّ جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، إذ تعدُّ التنمية عملية شاملة ومستمرة لتغير المجتمع ونقله نحو الأحسن مع تنمية موارده المادية والبشرية وكل الإمكانيات في المجتمع[٥٢].

يؤكِّد خبراء البنك الدولي على أنَّ الاستثمار بنسب معينة في الناتج المحلي الاجمالي لمدَّة زمنية متواصلة يؤدِّي إلى تنمية اقتصادية ويقضي على التخلف والركود، ونرى حاليًّا تخصيص الأموال الكثيرة للاستثمار وإنشاء مشاريع وهمية وبمبالغ خيالية، والنتيجة تخلف اقتصادي ومعدلات بطالة مرتفعة ونسب فقر عالية قياسًا لموارد هذا البلد الغني بموارده المادية والبشرية، مع فقر وحرمان سكانه من خيرات بلاده.

كشف الإمام علي (عليه السلام) عن نظرته الاقتصادية الشاملة والاستراتيجية في إعمار الأرض؛ لغرض توفير فرص العمل لكلِّ الناس وفتح باب الاستثمار في البنى التحتية لتوفير الحاجات الأساسية، فقد أعطى الإمام (عليه السلام) الأولوية المطلقة للإعمار والتنمية والإنتاج وعلى الولاة والعمال أن ينظروا في عمارة الأرض فوق ما ينظرون في الحصول

على حقِّ الدولة المشروع في الخراج، أي الضرائب ويشدد (عليه السلام) في تحريم أخذ الخراج من الشعب إذا لم يكن راضيًا على حالته الاقتصادية وعن ولاته وحكامه، فالقواعد الإنسانية والمقاييس الاجتماعية تحتم جميعًا أن يكون عطاء الشعب للدولة عن يسر لا عن عسر فلينظر الولاة في تحسين أحوال الناس قبل أن ينظروا في الأخذ منهم، وأن يرفقوا بهم، يعد هذا قانونًا نفَّذه الإمام (عليه السلام)؛ إذ يقول لأحد عماله[٥٣]:

«فَأَنْصِفُوا النَّاسَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ، وَاصْبِرُوا لِحَوَائِجِهِمْ، فَإِنَّكُمْ خُزَّانُ الرَّعِيَّةِ، وَوُكَلاَءُ الأُمَّةِ، وَسُفَرَاءُ الأَئِمَّةِ. وَلاَ تُحْسِمُوا أَحَدًا عَنْ حَاجَتِهِ، وَلاَ تَحْبِسُوهُ عَنْ طَلِبَتِهِ، وَلاَ تَبِيعُنَّ لِلنَّاسِ فِي الْخَرَاجِ كِسْوَةَ شِتَاء وَلاَ صَيْف، وَلاَ دَابَّةً يَعْتَمِلُونَ عَلَيْهَا»[٥٤].

ونصَّ على ذلك أيضًا ضمن عهده إلى مالك الأشتر:

«وَلْيَكُنْ نَظَرُكَ فِي عِمَارَةِ الأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظَرِكَ فِي اسْتِجْلاَبِ الْخَرَاجِ، لأَنَّ ذلِكَ لاَ يُدْرَكُ إِلاَّ بِالْعِمَارَةِ، وَمَنْ طَلَبَ الْخَرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَة أَخْرَبَ الْبِلاَدَ، وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ، وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ إِلاَّ قَلِيلًا»[٥٥].

فعمارة الأرض والمكافأة العادلة على العمل هي الأساس السليم لبناء المجتمع العادل، وهو ما دعا إليه الإمام (عليه السلام)[٥٦]، ومن جانبٍ آخر فإنَّه شدَّد على منع الاحتكار.

وبين الإمام (عليه السلام) أنَّ فرض الضرائب يهلك العباد، فكان يدعو عمَّاله على الأمصار برفع كلِّ حجز، وعدم استيفاء الضرائب من أهل الحاجة ومساعدتهم لتدر عليهم الأرض بالخير، فيما كان يأمر باستيفاء الضرائب أضعافًا مضاعفة من الأغنياء لبيت مال المسلمين تحقيقًا للمساواة بين الناس.

فلو قارنَّا الوضع الحالي بما كان عليه في زمن الإمام (عليه السلام) فإنَّ الحكومات ترهق كاهل الشعب بالضرائب من دون عمارة الأرض، ممَّا يؤثر سلبًا على الصناعيين والمستثمرين وأصحاب الأملاك في استقطاب العاطلين، وتوفير فرص العمل ممَّا يؤدِّي إلى تفشي البطالة وزيادة الفقراء.

العامل الثالث: ترشيد الإنفاق

يعدُّ ترشيد الإنفاق من أهمِّ الأسس الاقتصادية التي تسهم في المحافظة على أموال الدولة وتوزيعها على مستحقيها من الفقراء.

كان الإمام علي (عليه السلام) من أحرص الناس على تطبيق ترشيد الإنفاق في حكومته ووضع القوانين التي تحول دون التفريط بأموال المسلمين وكان هذا المنهج واضحًا عن طريق تصرفه في عدم استغلال أموال بيت المال، وهناك شواهد كثيرةٌ لتأكيد الإمام (عليه السلام) على عمَّاله في ترشيد الاستهلاك، نورد منها بعض المقتطفات:

• إطفاء السراج "دخل أمير المؤمنين علي (عليه السلام) ليلة في بيت المال يكتب قسمة الأموال، فورد عليه طلحة والزبير، فأطفأ السراج الذي بين يديه، وأمر بإحضار سراجٍ آخر من بيته، فسألاه عن ذلك فقال الأمير: «**كانَ زَيتُهُ مِن بَيتِ المالِ، لا يَنبَغي أن نُصاحِبَكُم في ضَوئِهِ**»"[٥٧].

• المقاربة بين السطور: كان (عليه السلام) يقارب بين السطور في رسائل؛ بل إنَّه قد أصدر قرارًا عامًّا لعماله «**أدِقّوا أقلامَكُم، وَقارِبوا بَينَ سُطورِكُم**»، ومن قراراته (عليه السلام) أيضًا «**وَاحْذِفُوا عَنِّي فَضُولَكُمْ، وَاقْصُدُوا قَصْدَ الْمَعَانِي**»[٥٨]، وكان (عليه السلام) يعني الترشيد في الوقت، وذلك يعني الاختزال في وقت الحاكم وفي وقت العمال والموظفين.

استطاع الإمام علي (عليه السلام) أن يعالج الفقر ويحد من انتشاره، ليكون على أثره دولة خالية من الفقر تمامًا؛ إذ قال (عليه السلام): «وَلَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوِ بِالْيَمَامَةِ مَنْ لاَ طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِ، وَلاَ عَهْدَ لَهُ بِالشِّبَعِ»(٥٩).

هذا حال الناس في عهد أمير المؤمنين (عليه السلام) في العقد الرابع من بداية تأسيس الدولة الإسلامية؛ إذ استطاع أن يقضي على آفة الفقر بين رعيته عن طريق منهجه وحكمته في إدارة شؤون البلاد اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وما أسَّس لحماية اجتماعية تقي الناس الفقر والفاقة.

أما حال الناس في القرن الحالي فالوقت يهدر بلا حساب ويضيع على أتفه الأمور، كذلك البذخ والإسراف من لدن السلطة الحاكمة هو السمة السائدة في المجتمع، إنَّ صرف الأموال الكثيرة التي تبذر اليوم من نثريات ومصاريف هنا وهناك، تشكل بمجموعها ميزانية ضخمة كان ينبغي أن تصرف في تنشيط اقتصاد البلاد وتكامل البنية الاقتصادية التحتية، ولو أمعنا النظر في ترشيد إنفاق الدولة فإنَّنا نلاحظ بأنَّها تعمد إلى تخفيض الميزانية المخصَّصة للخدمات كالتعليم والصحة التي لا تتجاوز ما بين (٣- ٥٪) من الموازنة العامة، هذا ما يؤشر تدنِّي الخدمات المقدَّمة للنَّاس في هذه القطاعات.

٣. الأمن التكافلي والضمان الاجتماعي

يعدُّ الضمان الاجتماعي والأمن التكافلي صمَّام أمان من الفقر والحرمان، وهدف أساسي لرفع المستوى المعاشي للطبقات الفقيرة عن طريق نظام اجتماعي متكامل لتوفير مستلزمات العيش الكريم لها بشكل أفضل يمكنها من العيش بكرامة.

سعى الإمام (عليه السلام) في تطبيق العدالة

الاجتماعية التي أطلقها مدويًّا في حكومته وسياسته وأصبحت مؤكدة، وبمواقفه ضدَّ الذين تجاوزوا على الحقوق العامة أو امتهان الجماعة، إذ أكَّد على فكرة العدالة الاجتماعية التي تحمي المستضعفين وتعمل على إزالة الفروق الهائلة بين الطبقات التي أثري ثريها وأفقر فقيرها، فدوى صوته عاليًا لتحقيق العدالة الاجتماعية ودفاعه عن قيم الإنسان لا لين فيه ولا هوادة، كان في حكومته المثل الأعلى للحاكم الواعي لحقوق الإنسان في ذلك الزمن[٦٠].

كان الضمان الاجتماعي من أهمِّ الأسس التي اعتمدها وأمضى سلاح استعمله الإمام علي (عليه السلام) في سعيه لنشر العدالة الاجتماعية، والقضاء على الفقر وإلغاء طبقة الفقراء من المجتمع، فقد أوضح (عليه السلام) التأثير النفسي للفقر على الإنسان فيصفه بأنه: «مَذَلَّةٌ لِلنَّفسِ، مَدهَشَةٌ لِلعَقلِ، جالِبٌ لِلهُمومِ»[٦١].

وقوله (عليه السلام): «مَنِ ابتُلِيَ بِالفَقرِ فَقَدِ ابتُلِيَ بِأَربَعَ خِصالٍ: بِالضَّعفِ في يَقينِهِ وَالنُّقصانِ في عَقلِهِ وقِلَّةِ الحَياءِ في وَجهِهِ، فَنَعوذُ بِاللهِ مِنَ الفَقرِ»[٦٢].

كان من عدله وإنصافه لرعيته في حكومته أن شمل في نظام الضمان الاجتماعي قومًا لا يستطيعون العمل لعجز أو قصور كالأطفال الأيتام أو المسنين فقال (عليه السلام): «فَإِنَّ هؤُلاَءِ مِنْ بَيْنِ الرَّعِيَّةِ أَحْوَجُ إِلَى الإنصَافِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَكُلٌّ فَأَعْذِرْ إِلَى اللهِ تَعَالَى فِي تَأْدِيَةِ حَقِّهِ إِلَيهِ، وَتَعَهَّدْ أَهْلَ الْيُتْمِ وَذَوِي الرِّقَّةِ فِي السِّنِّ مِمَّنْ لاَ حِيلَةَ لَهُ»[٦٣].

هذا وقد شمل الإمام كبار السن والعجزة بحقِّ الضمان الاجتماعي، إذ أكَّد على ذلك بقوله (عليه السلام)، وهو من سمات المؤمن «تَرْكُ الْأَذَى، وَتَوْقِيرُ الشُّيُوخِ»[٦٤] ويؤكد (عليه السلام) احترام كبار السن وضرورة توفير العيش

الكريم لهم[٦٥].

في الواقع العملي فإنَّ الإمام (عليه السلام) كان يجلُّ كبار السن ويعظمهم وينفق عليهم من مال المسلمين مهما كان دينهم، حتَّى إذا "مرَّ شيخ مكفوف كبير يسأل، قال أمير المؤمنين: من هذا؟ قالوا يا أمير المؤمنين نصراني" فأمر له راتبًا من بيت المال[٦٦].

وكان قد أوصى ولاته من أصحاب السلطة: «كُنْ للهِ ذَاكِرًا عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَارْحَمْ مِنْ أَهْلِكَ الصَّغِيرَ، وَوَقِّرْ مِنْهُمُ الْكَبِيرَ»[٦٧].

ويذهب الإمام (عليه السلام) إلى أنَّ أي إهانة توجَّه لكبار السن ما هي إلا دليل على وجود قيادة فاسدة في الأمة؛ إذ يقول (عليه السلام): «سَيُسَلَّطُ عليْكُم مِن بَعْدِي سُلْطانٌ صَعْبٌ لا يُوقِّرُ كَبيرَكُم ولا يَرْحَمُ صغيرَكُم... ولَيَضربَنَّكم ويُذِلَّنَّكم»[٦٨]، والمجتمعات غير الصالحة عند الإمام علي (عليه السلام) هي التي «لاَ يُعَظِّمُ صَغِيرُهُمْ كَبِيرَهُمْ»[٦٩]. إضافة الى التكافل والضمان الاجتماعي، وضع معايير موضوعية للمسؤولين الاقتصاديين وإلزامهم بها، وكرَّس مبدأ المساءلة والمحاسبة؛ ليسود العدل بين الناس. مع تنشيط حركة الأموال؛ إذ كلَّما تحرَّكت رؤوس الأموال شهد الاقتصاد نشاطًا أكثر حيويَّة مع توفر السيولة بيد الناس، وسهولة التعاملات مع انخفض التضخم، في حين أنَّ اكتناز الأموال وتجميدها يمنعها من النماء، تماشيًا مع قول الله سبحانه في كتابه العزيز[٧٠]: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٧١].

أكَّد الإمام (عليه السلام) هذا المنهج في عهده إلى عامله مالك الأشتر بقوله (عليه السلام): «ثُمَّ اللهَ اللهَ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لاَ حِيلَةَ لَهُمْ، وَالْمَسَاكِينِ وَالْمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ الْبُؤْسَى وَالزَّمْنَى،

فَإِنَّ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعًا وَمُعْتَرًّا، وَاحْفَظْ لله مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ، وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْمًا مِنْ بَيْتِ مَالِكَ، وَقِسْمًا مِنْ غَلاَّتِ صَوَافِي الإِسْلاَمِ فِي كُلِّ بَلَدٍ، فَإِنَّ لِلأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلأَدْنَى، وَكُلٌّ قَدِ اسْتُرْعِيتَ حَقَّهُ، فَلاَ يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ بَطَرٌ»[٧٢].

حدَّد الإمام علي (عليه السلام) العديد من الروافد لتغطية نفقات حقِّ الضمان الاجتماعي، بوصفها من أهمِّ الأموال التي تستقيها الدولة لإعطاء حق الفقراء الذي أوجبه الله سبحانه وتعالى:

الرافد الأول: الزكاة/ فقد جاء أمر الزكاة مقرونا بأمر الصلاة في العديد من آيات القرآن الكريم وهي إحدى أركان الدين الإسلامي الذي ورد في سورة البقرة:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآَتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٧٣].

فالزكاة نظام اجتماعي شرّعه الدين الإسلامي وعرفته البشرية لتحقيق العدالة الاجتماعية والإنسانية من أجل إنصاف الفقراء والمساكين والمحتاجين، عن طريق استقطاع جزء من أموال الأغنياء وتوزيعها على الطبقات الفقيرة في المجتمع لتسود العدالة بوصف الزكاة أعلى درجات التكافل الاجتماعي[٧٤].

بين الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم أبواب الزكاة والمشمولين بها لغرض التوازن بين أفراد المجتمع حتى لا يبقى فقير أو محتاج في المجتمع الإسلامي وهي أفضل طريقة للقضاء على الفقر و بحكمة من الله للناس لكي يشيع التعاون والانسجام بين أفراد المجتمع.

مصارف الزكاة، التي هي ثمانية أصناف محصورة في قول الله سبحانه

وتعالى في القرآن الكريم:

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾(٧٥).

الرافد الثاني: الخمس/ جاء ذكر الخمس في القرآن الكريم في سورة الأنفال في قوله تعالى ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾(٧٦). في هذه الآية المباركة حدَّد سبحانه وتعالى المشمولين بالخمس.

ويعدُّ الخمس من أهمِّ المصادر التي دعا إليها الإمام (عليه السلام) ليصبح موردًا للضمان الاجتماعي، يتضمَّن خمس المكاسب سواء (الأرباح، التجارة، الصناعة، العمل، الوظائف والهدية).

لو أدَّى الأغنياء والميسورين زكاة أموالهم وخمسها لما بقي فقير في أيِّ بلدٍ إسلامي، ولما حصل اضطراب واختلاف في طبقات المجتمع ولقضي على الفقر والبطالة.

الرافد الثالث: إشاعة فلسفة البذل والعطاء: عدَّ الإمام (عليه السلام) سدَّ حاجة الفقراء والمعوزين واجبًا دينيًّا على أموال الأغنياء لتغطية نفقات الضمان وتوزيعها على الفقراء.

أشار بذلك (عليه السلام) لأحد ولاته:

«وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسمًا مِنْ بَيْتِ مَالِكَ، وَقِسمًا مِنْ غَلاَّتِ صَوَافِي الإِسْلاَمِ فِي كُلِّ بَلَد»

وأشار الإمام (عليه السلام) بأن الاختبار الحقيقي لمدى تمسك الفرد بمبادئ الإسلام هو إسهامه الفاعل في تحقيق الضمان ضدَّ الفقر؛ إذ يقول:

«إِنَّ لِأَهْلِ الدِّينِ عَلاَمَات يُعْرَفُونَ بِهَا: صِدْقَ الْحَدِيثِ، وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ، وَالْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ، وَصِلَةُ الرَّحِمِ، وَرَحْمَة الضُّعَفَاء»(٧٧).

كذلك قوله:

«اخْتَبِرُوا شِيعَتِي بِخِصْلَتَيْنِ، فَإِنْ كَانَتَا فِيهِمْ فَهُمْ شِيعَتِي: مُحَافَظَتُهُمْ عَلَى أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ، وَمُوَاسَاتُهُمْ مَعَ إِخْوَانِهِمُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْمَالِ»(٧٨).

وعليه فإنَّ استراتيجية الإمام علي (عليه السلام) تضمَّنت العديد من الوسائل والآليات للحصول على الثروة والقضاء على الفقر، إذ يمكن للفرد عن طريقها تحسين وضعه الاجتماعي كالتفكير بإنشاء موردٍ للرزق، واستثمار طاقاته التي تساعده في اكتشاف طرق جديدة نحو التخلص من الفقر، فعمارة الأرض والعمل على إظهار ما بها من مصادر للوجود، هما الأساس السليم الذي ارتآها الإمام (عليه السلام) لبناء المجتمع السليم والخروج من دائرة الفقر.

يشير الإمام (عليه السلام) إلى جوهر هذه الأمور بقوله:

«كُنْ لِمَا لَا تَرْجُو أَرْجَى مِنْكَ لِمَا تَرْجُو، فَإِنَّ مُوسَى بْنَ عِمْرَانَ (عليه السلام) خَرَجَ يَقْتَبِسُ لِأَهْلِهِ نَارًا، فَكَلَّمَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فَرَجَعَ نَبِيًّا، وَخَرَجَتْ مَلِكَةُ سَبَأَ فَأَسْلَمَتْ مَعَ سُلَيْمَانَ (عليه السلام)، وَخَرَجَ سَحَرَةُ فِرْعَوْنَ يَطْلُبُونَ الْعِزَّةَ لِفِرْعَوْنَ فَرَجَعُوا مُؤْمِنِينَ»(٧٩).

هذا وقد وضع الله سبحانه وتعالى لنا في القرآن الكريم دستورًا واضحًا لمكافحة الفقر والقضاء عليه، وإزالة التمايز بين أفراد المجتمع، وهي السياسة نفسها التي استعملها الإمام علي (عليه السلام) في القضاء على الفقر، ولها تفرعات ومحاور كثيرة تمَّ التطرق إليها. وتعد من أعظم الآليات التي شهدها التاريخ في مكافحة الفقر، وهي خطوات عملية واضحة وصالحة لأي زمان ومكان، يقدِّمها لنا الإمام (عليه السلام) لتفادي مشكلة الفقر والقضاء عليها، فلو عملنا بهذه الآليات العظيمة والحلول

الناجعة التي تركها لنا الإمام (عليه السلام)؛ لعمَّ الغنى في كلِّ بلد، ولما بقي فقير واحد على وجه الكرة الأرضية، هذا وقد حمل الإمام (عليه السلام) السلطة الحاكمة مسؤولية الفقر في الأمة عبر بعدين:

البعد الأول: الممارسة السلبية للحكام التي تسهم في إفقار المجتمع، إذ شخَّص الإمام (عليه السلام) الحالة السلبية في التوظيف السياسي للفقر، وأشار إلى حقيقة لجوء بعض الساسة إلى هذا الأسلوب لكسر إرادة الأحرار في الأمة، فقد ردَّ على من أشار عليه بتوليه طلحة والزبير البصرة والكوفة قائلًا:

«وَيحَكَ، إنّ العِراقَينِ بِهِمَا الرِّجالُ وَالأَموالُ، ومَتى تَملَّكا رِقابَ النّاسِ يَستَميلَا السَّفيهَ بِالطَّمَعِ، ويَضرِبَا الضَّعيفَ بِالبَلاءِ، ويَقوَيا عَلَى القَوِيِّ بِالسُّلطانِ»[٨٠].

البعد الثاني: حالة الإسراف للحاكم وبطانته والابتعاد عن ألم فقراء المجتمع وآمالهم، وما يسببه ذلك من هدر المال العام وضعف في رؤية الحكام لحقيقة معاناة فقراء الأمَّة ذلك بقوله لأحد ولاته المسرفين:

«فَدَعِ الإِسْرَافَ مُقْتَصِدًا، وَاذْكُرْ فِي الْيَوْمِ غَدًا، وَأَمْسِكْ مِنَ الْمَالِ بِقَدْرِ ضَرُورَتِكَ، وَقَدِّمِ الْفَضْلَ لِيَوْمِ حَاجَتِكَ. أَتَرْجُو أَنْ يُعْطِيَكَ اللهُ أَجْرَ الْمُتَوَاضِعِينَ، وَأَنْتَ عِنْدَهُ مِنَ الْمُتَكَبِّرِينَ! وَتَطْمَعُ -وَأَنْتَ مُتَمَرِّغٌ فِي النَّعِيمِ، تَمْنَعُهُ الضَّعِيفَ والأَرْمَلَةَ- أَنْ يُوجِبَ لَكَ ثَوَابَ الْمُتَصَدِّقِينَ؟ وَإِنَّمَا الْمَرْءُ مَجْزِيٌّ بِمَا أَسلَفَ، وَقَادِمٌ عَلَى مَا قَدَّمَ، وَالسَّلاَمُ»[٨١].

الفصل الرابع
العناية بالكفاءات والأيدي العاملة وذوي المهن والصناعات في فكر الإمام علي (عليه السلام).

تعدُّ الموارد البشرية من أحد

أهمِّ مصادر التنمية، يسهم العناية بها واستثمارها الاستثمار الأمثل في تحقيق تنمية شاملة في كلِّ القطاعات والأنشطة الاقتصادية؛ كونها الحجر الأساس في العمل. إنَّ الشعوب التي تولى اهتمامًا بمواردها البشرية وتقدِّم لها كل التسهيلات لتنميتها عن طريق التعليم والدورات التدريبية والمكافاة المالية والمعنوية نراها تتقدَّم في كلِّ مجالات تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعدُّ التعليم بمختلف مستوياته الركيزة الأساسية في بناء المجتمع وتطوره عن طريق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية بشكل يتناسب مع طموحاته، والحصول على العوائد الاقتصادية والاجتماعية، والتعليم لأفراد المجتمع ضرورة ملحَّة لأجل تكوين الشخصية وبناء المستقبل، والكفاءات العليا في البلد إذا استثمرت بالشكل المناسب فإنَّها ستعمل على تطوير البلاد في مختلف المجالات، مع إعطائها الاستحقاق والاهتمام الذي يناسب مكانتها في مجتمع يتجه نحو مصافِّ الدول المتقدِّمة[٨٢].

١. ميزات الولاة قبل تولي الحكم من لدن الإمام (عليه السلام):

عمل الإمام (عليه السلام) على تطهير الأوضاع السياسية بعد توليه الحكم وإنهاء ما كان سائدًا من مظالم وأخطاء في إدارة الدولة، ومن هذه الأخطاء التي اتبعها عثمان في عهده:

- كان معيار التعيين في الوظائف في زمن عثمان كما ذكرنا سابقًا معتمدًا على مدى القرابة منه وليس على مبدأ الكفاءة والمقدرة.
- إسكات الأصوات التي تبين المفاسد الإدارية والتنظيمية في الدولة أيًّا كان حتى لو كان من الصحابة.
- الثراء الفاحش من أموال المسلمين على حساب الناس الضعفاء المساكين.

كلّ هذه الأمور والأوضاع الاجتماعية المتردية واجهت الإمام (عليه السلام) عند استلامه دفّة الحكم، ممَّا أدَّى به إلى القيام بإصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية تمَّ التطرق إليها سابقا.

٢. شروط تولي المناصب في حكمه (عليه السلام):

وضع أمير المؤمنين (عليه السلام) شروطًا يجب أن تتوفر في الشخص الذي يتولَّى المناصب العليا في الدولة، وخاصة القضاة منهم فأكَّد على الشروط الآتية[٨٣]:

• الكفاءة العلمية التي تعني استناد القاضي إلى خبرة الأجيال التي سبقته، وإلى علوم الأولين المعاصرين والاعتماد على القوانين والشرائع.

• استناد القاضي إلى قوانين موحدة يعمل بها في جميع أرجاء البلاد.

• التأكيد على العلم والمعرفة في مختلف المجالات التي يحتاجها الشخص الذي يتولى المنصب.

ويشير الإمام (عليه السلام) في حالة تولي القضاء رجل لا كفاءة علمية عنده لا يلبث أن يصبح آلة للفساد والشر مهما كانت القوانين صالحة وعادلة.

ويؤكِّد الإمام علي (عليه السلام) على العلم والمعرفة فيقول:

«أَقَلُّ النَّاسِ قِيمَةً أَقَلُّهُمْ عِلْمًا»[٨٤]

وكذلك قوله «ما مِن حَرَكَةٍ إلّا وأنتَ مُحتاجٌ فيها إلى مَعرِفَةٍ»[٨٥]، كان (عليه السلام) يختار الولاة ممَّن يتَّصف بالأمانة والصدق الذين يعملون على خدمة الناس، ولا يغالون وأن لا يكونوا عونًا للظالمين، وأن يكونوا من ذوي الكفاءة، ومن الذين يحافظون على خزانة المال ولا سابقة لهم في معاونة أهل الظلم.

٣. مقومات نجاح الولاة وأصحاب المناصب

أوَّلا: معاملة خاصة لأصحاب الوظائف العليا في الدولة/ كانت

هذه المسألة شاخصة في فكر الإمام (عليه السلام) وهو يدعو إلى معاملة تميِّز أصحاب الوظائف العليا في الدولة؛ إذ يوصي الأشتر قائلًا:

«ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الأَرْزَاقَ، فَإِنَّ ذلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلاَحِ أَنْفُسِهِمْ، وَغِنىً لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ ثَلَمُوا أَمَانَتَكَ»(٨٦).

ثانيًا: فرض على عماله الالتزام بمعايير الكفاءة والخبرة في التوظيف لا على أساس المعرفة والمحسوبية والقرابة.

ثالثًا: استعمال أسلوب النصيحة في أحيانٍ، والتحذير في أحيانٍ أخرى لولاته عندما يحسُّ منهم الميل إلى الهوى، أو السقوط في الشبهات، وذلك عن طريق كتبه إليهم:

أوصى واليه على مصر مالك الأشتر بما يلي:

«ثُمَّ انْظُرْ فِي أُمُورِ عُمَّالِكَ، فَاسْتَعْمِلْهُمُ اخْتِبَارًا، وَلاَ تُوَلِّهِمْ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً، فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شُعَبِ الْجَوْرِ وَالْخِيَانَةِ، وَتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ وَالْحَيَاءِ، مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ، وَالْقَدَمِ فِي الإِسْلاَمِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَإِنَّهُمْ أَكْرَمُ أَخْلاَقًا، وَأَصَحُّ أَعْرَاضًا، وَأَقَلُّ فِي الْمَطَامِعِ إِشْرَافًا، وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ الأُمُورِ نَظَرًا»(٨٧).

رابعًا: التأكد على عدم تورطهم بجريمة أو خيانة ضدَّ الشعب؛ بل يلزم البحث عن ذوي النزاهة والكفاءة، والناهي عن الاستماع لمدح المادح.

خامسا: أن يستعين بالأكفاء من العاملين المخلصين، ويجعلهم مستشاريه لغرض وضع الاقتراحات لتنفيذ الأعمال، وفي هذا الصدد يشير (عليه السلام) في عهده إلى مالك الأشتر:

«وَأَكْثِرْ مُدَارَسَةَ الْعُلَمَاءِ، وَمُنَاقَشَةَ الْحُكَمَاءِ، فِي تَثْبِيتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ بِلاَدِكَ»(٨٨).

«ثُمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ، مِمَّنْ لاَ تَضِيقُ بِهِ الأُمُورُ، وَلاَ تُمَحِّكُهُ الْخُصُومُ، وَلاَ يَتَمَادَى فِي الزَّلَّةِ، وَلاَ يَحْصَرُ مِنَ الْفَيْءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ، وَلاَ تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ»(٨٩).

سادسًا: أن لا يستمع للوشاة والمتقربين بذمِّ الناس، ويقطع دابر الفتنه ويصلح المفسد، وفي ذلك قال (عليه السلام) في عهده لمالك:

«إِنَّ شَرَّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ لِلأَشْرَارِ قَبْلَكَ وَزِيرًا، وَمَنْ شَرِكَهُمْ فِي الآثَامِ، فَلاَ يَكُونَنَّ لَكَ بِطَانَةً، فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ الأَثَمَةِ، وَإِخْوَانُ الظَّلَمَةِ»(٩٠).

سابعًا: كان دائم التذكير بمسؤولية المنصب وأمانته، ويشخِّص الخلل ويضع له الحلول، ويعرِّف بطرق تصحيح الخلل وتلافي التقصير، ويعمل (عليه السلام) على أن يشيع أمانة المنصب بين عماله عن طريق التذكير بثواب الأمين، وتغلب روح الإنسانية على صفة المنصب الموكل بهم فقال (عليه السلام):

«أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ مَنْ لَمْ يَحْذَرْ مَا هُوَ صَائِرٌ إِلَيْهِ لَمْ يُقَدِّمْ لِنَفْسِهِ مَا يُحْرِزُهَا، وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا كُلِّفْتُمْ يَسِيرٌ، وَأَنَّ ثَوَابَهُ كَثِيرٌ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيمَا نَهَى اللهُ عَنْهُ مِنَ الْبَغْيِ وَالْعُدْوَانِ عِقَابٌ يُخَافُ لَكَانَ فِي ثَوَابِ اجْتِنَابِهِ مَا لاَ عُذْرَ فِي تَرْكِ طَلَبِهِ، فَأَنْصِفُوا النَّاسَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ، وَاصْبِرُوا لِحَوَائِجِهِمْ، فَإِنَّكُمْ خُزَّانُ الرَّعِيَّةِ، وَوُكَلاَءُ الأَمَّةِ، وَسُفَرَاءُ الأَئِمَّةِ، وَلاَ تُحْسِمُوا أَحَدًا عَنْ حَاجَتِهِ، وَلاَ تَحْبِسُوهُ عَنْ طَلِبَتِهِ، وَلاَ تَبِيعُنَّ لِلنَّاسِ فِي الْخَرَاجِ كِسْوَةَ شِتَاءٍ وَلاَ صَيْفٍ، وَلاَ دَابَّةً يَعْتَمِلُونَ عَلَيْهَا، وَلاَ عَبْدًا، وَلاَ تَضْرِبُنَّ أَحَدًا سَوْطًا لِمَكَانِ دِرْهَمٍ، وَلاَ تَمَسُّنَّ مَالَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، مُصَلٍّ وَلاَ مُعَاهَدٍ، إِلاَّ أَنْ تَجِدُوا فَرَسًا أَوْ سِلاَحًا يُعْدَى بِهِ عَلَى أَهْلِ الإِسْلاَمِ، فَإِنَّهُ لاَ يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَدَعَ ذَلِكَ فِي أَيْدِي أَعْدَاءِ

الإِسْـلاَمَ، فَيَكُـونَ شَـوْكَةً عَلَيْـهِ، وَلاَ تَدَّخِـرُوا أَنْفُسَـكُمْ نَصِيحَـةً»[٩١].

إن هـذه الصفـات التي يؤكِّـد عليها الإمـام (عليه السلام) في كتبـه إلى ولاتـه تظهـر حرصـه وتفانيـه لإحقـاق الحـق وإعطاء كلِّ ذي حـقٍّ حقـه لإدارة الدولـة عـلى وفـق أسـس العلـم والكفـاءة والنزاهـة، وصـلاح السريـرة التـي أدَّت إلى أن يشـاع العـدل والإنصـاف لـكلِّ أفـراد المجتمـع.

في حـين أنَّ المناصـب في الحـال الحـاضر لا تعتمـد الكفـاءة والنزاهـة في توليهـا؛ وإنَّـما الارتبـاط الحـزبي والقرابـة مـن المسـؤولين، وهـذا مـا أسـهم في تـردي الأوضـاع الاجتماعيـة والاقتصاديـة مـع تفشِّي البطالـة بشـكل واسـع، وارتفـاع نسـب الفقـر.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

اولًا: الاستنتاجات

١. ظهـور العديـد مـن الآراء والنظريـات للنمـو الاقتصـادي بوصـف الاقتصـاد مـن أهـم مقومـات التطـور والتنميـة في أيِّ بلـدٍ يعتمـد الأسـس السـليمة في تطويـع مـوارده الماديـة والبشريـة ضمـن اقتصـاده ومؤسسـاته لخدمـة البـلاد والعبـاد، فتراوحـت بـين النظريـة الرأسـمالية التـي تركِّـز عـلى حريـة الملكيـة الخاصـة والتـصرف في اسـتغلالها وحريـة الاسـتهلاك، والنظريـة الماركسـية التـي تركـز عـلى الاشـتراكية وسـيطرة الدولـة عـلى كلِّ مرافـق الحيـاة الاقتصاديـة، ويـأتي الهيـكل العـام للاقتصـاد الإسـلامي الـذي يرتكـز عـلى مبـدا الملكيـة المزدوجـة ونطـاق محـدود للحريـة الاقتصاديـة وتحقيـق مبـدأ العدالـة الاجتماعيـة.

٢. ظهـور فـوارق طبقيـة واضحـة في المجتمـع الإسـلامي في الحقبـة التـي سـبقت تـولِّي الإمـام عـلي (عليه السلام)، واتسـمت بالظلـم وانتشـار مبـدأ

الاستمالة إلى الأقارب وتوليتهم المناصب بغير حقّ، والتوزيع غير العادل لأموال الدولة ممَّا سبَّب ظهور طبقة الفقراء والمستضعفين والمحرومين.

٣. تولي الإمام علي (عليه السلام) الحكم فأحدث تغييرًا شاملًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا، إذ تميزت مدة حكمه بالعدل والإنصاف وإحقاق الحقِّ لأصحابه، والقضاء على التفاوت الطبقي بين الناس، فقد ركَّز على العدالة الاجتماعية من أوَّل يوم استلم فيه الحكم، فعزل الولاة المستبدين وأبعدهم ممَّن ولَّاهم عثمان، ومصادرة أموالهم التي وهبت بغير حقٍّ لكلِّ من هبَّ ودبَّ ممَّا أدَّى إلى هدرٍ بالمال العام، وظهور طبقات الأثرياء والمتنفذين بالسلطة، يقابل ذلك فقر مدقع لعامَّة الشعب، وأعادها إلى بيت المال، ورفع الاستبداد وقضى على التفاوت الطبقي ممَّا أثار أحقادهم ضده.

٤. حارب الإمام علي (عليه السلام) الفساد بكلِّ أشكاله ولم يساوم على مبادئ العدل، ولم يهادن أحدًا مهما كان، ممَّا أثار حفيظتهم وتحولوا إلى طرف معارضة حكمه، وقد شنُّوا الحرب عليه، ولم يؤثر ذلك عليه، واستمرَّ بمحاربة الفساد في دولته حتى وصل الأمر ليعترف القريب والبعيد بعدالته، وليؤلف بذلك الأديب المسيحي جورج جرداق كتابه المشهور الإمام علي صوت العدالة الإنسانية.

٥. بدَّل الإمام (عليه السلام) أغلب الولاة واستند في اختيار بدلائهم ممَّن يتصفون بالأمانة والصدق والعمل على خدمة الناس والرفق بهم، والابتعاد عن الغلو وأن لا يكونوا أعوانًا للظالمين، ومن الذين يحافظون على خزانة مال المسلمين، وأن لا تكون لهم سابقة في معاونة أهل

الظلم.

٦. حذَّر الإمام علي (عليه السلام) عماله على الأمصار أشد التحذير من التلاعب بأموال الدولة، أو من التصرف بها من دون أن يرجع في ذلك إلى لوائح إدارية أو قانونية، ووجَّه الولاة والعمال أن يرفقوا بالناس ولا يتساهلوا مع المستغلين ويضربوا على أيديهم، مع تحقيق العدل الذي لا يميل إلى قريبٍ ولا يساير أحدًا إلا بالحق، ويتجلى ذلك عبر العديد من الوصايا والرسائل إلى عماله على الأمصار.

٧. إنَّ غياب العدالة في الوقت الحاضر بكلِّ أوجهها فلم يجرأ أحد من اتخاذ إجراءات الإمام في مصادرة الأموال التي وهبت بغير حقٍ لكلِّ من هبَّ ودبَّ ممَّا أدَّى إلى هدرٍ بالمال العام، وظهور طبقات الأثرياء والمتنفذين بالسلطة، مقابل فقر مدقع لعامة الشعب وانتشاره بكلِّ أوجهه سواء فقر المادة أو فقر المعرفة أو فقر الصحة.

٨. شخَّص الإمام (عليه السلام) مشكلة الفقر والحاجة ووضع لها حلولًا استراتيجيةً ملائمةً للقضاء عليه، ومنح المحتاجين والفقراء حقهم الذي أمر به الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم، تمثلت بحلول دفع الفقر ومنع وقوعه، وإيجاد عوامل الثروة والغنى، ووضع حلول رفع الفقر وطرق معالجته بعد وقوعه.

٩. أكَّد (عليه السلام) على العلم والمعرفة والكفاءة والنزاهة في تولي المناصب العليا في دولته، ووضع الشروط لتولي المناصب والتركيز على مقومات نجاحها.

ثانيًا: التوصيات

١. التوصيات في مجال القضاء على الفقر ومكافحته:

• التوزيع العادل لأموال الزكاة والخمس لمستحقيها من الفقراء

والمحتاجين وكلّ الفئات المشمولة بهذه الأموال كما ذكرها الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم، وهي حقوق واجبة يلزم الفرد المكلف بإخراجها على الصعيدين الشرعي والأخلاقي، لأنَّها لا تعدُّ جزءًا من أمواله الشخصية، بل هي حقٌّ من حقوق الآخرين أودعها الله سبحانه وتعالى في أمواله، وهذا ما سار عليه إمامنا أمير المؤمنين علي (عليه السلام).

• جعل حقًّا ثابتًا وواجبًا للفقراء في أموال الأغنياء يساهم -بشكل فعال- في إعادة توزيع الثروة الاجتماعية، وهذا الأصل هو جوهر فكرة الرسالة الإسلامية حول (العدالة الاجتماعية) وإمكانية تطبيقها في النظام الاجتماعي الإسلامي، فالصدقة المستحبة أو الهدية أو الإنفاق المستحب ليست حقًا.

• توفير فرص العمل، وهو أهم عامل يسهم في التخفيف من الفقر والبطالة، والحصول على فرصة عمل يعدُّ اليوم من أهمِّ ما يطلبه العاطلين، وتؤكد نظرية الاقتصاد الإسلامي بأنَّ الانتفاع بالموارد الطبيعية التي وهبها الله سبحانه وتعالى من أرض وموارد أوليه تقوم على أساس العمل كما أشار إلى ذلك القرآن الكريم.

٢. التوصيات في مجال الرعاية الاجتماعية و تحقيق فرص العمل:

• وضع سياسات للرعاية الاجتماعية التي تستهدف التنمية الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة للأسر والمجتمعات الريفية، وحماية الشرائح الضعيفة ومكافحة الفقر، هي من الأبعاد المهمة لتحقيق الأمن الاقتصادي. وتشمل تلك السياسات بشكل خاص البرامج والمشاريع ذات التمويل الصغير، وبرامج الأسر المنتجة، وتشغيل الخريجين العاطلين

عن العمل، ورعاية الطلاب المتفوقين، مع تحقيق احتياجات مختلف الفئات في المجتمع التي تحتاج إلى رعاية.

• أن تعمل الدولة على تعزيز آلية القروض الصغيرة التي تعد الأداة الاقتصادية للتنمية الفاعلة، والتي تشكل جزءًا من اقتصاديات العالم النامي، بوصفها أحد الحلول الناجعة للحد من الفقر، والعراق اليوم أكثر حاجة للتوسع في تطبيق هذه الآلية.

• العمل على اتخاذ التدابير اللازمة لانعاش القطاعات الاقتصادية عن طريق العمل على عمارة الأرض التي تسهم في تحقيق فرص عمل جديدة ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة، والعمل على تكثيف الجهود لتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادته، والاعتماد على الذات في توفير المواد الضرورية واللازمة لإدامة القاعدة الصناعية واستمرارها للصناعات التحويلية وصناعة المنتجات النفطية.

٣. التوصيات في مجال العناية بالكفاءات العليا:

• تحديد الأسس العلمية والمهنية وعد الكفاءة العلمية والنزاهة الأساس في تولي المناصب العليا في الدولة، والتشديد على عدم التساهل أو توظيف من لهم شبهات الفساد ومحاربة الفاسدين أينما كانوا.

• اختيار المسؤولين ممَّن يتصفون بالأمانة والصدق، والعمل على خدمة الناس والابتعاد عن الغلوِّ وأن لا يكونوا أعوانًا للظالمين، ويحافظوا على خزانة مال الدولة، وأن لا تكون لهم سابقة في معاونة أهل الظلم.

• تقليص القبول بالاختصاصات التي تعاني من فائض عن حاجة سوق العمل ولا يوجد طلب عليها، وسد الفروع التي أثبت عدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل، مع تحديد

نسب من القبول في المدارس المهنية من مخرجات التعليم المتوسط؛ لتلافي ارتفاع الأعداد التي تتخرج من المدارس الإعدادية، وتقليص القبول بالجامعات لرفد المعامل والمصانع؛ كونهم تلقوا تدريبًا عمليًّا في أثناء الدراسة.

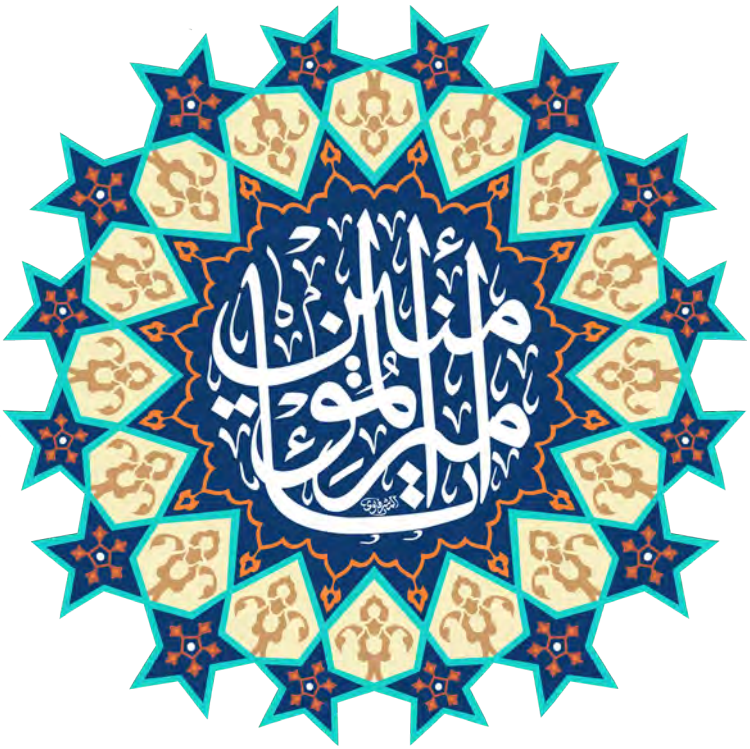

الهوامش

(١) الأمالي، الطوسي: ٥٥٩.

(٢) مناقب آل أبي طالب: ٣/ ٦٠.

(٣)ينظر: بين النُّمو والتنمية الاقتصادية (مقال)، جلال خشيب، منشور في الشبكة العالمية على موقع الألوكة الشرعية، بتاريخ: ٢٨/ ١٠/ ٢٠١٤، على الرابط: https://www.alukah.net/sharia/077717//.

(٤) سورة المؤمنون: ١٨- ١٩.

(٥) سورة المؤمنون: ٢١.

(٦) سورة الحج: ٧٤.

(٧) كتاب اقتصادنا، للعلامة السيد محمد باقر الصدر: ٢٧٩.

(٨) سورة النساء: ٥٨.

(٩) ينظر: المجتمع والعدالة (مقال) منشور على الشبكة العالمية على موقع جريدة أبو الهول، على الرابط: https://www.abou-alhool.com/arabic1/details.php?id=36099.

(١٠) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ١٩٤.

(١١) الكامل في التاريخ، لابن الأثير: ٢/ ٥٥٧.

(١٢) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٥٧، والبداية فيه غير موجودة ذكرها ابن أبي الحديد: ١/ ٢٥٤.

(١٣) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ١٨٣.

(١٤) ميزان الحكمة: ١٢٤.

(١٥) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٣٢٥.

(١٦) ميزان الحكمة: ١٢٤.

(١٧) كانوا يريدون منه الإغداق على نفسه وعلى المقربين منه. ينظر: الكامل في التاريخ، لابن الأثير: ٢/ ٣٣٣.

(١٨) الكامل في التاريخ، لابن الأثير: ٢/ ٣٣٣.

(١٩) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٤١٢.

(٢٠) المصدر نفسه: ٤١٣- ٤١٤.

(٢١) المصدر نفسه: ٤١٥.

(٢٢) المصدر نفسه: ٤١٦- ٤١٨.

(٢٣) الكامل في التاريخ: ٢/ ٧٤٨.

(٢٤) ينظر: المصدر نفسه.

(٢٥) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٣٨٣.

(٢٦)المصدر نفسه: ٤٢٦- ٤٤٥.

(٢٧)الإمام علي صوت العدالة الإنسانية:

١/ ٤٨.

(٢٨)المصدر نفسه: ١/ ١٣.

(٢٩)المصدر نفسه: ١/ ٤١.

(٣٠) تاريخ الخلفاء، السيوطي: ٧٨.

(٣١)الإمام علي (عليه السلام)، الهمداني: ٤٩٤.

(٣٢) ينظر: الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مأزق اجتماعي وسياسي (بحث)، د. خضير عباس أحمد النداوي، مجلة لباب، ع ٨، ٢٠٢٠م: ١٧٠.

(٣٣) حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، منظمة الأمم المتحدة، سلسة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، ع ٥، ٢٠١٠م: ٦.

(٣٤) ينظر: واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسبل معالجتها (بحث)، م. م. مي حمودي عبدالله الشمري، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع ٣٧، ٢٠١٣م: ١٤٣.

(٣٥) الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات، إعداد: العميد المتقاعد الدكتور أحمد علو، مجلة الجيش، ع: ٣٩٢، ٢٠١٨م، مقال منشور على الشبكة العالمية.

(٣٦)نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٥٣٣.

(٣٧) روائع نهج البلاغة: ٨٣.

(٣٨) سورة البقرة: ٣.

(٣٩)سورة الحج: ٤١.

(٤٠) سورة البقرة: ٢٧٧.

(٤١) ينظر: استراتيجيات مكافحة الفقر في منهج وتعاليم الإمام علي بن أبي طالب، السيد مرتضى الشيرازي: ٣٧.

(٤٢) سورة البقرة: ٢٩.

(٤٣) سورة التوبة: ٣٤.

(٤٤) ينظر: الإمام علي صوت العدالة: ١٧٩.

(٤٥) الكافي: ٥/ ٢٧٩، الموات: الأرض الميتة.

(٤٦) ينظر: استراتيجيات مكافحة الفقر في منهج وتعاليم الإمام علي بن أبي طالب، السيد مرتضى الشيرازي: ٨٣- ٨٤.

(٤٧) سورة البقرة: ٢٩.

(٤٨) ينظر: استراتيجيات مكافحة الفقر في منهج وتعاليم الإمام علي بن أبي طالب، السيد مرتضى الشيرازي: ٦٢.

(٤٩) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٤٣٦.

(٥٠) سورة الأعراف: ٩٦.

(٥١) ينظر: استراتيجيات مكافحة الفقر في منهج وتعاليم الإمام علي بن أبي طالب، السيد مرتضى الشيرازي: ٧٣، وما بعدها.

(٥٢) ينظر: استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية (بحث)، المهندس: جابر يوسف محمد: ٨. البحث منشور على الشبكة العالمية على الموقع:

https://ao-academy.org/20112427/10/.html.

(٥٣) ينظر: الإمام علي صوت العدالة: ١٧٩.

(٥٤) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٤٢٥.

(٥٥) المصدر نفسه: ٤٣٦.

(٥٦) ينظر: الإمام علي صوت العدالة: ١٨٣.

(٥٧) موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، محمد الريشهري: ٤/ ٢٢١.

(٥٨) المصدر نفسه: ٤/ ٢٢٠- ٢٢١.

(٥٩) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٤١٨.

(٦٠) ينظر: الإمام علي صوت العدالة: ١٦٢- ١٦٩.

(٦١) موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، محمد الريشهري: ١٠/ ٢١٤.

(٦٢) ميزان الحكمة: ٣/ ٢٤٤١.

(٦٣) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٤٣٩.

(٦٤) بحار الأنوار: ٧٣/ ٣١٩.

(٦٥) ينظر: الإمام علي صوت العدالة: ١٨٦.

(٦٦) ينظر: وسائل الشيعة: ١٥/ ٦٦.

(٦٧) الأمالي، الطوسي: ٨.

(٦٨) بحار الأنوار: ٣٤/ ١٣٨.

(٦٩) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٣٥٤.

(٧٠) ينظر: الإمام علي صوت العدالة: ١٨٦.

(٧١) سورة التوبة: ٣٤.

(٧٢) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٤٣٨- ٤٣٩.

(٧٣) سورة البقرة: ٢٧٧.

(٧٤) ينظر: الزكاة. أول نظام عرفته البشرية لرعاية الفقراء، مقال منشور على موقع الاتحاد، بتاريخ: ٩/ ٣/ ٢٠١٨م، على الرابط:

https://www.alittihad.ae/article/175342018 //

(٧٥) سورة التوبة: ٦٠.

(٧٦) سورة الأنفال: ٤١.

(٧٧) الأمالي، الشيخ الصدوق: ٢٩٠.

(٧٨) جامع الأخبار: ١٠١.

(٧٩) الأمالي، الشيخ الصدوق: ٢٤٤.

(٨٠) الإمامة والسياسة: ١/ ٧١.

(٨١) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٣٧٧.

(٨٢) ينظر: دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية، (مقال) منشور على موقع وزارة التخطيط العراقية، دائرة التنمية البشرية.

(٨٣) ينظر: تأملات قانونية في رسالة القضاء للإمام علي (عليه السلام)، د. عباس زبون العبودي، (بحث)، مجلة جامعة أهل البيت (عليهم السلام)، ع ١٤٣٠،٧هـ- ٢٠٠٩م: ٢٨.

(٨٤) موسوعة أحاديث أهل البيت (عليهم السلام)، الشيخ هادي النجفي: ٧/ ٢٢٢.

(٨٥) بحار الأنوار: ٧٤/ ٤١٢.

(٨٦) نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح: ٤٣٥.

(٨٧) المصدر نفسه: ٤٣٥.

(٨٨) المصدر نفسه: ٤٣١.

(٨٩) المصدر نفسه: ٤٣٤.

(٩٠) المصدر نفسه: ٤٣٠.

(٩١) المصدر نفسه: ٤٢٥.

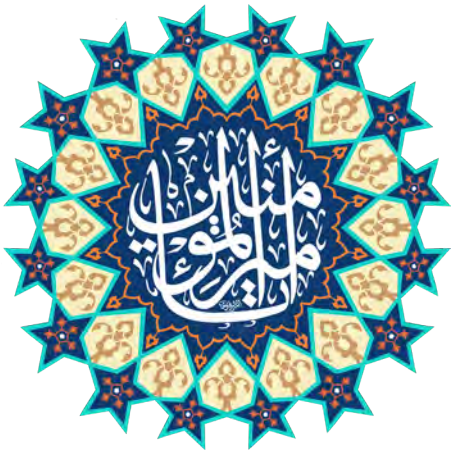

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

• استراتيجيات مكافحة الفقر في منهج وتعاليم الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، السيد مرتضى الشيرازي، هيئة محمد الأمين (صلى الله عليه وآله)، ط١، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

• اقتصادنا، للعلامة السيد محمد باقر الصدر، دار التعارف للمطبوعات، ط٢٠، بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

• الأمالي، الشيخ الصدوق (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، ط١، قم المقدسة، ١٤١٧هـ.

• الأمالي، الشيخ الطوسي (ت: ٤٦٠هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، ط١، ١٤١٤هـ.

• الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) مَنْ حُبُّه عنوان الصحيفة، أحمد الرحماني الهمداني، مكتبة الصدوق، طهران.

• الإمام علي صوت العدالة الإنسانية، جورج جرداق، مطبعة الأندلس، ط١، بيروت، ٢٠١٠م.

• الإمامة والسياسة، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق الأستاذ علي شيري، انتشارات الشريف الرضي، ط١، مطبعة أمير، قم- إيران، ١٤١٣ هـ.

• بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار تأليف العلم العلامة الحجة فخر الأمة المولى الشيخ محمد باقر المجلسي (قدس الله سره)، دار احياء التراث العربي، ط٣، بيروت- لبنان، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

• تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي (ات: ٩١١ هـ)، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

• جامع الأخبار (معارج اليقين في أصول الدين)، الشيخ محمّد بن محمّد السبزواري، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث- قم.

• روائع نهج البلاغة، إعداد وترتيب: جورج جرداق، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، مطبعة باقري، ط٢، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

• الكافي، الكليني، تحقيق: علي أكبر غفاري، محمد آخوندي، دار الكتب الإسلامية، ط ٤، طهران، ١٤٠٧هـ.

• الكامل في التاريخ، عز الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد

السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت- لبنان، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
• مناقب آل أبي طالب، ابن شهر آشوب، تصحيح: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٩٥٦م.
• موسوعة أحاديث أهل البيت (عليهم السلام)، الشيخ هادي النجفي، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت- لبنان، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
• موسوعة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الكتاب والسنة والتاريخ، محمد الريشهري، تحقيق: مركز بحوث دار الحديث وبمساعدة: السيد محمد كاظم الطباطبائي، السيد محمود الطباطبائي نژاد، دار الحديث، ط ٢، قم المقدسة، ١٤٢١هـ.
• ميزان الحكمة، محمد الريشهري، تحقيق: دار الحديث، مطبعة دار الحديث، ط ١، ١٤١٦هـ.
• نهج البلاغة، الإمام علي (عليه السلام)، جمع: الشريف الرضي، تحقيق: صبحي الصالح، دار الكتب المصري، ط٤، القاهرة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
• وسائل الشيعة، الحر العاملي، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ط٢، ١٤١٤هـ.

البحوث والمقالات:

• استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية (بحث)، المهندس: جابر يوسف محمد: البحث منشور على الشبكة العالمية على الموقع:
https://ao-academy.org/20112427/10/.html.
• الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات، إعداد: العميد المتقاعد الدكتور أحمد علو، مجلة الجيش، ع: ٣٩٢، ٢٠١٨م، مقال منشور على الشبكة العالمية.
• بين النُّمو والتنمية الاقتصادية (مقال)، جلال خشيب، منشور في الشبكة العالمية على موقع الألوكة الشرعية، بتاريخ: ٢٨/ ١٠/ ٢٠١٤ ، على الرابط:
https://www.alukah.net/sharia/077717//.
• تأملات قانونية في رسالة القضاء للإمام علي (عليه السلام)، د. عباس زبون العبودي، (بحث)، مجلة جامعة أهل البيت (عليهم السلام)، ع٧،١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
• حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات

الحد من الفقر، منظمة الأمم المتحدة، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، ع ٥، ٢٠١٠م.

• دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية، (مقال) منشور على موقع وزارة التخطيط العراقية، دائرة التنمية البشرية.

• الزكاة. أول نظام عرفته البشرية لرعاية الفقراء، مقال منشور على موقع الاتحاد، بتاريخ: ٩/ ٣/ ٢٠١٨م، على الرابط:

https://www.alittihad.ae/article/175342018 //

• الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية إلى مأزق اجتماعي وسياسي (بحث)، د. خضير عباس أحمد النداوي، مجلة لباب، ع ٨، ٢٠٢٠م.

• المجتمع والعدالة (مقال) منشور على الشبكة العالمية على موقع جريدة أبو الهول، على الرابط:

https://www.abou-alhool.com/arabic1/details.php?id=36099.

• واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسبل معالجتها (بحث)، م. م. مي حمودي عبدالله الشمري، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع ٣٧، ٢٠١٣م.

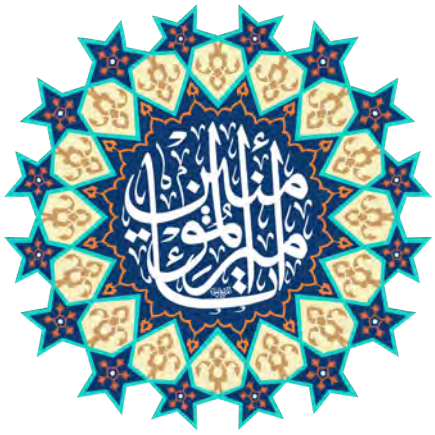

عن الأصبغ بن نباتة قال: سُئل سلمان الفارسي (رحمة الله عليه) عن عليّ بن أبي طالب وفاطمة (عليهما السلام)؟ فقال سلمان: سمعت النّبي (صلى الله عليه وآله) يقول: عليكم بعليّ بن أبي طالب، فإنَّه مولاكم فأحبّوه، وكبيركم فاتبعّوه، وعالمكم فأكرموه، وقائدكم إلى الجنّة فعزّزوه، وإذا دعاكم فأجيبوه، وإذا أمركم فأطيعوه، وأحبّوه بحبّي، وأكرموه بكرامتي، ما قلت لكم في عليّ، إلا ما أمرني به ربّي جلّت عظمته.

مائة منقبة لإبن شاذان المنقبة السادسة والثلاثون، بحار الأنوار ج٣٨ ص ١٥٢ ح١٢٦، والكراجكي في كنز الفوائد ج٢ ص٥٧، المناقب للخوارزمي الحنفي ص ٣١٦ ح٣١٦.

قَالَ أمير المؤمنين (عليه السلام) :

الْحِلْمُ غِطَاءٌ سَاتِرٌ وَالْعَقْلُ
حُسَامٌ قَاطِعٌ فَاسْتُرْ خَلَلَ خُلُقِكَ
بِحِلْمِكَ وَقَاتِلْ هَوَاكَ بِعَقْلِكَ.

المصدر: نهج البلاغة

INAHJ.ORG

دور الإمام علي (عليه السلام) في معارك النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) دراسة في فكر الجاحظ

Imam Ali's (p b u h) role in the Prophet's (peace be upon him and his family) Battles: A Study in Al-Jahidh's Thought

أ. د. جواد كاظم النصر الله

م. م. عقيل يوسف سعود السلطان

كلية الآداب – جامعة البصرة

Prof. Dr. Jawad Kadhim Annasr-allah

Asst. Lecturer Aqeel Yusuf Su'd As-Sultan

College of Arts- University of Basrah

ملخص البحث

كان للإمام علي (عليه السلام) الدور الأبرز في الحروب التي خاضها رسول الله (صلى الله عليه وآله) فهو حامل اللواء، وقاتل الفرسان الأشداء، والمقاتل الذي لم يفر أبداً من ساحة المعركة، لكن عن طريق تتبعنا لما كتبه الجاحظ في هذه المسألة وجدنا أنه قلل كثيراً من ذلك الدور وحاول تحجيمه، ومن هنا يسلط هذا البحث الضوء على نظرة الجاحظ لدور الإمام علي (عليه السلام) في الحروب التي خاضها بين يدي النبي (صلى الله عليه وآله)، والشيء الذي يحاول الجاحظ إثباته عمداً هو ضعف دور الإمام (عليه السلام) قبال دور أبي بكر في تلك الحروب، منتهجاً بذلك أسلوبين، يتمثل الأول بتضخيم أدوار أبي بكر في حروب النبي (صلى الله عليه وآله) وقد توسع بذلك كثيراً، أما الأسلوب الثاني فيتمثل بمحاولة التقليل من شأن من قُتِلَ بسيف الإمام علي (عليه السلام) ما دام أنه لم يستطع الانتقاص من شجاعته، ونجد هذين الأسلوبين أو أحدهما في أهم المعارك الكبرى التي خاضها المسلمون بقيادة الرسول (صلى الله عليه وآله) وهي، معركة بدر، وأحد، والخندق، وخيبر.

Abstract

Imam Ali has the most prominent role in the wars fought by Prophet Mohammed (peace be upon him and his family), he was the flag bearer, killer of the strong knights, and the fighter who never escaped from the battle. Following what was written by Al-Jahidh in this case, We found that he significantly reduced that role trying to limit it. Hence, the present study tries to shed light on Al-Jahidh's view on Imam Ali's role in the wars before the prophet, and the role Al-Jahidh tried deliberately proved is to weaken Imam's role before Abi-Bakr in those wars using two styles: (i) to amplifand Aba-Bakr's roles in the prophet's wars when exaggerating too much, (ii) to decrease the status of those who were killed with Imam Ali's sword as long as he could not detract his courage. We find these styles or one of them in the most important biggest wars fought by Muslims headed by the prophet Mohammed such wars as Badr, Uhud, Al-Khandaq, and Kheibar.

المقدمة

من الأمور التي لا يمكن إغفالها عند تتبع المعارك التي خاضها المسلمون بقيادة الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) في سبيل إعلاء كلمة التوحيد، الدور الكبير الذي كان للإمام علي (عليه السلام)، إذ كان له بما حباه الله من (خصائص نفسية وبدنية)[1] الدور الأبرز في تلك المعارك، فقد كان القائد الذي يحمل اللواء، والجندي الذي لم يترك ساحة المعركة حتَّى في معارك المسلمين الخاسرة كمعركة أحد، إلا أنَّنا وعن طريق تعاملنا مع النصوص التي أوردها الجاحظ في هذا المجال وجدناه قلل كثيرًا من دوره في سبيل أن يثبت ذلك لأبي بكر، وقد لجأ الى ذلك عن طريق أسلوبين، يوردهما كلاهما أو أحدهما، بشكل أكثر من أي موضعٍ آخر في تعامله مع شخصية الإمام علي (عليه السلام)، تبعًا لما يراه مناسبًا، ولما هو متوفر من مادة تاريخية، وهذان الأسلوبان هما:

الأسلوب الأول: التضخيم في أدوار أبي بكر في حروب النبي (صلى الله عليه وآله) ووضعها قبال أداور الإمام علي (عليه السلام)، وقد توسَّع الجاحظ كثيرًا في ذلك، ولو توقفنا للردِّ عليها لابتعدنا عن صلب الموضوع؛ كونه يحتاج إلى دراسة مستقلة، ولكن سنلتزم بما له علاقة مباشرة بالإمام علي (عليه السلام).

الأسلوب الثاني: محاولة التقليل من شأن من قُتِلَ بالسيف على يدي الإمام علي (عليه السلام) مادام أنَّه لم يستطع أن ينتقص من شجاعة الإمام (عليه السلام).

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على مقدِّمةٍ ومباحث وخاتمة، وفيما يخصُّ المباحث فقد جعلنا كلَّ

معركةٍ من معارك الرسول (صلى الله عليه وآله) الآتية (بدر- أحد- الخندق- خيبر) مبحثًا مستقلًا، ثمَّ نعرض هذين الأسلوبين عليه؛ لنرى طبيعة تعامل الجاحظ مع شخصية الإمام علي(عليه السلام) في هذا الجانب:

المبحث الأول

معركة بدر

لو عرضنا ما أورده الجاحظ عن الإمام علي (عليه السلام) في معركة بدر، لوجدناه قد عمد إلى هذين الأسلوبين الذين حددناهما بوضوح وبشكل جلي، ففيما يخص (الأسلوب الأول) نجده قد أفرغ ما في وسعه لبيان شجاعة أبي بكر وكونه في العريش[٢] إلى جانب النبي (صلى الله عليه وآله) يدبر الأمر معه، على شجاعة الإمام علي (عليه السلام) كونه جندي عادي يقاتل بالسيف، إذ ذكر الجاحظ[٣]: لما كان يوم بدر، وحين عزم النبي (صلى الله عليه وآله) على مقاتلة قريش أشار عليه سعد بن معاذ ان يبني عريشًا يستقرُّ فيه، ويقاتل المسلمون بين يديه، فأذن بذلك، فعدل إليه بعد أن عدلهم وأقامهم على مراتبهم، فدخله وأدخل معه أبا بكر، فقال له أبو بكر: بعض مناشدتك يا رسول الله فإنَّ الله منجز لك ما وعدك، فخفق النبي (صلى الله عليه وآله) خفقة في العريش، فانتبه وهو يبشِّر أبا بكر: بأنَّ نصر الله أتاك، وأن جبريل (عليه السلام) آخذ بعنان فرسه يقوده على ثناياه النقع[٤].

ثمَّ أردف ذلك بقوله: كان النبي (صلى الله عليه وآله) وأبو بكر في العريش بمرتبةٍ واحدةٍ، وكان سعد بن معاذ متوشِّحًا بالسيف في نفرٍ من الأنصار يحرسون العريش ومخافة كر العدو وجولته، "فإذا كان النبي (صلى الله عليه وآله) في

ذلك اليوم في العريش، وغير ماش إلى السيف ومعه صاحبه وصديقه، وسيد الأنصار وأفضلهم على باب العريش، عرف أنَّ عظم الغناء وشدة الاحتمال والسبب الدال على الرياسة غير الذي خصَّه القوم وجعلوه دليلًا، فمن أولى أن يكون أشبههم برسول الله (صلى الله عليه وآله) في عظم الغناء واحتمال المكروه، والحال الرفيعة ممَّن كان ثاني اثنين في التقدُّم في الإسلام، وثاني اثنين في الدعاء إلى رسوله و... ثاني اثنين في العريش، وفي أشياء لهذه كثيرة"[٥].

هناك ملاحظات عدة يمكن أن تسجَّل على ما ذهب إليه الجاحظ، تشكِّل بمجملها أسبابًا تدفعنا إلى استبعاد قضية العريش أصلًا من معركة بدر، ومن كلِّ معارك الرسول (صلى الله عليه وآله) الأخرى، ولابدَّ لنا في هذا الجانب من تتبُّع أصل قضية العريش في المصادر الإسلامية ومناقشتها، ففي الوقت الذي ذهب الأميني[٦] إلى أنَّها من اختراع الجاحظ بقوله: "وأحسب أن مبتدع هذه الباكورة، ومؤسس فكرة العريش والاستدلال بها في التفضيل هو الجاحظ"، لكنَّنا نجد أنَّ الجاحظ لم يكن أوَّل من اخترعها وإن كان قد نفخ فيها كثيرًا، وأقدم من ذكرها بشكل مقارب كثيرًا لما ذكره الجاحظ هو ابن هشام[٧] نقلًا عن ابن اسحاق بقوله: "قال ابن اسحاق: ثم عدل رسول الله [صلى الله عليه وآله] الصفوف، ورجع إلى العريش فدخله، ومعه فيه أبو بكر الصديق[٨]، ليس معه غيره، ورسول الله [صلى الله عليه وآله] يناشد ربَّه ما وعده من النصر، ويقول فيما يقول: اللهمَّ إن تهلك هذه العصابة اليوم لا تعبد، وأبو بكر يقول: يا نبي الله بعض مناشدتك ربك، فإنَّ الله منجز لك ما وعدك، وقد خفق

رسول الله [صلى الله عليه وآله] خفقةً في العريش، ثمَّ انتبه، فقال: أبشر يا أبا بكر، أتاك نصر الله، هذا جبريل آخذ بعنان فرسه يقوده على ثناياه النقع يعني الغبار"، يتَّضح بشكلٍ جلي أنَّ الجاحظ أورد هذه القصة عن ابن إسحاق؛ لتطابق الألفاظ إلى حدٍّ كبير[٩].

أمَّا الطبري[١٠] الذي أورد الخبر أيضًا عن ابن اسحاق فذكر: "أنَّ سعد بن معاذ، قال: يا رسول الله نبني لك عريشًا من جريد فتكون فيه، ونعد عندك ركائبك ثمَّ نلقى عدوَّنا، فإن أعزَّنا الله وأظهرنا على عدونا كان ذلك ممَّا أحببنا، وإن كانت الأخرى جلست على ركائبك، فلحقت بمن وراءنا من قومنا. فقد تخلَّف عنك قوم يا نبي الله ما نحن بأشد حبًّا لك منهم، ولو ظنُّوا أنَّك تلقى حربًا ما تخلفوا عنك، يمنعك الله بهم يناصحوك ويجاهدون معك، فأثنى رسول الله [صلى الله عليه وآله] عليه خيرًا، ودعا له بخير. ثمَّ بُني لرسول الله [صلى الله عليه وآله] عريش، فكان فيه"، ثمَّ ذكر: "وقد خفق رسول الله [صلى الله عليه وآله] خفقة وهو في العريش ثمَّ انتبه. فقال: يا أبا بكر أتاك نصر الله، هذا جبريل أخذ بعنان فرسه يقوده على ثناياه النقع"[١١].

يلاحظ أنَّ رواية الطبري تختلف قليلًا عن رواية ابن هشام، على الرغم من أنَّهما يرويان عن المصدر نفسه وهو ابن اسحاق، فالطبري ذكر قضية الركائب المعدَّة للهروب دون ابن هشام، ويبدو أنَّ ذلك يرجع إلى منهجية ابن هشام في تهذيبه لسيرة ابن اسحاق، وبذلك فإنَّ رواية ابن هشام تبقى أقرب لما ذكره الجاحظ.

كما ذكر الواقدي[١٢] قضية العريش، ولكن بشكل مختصر: "لَمَّا نزل رسول الله [صلى الله عليه وآله]

على القليب بني له عريش من جريد، فقام سعد بن معاذ على باب العريش متوشِّح السيف، فدخل النبي [صلى الله عليه وآله] هو وأبو بكر"، ومهما يكن من أمر هناك جملة من الأمور تحول إلى عدم القبول بقصة العريش من أساسها، منها:

أنَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يكن في العريش، وأنَّه قد رُؤِي يوم بدر وهو مصلتًا سيفه في أثر المشركين، وهو يتلو قوله تعالى: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ[١٣]﴾[١٤]، وأنَّ وجوده في العريش لا يستقيم مع ما روي عن الإمام علي (عليه السلام) في تلك المعركة؛ إذ قال: "لَمَّا كان يوم بدر وحضر البأس اتقينا برسول الله [صلى الله عليه وآله]، وكان من أشدِّ الناس بأسًا يومئذ، وما كان أحدٌ أقرب إلى المشركين منه"[١٥]، وقد ذكر ابن أبي الحديد[١٦] "قلت لأعجب من أمر العريش، من أين كان لهم أو معهم من سعف النخل ما يبنون به عريشًا، وليس تلك الأرض -أعني أرض بدر- أرض نخل، والذي كان معهم من سعف النخل يجري مجرى السلاح كان يسيرًا جدًّا، قيل إنَّه كان بأيدي سبعة منهم سعاف عوض السيوف، والباقون كانوا بالسيوف والقسي، وهذا قول شاذ، والصحيح أنَّه ما خلا أحد منهم من سلاح، اللهمَّ إلَّا أن يكون معهم سعفات يسيرة، وظلل عليها بثوب أو ستر، وإلَّا فلا أرى لبناء عريش من جريد النخل هناك وجهًا".

وإذا كان ابن أبي الحديد قد استعمل الاستنتاج المنطقي في نفي قضية العريش، فإنَّ الاستنتاج المنطقي ليدفع الباحث إلى رفض رواية الطبري من أساسها، لأنها تريد أن تظهر النبي (صلى الله عليه وآله) -وحاشاه- بصورة القائد المهزوم الذي يتوارى خلف الصفوف

ويعدُّ ركائبه للهزيمة، وكأنَّه لم يكن مؤمنًا بقضيته، ولماذا يتوارى خلف الصفوف؟ أوليس المنطق يفرض عليه في هكذا معركة مصيرية -كما نقل ابن هشام[١٧] في دعائه: (يقول: اللهمَّ إنْ تهلك هذه العصابة اليوم لا تعبد)- أن يقف في الصف الأول من المعركة يحثُّ أصحابه على القتال؟ ثم إذا كان النبي (صلى الله عليه وآله) مختبئًا في العريش، فما الذي يمنع فرسان قريش من مطالبته بالقتال، لا سيَّما وأنَّ بعض تفاصيل المعركة تذكر مثل تلك المطالبة، وأنَّ أوَّل من تقدَّم من قريش عتبة بن ربيعة وأخوه شيبة وابنه الوليد، فطلبوا من يبارزهم، فتقدم لهم بعض فتيان الأنصار، فأبوا عن قتالهم، وطلبوا أن يبارزهم فرسان من بني عبد المطلب، فندب إليهم الرسول (صلى الله عليه وآله) علي وحمزة (عليهما السلام) وعبيدة بن الحارث[١٨]، وربَّ معترض على هذا يقول: إذا كانت قريش قد طالبت النبي (صلى الله عليه وآله) بالمبارزة منفردًا قبل المعركة، لماذا لا نجد في المصادر التاريخية تلك المبارزة من دون أبناء عمومته، ويرد على ذلك أنَّ من الوارد أن يكون النبي (صلى الله عليه وآله) قد تطوع لقتالهم في حال تمَّت مطالبته بالمبارزة، ولكن المسلمين لم يكونوا ليسمحوا له بالقتال قبلهم، أمَّا عند التحام الجيشين فمن الطبيعي جدًا أن يكون قد حمل السلاح بنفسه لا سيما وأنَّه الهدف الأول للمشركين، ومن الطبيعي أيضًا أن يقاتل تشجيعًا لأصحابه ولبث الروح الحماسية فيهم.

وقضية العريش تتعارض مع المنطق؛ إذ إنَّها أرادت أن تصور النبي (صلى الله عليه وآله) بالشخص الذي يتفادى الحرب؛ بل وحتَّى أشعة الشمس بسعف النخيل، ويحيطه

الحرس والمقاتلين الأشداء وهو بحالة مطمئنة من القتل والجراح، في الوقت الذي يعاني صحبه غمار المعركة وويلاتها!!.

وقد نجد أنفسنا أمام سؤال طبيعي، لماذا ضخَّم الجاحظ من قضية العريش وعدها فضيلة ما بعدها فضيلة؟ ولعلَّ الجواب يكمن في عدم وجود دور فاعل لأبي بكر في تلك المعركة، ومادام الأمر يستلزم إيجاد منقبة لأبي بكر فلا بأس من خلق فضيلة (مصطنعة) حتَّى وإن كانت فيها إساءة كبيرة لشجاعة الرسول (صلى الله عليه وآله)، وتلك الإساءة لا تقتصر على شجاعته فحسب؛ بل امتدت إلى علمه وثباته وتوكله على الأمور، إذ إنَّ الجاحظ[19] ذكر في ذات الرواية "فلمَّا استقرَّ في العريش، قال له أبو بكر: بعض مناشدتك يا رسول الله، فإنَّ الله منجزٌ لك ما وعدك، فخفق النبي خفقةً في العريش فانتبه، وهو يقول: أبشر يا أبا بكر أتاك نصر الله، هذا جبريل آخذ بعنان فرسه يقوده على ثناياه النقع"، فالذي يتَّضح عند البحث عن هذا الجزء من النصِّ في المصادر الأخرى[20] نجد فيه أنَّ النبي لم يكن يعلم أنَّ الله تعالى سيستجيب له، وأنَّ أبا بكر أعلم منه ولذلك نبَّهه على ذلك، فضلًا عمَّا سبق فإنَّ النبي (صلى الله عليه وآله) يعلم متى يدعو ربَّه ويعلم فائدة الدعاء فلا معنى أن ينهاه أبو بكر ويستجيب لما نُهي عنه.

تلك الأمور بمجملها تدفع الباحث إلى استبعاد قضية العريش من أرض الواقع، وقد تبين أنَّ الجاحظ لم يكن أول من اختلق تلك الفضيلة كما ذهب الأميني، كونها أقدم منه، لكنَّه استثمرها بشكل حِرَفي طبقًا لما يملكه من مؤهلات كلامية وقدرات كبيرة في الحجاج،

وليس أدل من ذلك على رغبته في الحجاج ما ذكره على لسان الشيعة: فإن قالوا إنَّ أبا بكر لم يكن له في بدر احتمال كاحتمال الإمام علي (عليه السلام)، لأنَّه كان يمشي إلى السيف وأبو بكر وادع رافه في العريش ودونه الحرس سعد بن معاذ وأصحابه والركاب له مناخة، قلنا لهم -والقول للجاحظ- قد طعنتم على النبي (صلى الله عليه وآله) لأنَّه على حسب قولكم كان وادعًا وعلي (عليه السلام) محتملًا وهذا الكلام قد فرغنا منه[٢١]، والذي يتَّضح من كلامه أنَّه اتَّخذ من دعوى وجود الرسول (صلى الله عليه وآله) في العريش جسرًا لتمرير عدم وجود دور واضح لأبي بكر في معركة بدر، ولكون الرسول (صلى الله عليه وآله) يحظى بعظيم المنزلة عند كلِّ المسلمين فلا بأس من اتخاذه وسيلةً نافعةً للحجاج، وهذا تصرُّفٌ ذكيٌّ من لدن الجاحظ.

وفي قضية العريش نفسها نجد أنَّ الدور الذي أعطاه الجاحظ لأبي بكر، قد فاق حتَّى دور الرسول (صلى الله عليه وآله) في هذه المعركة؛ إذ ذكر الجاحظ[٢٢]: "أو ما علمت أنَّ صاحب اللواء، وإن كان لا يبارز ولا يمشي بالسيف، أنَّه يحتاج من المعرفة بالحرب وعورتها، وإقبال أمرها وإدباره، ويحتاج من اجتماع القلب واليقظة وقلة الحيرة، والثبات عند الجولة والعلم بموضع الشدَّة والانحياز، أكثر ممَّا يحتاج المبارز، لأنَّ حفظ الجميع أشدُّ من حفظ الواحد، ولأنَّ العدو يطالبه ويريد ختله، وكلُّ ذلك بعلمه وعينه، لأنَّ خطأه وضعفه أقرب إلى هلكة الجميع من ضعف المبارز وخطأه".

إن صاحب لواء رسول الله (صلى الله عليه وآله) في معركة بدر لم يكن أبا بكر؛ بل هو الإمام عليٌّ

(عليه السلام)[٢٣]، فضلًا عن ذلك، أنَّ الأمور التي أعطاها الجاحظ لأبي بكر هي بلا أدنى شك من اختصاص الرسول (صلى الله عليه وآله)؛ لأنَّه القائد الأعلى في كلِّ الحروب ولا يمكن تجريده من هذه المسؤولية وإثباتها لغيره.

ولتطابق المضمون فمن المناسب أن نذكر في هذا الجانب تلك المناظرة التي حدثت بين المأمون وبين علماء عصره، وموضوعها الأفضلية بين أبي بكر والإمام علي (عليه السلام) فقال أحدهم في معركة بدر: "كان أبو بكر مع النبي (صلى الله عليه وآله) في عريشه يدبرها، فقال المأمون: لقد جئت بها عجيبة! أكان يدبِّر دون النبي (صلى الله عليه وآله)، أو معه ليشركه، أو لحاجة النبي (صلى الله عليه وآله) إلى رأي أبي بكر؟ أي الثلاث أحب إليك أن تقول؟ فقال: أعوذ بالله أن أزعم أنَّه يدبِّر دون النبي (صلى الله عليه وآله) أو يشركه أو بافتقار من النبي (صلى الله عليه وآله) إليه، قال: فما الفضيلة في العريش؟ فإن كانت فضيلة أبي بكر بتخلُّفه عن الحرب؛ فيجب أن يكون كلَّ متخلِّفٍ فاضلًا أفضل من المجاهدين، والله عزَّ وجلَّ يقول ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا[٢٤]﴾"[٢٥]، وقد عدَّ السيد ابن طاووس[٢٦] تفضيل الجاحظ لأبي بكر لوجوده في العريش ردًا على الآية الكريمة السابقة، مؤكِّدًا أنَّ الحكمة تقتضي أن يعول في مثل تلك المقامات على أرباب النجدة، ويستند فيها إلى الأخذ بالعزائم.

ويبدو أنَّ الهدف من كلام

الجاحظ[٢٧]: "ولو كان الأمر ما كان أحد أسقط في الحرب ولا أصغر حظًا ولا أقل أجرًا ومكانًا من الإمام الأكبر والرئيس الأعظم، لبعد ما بين بلاد عدوه من بلاده، ولكان عامله أفضل منه"، أنه كان يخطب ود الخلافة العباسية من جهة، ومن جهة أخرى زيادة في الإحراج لخصومه الشيعة القائلين بأفضلية القتال بالسيف.

يتضح ممَّا تقدَّم أنَّ مقارنة الجاحظ لدور الإمام علي (عليه السلام) مع دور أبي بكر مقارنة لا تصح، وفيها قدر كبير من إخفاء الحقائق، ففضلًا عن إخفاء دوره في حمل لواء رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو ما أشرنا إليه سابقًا، نجده قد أغفل دوره في قتل نصف عدد القتلى الذين قتلهم المسلمون من جيش المشركين ببدر[٢٨]، وأغفل فضيلة نقل الماء في ليلة بدر إلى النبي (صلى الله عليه وآله) لما قال النبي (صلى الله عليه وآله): «**مَنْ يَسْقِي لَنَا مِنَ الْمَاءِ، فَأَحْجَمَ النَّاسُ، فَقَامَ عَلِيٌّ فَاحْتَضَنَ قربة فأَتَى بِئْرًا بَعِيدَةَ الْقَعْرِ مُظْلِمَةً، فَانْحَدَرَ فِيهَا، فَأَوْحَى الله عزَّ وجلَّ إِلَى جَبْرَئِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ اهبطوا لِنُصْرِ مُحَمَّدٍ وَحِزْبِهِ، ففصلوا من السماء، لَهُمْ لَغَطٌ يَذْعَرُ مَنْ سَمِعَهُ، فلما جازوا بالبئر سلموا عليه من عند آخرهم إكرامًا وتبجيلا**»[٢٩].

وعودة على بدء نجد (الأسلوب الثاني) الذي حددناه سابقًا -وهو التقليل من شأن من قتله الإمام علي (عليه السلام)- باديًا أيضًا، فقد ذكر الجاحظ[٣٠]: "... وكذلك قتيل علي الوليد بن عتبة يوم بدر، وما علمنا الوليد حضر حربًا قط قبلها ولا بعدها، ولا ذكر فيها بطائل، فلو ذهبتم إلى أن عليًا قد بارز وقتل، وأبلى واحتمل كان ذلك جميلًا وكان قصدًا مقبولًا، ولكنكم اخرجتموه

من حد الشجاعة، وظننتم أن السرف أمثل وأجل".

ويُرد على ذلك بما ردَّ به أبو جعفر الاسكافي[٣١] بأنَّ كلَّ من دوَّن أخبار قريش وآثارها وصف الوليد بالشجاعة والبسالة، وكان مع شجاعته أيدًا يصرع الفتيان، ولا يعني أنَّه لم يشهد حربًا قبلها أنَّه لم يكن بطلًا شجاعًا، فإنَّ عليًا (عليه السلام) لم يشهد حربًا قبل بدر، ولقد رأى الناس آثاره فيها.

المبحث الثاني

معركة أحد

لاحظنا في اطلاعنا على ما كتبه الجاحظ عن الإمام علي (عليه السلام) في هذه المعركة أنَّه ركَّز بشكل واضح على دور أبي بكر فيها، وهو ما يمكن أن يدرج ضمن (الأسلوب الأول)، وأغفل بشكل واضح (الأسلوب الثاني)، ويبدو أنَّ الذي ساعده على ذلك هو عدم وجود شخصية بطولية، أو فارس مميَّز قُتِلَ على يد الإمام علي (عليه السلام) في هذه المعركة وله من الشهرة ما لعمرو بن عبد ود العامري أو مرحب اليهودي، ممَّا مثل فرصة سانحة لتغافل دوره بشكل متعمد، ولذا نجد أنَّ الجاحظ قد استغلَّ ذلك، ولكن تمادى فيه بشكل ظاهر للعيان، إذ عمد إلى التفريط بجهود الإمام علي (عليه السلام) في هذه المعركة لصالح الهدف الذي من أجله كتب كتاب العثمانية وسخَّر كل ذلك لبيان أفضلية أبي بكر.

ومما لا يخفى على أحد أنَّ المسلمين قد خسروا معركة أحد من الناحية العسكرية، وقد انهزم فيها أغلب الصحابة، ولذا ذكر القرآن الكريم ذلك في قول الله تعالى: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا

﴿مَا أَصَابَكُمْ وَاللهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[٣٢]، وما يهمنا في هذا الموضوع ما ذكره الجاحظ عن الإمام علي (عليه السلام) في هذه المعركة عن طريق مقارنته مع أبي بكر، فقد نقل ابن أبي الحديد[٣٣] عن الجاحظ قوله "وقد ثبت أبو بكر مع النبي (صلى الله عليه وآله) يوم أحد، كما ثبت علي، فلا فخر لأحدهما على صاحبه في ذلك اليوم"، وتبعًا لطبيعة مقارنة الجاحظ، فلابدَّ من التعريج على حال أبي بكر والتحقق منه؛ لأنَّه محل المقارنة مع الإمام علي (عليه السلام).

من أهم الردود التي وجهت لما ذهب إليه الجاحظ في دعواه تلك، رد أبو جعفر الإسكافي[٣٤] الذي ذكر: أما ثباته يوم أحد -يعني أبا بكر- فأكثر المؤرخين وأرباب السير ينكرونه، وعلى رغم من أنَّ الجمهور يروي أنَّه ثبت إلى جانب النبي (صلى الله عليه وآله) جملة من الصحابة بين الأربعة إلى الستة، إلا أنَّ هناك من يروى أنَّه لم يبقَ معه إلَّا علي (عليه السلام) وأبو دجانة[٣٥]، وهب أنَّ أبا بكر ثبت يوم أحد كما يدَّعيه الجاحظ، أيجوز أن يقول ثبت كما ثبت عليٌّ فلا فخر لأحدهما على الآخر؟ وهو يعلم آثار علي ذلك اليوم، وأنَّه قتل أصحاب الألوية من بني عبد الدار، وما كان له من المحاماة عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقد فرَّ الناس وأسلموه، فتصمد له كتيبة من قريش، فيقول: «يا علي اكفني هذه» فيحمل عليها فيهزمها، ويقتل عميدها حتَّى سمع المسلمون صوتًا من السماء: «لا سَيفَ إلاّ ذُو الفَقارِ ولا فَتى إلاّ عَلِيٌّ» وحتَّى قال النبي (صلى الله عليه وآله) عن جبريل ما قال، ثم يقول الجاحظ لا فخر لأحدهما على الآخر، ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق إنَّك خير الفاتحين.

وممَّا ذكر الجاحظ[٣٦] عن معركة أحد: أنَّ لأبي بكر من حسن الأثر في حروب النبي [صلى الله عليه وآله] من احتمال المكروه وتجرُّع المرار ما ليس لأحد، من ذلك أنَّه خرج إلى ابنه عبد الرحمن، ليبارزه يوم أُحد، إذ طلع عبد الرحمن في ذلك اليوم على فرس له وهو مكفَّر بالسلاح لا يرى منه إلا عيناه، وهو ينادي: هل من مبارز ثلاثًا، فنهض أبو بكر يسعى إليه بسيفه، فقال له النبي (صلى الله عليه وآله) حين رأى حدته وغضبه وشدته في غضب ابنه: (شِم سيفك وارجع إلى مكانك ومتِّعنا بنفسك)، من ذلك نعلم أن لا حال أفضل من حال أبي بكر، إذ اجتمع له في ذلك أمران: أحدهما الثواب على شدة الاحتمال، والثاني: صيانة النبي (صلى الله عليه وآله) وإشفاقه عليه، وليس في الأرض معنى شريف فاضل من معاني الدين والدنيا إلا في قول النبي (صلى الله عليه وآله) (ارجع إلى مكانك ومتعنا بنفسك).

يتضح ومن دون عناء أنَّ حتَّى هذه الحادثة الوحيدة التي يفخر بها الجاحظ التي جعلها مساوية لقتال الإمام علي (عليه السلام) في أحد؛ لم يكن فيها أي قتال، وهذا دليل على ضعف حجته، إذ إنَّ عبد الرحمن بن أبي بكر تراجع عن قتال أبي بكر لأنَّه والده قائلًا له: لولا أعلم أنَّك أبي لم أنصرف[٣٧]، ولذا فقد عدَّ أبو جعفر الإسكافي[٣٨] حادثة تطوع أبي بكر لقتال ولده عبد الرحمن كما أوردها الجاحظ نقطة ضعف على أبي بكر، ولكون أبو جعفر الإسكافي والجاحظ كلاهما من المعتزلة، فقد عدَّ أبو جعفر الإسكافي أنَّ الشيعة الإمامية ستستثمر ذلك وتطعن به على أبي بكر وتعده من مثالبه، لأنَّ قول النبي (صلى الله عليه وآله) له ارجع "دليل على أنَّه لا يحتمل مبارزة أحد،

لأنَّه إذا لم يحتمل مبارزة ابنه - وأنت تعلم حنو الابن على الأب وتبجيله له وإشفاقه عليه وكفه عنه- لم يحتمل مبارزة الغريب الأجنبي، وقوله له: (متعنا بنفسك) إيذان له بأنَّه كان يُقتل لو خرج، ورسول الله (صلى الله عليه وآله) كان أعرف به من الجاحظ، فأين حال هذا الرجل من حال الرجل الذي صلَّى بالحرب ومشى إلى السيف بالسيف، فقتل السادة والقادة والفرسان والرجالة".

الموقف الآخر لأبي بكر يوم أُحد الذي عدَّه الجاحظ من المواقف التي ليس لأحد، هو لما رُمِيَ النبي (صلى الله عليه وآله) يوم أحد أقبل أبو بكر يسعى "وإذا إنسان قبل المشرق يطير طيرانًا، فلما رآه أبو بكر قال: اللهمَّ اجعله طلحة، فلمَّا توافيا عند النبي [صلى الله عليه وآله] إذا هو أبو عبيدة عامر بن الجراح، فبدره أبو عبيدة، وقال: أسألك بالله يا أبا بكر إلا تركتني فوليتني نزعها -يعني حدائد الزرد اللواتي نشبن في وجهه وجبينه من المغفر- فقال النبي [صلى الله عليه وآله] عليكم صاحبكم يعني طلحة"[٣٩].

إنَّ قراءة أولية للنص المتقدِّم لتوحي أنَّه نص مضطرب، فليس فيه أي منقبةٍ لأبي بكر، لكن عند البحث عن هذه الحادثة تبيَّن أنَّ الجاحظ أوردها بصورة منقوصة، إذ ذكرت بعض المصادر[٤٠] على لسان عائشة: "كان أبو بكر إذا ذكر يوم أحد بكى، ثمَّ قال كان ذاك يومًا كان كله يوم طلحة، ثم أنشأ يحدث قالت: قال: كنت أول من فاء[٤١] يوم أحد إلى رسول الله [صلى الله عليه وآله] فرأيت رجلًا يقاتل مع رسول الله [صلى الله عليه وآله] دونه، وأراه قد يحميه، قال: فقلت كن طلحة، حيث فاتني ما فاتني، فقلت يكون رجلًا من قومي أحب إلي، وبيني وبين

المشرق رجل لا أعرفه، وأنا أقرب إلى رسول الله [صلى الله عليه وآله] منه، وهو يخطف خطفًا لا أخطفه، فإذا هو أبو عبيدة بن الجراح، فانتهينا إلى رسول الله [صلى الله عليه وآله] وقد كسرت رباعيته، وشج في وجهه وقد دخل في وجنتيه حلقتان من حلق المغفر، قال رسول الله [صلى الله عليه وآله] دونكما صاحبكما يريد طلحة، وقد نزف فلم نلتفت إلى قوله، قال وذهبت لأنزع ذلك من وجهه، فقال أبو عبيدة، أقسمت عليك بحقي لما تركتني، فتركته فكره أن يتناولهما بيده فيؤذي النبي [صلى الله عليه وآله] فأزم عليهما بفيه، فاستخرج إحدى الحلقتين، ووقعت ثنيته مع الحلقة، وذهبت لأصنع ما صنع فقال: أقسمت عليك بحقي لما تركتني، ففعل مثل ما فعل في المرة الأولى، فوقعت ثنيته الأخرى مع الحلقة، فكان أبو عبيدة من أحسن الناس هتمًا[٤٢]، فأصلحنا من شأن النبي [صلى الله عليه وآله]، ثمَّ أتينا طلحة في بعض تلك الجفار فإذا به بضع وستون أو أقل أو أكثر بين طعنة ورمية وضربة، وإذا قد قطعت اصبعه فاصلحنا من شأنه".

هنا يتبين أنَّ الجاحظ وتبعًا لضرورات الجدال قد حذف من الحادثة وبذكاء ما يضعف دور أبي بكر ويدل على فراره في هذه المعركة، فقول أبي بكر إنَّه (أفاء) أي رجع دليل على أنَّه قد غادر المعركة شأنه شأن أغلب الصحابة، ولم يكن الجاحظ بهذه السذاجة ليورد هذه العبارة في كلامه، ثمَّ أنَّ بكاء أبي بكر عند ذكر المعركة، وقوله (حيث فاتني ما فاتني)، كلها أدلة مضعفة لدور أبي بكر عمد الجاحظ على إخفائها من كلامه.

ثمَّ ذكر الجاحظ أنَّه لصنيع أبي بكر وطلحة وموقفهما يوم أحد

قالوا (يوم أحد بني تيم)؛ لأنَّ الذين صبروا مع النبي (صلى الله عليه وآله) سبعة من المهاجرين وسبعة من الأنصار، ولم يكن من كلِّ قبيلة إلَّا رجلٍ سواء من المهاجرين أو من الأنصار إلا رجلًا واحدًا، عدا بني تيم الذين كان لهما رجلين هما أبو بكر وطلحة بن عبيد الله[٤٣].

وتبدو النزعة القبلية بادية بوضوح على كلام الجاحظ، فلم تكن حروب النبي (صلى الله عليه وآله) حروبًا قبلية حتَّى يحسب هذا الأمر لبني تيم، ولو كان المسلمون قد ربحوا يوم أحد وثبت أنَّ لبني تيم السبق ويد الطول في هذه المعركة، لحقَّ للجاحظ أن يدَّعيها لهم، لكن المعركة كانت معركة خاسرة على وفق المعايير العسكرية، فكيف جاز له أن يحسب هذا اليوم لبني تيم وهو يوم خسارة؟ وإذا جاز أن يحسب يوم أحد لبني تيم فهل يجوز أن يحسب يوم بدر والخندق وخيبر لبني هاشم؟ لا شكَّ أنَّ هذا المنطق منطق تفتيتي لوحدة الجماعة الإسلامية ومصادرة لجهود شهداء أحد الأبرار، وعلى رأسهم حمزة سيد الشهداء (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين).

ولقد أفاد السيد ابن طاووس[٤٤] أنَّ الجاحظ لم يجعل نصيبًا من الحضور لرسول الله (صلى الله عليه وآله) في هذه المعركة، وأنَّ وجوده وعدمه سيان، فإن قال إنَّما أردت بذلك من عدا رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فهذا يعني أنَّ حاصل كلامه يفيد بظاهره شرف بني تيم على بني هاشم، لأنَّه كان يكفي أن يقول إن بلاء علي (عليه السلام) أقل من بلاء فلان وفلان، لكنَّه تلفظ بلفظ حاصله أنَّ القبيلة أشرف من القبيلة، وهو كذب وتكذيب لرسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو كفر.

هذا كله على فرض أنَّ طلحة قد ثبت يوم أحد، لكن هذا لا يستقيم أمام ما جاء في بعض النصوص التي دلَّت على أنَّ طلحة من ضمن الفارين يوم أحد، إذ جاء أن أنس بن النضر -وهو عم أنس بن مالك وبه يعرف- قد جاء يوم أحد إلى "عمر بن الخطاب وطلحة بن عبيد الله، في رجال من المهاجرين والأنصار، وقد ألقوا بأيديهم، فقال: ما يجلسكم؟ قالوا: قُتل رسول الله [صلى الله عليه وآله]، قال: فما تصنعون بالحياة بعده؟ قوموا فموتوا على ما مات عليه رسول الله [صلى الله عليه وآله]، ثم استقبل القوم فقاتل حتَّى قُتل"[٤٥].

من الأمور الأخرى التي ذكرها الجاحظ[٤٦] التي عدَّها دليلًا ومنقبة لأبي بكر في يوم أحد، قول أبي سفيان بعد أن انتهت المعركة وأراد الانصراف، إذ أقبل على فرس له مناديًا من على الجبل بأعلى صوته: أين ابن أبي كبشة؟ -يعني النبي (صلى الله عليه وآله)- أين ابن أبي قحافة؟ أين ابن الخطاب؟ يوم بيوم بدر، ألا إنَّ الأيام دول والحرب سجال، وحنظلة بحنظلة.[٤٧] فلو لم يكن أبو بكر أفضل من شهد أحد وأنبه أو أغيظ لأبي سفيان والمشركين، ما جعله أبو سفيان ثانيًا في النداء والمخاطبة.

إنَّ نظرة أولية سريعة كافية لندرك أنَّ القصد من كلام أبي سفيان هو أنَّ معركة أحد كانت تمثل معركة الثأر لقتلى بدر من المشركين، وهو ما نجده صراحة بقول أبي سفيان (يوم بيوم بدر والأيام دول والحرب سجال وحنظلة بحنظلة)، لكن ما علاقة أبي بكر بتلك الدماء وبذلك الثأر؟ أولم يكن بالعريش حسب ما صرح به الجاحظ وجعله منقبة له؟ وهل كان أبو سفيان ليترك قتلة أخيه

من بني هاشم سيَّما الإمام علي (عليه السلام) الذي قتل حنظلة -وهو بتلك العقلية الجاهلية المتعصبة التي تقيم للثأر وزنًا كبيرًا- ويذهب ليطالب به بني تيم أو بني عدي؟ هل هذا منطقي؟ وأنَّ أبا سفيان -بشهادة الجاحظ نفسه- لم يكن ليقيم وزنًا لبني تيم حتَّى بعد تولي أبي بكر الحكم بعد الرسول (صلى الله عليه وآله)؛ إذ قال مستنكرًا وبغض النظر عن دوافعه "رضيتم معشر بني عبد مناف أن يلي أموركم رجل من بني تيم"[٤٨].

يمكن الوصول إلى صورة أوضح في هذا الجانب عبر بعض النصوص، إذ جاء أنَّ قريش قالت بعد معركة بدر، ما فعل بنا الأفاعيل إلا أخو صفية وابنها وابن أخيها، يعنون حمزة والزبير وعلي بن أبي طالب (عليه السلام)[٤٩]، وفي رواية أنَّ أميَّة بن خلف وقع ضمن أسارى بدر فسأل عن رجل من المسلمين كان يقاتل وعلى صدره ريشة نعامة، فقيل له ذاك حمزة بن عبد المطلب، فقال: ذاك الذي فعل بنا الأفاعيل[٥٠]، لذلك ولشدة وطأة الإمام علي وحمزة (عليهما السلام) في يوم بدر، فقد كانا إلى جانب رسول الله (صلى الله عليه وآله) هدفًا مسبقًا للمشركين قبل بدء معركة أحد، وقد كان نزول (وحشي) قاتل الحمزة (عليه السلام) إلى معركة أحد اساسًا لقتل أحد هؤلاء الثلاثة من دون غيرهم مقابل حريته، ولم تكن له مهمَّة غير هذه المهمة وهذا ما نجده على لسان وحشي نفسه، إذ ذكر "أما رسول الله فقد علمت أنَّي لا أقدر عليه وأن أصحابه لن يسلموه، وأما حمزة، فقلت: والله لو وجدته نائمًا ما أيقظته من هيبته، وأما علي فقد كنت التمسه، قال: فبينما أنا في الناس ألتمس عليًا، إلى أن طلع

عليّ، فطلع رجل حذر مرس كثير الالتفات، فقلت: ما هذا صاحبي الذي ألتمس، إذ رأيت حمزة يفري الناس فريًا فكمنت إلى صخرة ... فهززت حربتي حتى رضيت منها، فأضرب بها في خاصرته حتى خرجت من مثانته"[٥١]، أما ما فعلته هند زوجة أبي سفيان بالتمثيل بجثة حمزة (عليه السلام) لما فعله يوم بدر فمعلوم للجميع، ولو صح كلام الجاحظ وكان لأبي بكر تلك الأهمية و(كونه الأنبه والأغيظ) لقريش في معركة أحد لترصدته كما ترصدت الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلي وحمزة (عليهما السلام).

المبحث الثالث

معركة الخندق

في هذه المعركة لا نكاد نجد في مؤلفات الجاحظ ذكرًا لـ (الأسلوب الأول)، ويبدو أنَّ ذلك محكوم لكون المصادر التاريخية لا تروي لنا عن أيِّ دور لأبي بكر في معركة الخندق، لذلك نجده قد أصفح مضطرًا عن هذا الأسلوب ليركز جهده على الأسلوب الثاني.

أما (الأسلوب الثاني) فنجده واضحًا في تعاطي الجاحظ مع شخصية عمرو بن عبد ود العامري، الذي قتله الإمام علي (عليه السلام) في معركة الخندق، إذ ذكر "وقصدتم إلى عمرو بن عبد ود فتركتموه أشد من عامر بن الطفيل[٥٢]، وعتيبة بن الحارث[٥٣] وبسطام بن قيس[٥٤]، وقد سمعنا بأحاديث حرب الفجار، والذي بين المطيبين والأحلاف، وما كان بين قريش ودوس، وأمر خزاعة وحلف الفضول، وجميع أمر قريش من خير وشر، فما سمعنا لعمرو بن عبد ود في شيء من ذلك ذكرا"[٥٥].

بعيدًا عن تفصيلات معركة الخندق[٥٦] والاستغراق فيها، فإنَّ الذي يهمنا منها أمران: أولًا: حال

المسلمين في تلك المعركة، وثانيًا: عمرو بن عبد ود الذي قُتل فيها على يد الإمام علي (عليه السلام)[٥٧]، أما عن المعركة فخير من يصور لنا حال المسلمين فيها هو القرآن الكريم، بقول الله تعالى: ﴿إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا ۝ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾[٥٨]، فالآية القرآنية الكريمة تعكس لنا عظم المأزق الذي وقع به المسلمون، وحالتهم المعنوية المتردية للغاية، إذ إن كل مؤشرات المعركة تشير بما لا يقبل الشك أنَّ الإسلام سيُقضى عليه، وقد حصل كلُّ ذلك ولم تكن هناك حالة التحام حقيقي بين الطرفين، لأنَّ تلك المعركة التي لم يكن فيها إلَّا رمي النبل والمصابرة أكثر من عشرين يومًا[٥٩]، وقد كفى الله تعالى المؤمنين القتال، قال تعالى: ﴿وَرَدَّ اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾[٦٠] فما بالك لو وقعت الحرب والتحم الجيشان؟! في تلك الظروف العصيبة والمزلزلة حسب تعبير القرآن الكريم، برز عمرو بن عبد ود الذي وصف الواقدي[٦١] وطأته على المسلمين بقوله: "وإن المسلمين يومئذ كأن على رؤوسهم الطير لمكان عمرو وشجاعته"، وكان عمرو قد أثبتته الجراح يوم بدر فلم يشهد أُحدًا فخرج معلما يوم الخندق كي يُرى مكانه[٦٢]، وقد حرم الدهن على رأسه حتَّى يأخذ بثأره من رسول الله (صلى الله عليه وآله) وصحبه[٦٣].

ومثلما تغافل الجاحظ عن كلِّ ذلك نجده قد تغافل عن شجاعة عمرو وحاله في الجاهلية، لكونه من مشاهير الأبطال وشجعان العرب، وكانوا يعدُّونه بألف رجل[٦٤]،

وهناك من ذكر بأنَّه من فرسان قريش في الجاهلية ويعرف بـ (فارس يليل)[٦٥]، وقد تعدت شهرته قريشًا فكان من مشاهير فرسان العرب[٦٦]، أو هو فارس العرب[٦٧].

أمَّا عن مبارزة الإمام علي (عليه السلام) مع عمرو بن عبد ود، فتحدثنا المصادر[٦٨] باختلاف ألفاظها وطرقها، أنَّ الأحزاب لما طال حصارها للمدينة عمد مجموعة من فرسان قريش يقودهم عمرو بن عبد ود وقصدوا إلى مكانٍ ضيِّق من الخندق فعبروا منه، فأخذ يجول على المسلمين وهو يطلب من يبارزه، ويقول:

وَلَقَدْ بُحِحْتُ مِنَ النِّدَاءِ
لِجَمْعِهِم هَلْ مِنْ مُبَارِز
ووقفت إذ جبن المشجع
مَوْقِفَ الْقِرْنِ الْمُنَاجِزْ
وَلِذَاكَ إِنِّي لَمْ أَزَلْ
مُتَسَرِّعًا قِبَلَ الْهُزَاهِزْ
إِنَّ الشَّجَاعَةَ فِي الْفَتَى
وَالْجُودَ مِنْ خَيْرِ الْغَرَائِزِ

فقام الإمام علي (عليه السلام) وقال له: أنا له يا رسول الله ثلاث مرات، وفي كلِّ مرَّةٍ يقول النبي (صلى الله عليه وآله): إنَّه عمرو يا علي، وعلي (عليه السلام) يقول: وأنا علي، فأذِن له فأخذ يقول:

لَا تَعْجَلَن فَقَد أَتَاكَ
مُجِيبُ صَوْتِكَ غَيْرَ عَاجِزْ
فِي نِيَّةٍ وَبَصِيرَةٍ
وَالصِّدْقُ مُنْجِي كُلَّ فَائِزْ
إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أقيم
عَلَيْكَ نَائِحَةَ الْجَنَائِزِ
مِنْ ضَرْبَةٍ نَجْلَاء
يبقى ذِكْرُهَا عِنْدَ الْهُزَاهِزْ

ثمَّ دعاه إلى الإسلام فأبى، فتقاتلا قتالًا عنيفًا وثار العجاج بينهما، ثمَّ ما لبث أن كبَّر علي (عليه السلام) فعرف المسلمون أنَّه قتل عمرو. ويمكن أن نستشفَّ من هذه الحادثة

جملة أمور تعكس انحياز الجاحظ الواضح عن أمير المؤمنين (عليه السلام):

إذ إنَّ قراءة منصفة ومتجردة لتعطي صورة واضحة عن شجاعة عمرو بن عبد ود في هذه المعركة وإن كان كافرًا، وتتقاطع بشكلٍ كبير مع ما ذكره الجاحظ عنه، ذلك أنَّ الذي أقدم عليه عمرو لا يمكن أن يقدم عليه إلا أشجع الفرسان، بدلالة أنَّه تطوع لعبور الخندق من بين جميع جيوش الأحزاب التي قُدِّرت بعشرة آلاف مقاتل[٦٩]، وأنَّ فارسًا ليقدم على ذلك من بين كلِّ تلك الجموع لا شكَّ أنَّه أشجعهم، من جانب آخر فإنَّ طريقة تحديه لجموع المسلمين ونزوله في ساحتهم وحيلولة الخندق بينه وبين أصحابه فيما لو فكَّر في الانسحاب؛ لتوحي بأنَّه كان على قدرٍ عالٍ من الشجاعة، وكان واثقًا بنفسه أنَّه لا يهزم أبدًا، وإنَّ إحجام المسلمين عن ملاقاته ليدل بما لا يقبل الشك أنَّه من أشجع شجعان العرب، ومن أشهرهم، وممَّا يدل على شهرته ما قاله عمر بن الخطاب للإمام علي (عليه السلام) بعد أن قتل عمرو "هلا استلبته درعه، فإنَّ ليس للعرب درع خير منها"[٧٠]، وكذلك فقد بعث المشركون إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ليشتروا جثة عمرو بن عبد ود بعشرة آلاف، فقال لهم: هو لكم لا نأكل ثمن الموتى[٧١]، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلُّ على منزلة عمرو وشجاعته. فضلًا عن ذلك فإنَّ الأبيات التي قيلت في رثاء عمرو وتأنيب خاذليه لتعكس طبيعة شجاعته، وممَّا جاء فيها:

عَمْرُو بْنُ عَبْدٍ كَانَ أَوَّلَ فَارِسٍ
جَزَعَ الْمَذَادَ وَكَانَ فَارِسَ يَلْيَلِ
سَمْحُ الْخَلَائِقِ مَاجِدٌ ذُو مِرَّةٍ
يَبْغِي الْقِتَالَ بِشِكَّةٍ لَمْ يَنْكُلْ[٧٢].

يمكن القول إنَّ تصغير الجاحظ لشأن عمرو بن عبد ود يعدُّ تعصبًا ضد أمير المؤمنين (عليه السلام) وتكذيبًا لقول رسول الله (صلى الله عليه وآله) بحقه: إنَّ لضربة علي بن أبي طالب لعمرو بن عبد ود تعدل عمل أمتي إلى يوم القيامة، ولا يقال ذلك لمن قتل جبانًا أو منكسرًا أو متراجعًا[٧٣].

أمَّا ما ذكره الجاحظ بأنَّ عمرو بن عبد ود لم يشتهر اشتهار غيره من فرسان الجاهلية[٧٤]، كعامر بن الطفيل وبسطام وعتيبة بن الحارث، فلعلَّ ذلك يعود إلى أنَّ هؤلاء كانوا أصحاب غارات ونهب وأهل بادية، وعمرو من قريش وهم أهل مدينة وساكنو حجر ومدر لا يرون الغارات ولا ينهبون غيرهم من العرب، وهم مقتصرون ببلدتهم وحماية حرمهم ولذلك لم يشتهر اسمه كاشتهار هؤلاء[٧٥].

فضلًا عن ذلك فإنَّ الذي يستشف من بعض مؤلفات الجاحظ[٧٦] أنَّه كان يرى أنَّ بسطامًا بن قيس كان أشجع الناس حقيقة وعلى سبيل الاعتقاد، جاء ذلك في معرض قوله إنَّ الفارس الجواد قد يحصل على الغاية في الشهرة عند عامة الناس، ولا يرزق ذلك الذكر والتنويه من هو أولى منه، كما حصل ذلك مع عنترة بن شداد وعتيبة بن الحارث، دون بسطام بن قيس، ولكون كتاب البيان والتبيين لا يهدف إلى بيان المفاضلة بين أبي بكر والإمام علي (عليه السلام)، فيرى الباحث أنَّ الصورة فيه أكثر وضوحًا لبيان رأي الجاحظ من بقية مؤلفات الجاحظ السياسية والكلامية التي تحتمل التقرب إلى السلطة والكتابة لمن يدفع.

والحقيقة أنَّ بسطامًا لم يكن كذلك، ومن الإجحاف أن يذكر اسمه

إلى جنب اسم الإمام علي (عليه السلام)، فقد قيل لخلف الأحمر[٧٧] "أيُّما أشجع عنبسة[٧٨] وبسطام أم علي بن أبي طالب... فقال: والله لو صاح في وجوههما لماتا قبل أن يحمل عليهما"[٧٩]، وإن بسطام بن قيس فرَّ في يوم (العظالى[٨٠]) ولذلك قيل فيه:

فإن يكن في يوم الغبيط[٨١] ملامة
فيوم العظالى كان أخزى وألوما
وفر أبو الصهباء إذ حمس الوغى
وألقى بأبدان السلاح وسلما
ولو أن بسطامًا أطيع برأيه
لأدى إلى الأحياء بالحنو مغنما
وأيقن أن الخيل تلتبس به
تئم عرسه أو تملأ البيت مأتما
ولو أنها عصفورة لحسبتها
مسومة تدعو عبيدًا وأزنما[٨٢].

وقيل كانت "لبسطام أربع وقعات، أسر يوم الصحراء، وظفر يوم قشاوة[٨٣]، وانهزم يوم العظالى، وقتل يوم النقا[٨٤]"[٨٥]، أما عتيبة بن الحارث، فقد ذكر ياقوت الحموي[٨٦] (ثبرة) وهو اسم ماء في وسط واد في ديار ضبة، و(يوم ثبرة) هو اليوم الذي فرَّ فيه عتيبة بن الحارث فأسلم ابنه (حزرة) فقُتِل، وكذلك قتل ولده (وديعة) وأُسر ولده (ربيع)، وفي هذا اليوم يقول عتيبة بن الحارث:

نجيت بنفسي وتركت حزرة
نعم الفتى غادرته بثبرة.

المبحث الرابع
معركة خيبر

مثلما هو الحال في معركة الخندق، فإنَّ الجاحظ قد عمد إلى تجاوز (الأسلوب الأول) في معركة خيبر، ويبدو أنَّ السبب الذي دفعه إلى ذلك هو ضعف دور أبي بكر في هذه المعركة، فقد ذكر ابن هشام[٨٧] أنَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعث أبا بكر برايته إلى حصون خيبر فقاتل وجهد، فرجع ولم يكن فتح، وكذلك

الحال مع عمر بن الخطاب الذي جهد ولم يفتح، في حين وصفت بعض المصادر(٨٨) حال المسلمين بعد هاتين الحالتين بأنَّهم قد أ صابهم يومئذ (شدة وجهد).

ويبدو أنَّ شدة حصانة خيبر قد استعصت على المسلمين، فساء ذلك رسول الله (صلى الله عليه وآله) ممَّا استلزم القيام بجولات أخرى لفتح تلك الحصون، كما جاء على لسان الإمام علي (عليه السلام) أن الرسول(صلى الله عليه وآله) «بَعَثَ عُمَرَ وَمَعَهُ النَّاسَ إِلَى مَدِينَتِهِمْ أَوْ إِلَى قَصْرِهِمْ، فَقَاتَلُوهُمْ فَلَمْ يَلْبَثُوا أَنِ انْهَزَمَ عُمَرُ وَأَصْحَابُهُ، فَجَاءَ يُجْبِنُهُمْ وَيُجْبِنُونَهُ، فَسَاءَ ذَلِكَ رَسُولَ الله (صَلَّى الله عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ)، فَقَالَ: «لَأَبْعَثَنَّ إِلَيْهِمْ رَجُلًا يُحِبُّ الله وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ الله وَرَسُولُهُ، يُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَفْتَحَ الله لَهُ لَيْسَ بِفَرَّارٍ، فَتَطَاوَلَ النَّاسُ لَهَا، وَمَدُّوا أَعْنَاقَهُمْ يُرُونَهُ أَنْفُسَهُمْ رَجَاءَ مَا قَالَ، فَمَكَثَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ عَلِيٌّ؟ فَقَالُوا: هُوَ أَرْمَدُ، فَقَالَ: ادْعُوهُ لِي فَلَمَّا أَتَيْتُهُ فَتَحَ عَيْنَيَّ، ثُمَّ تَفَلَ فِيهِمَا، ثُمَّ أَعْطَانِي اللِّوَاءَ، فَانْطَلَقْتُ بِهِ سَعْيًا خَشْيَةَ أَنْ يُحْدِثَ رَسُولُ الله (صَلَّى الله عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ) فِيهِمْ حَدَثًا أَوْفَى، حَتَّى أَتَيْتُهُمْ فَقَاتَلْتُهُمْ، فَبَرَزَ مَرْحَبٌ يَرْتَجِزُ، وَبَرَزْتُ لَهُ أَرْتَجِزُ كَمَا يَرْتَجِزُ حَتَّى الْتَقَيْنَا، فَقَتَلَهُ الله بِيَدَيَّ، وَانْهَزَمَ أَصْحَابُهُ فَتَحَصَّنُوا وَأَغْلَقُوا الْبَابَ، فَأَتَيْنَا الْبَابَ، فَلَمْ أَزَلْ أُعَالِجُهُ حَتَّى فَتَحَهُ الله»(٨٩).

أمَّا من ناحية (الأسلوب الثاني) فيتضح بسهولة أنَّ الجاحظ عمد في معركة خيبر إلى التقليل من شأن من قتله الإمام علي (عليه السلام) في هذه المعركة فقد جاء: "مع أنَّكم تزيدون في كثرة القتلى وتعظمون بهم لتعظموا من شأن علي، كصنيعكم في أمر علي ومرحب، حيث فخمتموه

بالأشعار ونقحتموه بالبلاغات، وسكتم عن قتيل الزبير في ذلك اليوم، ومرحب وياسر أخوان شهدا الواقعة، والنباهة لياسر، فقصدتم إلى الأخمل فرفعتموه وشهرتموه؛ إذ كان قتيل علي، وقصدتم إلى الأرفع فأخملتموه، وأخفيتموه إذ كان قتيل الزبير، أو ما علمت أنَّ الزبير وياسر التقيا فاضطربا بأسيافهما فلم يغنيا شيئًا مرارا، حتَّى لحجا في موضع واعترضت بينهما شجرة، فجذباها ضربًا وخبطًا، ثمَّ جمع الزبير نفسه ومكَّن سيفه فضرب رأس ياسر ضربة، قدَّ منها البيضة ومرَّ السيف حتَّى عضَّ ثنيتيه، فقيل له يا أبا عبد الله ما أجود سيفك! فغضب"[٩٠].

إنَّ ما ذكره الجاحظ لا يمكن أن يثبت أمام ما ذُكِرَ عن صفات مرحب اليهودي وشجاعته، إذ ذكر الواقدي[٩١] أنَّ مرحبًا كان سيد اليهود، ومن شجعانهم[٩٢]، كما جاء أنَّه أشجعهم[٩٣]، وكان لشجاعته يكتب على سيفه:

هذا سيف مرحب

من يذقه يعطب[٩٤]،

وروى الديار بكري[٩٥] أنَّه لم يكن في أهل خيبر من هو أشجع من مرحب، وكان يومها قد لبس درعين وتقلد بسيفين، وأعتم بعمامتين ولبس فوقهما مغفر، أو حجرًا قد ثقبه قدر البيضة، أما رمحه فكان بثلاثة أسنان "ولم يقدر أحد من أهل الإسلام أن يقاومه بالحرب".

أمَّا بالنسبة لقضية الأشعار التي قيلت في المعركة التي وصفها الجاحظ (حيث فخمتموه بالأشعار ونفختموه بالبلاغات) فهذا اعتراض مردود لكون الشيعة لم ينفردوا بذكرها، وقد ذكر عدد غير قليل من المصادر[٩٦] المعتبرة ذلك الرجز الذي قاله كل من مرحب والإمام علي (عليه السلام) على اختلاف

اللفظ، إذ جاء في ذلك أنَّ مرحبًا خرج يرتجز ويقول:

قَدْ عَلِمَتْ خَيْبَرُ أَنِّي مَرْحَبُ
شَاكِي السِّلَاحِ بَطَلٌ مُجَرَّبُ
أَطْعَنُ أَحْيَانًا وَحِينًا أَضْرِبُ
إِذَا اللُّيُوثُ أَقْبَلَتْ تَلَهَّبُ

فرد عليه الإمام علي (عليه السلام) برجز يقول فيه:

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهْ
كَلَيْثِ غَابَاتٍ شَدِيدِ الْقَسْوَرَهْ
أُوفِيهِمُ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَهْ.

ومن المناسب أن نذكر ما ذكره الجاحظ نفسه عن حجية الأشعار بقوله: "وليس بين الأشعار والأخبار فرق إذا امتنع في مجيئها وأصل مخرجها التباعد والاتفاق والتواطؤ" عادًّا ذلك دليلًا على أسبقية أبي بكر للإسلام، ثمَّ أنَّ الجاحظ[٩٧] نفسه استشهد بشعر حسان بن ثابت حين زعم أنَّ مؤاخاة الإمام علي (عليه السلام) كانت مع سهل بن حنيف دون النبي (صلى الله عليه وآله)، وحسَّان بن ثابت نفسه قد قال في قضية خيبر:

وكان علي أرمد العين يبتغي
دواء فلمَّا لم يحسن مداويا
حباه رسول الله منه بتفلة
فبورك مرقيًا وبورك راقيا
وقال سأعطي الراية اليوم صارمًا
فداك محب للرسول مواتيا
يحب النبي والإله يحبه
فيفتح هاتيك الحصون التواليا
فاقضي بها دون البرية كلها
عليًا وسماه الوزير المواخيا[٩٨].

ولا يفوتنا أن نقف على مسألة أخيرة في قضية خيبر، وهو أنَّ الجاحظ ذكر (وسكتم عن قتيل الزبير في ذلك اليوم، ومرحب وياسر أخوان شهدا الواقعة، والنباهة لياسر، فقصدتم إلى الأخمل فرفعتموه وشهرتموه إذ كان قتيل علي، وقصدتم إلى الأرفع فأخملتموه، وأخفيتموه إذ

كان قتيل الزبير)، والحقيقة أنَّ الإمام عليًّا (عليه السلام) لم يكن ليترك من يسبقه إلى ياسر، وهذا ما صرحت به بعض المصادر[٩٩] "ثمَّ برز ياسر وكان من أشدائهم، وكانت معه حربة يحوش بها المسلمين فبرز له علي [عليه السلام]، فقال الزبير: أقسمت عليك إلا خليت بيني وبينه، ففعل علي، وأقبل ياسر بحربته يسوق بها الناس فبرز له الزبير فقالت صفية: يا رسول الله وا حزني، ابني يقتل يا رسول الله، فقال: بل ابنك يقتله، قال: فاقتتلا فقتله الزبير".

ومثلما هو واضح فإنَّ الإمام علي (عليه السلام) قد برز من الناحية الفعلية لياسر الذي يعده الجاحظ أشجع من مرحب، ولم يتنازل إلا تلبية لقسم الزبير عليه، وهذه فضيلة تحسب له، أولًا لسبقه غيره في التقدم إليه، وثانيًا لإيثاره ذلك على نفسه، ولو لم يعلم أنَّ الزبير كان قادرًا على قتله لما تنازل له عنه، ولو قُتل الزبير على يد ياسر في تلك المنازلة لأثر ذلك على معنويات المسلمين بصورة سلبية، لكونه من شجعانهم، ومن غير الممكن أن يسمح الإمام علي (عليه السلام) بذلك بعد كل ذلك الجهد.

الخاتمة

تبين في هذا البحث أنَّ الجاحظ كان يتعاطى بشكل سلبي مع دور الإمام علي (عليه السلام) في المعارك التي خاضها المسلمون بقيادة الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله)، وأنَّ الدافع وراء ذلك هو محاولة إعطاء الدور الأكبر في تلك المعارك لأبي بكر، منتهجًا بذلك أسلوبين: أولهما التضخيم في أدوار أبي بكر في حروب النبي (صلى الله عليه وآله) قبال أداور الإمام علي (عليه السلام)، وثانيهما محاولة التقليل من شأن من قُتِلَ بالسيف على يدي

الإمام علي (عليه السلام)، وقد بان ذلك بوضوح في كلِّ المعارك الكبرى التي خاضها المسلمون كبدر وأحد والخندق وخيبر. ولم يشر الجاحظ إلى معارك النبي (صلى الله عليه وآله) الأخرى كتبوك وحنين، لأنَّه لم يذكر أي موقف يمكن للجاحظ أن يوظفه ليظهر منقبة لأبي بكر قبال مواقف الإمام علي (عليه السلام).

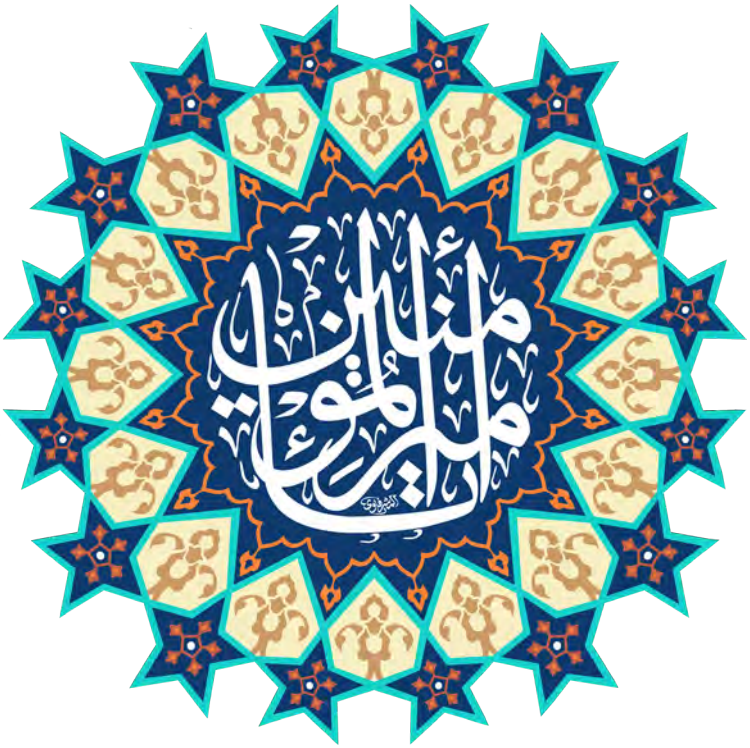

الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل عن خصائص أمير المؤمنين (عليه السلام). ينظر: النصر الله: الإمام علي (عليه السلام) في فكر معتزلة بغداد ص٢٥٣- ٣٠٣.

(٢) العريش: كل ما يستظل به، وهو شبه الهودج، أو هو الظلة من الشجر ونحوه، وكذلك يطلق على الخيمة، ينظر: الحربي، غريب الحديث ١/ ١٧٤؛ ابن سيدة، المخصص ١/ ٥/ ١٣٥.

(٣) العثمانية ص ٥٣.

(٤) النقع: الغبار، وجمعه نقاع، ومنه قول الشاعر:

فهن بهم ضوامر في عجاج
يثرن النقع أمثال السراحي

ينظر: الفراهيدي، العين ١/ ١٧٢، الجوهري، الصحاح٣/ ١٢٩٢.

(٥) الجاحظ، العثمانية ص ٥٣- ٥٤.

(٦) الغدير ٧/ ٢٠٧.

(٧) السيرة النبوية ٢/ ٤٥٧.

(٨) يعد لفظ الصديق من ألقاب أمير المؤمنين (عليه السلام) وفضائله المنسوبة لغيره. ينظر: أبو جعفر الاسكافي: نقض العثمانية ص ٢٩٠، ابن قتيبة: المعارف ص ١٦٩، البلاذري: أنساب الأشراف ٢/ ١٤٦، ابن عساكر: تاريخ دمشق ٤٢/ ٣٢. ولمزيد من التفاصيل ينظر: النصر الله: دور المرأة البصرية في الحركة الفكرية ص ١٨٧- ١٩١.

(٩) ينظر: الجاحظ، العثمانية ص ٥٣.

(١٠) الطبري، تاريخ الأمم والملوك ٢/ ١٤٥.

(١١) المصدر نفسه ٢/ ١٥٠.

(١٢) المغازي ١/ ٥٦.

(١٣) سورة القمر الآية ٤٥.

(١٤) الطبري، تأريخ الأمم والملوك ٢/ ١٧٢.

(١٥) ابن سعد، الطبقات ٢/ ٢٣؛ وينظر باختلاف اللفظ: الطبري، تاريخ الأمم والملوك ٢/ ١٣٥؛ المقريزي، إمتاع الأسماع ١/ ١٠٣؛ الصالحي الشامي، سبل الهدى والرشاد ٤/ ٤٥.

(١٦) شرح نهج البلاغة ١٤/ ١١٨.

(١٧) السيرة النبوية ٢/ ٤٥٧.

(١٨) الواقدي، المغازي ١/ ٦٨- ٦٩؛ الطبري، تاريخ الأمم والملوك ٢/ ١٣٤.

(١٩) العثمانية ص ٥٣.

(٢٠) روي أن الرسول (صلى الله عليه

وآلـه) كان يدعـو ربَّـه وعليـه رداء، فسـقط الـرداء مـن منكبيـه، فأتـاه أبـو بكـر ووضعـه عـلى منكبيـه، وقـال: يـا نبـي الله كفـاك مناشـدتك ربَّـك فـإنَّ الله سـينجز لـك مـا وعـدك، فأنـزل الله تعـالى قولـه: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ سورة الأنفال الآيـة ٩. ينظـر: ابـن أبي شـيبة، المصنـف ٨/ ٤٧٤؛ مسـلم، صحيـح ٥/ ١٥٦- ١٥٧؛ الطـبري، جامـع البيـان ٩/ ٢٥١؛ ابـن حبـان، صحيح ابـن حبـان ١١/ ١١٤؛ ابـن حجـر، فتـح البـاري ٧/ ٢٥٥.

(٢١) الجاحظ، العثمانية ص ٥٧.

(٢٢) العثمانية ص ٥٧- ٥٨.

(٢٣) الواقـدي، المغـازي ١/ ٢١٥؛ الطـبري، تاريـخ الأمـم والملـوك ٢/ ١٣٨، أبـو الفـرج الاصفهـاني، الأغـاني، ٤/ ٣٧٩؛ ابـن عبـد الـبر، الاسـتيعاب ٣/ ١٠٩٧؛ ابـن عسـاكر، تاريـخ مدينـة دمشـق ٤٢/ ٧٢؛ المحـب الطـبري، الريـاض النظـرة، ٣/ ١٨٦.

(٢٤) سورة النساء الآية ٩٥.

(٢٥) الصـدوق، عيـون أخبـار الرضـا ص ٢٠٠- ٢٠٥.

(٢٦) بناء المقالة الفاطمية ص ١٣٥.

(٢٧) العثمانية ص ٥٨.

(٢٨) ابـن أبي الحديـد، شرح نهـج البلاغـة ١/ ٢٤.

(٢٩) ابـن عسـاكر؛ تاريـخ مدينـة دمشـق ٤٢/ ٣٣٧؛ وينظـر باختـلاف اللفـظ: المحـب الطـبري، ذخائـر العقبـى ص ٦٨- ٦٩؛ القنـدوزي، ينابيـع المـودة ١/ ٣٦٥- ٣٦٦.

(٣٠) العثمانية ص ٥٩- ٦٠.

(٣١) نقـض العثمانيـة ص ٣٣٩؛ وينظـر: ابـن أبي الحديـد، شرح نهـج البلاغـة ١٣/ ٢٩٢.

(٣٢) سورة آل عمران الآية ١٥٣.

(٣٣) شرح نهـج البلاغـة ١١/ ٢٩٣؛ ولم أعثر عـلى هـذا النـص في مؤلفـات الجاحـظ، وقـد نـوه محقـق كتـاب العثمانيـة صفحـة ٦٢، إلى أنَّ هـذا النـص قـد يكـون في كتـاب العثمانيـة.

(٣٤) نقـض العثمانيـة ص ٣٣٩- ٣٤٠؛ وينظـر: ابـن أبي الحديـد، شرح نهـج البلاغـة ١٣/ ٢٩٣- ٢٩٤.

(٣٥) هـو أبـو دجانـة سـماك بـن أوس بـن خرشـة بـن لـوذان بـن عبـد ودّ بـن ثعلبـة بـن

الخزرج بن ساعدة بن كعب بن الخزرج الأكبر الأنصاري. شهد بدرا، وممن ثبت يوم أحد، وكان أحد الشجعان، له مقامات محمودة في معارك رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وهو من كبار الأنصار، استشهد يوم اليمامة. وقيل شهد مع الإمام علي (عليه السلام) صفّين. ينظر: ابن سعد: الطبقات الكبرى ٣/ ٥٥٦، ابن عبد البر: الاستيعاب ٢/ ٦٥٢، ٤/ ١٦٤٤.

(٣٦) العثمانية ص ٦٢- ٦٣.

(٣٧) المقريزي، إمتاع الأسماع ١/ ١٥٨.

(٣٨)نقض العثمانية ص ٣٤٠؛ وينظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة ١٣/ ٢٩٤.

(٣٩) الجاحظ، العثمانية ص ٦٣.

(٤٠) البيهقي، دلائل النبوة ٣/ ٢٦٣- ٢٦٤؛ الذهبي، تاريخ الإسلام ٢/ ١٩٠- ١٩١؛ الصفدي، الوافي بالوفيات ١٦/ ٢٧٣؛ المتقي الهندي، كنز العمال ١٠/ ٤٢٤- ٤٢٦.

(٤١) فاء: بمعنى رجع، وأفاءه غيره: رجعه، والفيء: الرجوع، تقول: إن فلانًا سريع الفيء عن غضبه، وإذا آلى الرجل عن امرأته ثمَّ كفَّر يمينه ورجع إليها قيل: فاء يفيء فيئًا. ينظر: الفراهيدي، العين ٨/ ٤٠٧؛ الجوهري، الصحاح ١/ ٦٣.

(٤٢) هتم: إنكسار الثنايا عن أصلها. الفراهيدي: العين ٤/ ٣٦، الزمخشري: الفائق ٣/ ٣٨٩.

(٤٣) الجاحظ، العثمانية ص ٦٣.

(٤٤) بناء المقالة الفاطمية ص ١٥٧.

(٤٥) ابن هشام، السيرة النبوية ٣/ ٦٠٠؛ الطبري، تاريخ الأمم والملوك ٢/ ١٩٩؛ ابن حبان، الثقات ١/ ٢٢٨- ٢٢٩؛ أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني ١٥/ ١٢٩؛ السمرقندي، بحر العلوم ١/ ٣٥؛ البيهقي، دلائل النبوة ٣/ ٢٤٥؛ ابن الأثير، الكامل ٢/ ١٥٦؛ الكلاعي، الاكتفاء ١/ ٣٨٠؛ الذهبي، تاريخ الإسلام ٢/ ١٨٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية ٤/ ٣٩؛ السيوطي، الدر المنثور ٢/ ٨٠.

(٤٦) العثمانية ص ٧١.

(٤٧) يريد بذلك حنظلة بن أبي سفيان الذي قتله الإمام علي (عليه السلام) في معركة بدر، وقد أشار الإمام علي (عليه السلام) إلى ذلك بقوله لمعاوية: «**فَأَنَا أَبُو حَسَنٍ قَاتِلُ جَدِّكَ وَخَالِكَ وَأَخِيكَ شَدْخاً يَوْمَ بَدْرٍ، ذلكَ السَّيْفُ مَعِي، وَبِذلِكَ**

الْقَلْـبِ أَلْقَـى عَـدُوِّي». الشريـف الـرضي، نهـج البلاغـة ص ٣٧٠.

(٤٨) الجاحظ، العثمانية ص ٦٠.

(٤٩) البـلاذري، أنسـاب الأشراف ٤/ ٢٨٥.

(٥٠) الواقـدي، المغـازي ١/ ٨٤؛ الطـبري، تاريـخ الأمـم والملـوك ٢/ ١٥٣؛ ابـن حبـان، الثقـات ١/ ١٧٣؛ البيهقـي، معرفـة السـنن والآثار٣/ ٢٥؛ ابـن الأثير، أسـد الغابـة ٢/ ٤٧؛ الهيثمـي، مجمـع الزوائـد ٦/ ٨١.

(٥١) الواقـدي، المغـازي ١/ ٢٨٥؛ وينظـر: ابـن عسـاكر، تاريـخ مدينـة دمشـق ٦٢/ ٤٠٩؛ ابـن أبي الحديـد، شرح نهـج البلاغـة ١/ ٢٤٣.

(٥٢) أبـو عـلي عامـر بـن الطفيـل بـن مالـك بـن جعفر العامـري، فارس قومـه وأحد فتاك العـرب وشـعرائهم وسـاداتهم قبل الإسـلام، فـارس مشـهور قـاد الجيـوش وقمـع العـدو، خـاض معـارك كثيرة، ووفـد عـلى الرسـول (صـلى الله عليـه وآلـه) وهـو في المدينـة، وهـو يريـد الغـدر بـه فلـم يقـدر، دعـاه الرسـول (صـلى الله عليـه وآلـه) إلى الإسـلام فاشـترط أن يجعـل لـه نصـف ثـمار المدينـة، وأن يجعلـه ولي الأمـر مـن بعـده، فـرده، فتوعـد النبـي (صـلى الله عليـه وآلـه) بقولـه: لأملأنهـا عليـك خيـلًا ورجـالًا، فدعـا عليـه فـمات. ينظـر: أبـو الفـرج الأصفهـاني، الأغـاني ١٧/ ٤٣- ٤٤؛ الصفـدي، الـوافي بالوفيـات ١٦/ ٣٣٠؛ ابـن كثير، السـيرة النبويـة ٤/ ١٠٩- ١١٣؛ جـواد عـلي، المفصـل في تاريـخ العـرب ٥/ ٣٨٩؛ الـزركلي، الأعـلام ٣/ ٢٥٢.

(٥٣) عتيبـة بـن الحـارث بـن شـهاب التميمـي، فـارس بنـي تميـم قبـل الإسـلام، وكان يلقـب بـ (صيـاد الفـوارس) و(سـم الفرسـان)، كان يعـد مـن أبطـال الجاهليـة الثلاثـة إلى جانـب عامـر بـن الطفيل وبسـطام بـن قيس، وكان يضرب بـه المثـل بالفروسـية فيقـال (أفـرس مـن صيـاد الفـوارس) قتلـه ذؤاب بـن ربيعـة. ينظـر: البـلاذري، أنسـاب الأشراف، ١٣/ ١٧٢- ١٧٧؛ العسـكري، تصحيفـات المحدثـين ٢/ ٧٠٥؛ أبـو هـلال العسـكري، جمهـرة الأمثـال ٢/ ٨٩- ٩٠؛ الحمـيري، الـروض المعطـار ص ٤١١؛ الـزركلي، الأعـلام ٤/ ٢٠١.

(٥٤) أبـو الصهبـاء بسـطام بـن قيـس بـن مسـعود الشـيباني، سـيد بنـي شـيبان، ومـن أشـهر فرسـان العـرب قبـل الإسـلام، وهـو مـضرب المثـل في الفروسـية، يقـال قتـل قبـل

الإسلام بقليل، ويقال إنَّه أدرك الإسلام ولم يسلم، قتله عاصم بن خليفة الضبي (يوم الشقيقة) بعد البعثة النبوية. ينظر: ابن عبد البر، الاستيعاب ٣/ ١٢١٠؛ ابن الأثير، الكامل ١/ ٦١٣- ٦١٧؛ جواد علي، المفصل في تاريخ العرب ٥/ ٣٦٧- ٣٦٨؛ الزركلي، الأعلام ٢/ ٥١.

(٥٥) الجاحظ، العثمانية ص ٥٩.

(٥٦) للمزيد عن هذه المعركة وأحداثها. ينظر: الواقدي، المغازي ١/ ٤٤٠- ٤٩٦؛ ابن هشام، السيرة النبوية ٣/ ٦٩٩- ٧١٥؛ الطبري، تاريخ الأمم والملوك ٢/ ٢٣٣- ٢٤٥.

(٥٧) للوقوف أكثر على دور الإمام علي(عليه السلام) في معركة الخندق ومقاتلته لعمرو بن عبد ود العامري. ينظر: دولي، النبي محمد (صلى الله عليه وآله) ومجتمعه دراسة الخصائص والعلاقات في ضوء المنظور القرآني الأحزاب مثالًا ص ١٧٥- ١٧٧.

(٥٨) سورة الأحزاب الآية ١٠- ١١.

(٥٩) الذهبي، العبر ١/ ٧.

(٦٠) سورة الأحزاب الآية ٢٥.

(٦١) المغازي ١/ ٤٧٠- ٤٧١.

(٦٢) ابن هشام، السيرة النبوية ٣/ ٧٠٩؛ الطبري، تاريخ الأمم والملوك ٢/ ٢٣٩؛ البيهقي، دلائل النبوة ٣/ ٤٣٧؛ ابن عبد البر، الدرر ١٧٤؛ ابن الأثير، الكامل ٢/ ١٨١.

(٦٣) الواقدي، المغازي ١/ ٤٧٠؛ المقريزي، إمتاع الأسماع ١/ ٢٣٦.

(٦٤) تاريخ الخميس، الديار بكري ١/ ٤٨٦.

(٦٥) ابن حبيب، المنمق ص ٤١٩- ٤٢٠.

(٦٦) البلخي، البدء والتاريخ ٤/ ٢١٨.

(٦٧)أبو الفداء، المختصر ١/ ١٠٨.

(٦٨) الواقدي، المغازي ١/ ٤٧٠، ابن هشام، السيرة النبوية ٣/ ٧٠٩؛ ابن سعد، الطبقات ٢/ ٦٨؛ البيهقي، دلائل النبوة ٣/ ٤٣٧؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق ٤٢/ ٧٨- ٨٠؛ السهيلي، الروض الآنف ٣/ ٢٧٩؛ الكلاعي، الاكتفاء ١/ ٤٢٥- ٤٢٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية ٤/ ١٢١- ١٢٢؛ الحلبي، السيرة الحلبية ٢/ ٦٤١- ٦٤٣.

(٦٩) ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر٢/ ق ٢/ ٢٩.

(٧٠) البيهقي، دلائل النبوة ٣/ ٤٣٩؛ ابن

كثير، البداية والنهاية ٤/ ١٢٢.

(٧١) ينظر: البيهقي، دلائل النبوة ٣/ ٤٣٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية ٤/ ١٢٢.

(٧٢) ابن هشام: السيرة النبوية ٣/ ٧٤٠-٧٤٣.

(٧٣) ابن طاووس: بناء المقالة الفاطمية ص ١٥٢.

(٧٤) الجاهلية لفظ يستعمل للإشارة لمدةِ ما قبل الإسلام من تاريخ العرب، والواقع هو لفظ قرآني لا يراد منه أنَّه مدة زمنية وإنَّما حالة نفسية ترفض الاهتداء بهدي الله وعدم الانقياد لشرع أو قانون، في أي زمان ومكان، وقد حدَّد القرآن أربع صفات عدها جاهلية، الحكم بغير ما أنزل الله، حمية الجاهلية، ظن الجاهلية، تبرج الجاهلية. ينظر: النصر الله: الجاهلية فترة زمنية أم حالة نفسية ص٥- ٤٣.

(٧٥) أبو جعفر الإسكافي، نقض العثمانية ص ٣٣٨؛ وينظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة ١٣/ ٢٩١.

(٧٦) البيان والتبيين ١/ ٢٠- ٢١.

(٧٧) أبو محرز خلف بن حيان المعروف بالأحمر، أديب وشاعر بصري، كان معلم الأصمعي، قال الأخفش: لم أدرك أحدًا أعلم بالشعر من خلف والأصمعي، له ديوان شعر وكتاب (جبال العرب) و(مقدمة في النحو) توفي في حدود ١٨٠ هـ. ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ١١/ ١٠٧- ١٠٨؛ الصفدي، الوافي بالوفيات ١٣/ ٢١٩- ٢٢٠؛ الزركلي، الأعلام ٢/ ٣١٠.

(٧٨) هو عنبسة بن سحيم الكلبي، فاتح من الغزاة الشجعان، كان عامل الأندلس في أيام هشام بن عبد الملك، كانت ولايته أربع سنين وأربعة أشهر، وأوغل في غزو بلاد الإفرنج، ووصلت فتوحاته إلى فرنسا، فعبر نهر الرون إلى الشرق، مات متأثرًا بجراحه في بعض المعارك سنة ١٠٧ هـ.، ينظر: ابن الأثير، الكامل ٥/ ١٣٦؛ الذهبي، تاريخ الإسلام ٧/ ٢٠٩؛ الزركلي، الأعلام ٥/ ٩١.

(٧٩) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة ١٦/ ١٤٦.

(٨٠) العظالى: من أيام العرب المشهورة، كان لتميم على بكر، سُمِّي بذلك لأنَّ الناس ركب بعضهم بعضًا، وقيل لأنَّ الاثنين والثلاثة ركبوا الدابة الواحدة، وقيل سُمي بذلك لتداخل الأنساب؛

ولأنَّهم خرجوا متساندين كل بني أب على رأية. ينظر: الجوهري، الصحاح ٥/ ١٧٦٨؛ ابن سيدة، المخصص ج٢/ ق٣/ السفر الثامن ص ٧٨.

(٨١) يوم الغبيط: ويسمى أيضًا يوم (البرديين)، وهو يوم من أيام العرب، كانت فيه الحرب بين بني شيبان وبني تميم، وأسر فيه بسطام بن قيس الشيباني. للمزيد ينظر: البلاذري، أنساب الأشراف ١٢/ ٢٠٠- ٢٠١؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان ١/ ٣٧٦؛ ابن الأثير، الكامل ١/ ٥٩٨.

(٨٢) البلاذري، أنساب الأشراف ١٢/ ٢٠٢؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ١/ ١١٨؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٤/ ١٣٠.

(٨٣) يوم قشاوة: من أيام العرب وفيه أغار بنو شيبان ورئيسهم بسطام بن قيس على بني عبيد الله بن ثعلبة بن يربوع، وأخذوا أنعامهم، وقتلوا فرسانهم وأسروا بعضهم، ثم أطلقوا سراحهم لاحقًا ودفعوا ديات بعض القتلى. ينظر: البلاذري، أنساب الأشراف ١٢/ ١٩٦- ١٩٧.

(٨٤) يوم النقا: هو ذاته يوم (الشقيقة) الذي قتل به بسطام، والشقيقة الفرجة بين الحبلين من حبال الرمل، ويقال له أيضًا يوم (الحسن) وهو الرمل، وفيه يقول ابن الأخضر:

ويوم شقيقة الحسنين لاقت
بنو شيبان آجالًا قصارى

ويعرف بيوم سويقة، وفيه يقول الشاعر:

بئس الفوارس يوم نعف سويقة
والخيل عادية على بسطام

ينظر: الميداني، مجمع الأمثال ٢/ ٤٠٠، ابن منظور، لسان العرب ١٣/ ١١٨.

(٨٥) البكري، معجم ما استعجم ٣/ ١٠٧٥، وللمزيد ينظر: جواد علي، المفصل في تاريخ العرب ٥/ ٣٦٧- ٣٦٨.

(٨٦) معجم البلدان ٢/ ٧٢؛ وينظر كذلك: البكري، معجم ما استعجم ١/ ٣٣٤- ٣٣٥.

(٨٧) السيرة النبوية، ٣/ ٧٩٧.

(٨٨) ابن حنبل، المسند، ٥/ ٣٥٣؛ النسائي، السنن الكبرى، ٥/ ١٠٩؛ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ٤٢/ ٩٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ٧/ ٣٧٣؛ الهيثمي، مجمع الزوائد، ٦/ ١٥٠.

(٨٩) ابن أبي شيبة، المصنف، ٨/ ٥٢٥؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ١٠/ ٤٦٣.

(٩٠) الجاحظ، العثمانية ص ٥٨- ٥٩.

(٩١) المغازي ٢/ ٧٠٦.

(٩٢) الواقدي، المغازي ٢/ ٦٥٨.

(٩٣) المقريزي، إمتاع الأسماع ١١/ ٢٩١.

(٩٤) الواقدي، المغازي ٢/ ٦٥٦؛ الذهبي، تاريخ الإسلام ٢/ ٤١٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية ٤/ ٢١٥.

(٩٥) تاريخ الخميس، ٢/ ٥٠.

(٩٦) ابن أبي شيبة، المصنف ٨/ ٥٢٠؛ ابن حنبل، المسند ٤/ ٥٢؛ مسلم، صحيح مسلم ٥/ ١٩٥؛ ابن أبي عاصم، السنة ص ٥٩٤؛ النسائي، السنن الكبرى ٥/ ١١٠؛ ابن حبان، صحيح ابن حبان ١٥/ ٣٨٢؛ الطبراني، المعجم الكبير ٧/ ١٧- ١٨؛ الحاكم النيسابوري، المستدرك ٣/ ٣٩؛ البيهقي، السنن الكبرى ٩/ ١٣١؛ ابن عبد البر، الاستيعاب ٢/ ٧٨٧؛ المتقي الهندي، كنز العمال ١٠/ ٤٦٤.

(٩٧) ينظر: العثمانية ص ١٦١- ١٦٢.

(٩٨) العيني، عمدة القاري ١٦/ ٢١٦.

(٩٩) الواقدي، المغازي ٢/ ٦٥٧؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق ١٨/ ٣٨١.

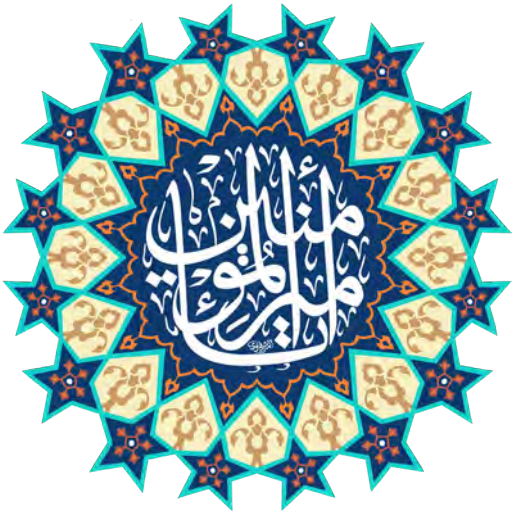

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا: المصادر

* ابن الأثير، عزُّ الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد الشيباني (ت ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م).

١. أسد الغابة في معرفة الصحابة، ب محق، ب ط، دار الكتاب العربي، بيروت، ب ت.

٢. الكامل في التاريخ، ب محق، ب ط، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٥.

* البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي (ت ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م).

٣. معجم ما استعجم، تح: مصطفى السقا، ط٣، عالم الكتب، (بيروت، ١٩٨٣م).

* البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ/ ٨٩٢م).

٤. أنساب الأشراف ج١، تح: محمد حميد الله، ب ط، دار المعارف، مصر، ١٩٥٩م.

٥. أنساب الأشراف، الإمام علي (عليه السلام) ح٢، تح: محمد باقر المحمودي، ط٢، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، ١٤١٩هـ.

* البلخي، أبو زيد احمد بن سهل (ت ٣٢٢هـ/ ٩٣٤م).

٦. البدء والتاريخ، ب تح، ب ط، مكتبة المثنى، بغداد، ١٨٩٩م.

* البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨هـ/ ١٠٦٦م).

٧. دلائل النبوة، تح: عبد المعطي قلعجي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م.

٨. السنن الكبرى، ب محق، ب ط، دار الفكر، بيروت، ب ت.

٩. معرفة السنن والآثار، تح: سيد كسروي حسن، ب ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ب ت.

* الجاحظ، عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ).

١٠. البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٧، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨.

١١. العثمانية، تح: عبد السلام محمد هارون، ب ط، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٥٥.

* أبو جعفر الاسكافي، محمد بن عبد الله المعتزلي (ت ٢٢٠ هـ).

١٢. نقض العثمانية، تح: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١.

* الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ/ ١٠٠٣م).

١٣. الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.

* الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ/ ١٠١٤م).

١٤. المستدرك على الصحيحين، تح: يوسف بن عبد الرحمن، ب ط، دار المعرفة، بيروت، ب ت.

* ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم البستي (ت ٣٥٤هـ/ ٩٦٥م).

١٥. الثقات، تح: محمد عبد المعيد خان، ط١، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٩٧٣م.

١٦. صحيح ابن حبان، تح: شعيب الأرنؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة، ب مكا، ١٩٩٣م.

* ابن حبيب، محمد بن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥هـ/ ٨٥٩م).

١٧. المنمق في أخبار قريش، تح: خورشيد أحمد فاروق، ب ط، مطبعة عالم الكتب، ب مكا، ١٩٦٣م.

* ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ/ ١٤٤٨م).
١٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ب محق، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ب ت.
* ابن أبي الحديد، عز الدين أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله (ت ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م).
١٩. شرح نهج البلاغة، تح: محمد أبو الفضل، ط١، دار إحياء الكتب العربية، (ب مكا، ١٩٥٩م.
* الحربي، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق (ت ٢٨٥هـ/ ٨٩٨م).
٢٠. غريب الحديث، تح: سليمان بن إبراهيم، ط١، دار المدينة للطباعة والنشر، جدة، ١٩٨٤م.
* الحلبي، علي بن برهان الدين الشافعي (ت ١٠٤٤).
٢١. السيرة الحلبية، ب محق، ب ط، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٠هـ.
* الحميري، محمد بن عبد المنعم (ت ٩٠٠هـ/ ١٤٩٤م).
٢٢. الروض المعطار، تح: إحسان عباس، ط٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٤م.
* ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـ/ ٨٥٥م).
٢٣. المسند، ب محق، ب ط، دار صادر، بيروت، ب ت.
* ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م).
٢٤. العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر المعروف بـ(تاريخ ابن خلدون)، ب محق، ب ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ب ت.
* الديار بكري، حسين بن محمد بن الحسن (ت ٩٦٦هـ).
٢٥. تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس، ب محق، ب ط، دار صادر، بيروت، ب ت.
* الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ/ ١٣٧٤ م).
٢٦. تاريخ الإسلام، تح: عمر عبد السلام تدمري، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٧م.
٢٧. العِبر في خبر من غبر، تح: فؤاد سيد، ب ط، الكويت، ١٩٦١م.
* الزمخشري: جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨ هـ.
٢٨. الفائق في غريب الحديث، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.
* ابن سعد، محمد (ت ٢٣٠هـ/ ٨٤٥م).
٢٩. الطبقات الكبرى، ب محق، ب ط، دار صادر، بيروت، ب ت.
* السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد أحمد بن إبراهيم (ت ٣٧٣ هـ).
٣٠. بحر العلوم، المعروف بتفسير السمرقندي، ب محق، ب ط، ب مكا، ب ت.
* السهيلي، أبو القاسم بن عبد الله بن أحمد (ت ٥٨١هـ/ ١١٨٥م).
٣١. الروض الآنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، تح: طه عبد الرؤوف سعد، ب ط، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩م.
* ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (ت ٤٥٨هـ/ ١٠٦٥م).
٣٢. المخصص، تح: لجنة إحياء التراث العربي،

ب ط، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، ب ت.
* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م).
٣٣. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ب محق، ب ط، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ب ت.
* ابن أبي شَيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم الكوفي (ت ٢٣٥هـ/ ٨٤٩م).
٣٤. المصنف في الأحاديث والآثار، تح: سعيد اللحام، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩م.
* الشريف الرضي، أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي (ت ٤٠٦هـ).
٣٥. نهج البلاغة، تح: صبحي الصالح، ط١، بيروت، ١٩٦٧م.
* الصالحي الشامي، محمد بن يوسف (ت ٩٤٢هـ/ ١٥٣٥م).
٣٦. سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، تح: عادل أحمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
* الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين القمي (ت ٣٨١هـ/ ٩٩١م).
٣٧. عيون أخبار الرضا، تح: حسين الأعلمي، ط١، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٨٤م.
* الصفدي، صلاح الدين خليل بن إيبك (ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م).
٣٨. الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ب ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٠م.
* ابن طاووس، جمال الدين أبو الفضائل أحمد بن موسى (ت ٦٧٣هـ).
٣٩. بناء المقالة الفاطمية في نقض الرسالة العثمانية، تح: علي العدناني الغريفي، ط١، مؤسسة آل البيت (ﷺ) لإحياء التراث، قم، ١٩٩١.
* الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي (ت ٣٦٠هـ/ ٩٧٠م).
٤٠. المعجم الكبير، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ب ت.
* الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ/ ٩٢٢م).
٤١. تاريخ الأمم والملوك، تح: نخبة من العلماء، ط٤، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، (بيروت، ١٩٨٣م).
٤٢. جامع البيان عن تأويل القرآن، تح: صدقي جميل العطار، ب ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥م.
* ابن أبي عاصم، أبو بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك (ت ٢٨٧هـ/ ٩٠٠م).
٤٣. السنة، تح: محمد ناصر الألباني، ط٣، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.
* ابن عبد البر، أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد (ت ٤٦٣هـ/ ١٠٧١م).
٤٤. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تح: علي محمد البجاوي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.
٤٥. الدرر في اختصار المغازي والسير، بلا تح، بلا ط، (بلا مكا، بلا ت).
* ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن الشافعي (ت ٥٧١هـ/ ١١٧٥م).
٤٦. تاريخ مدينة دمشق، تح: علي شيري، ب ط،

دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.
* العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد (ت ٣٨٢ هـ).
٤٧. تصحيفات المحدثين، تح: محمد أحمد ميرة، ط١، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٨٢.
* العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد (ت ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م).
٤٨. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ب محق، ب ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ب ت.
* ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م).
٤٩. معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، ب ط، مكتبة الاعلام الإسلامي، قم، ١٩٨٣م.
* أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل (ت ٧٣٢هـ/ ١٣٣١م).
٥٠. المختصر في أخبار البشر، ب محق، ب ط، دار المعرفة، بيروت، ب ت.
* الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ/ ٧٩١م).
٥١. العين، تح: مهدي المخزومي إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، ط٢، مؤسسة دار الهجرة، قم، ١٩٨٨م.
* أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين بن محمد (ت ٣٥٦هـ/ ٩٦٦م).
٥٢. الأغاني، ب محق، ب ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ب ت.
* ابن قتيبة: أبو محمّد عبد الله بن مسلم الدّينوريّ، ت ٢٧٦هـ.
٥٣. المعارف، تح: ثروت عكاشة، القاهرة، ١٩٨١.
* ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ/ ١٣٧٣م).
٥٤. البداية والنهاية، تح: علي شيري، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٨م.
* الكلاعي، أبو الربيع سليمان بن موسى الأندلسي (ت ٦٣٤هـ/ ١٢٣٦م).
٥٥. الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله [صلى الله عليه وآله] والثلاثة الخلفاء، تح: محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
* المتقي الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين (ت ٩٧٥هـ/ ١٥٦٧م).
٥٦. كنز العمال، ضبط وتفسير بكري حياني، ب ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م.
* المحب الطبري، أبو جعفر أحمد (ت ٦٩٤هـ/ ١٢٩٤م).
٥٧. ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، ب محق، مكتبة القدسي، ب مكا، ١٣٥٦.
٥٨. الرياض النضرة في مناقب العشرة، ب محق، دار الكتب العلمية، بيروت، ب ت.
* مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ/ ٨٧٤م).
٥٩. الجامع الصحيح المعروف ب (صحيح مسلم)، ب محق، ب ط، دار الفكر، بيروت، ب ت.
* المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤١م).
٦٠. إمتاع الأسماع بما للنبي [صلى الله عليه وآله]

من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، تح: محمد بن عبد الحميد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

* ابن منظور، أبو الفضل محمد جمال الدين بن مكرم الأفريقي (ت ٧١١هـ/ ١٣١١م).

٦١. لسان العرب، ب محق، ب ط، نشر أدب الحوزة، قم، ١٩٨٤م.

* النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر (ت ٣٠٣هـ/ ٩١٥م).

٦٢. السنن الكبرى، تح: عبد الغفار البنداري وسيد كسروي حسن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م.

* ابن هشام، أبو محمد عبد الملك بن هشام (ت ٢١٨هـ/ ٨٣٣م).

٦٣. السيرة النبوية، تح: محمد محيي الدين، ب ط، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ١٩٦٣م.

* أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله (ت ٣٩٥هـ).

٦٤. جمهرة الأمثال، تح: محمد أبو الفضل وعبد المجيد قطامش، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٩٦٤م.

* الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧هـ/ ١٤٠٤م).

٦٥. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ب محق، ب ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.

* الواقدي، محمد بن عمر بن واقد (ت ٢٠٧هـ- ٨٢٢م).

٦٦. المغازي، تح: مارسدن جونسن، ب ط، نشر داتش إسلامي، ب مكا، ١٩٨٤م.

* ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي (ت ٦٢٦هـ).

٦٧. معجم البلدان، ب محق، ب ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٩م .

ثانيًا: المراجع

* جواد علي.

٦٨. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ساعدت جامعة بغداد على نشره، بغداد، ١٩٩٣م.

* القندوزي، سليمان بن إبراهيم الحنفي (١٢٢٠- ١٢٩٤هـ).

٦٩. ينابيع المودة لذوي القربى، تح: سيد علي جمال، ط١، دار الأسوة للطباعة والنشر، ب مكا، ١٤١٦هـ.

* الزركلي، خير الدين.

٧٠. الأعلام قاموس تراجم، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠م.

* النصر الله: جواد كاظم.

٧١. الإمام علي (عليه السلام) في فكر معتزلة بغداد، ط١، مؤسسة علوم نهج البلاغة، العتبة الحسينية، كربلاء، ٢٠١٧م.

٧٢. الجاهلية فترة زمنية أم حالة نفسية، مجلة أبحاث البصرة، مج ٣١، ع أ، ج أ، ٢٠٠٦. ص٥- ٤٣.

٧٣. دور المرأة البصرية في الحركة الفكرية (معاذة العدوية ت ٨٣هـ أنموذجا)، مجلة تراث البصرة، مركز تراث البصرة، العتبة العباسية، العدد الأول، ٢٠١٧م. ص ١٧٥- ٢٣٠.

INAHJ.ORG

يا أمين المؤمنين ما عرفناك إلا بالنبي

قال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم):

لضربة علي يوم الخندق أفضل من عبادة الثقلين إلى يوم القيامة.

روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، محمد تقي المجلسي (الأول) (ت: ١٠٧٠ هـ): ١٠٨/١٣ .

الاستنباط
عند أمير المؤمنين (عليه السلام)

Ameer-il-Mu'mineen's (peace bre upon him) Deduction

م. كريم طاهر البعاج

جامعة القادسية

Lecturer. Kareem Tahir Al-Ba'aj

University of Qadisiyah

ملخص البحث

موضوع البحث: الاستنباط عند أمير المؤمنين بوصفه (عليه السلام) ينضوي على ميزتين مهمتين: إحداهما- إنَّه يتعلق بشخصية فذة هي شخصية أمير المؤمنين (عليه السلام).

والأخرى- إنَّه يدرس علمًا ذا درجة رفيعة؛ هو الاستنباط فكان من الضروري التأسيس لمصطلح الاستنباط؛ وذلك بتوضيح دلالته اللغوية والاصطلاحية: في الفقه، وفي التفسير، وفي النقد الحديث. لقد صممت خطة البحث بطريقة تضمن مقاربة الموضوع مقاربة شاملة -ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا- وذلك بتوزيع استنباطات أمير المؤمنين (عليه السلام) على المباحث على أساسين: أحدهما- الموضوع الذي يتعلق به الاستنباط.

والآخر باقتراح عنوان جامع يلتقط ظاهرة نوعية في استنباطات أمير المؤمنين (عليه السلام) كما في عنوان (الاستنباطات الانتزاعية) في المبحث الخامس. إذ تناولنا الدلالة اللغوية للانتزاع؛ ثم وضحنا دلالته الاصطلاحية في هذا البحث. وقد نجمع بين الأساسين في توزيع الاستنباطات كما فعلنا في المبحث السادس في العنوان الرئيس: (الاستنباطات الأبكار)، والعنوانات الفرعية.

إنَّ البحث بكلِّ مباحثه وتفاصيله مكرس لإظهار دقة استنباطات أمير المؤمنين (عليه السلام) وبراعته، ولم يقتصر ذلك على مباحثه التطبيقية الخمسة؛ بل وظفنا هوامش البحث لهذا الغرض، وكان من مهماتنا الأساسية توضيح دقة استنباطات أمير المؤمنين (عليه السلام) وعمقها كما في استنباطه لوصف دقيق للروح الذي تفرد به، وكما في استنباطه لمعنى التحديث في سورة الضحى.

Abstract

The present paper is about Deduction of Ameer-il-Mu'mineen (peace bre upon him) as it involves two important characteristics: (i) it relates to a great personality of Ameer-il-Mu'mineen (peace be upon him), and (ii) it deals with a high level science, i.e., Deduction. It was necessary to establish for a term of Deduction by means of its linguistic meaning and terminology in philology, interpretation, and modern criticism. Methodology of the paper was designed to ensure, as far as possible, the comprehensive approach of the topic by classifying the Deductions of Ameer-il-Mu'mineen as per the sections on the basis of two standards: (a) the subject which Deduction relates to, and (b) the suggestion of comprehensive title which chooses an ideal phenomenon of Ameer-il-Mu'mineen's Deductions like 'snatching deductions' in 5th section where we discussed the linguistic meaning and terminology of snatching and may collect the two bases in classifying deductions as it was done in the 6th section in the main title 'The Early Deduction' as well as in the subtitles.

Totally, this study was devoted to show the accuracy and ingenuity in Ameer-il-Mu'mineen's (peace bre upon him) Deductions. This was not only restricted to the its five sections but also we added some footnotes for this purpose. One of our important jobs in this paper was to show the accuracy and depth in Ameer-il-Mu'mineen's Deductions such as the concise description of the soul and the meaning of modernization in surah Ad-Duha.

المقدِّمة

أُقاربُ في هذا البحث موضوعًا مُهمًّا وسمتُهُ بـ (الاستنباط عند أمير المؤمنين (عليه السلام)). وقد انتظم البحث بستة مباحث وصدرتُ المباحث البحثية التطبيقية الخمسة بـ(إضاءة):

المبحث الأول: الاستنباط لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: استنباط دقيق لأمير المؤمنين (عليه السلام) لمعنى الراسخين في العلم وتوجيهات المفسرين لذلك المعنى.

المبحث الثالث: استنباط أمير المؤمنين (عليه السلام) لإجابات عن أسئلة ابن الكواء المتعنتة.

المبحث الرابع: استنباطان لأمير المؤمنين بشأن الاستغفار.

المبحث الخامس: الاستنباطات الانتزاعية.

المبحث السادس: الاستنباط بوصفه دليلًا على عبقرية أمير المؤمنين (عليه السلام): الاستنباطات الأبكار.

لقد اجتهدتُ في هذا البحث في تتبع ودراسة استنباطات أمير المؤمنين (عليه السلام) فظفرتُ بكثير منها وكلها دقيقة سديدة، بيد أنَّ طبيعة النشر في المجلات العلمية التي تقتضي الإيجاز جعلتني مُضطرًا إلى الاقتصار على تسعة عشر استنباطًا من درر أمير المؤمنين (عليه السلام)، وما لا يُدركَ كلهُ لا يُترك جلهُ وآخر دعوانا أنْ الحمد لله ربَّ العالمين.

المبحث الأول

الاستنباط لغة واصطلاحًا

الاستنباط لغةً:

قال ابن قارس: «نبط: كلمه تدل على استخراج شيء»[1]، وقال ابن منظور: «النبطُ الماءُ الذي ينبُطُ مِن قعر البئر إذا حُفِرت.... وأنبطنا الماءَ أي: استنبطناهُ وانتهينا إليه.... ونبطَ

الماءُ ينبطُ وينبِطُ نبوطًا: نَبَعَ، وكلُّ ما أُظهِرَ فقد أُنبطَ.... والاستنباطُ الاستخراجُ»[٢].

إنَّ الأصل الواحد في مادّة: (نبط) هو خروج شيء أو إخراجه من باطن شيءٍ أو من قعره، ومِن مصاديقه: استخراج الماء من قعر البئر أو من باطن الأرض[٣]، وممَّا تقدَّم نخلص إلى القول: إنَّ معنى الاستنباط في اللغة: الاستخراج، وهو معنى حقيقي.

ورصد الزمخشري المعنى المجازي للاستنباط فقال: «واستنبط معنًى حسنًا ورأيًا صائبًا لعلمه الذي يستنبطونه منه. واستنبطتُ من فلان خبرًا»[٤].

الاستنباط اصطلاحًا:

الاستنباط مصطلح تتجاذبه تخصصات عِدة:

الاستنباط في الاصطلاح الفقهي:

هو استخراج الحكم الفقهي أو استخراج العِلَّة إذا لم يكونا مخصوصين ولا مجمعًا عليهما بنوع من الاجتهاد، فيستخرج الفقيه المجتهد الحكم بالقياس أو العلَّة بالتقسيم والسبر أو المناسبة أو غيرها ممَّا يُعرف بمسالك العلة[٥]، وبعبارة السيد الشريف المرتضى: «استخراج الحكم من فحوى النص»[٦].

الاستنباط في الاصطلاح النقدي الحديث:

الاستنباط في الاصطلاح النقدي الحديث: هو سلسلة عمليات إدراكية تسمح بالوصول إلى نتيجة دقيقة، يتبع المنهج الاستنباطي طريقة تنازلية، تُعلِّم على العبور منَ العام إلى الأكثر خصوصية، ومنَ الطبقة إلى مكوناتها[٧].

ثمة مصطلح في تحليل الخطاب هو (الضمني)، حيث يمكننا أنْ نستنبط من الملفوظ محتويات لا تشكل مبدئيًا الموضوع الحقيقي للتلفظ، ولكنها

تظهر عبر المحتويات الصريحة، وهذا هو مجال الضمني[٨].

وينبغي التمييز بين الضمنيات الدلالية والضمنيات التداولية، فالأولى ترتبط بالمادة اللغوية للملفوظ وليس أكثر من ذلك، ولاستخراج الثانية -الضمنيات التداولية- يعمد المتلفظ المشارك إلى ربط الملفوظ بسياقه باستدعاء قوانين الخطاب أساسًا[٩].

الاستنباط في اصطلاحات المفسرين:

الاستنباط: هو ربط كلام ذي معنى بمدلول الآية القرآنية، بأي نوع من أنواع الربط، كأن يكون بدلالة إشارة، أو بدلالة مفهوم، أو بغيرهما، ويختلف الاستنباط تبعًا لما يفيدهُ المُستنبط من الآية القرآنية، فقد يكون استنباط حكم فقهي، أو يكون استنباط أدب تشريعي عام، أو يكون استنباط أدب أخلاقي في معاملة الناس، أو استنباط فوائد تربوية تتعلق بتزكية النفوس، أو يكون استنباط فائدة علمية[١٠].

ثمة علوم قرآنية علَّمها الله تعالى نبيه ممَّا أودع في كتابه من المعاني الجلية والخفية وأمره بتعليمها، وهذا النوع قسمان:

• قسمٌ لا يجوز الكلام فيه إلّا بطريقة السمع، وذلك كأسباب النزول والناسخ والمنسوخ، والقراءات، واللغات.

• قسم يؤخذ بطريق النظر والاستدلال والاستنباط من العبارات والألفاظ القرآنية.

وهذا القسم يقسّم على قسمين أيضًا:

أحدهما- اختلفوا في جوازه، وهو تأويل الآيات المتشابهات في الصفات.

والآخر- اتفقوا على جوازه، وهو استنباط الأحكام الأصلية والفرعية، والمواعظ والحِكم والإشارات وما

شاكل من كلِّ ما لا يمتنع استنباطه من القرآن، واستخراجه منه لمن كان أهلًا لذلك[١١].

إنَّ الاستنباط علم جليل رفيع موصوفُ بالغوص[١٢]، مقترنٌ بالمهم والمُعضل، قال الزمخشري: «فاستعير [الاستنباط] لما يستخرجه الرجل بفضل ذهنه من المعاني والتدابير، فيما يُعضِل ويهمُّ»[١٣]، والاستنباط كما هو مقترن بالمُعضل من المعاني فإنَّه غالبًا ما يتعلق بالتراكيب؛ لأنَّ الآيات التي يُستنبط منها وتحتاج إلى تفسير ليس شيءٌ منها إلا ومفردات ألفاظه كلها ظاهرة واضحة، وإنما التفسير يقع في غموض المعنى من جهة التركيب، لا من جهة ألفاظه المفردة، لأنَّ معنى المفردة يتداخل بالتركيب وتصير له خصوصية، وأعجب ما في ذلك أَنْ تكون الألفاظ المفردة التي تكوَّنت منها التراكيب واضحة كلها، وإذا نظر إليها داخل التركيب احتاجت إلى استنباط[١٤].

وقد حدَّ الشريف الجرجاني الاستنباط بـ «استخراج المعاني منَ النصوص بفرط الذهن وقوة القريحة»[١٥]. إنّ القاسم المشترك بين تعريفات المفسرين للاستنباط هو أنّه موصوف بالغوص على المعاني الخفية، ولا يكون إلا في الملتبس والمُعضل، فالمستنبط المتمرس لا يستخرج المعاني إلا بكدِّ ذهنه وقوة قريحته، والصيغة الصرفية لمفردة (استنبط) تدلُّ على تطلب الشيء لأجل حصوله، وكأنَّ فيها معنى التكلف في كدِّ الذهن[١٦]، ودلاليًا فإنَّ الجذر (نبط) يدلّ على أصل واحد وهو: استخراج الشيء، واللافت هنا أنّ مصطلح الاستنباط يتطابق في دلالته الاصطلاحية مع دلالته اللغوية.

إنَّ معاني القرآن على أربعة أُقسام[١٧]:

١. ما اختص الله تعالى بالعلم به،

فلا يجوز لأحد تكلف القول فيه، ولا تعاطي معرفته، كقول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[18]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[19] فلا يجوز تعاطي معرفة ما اختصّ الله تعالى به.

٢- ما كان من المعاني لفظه مطابقًا له، فكل من عرف اللغة التي خوطب بها، عرف هذه المعاني، كقول الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[20].

٣- ما كان من المعاني مجملًا لا ينبئ ظاهره عن المراد به مُفصَّلًا، كقول الله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾[21]، فإن تفصيل مناسك الحج وشروطه غير ممكن إلا بالرجوع إلى وحي من جهة الله تعالى أو بيان من النبي محمد (صلى الله عليه وآله).

٤- ما كان اللفظ مشتركًا بين معنيين فما زاد عنهما، ويمكن أنْ يكون كل واحد منهما مرادًا. فإنه لا ينبغي لأحد أنْ يقدم أحد المعنيين فيقول: إنّ مراد الله تعالى فيه بعض

ما يحتمل إلا بقول النبي أو بقول إمام معصوم؛ بل الواجب أنْ يقول: إذن الظاهر يحتمل لأمور، وكل واحد من هذه المعاني يجوز أن يكونْ مرادًا.

إضاءة:

لقد تضمن نهج البلاغة ضروبًا من العلوم والفنون التي فيها حاجة العلماء والمتعلمين والأدباء والمتأدبين، قال الشريف الرضي: «فيه حاجة العالِم والمتعلم، وبغية البليغ والزاهد»[٢٢].

لقد أراد أمير المؤمنين (عليه السلام) في بعض كلماته إشراك سامعه أو سائله في استنباط الجواب، فقد قيل له ذات مرة: صف لنا العاقل[٢٣]، فقال (عليه السلام) **«هو الّذي يَضعُ الشيءَ مَوَاضِعَهُ، فقيل: فصف لنا الجاهلَ، فقالَ: قد فعلتُ»**[٢٤]، في هذا الأنموذج يدعو أمير المؤمنين (عليه السلام) السائل إلى استنباط وصف الجاهل، وذلك بإعمال مفهوم (المخالفة) وهو «ما يُفهم من الكلام بطريق الالتزام، وقيل: هو أَنْ يُثبت الحكم في المسكوت على خلاف ما ثبت في المنطوق»[٢٥]، قال الشريف الرضي «يعني أنَّ الجاهل هو الذي لا يضع الشيءَ مواضعه، فكأنَّ ترك صفته صفة له، إذ كان بخلاف العاقل»[٢٦].

ومن نماذج دعوة أمير المؤمنين (عليه السلام) سامع كلامه إلى استنباط المعنى بنفسه قوله لحذيفة: **«كَيْفَ أَنْتَ يَا حُذَيْفَةُ إِذَا ظَلَمَتِ الْعُيُونُ الْعَيْنَ؟ وليس النبيُّ بين أظهرنا»**[٢٧].

ومراد أمير المؤمنين (عليه السلام) بالعين نفسه؛ لأنَّ أول اسمه حرف العين، أما المراد بالعيون فأسماء مَن ظلموه وغصبوه حقَّه وأوائل أسمائهم كلها بحرف العين فعبر عنهم بالعيون.

من كلمات أمير المؤمنين (عليه

السلام) القصار قوله: «اَلظَّفَرُ بِالْحَزْمِ، والحزمُ بإجالة الرأي، وَالرَّأْيُ بِتَحْصِينِ اَلْأَسْرَارِ»[٢٨]، يُستنبط منه: أن الظفر بتحصين الأسرار، ومن كلمات أمير المؤمنين القِصار قوله: «كلُّ متوقعٍ آتٍ وكلّ آتٍ قريب»[٢٩]، يُستنبط منه أنَّ كلّ متوقع قريب، وأنَّ السامع النبيه يتفاعل مع هذه الاستنباطات، لأنَّ النفس الفاضلة تميل إلى استنباط المعاني شغفًا منها باستخراج المعاني بالفكر والتأمل[٣٠].

المبحث الثاني
استنباط دقيق
لأمير المؤمنين (عليه السلام)
لمعنى الراسخين في العلم

خطبة الأشباح، وهي من جلائل خطبه (عليه السلام) التي خطب بها على منبر الكوفة «وَذَلِكَ أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ صِفْ لَنَا رَبَّنَا مِثْلَ مَا نَرَاهُ عِيَانًا؛ لِنَزْدَادَ لَهُ حُبًّا وَبِهِ مَعْرِفَةً، فَغَضِبَ وَنَادَى: الصَّلَاةَ جَامِعَةً، فَاجْتَمَعَ النَّاسُ حَتَّى غَصَّ الْمَسْجِدُ بِأَهْلِهِ، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ وَهُوَ مُغْضَبٌ مُتَغَيِّرُ اللَّوْنِ، فَحَمِدَ الله وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله»[٣١].

وقد تضمَّنت هذه الخطبة الجليلة استنباط أمير المؤمنين (عليه السلام) لمعنى الراسخين في العلم: «فَانْظُرْ أَيُّهَا السَّائِلُ: فَمَا دَلَّكَ الْقُرْآنُ عَلَيْهِ مِنْ صِفَتِهِ فَائْتَمَّ بِهِ وَاسْتَضِيءْ بِنُورِ هِدَايَتِهِ، وَمَا كَلَّفَكَ الشَّيْطَانُ عِلْمَهُ مِمَّا لَيْسَ فِي الْكِتَابِ عَلَيْكَ فَرْضُهُ، وَلَا فِي سُنَّةِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وآله) وَأَئِمَّةِ الْهُدَى أَثَرُهُ، فَكِلْ عِلْمَهُ إِلَى الله سُبْحَانَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ مُنْتَهَى حَقِّ الله عَلَيْكَ، وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ هُمُ الَّذِينَ أَغْنَاهُمْ عَنِ اقْتِحَامِ السُّدَدِ الْمَضْرُوبَةِ دُونَ الْغُيُوبِ، الإِقْرَارُ بِجُمْلَةِ مَا جَهِلُوا تَفْسِيرَهُ مِنَ الْغَيْبِ الْمَحْجُوبِ، فَمَدَحَ الله ـ تَعَالَى ـ اعْتِرَافَهُمْ بِالْعَجْزِ عَنْ تَنَاوُلِ

مَا لَمْ يُحِيطُوا بِهِ عِلْماً، وَسَمَّى تَرْكَهُمُ التَّعَمُّقَ فِيمَا لَمْ يُكَلِّفْهُمُ الْبَحْثَ عَنْ كُنْهِهِ رُسُوخاً، فَاقْتَصِرْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا تُقَدِّرْ عَظَمَةَ اللهِ سُبْحَانَهُ عَلَى قَدْرِ عَقْلِكَ فَتَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ»[٣٢].

لقد تضمَّن استنباط أمير المؤمنين (عليه السلام) إشارات ومحددات دقيقة لمفهوم الراسخين في العلم:

١- إنَّ الراسخين في العلم هم الذين يقرون بجُملة ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب، ومن المسائل الغيبية مسألة رؤية الله تعالى، وقد تناولها أمير المؤمنين وسيد الموحدين في مباحثه التوحيدية، واللافت للانتباه أنَّ السبب الذي من أجله خطب أمير المؤمنين (عليه السلام) بخطبة الأشباح هو للإجابة عن قول أحدهم: «صف لنا ربنا مثل ما نراهُ عيانًا»[٣٣]، وقد تضمنت الخطبة من جملة ما تضمنته هذا التعبير الدقيق: «والرّادعُ أناسيَّ الأبصارِ عَن أَنْ تنالَهُ أو تدركهُ»[٣٤] أي: الرادعُ إنسان البصر- وهو ما يرى وسط الحدقة ممتازًا عنها في لونها[٣٥]- أنْ تنالَ أنوار جلالته أو تدركهُ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾[٣٦].

ومِن مسائل الغيب التي يُقر الراسخون في العلم بالجهل في تفسيرها: الروح وعلم الساعة إذ يكلون علم هذه المسائل الغيبية إلى الله سبحانه وتعالى.

٢- إنّ الله - سبحانه وتعالى- مَدَحَ اعتراف الراسخين في العلمِ بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علمًا.

٣- لقد سمَّى الله - سبحانه وتعالى- ترك الراسخين في العلم التعمق فيما لم يكلفهم البحث عنه رسوخًا، وكأن لسان حالهم يقول: اللهمَّ ارحمنا مِن تكلّفِ مَا لا يعنينا.

٤- لقد نسب أمير المؤمنين (عليه السلام) تكلّف علم ما ليس

في القرآن الكريم، ولا في سُنة النبي (صلى الله عليه وآله) إلى الشيطان، وهذه رؤية عرفانية واستنباط دقيق من عالم رباني نحرير، وعلى أنْ يَكِلَ علمَ ذلك إلى الله - سبحانه وتعالى- فإنَّ ذلك منتهى حق الله عليه.

٥- إنَّ مسألة رؤية اللهّ - سبحانه وتعالى- تتعلق بعظمته، فهي في غاية الأهمية ويجب على السائل- الذي سأل أمير المؤمنين (عليه السلام) - أَنْ لا يُقدر عظمة الله - سبحانه وتعالى- على قدر عقلهِ المحدود فيكون من الهالكين، كالقائلين بجواز رؤية اللهّ -سبحانه وتعالى-.

توجيهات المفسرين لمعنى الراسخين في العلم في الآية السابعة من سورة آل عمران:

قال الزمخشري في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ﴾[٣٧]، «أي: لا يهتدي إلى تأويله الحق الذي يجب أنْ يُحمل عليه إلا الله وعِبادُه الذين رسخوا في العلم، أي: ثبتوا فيه وتمكنوا وعَضّوا فيه بضرس قاطع، ومنهم مَن يقفُ على قوله إلا اللهّ، ويبتدئ والراسخون في العلمِ يقولون... والأول هو الوجه»[٣٨].

على الوجه الأول -الذي رجحه الزمخشري- وهو عطف (الراسخون) على (إلا الله) تكون الدلالة: أنَّ الراسخين في العلم يعلمون تأويل القرآن وأنهم يعلمون تأويل (المتشابه) من آيات القرآن، وعلى هذا الوجه تكون (يقولون) نصب على الحال من الراسخين[٣٩]، وهذا الوجه مروي عن ابن عباس ومجاهد[٤٠].

قال القرطبي في معرض كلامه عن قول النبي(صلى الله عليه وآله) لابن عباس: «اللهمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»[٤١]، أي علمهُ معاني كتابك، واستدل بذلك على أنَّ الراسخين في العلم يعلمون تأويل

القرآن؛ لكن المتشابه من آيات القرآن يتنوع، فمنه لا يُعلم البتة كأمر الروح وعلم الساعة ممَّا استأثر الله تعالى بغيبه، وهذا الضرب لا يتعاطى علمه ابن عباس ولا غيره، فمن قال من العلماء الحذاق بأَنَّ الراسخين في العلم لا يعلمون علم المتشابه فإنما أراد هذا الضرب، وأما ما يمكن حمله على وجوهٍ في اللغة ومناحٍ في كلام العرب فيتأول ويعلم تأويله المستقيم[٤٢].

إيرادات فخر الدين الرازي على عطف (والراسخون) على (إلا الله):

١- قال الرازي: ((لو كان قوله [تعالى] (والراسخون في العلم) معطوفًا على قوله [تعالى] (إلا الله) لصار قوله [تعالى] (يقولون آمنا به) ابتداء، وأنه بعيد عن ذوق الفصاحة، بل كان الأولى أَنْ يُقال: وهم يقولون آمنا به، أو يقال: ويقولون آمنا به))[٤٣].

إنّ قول الرازي: ((وأنَّه بعيد عن ذوق الفصاحة)) مجافٍ للصواب، وأما قوله: بل الأولى أن يُقال كذا أو كذا فهو ظاهر الفساد؛ لأنَّ فيه زيادة في الألفاظ لا يقتضيها المعنى، وهو مُشرب بالتكلف، وإنَّما عمد الرازي إلى هذه (الحذلقة)؛ ليسوّغ معنى أَنَّ الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل كتاب الله تعالى.

٢- قال الرازي: ((قوله تعالى: (كل من عند ربنا) يعني أنَّهم [الراسخون في العلم] آمنوا بما عرفوه على التفصيل، وبما لم يعرفوا تفصيله وتأويله، فلو كانوا عالمين بالتفصيل في الكل لم يبق لهذا الكلام فائدة))[٤٤].

لقد استنتج الرازي من قول الله تعالى حكاية عن الراسخين في العلم: (كل من عند ربنا)، استنتج أَنَّ الراسخين لا يعلمون تأويل المتشابه بالتفصيل؛ وهو استنتاج خاطئ؛ لأنَّ

المعنى الدقيق الذي أفادته الآية أَنَّ الراسخين في العلم يعلمون تأويل المحكم من الآيات على التفصيل، أما المتشابه فلا يعلمون تأويله كله، وبعض من المتشابه الذي لا يعلم الراسخون في العلم تأويله، إنَّما يكلون علمه إلى الله تعالى، وهو منتهى حق اللهّ تعالى عليهم.

وفي قول الله تعالى حكاية عن الراسخين في العلم: (آمنَّا به كل من عند ربنا)[٤٥] ثمة ضمير في (كل) عائد على كتاب الله تعالى محكمه ومتشابهه، والتقدير: كله من عند ربنا، وحذف الضمير لدلالة (كل) عليه، إذ هي لفظة تقتضي الإضافة[٤٦]، فيكون معنى هذا المقطع من الآية الكريمة حكاية عن الراسخين في العلم: آمنا بالكتاب كل متشابه ومحكمه من ربنا الحكيم الذي لا يتناقض كلامه ولا يختلف كتابه[٤٧]، وقد وصفهم الله تعالى بالرسوخ في العلم؛ لأنَّهم استناروا بعلمهم فلم يتعمقوا فيما لم يكلفهم الله تعالى البحث عنه، هذا هو الوجه الذي ينبغي أنْ تُحمل عليه الآية الكريمة لا ما تكلفه الفخر الرازي.

المبحث الثالث:

استنباط أمير المؤمنين (عليه السلام) لإجابات عن أسئلة ابن الكواء المتعنتة

عن الأصبغ بن نباتة قال: خطبنا أمير المؤمنين (عليه السلام) على منبر الكوفة فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أَيُّهَا النَّاسُ سَلُونِي فَإِنَّ بَيْنَ جَوَانِحِي عِلْمًا جَمًّا، فَقَامَ إِلَيْهِ ابْنُ الْكَوَّاءِ فَقَالَ:

يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا الذَّارِيَاتُ ذَرْوًا؟

قَالَ الرِّيَاحُ.

قَالَ: فَمَا الْحَامِلَاتُ وِقْرًا؟ قَالَ: السَّحَابُ.

قَالَ: فَمَا الْجَارِيَاتُ يُسْرًا؟ قَالَ: السُّفُنُ.

قَالَ: فَمَا الْمُقَسِّمَاتُ أَمْرًا؟ قَالَ:

المَلَائِكَةُ»[٤٨].

• إنّ سؤال ابن الكواء عن الذاريات ذروا أجاب عنه أمير المؤمنين (عليه السلام) برد الآية (الذاريات ذروا) إلى نظيرها المحكم: (فأصبح هشيمًا تذروه الرياح)، فنسخ أمير المؤمنين (عليه السلام) تشابه الآية في (الذاريات) بإحكام معناها في (الرياح)[٤٩].

• وفَسَرَ أمير المؤمنين قول الله تعالى: (فالحاملات وقرًا)[٥٠] بعد ردّها إلى قول الله تعالى: (تحملُ أثقالكم)[٥١]، وهذه الآية الأخيرة تُحكم الآية في (وقر)، حين تحدد وجهها في (الثقل)، (فالحاملات وقرًا) أي: (الحاملات ثقلًا)، وعندما استقرأ أمير المؤمنين (عليه السلام) الآية من مادة (ثقل)، هداه الاستقراء إلى النظير المحكم: (وينشئ السحاب)، مما يعني أنّ الحاملات وقرًا: (ثقلًا)، هي السحاب المثقلة بالماء[٥٢].

«بإسناد مرفوع إلى الأصبغ بن نباتة قال: أتى ابن الكواء أمير المؤمنين (عليه السلام) وكان معنتا في المسائل فقال له: يا أمير المؤمنين خبرني عن الله عزّ وجلَّ، هل كلَّمَ أحدًا من ولد آدم قبل موسى؟ فقال أمير المؤمنين (عليه السلام) قد كلَّمَ الله جميع خلقه بَرهم وفاجرهم، وردوا عليه الجواب، قال: فثقل ذلك على ابن الكواء ولم يعرفهُ فقال: وكيف كان ذلك؟ فقال: أو ما تقرأ كتاب الله تعالى إذ يقول لنبيه (عليه السلام): ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾[٥٣] فقد أسمعهم كلامه وردوا عليه الجواب كما تسمع في قول الله [تعالى] يا ابن الكواء، قالوا: بلى، وقال لهم: (إني أنا الله لا إله إلا أنا وأنا الرحمن

الرحيم) فأقروا له بالطاعة والربوبية، وميز الرسل والأنبياء والأوصياء، وأمر الخلق بطاعتهم فأقروا بذلك في الميثاق وأشهدهم على أنفسهم، وأشهد الملائكة عليهم ﴿أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾[٥٤]»[٥٥].

• قال ابن الكواء: يا أمير المؤمنين أخبرني عن قوس قزح، قال أمير المؤمنين (عليه السلام): ثكلتكَ أمكَ يا ابن الكواء، لا تقل: قوس قزح فإنَّ قزح اسم شيطان، ولكن قُل: قوس الله، إذا بدت يبدو الخِصب والريف[٥٦].

المبحث الرابع
استنباطان لأمير المؤمنين (عليه السلام) بشأن الاستغفار

١- استنباط المعنى الدقيق للاستغفار:

الاستغفار: استقلال الصالحات والإقبال عليها، واستكبار الفاسدات والإعراض عنها، وحدَّ علماء الكلام الاستغفار بأنه طلب المغفرة من الله تعالى بعد رؤية قبح المعصية[٥٧]، وطلب المغفرة إنَّما يكون بالدعاء والتوبة أو بغيرهما من الطاعة[٥٨].

قال أمير المؤمنين (عليه السلام) لقائلٍ قال بحضرته: «استغفر الله»[٥٩]: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ، أَتَدْرِي مَا الاسْتِغْفَارُ؟ إِنَّ الاسْتِغْفَارَ دَرَجَةُ الْعِلِّيِّينَ، وَهُوَ اسْمٌ وَاقِعٌ عَلَى سِتَّةِ مَعَانٍ: أَوَّلُهَا: النَّدَمُ عَلَى مَا مَضَى، وَالثَّانِي: الْعَزْمُ عَلَى تَرْكِ الْعَوْدِ إِلَيْهِ أَبَداً، وَالثَّالِثُ: أَنْ تُؤَدِّيَ إِلَى الْمَخْلُوقِينَ حُقُوقَهُمْ حَتَّى تَلْقَى اللهَ عزّ وجلّ أَمْلَسَ لَيْسَ عَلَيْكَ تَبِعَةٌ، وَالرَّابِعُ: أَنْ تَعْمِدَ إِلَى كُلِّ فَرِيضَةٍ عَلَيْكَ ضَيَّعْتَهَا فَتُؤَدِّيَ حَقَّهَا، وَالْخَامِسُ: أَنْ تَعْمِدَ إِلَى اللَّحْمِ الَّذِي نَبَتَ عَلَى السُّحْتِ فَتُذِيبَهُ بِالأَحْزَانِ، حَتَّى يَلْصِقَ الْجِلْدُ بِالْعَظْمِ، وَيَنْشَأَ بَيْنَهُمَا لَحْمٌ جَدِيدٌ، وَالسَّادِسُ: أَنْ تُذِيقَ الْجِسْمَ أَلَمَ الطَّاعَةِ كَمَا أَذَقْتَهُ

حَـلاَوَةَ الْمَعْصِيَـةِ، فَعِنْـدَ ذلِـكَ تَقُـولُ: أَسْـتَغْفِرُ الله»[٦٠].

٢- أمـير المؤمنـين (عليـه السـلام) يستسـقي السـماء باسـتغفار الله عـزّ وجـلَّ:

مـن دُرَّةٍ لأمـير المؤمنـين (عليـه السـلام) خطبـة في الاستسـقاء، وفيهـا تنبيـه العبـاد إلى وجـوب استغاثة رحمة الله (عـزّ وجـلَّ) إذا حبس عنهـم رحمة المطـر:

«إنَّ الله يبتَـلي عِبـادَهُ عنـد الأعـمالِ السَّـيِّئةِ بنقـص الثَّمَـراتِ، وحبـسِ الـبركَاتِ، وإغـلاقِ خَزائـنِ الخـيراتِ، ليتُـوبَ تائِـبٌ، ويُقلِـعَ مُقلِـعٌ، وَيتذكَّـرَ مُتذَكِّـرٌ، ويزدجِـرَ مُزدَجِـرٌ، وقَـد جَعَـل الله سـبحانَهُ الاسـتغفارَ سـببًا لـدرورِ الـرِّزقِ وَرَحمَـةِ الخَلـقِ، فقـالَ سُـبحانه: ﴿فَقُلْـتُ اسْـتَغْفِرُوا رَبَّكُـمْ إِنَّـهُ كَانَ غَفَّـارًا يُرْسِـلِ السَّـمَاءَ عَلَيْكُـمْ مِـدْرَارًا وَيُمْدِدْكُـمْ بِأَمْـوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَـلْ لَكُـمْ جَنَّـاتٍ وَيَجْعَـلْ لَكُـمْ أَنْهَـارًا﴾[٦١]»[٦٢].

يقـول أمـير المؤمنـين (عليـه السـلام) في مسـتهل هـذه الخطبـة: «أَلَا وَإِنَّ الْأَرْضَ الَّتِـي تُقِلُّكُـمْ، وَالسَّـمَاءَ الَّتِـي تُظِلُّكُـمْ، مُطِيعَتَـانِ لِرَبِّكُـم، ومـا أصبَحَتـا تَجـودانِ لَكُـم بِبَرَكَتِهِـما تَوَجُّعًـا لَكُـم، ولا زُلفَـةً إلَيكُـم، ولا لِخَـيرٍ تَرجُوانِـهِ مِنكُـم، ولكِـن امِرَتـا بِمَنافِعِكُـم فَأَطاعَتـا، واقيمَتـا عَـلى حُـدودِ مَصالِحِكُـم فَقامَتـا»[٦٣].

يقـول أمـير المؤمنـين (عليـه السـلام): إنَّ السـماء والأرض إذا جاءتـا بمنافعكـم: السـماء بالمطـر، والأرض بالنبـات فإنهـما لم تأتيـا ذلـك تقربًـا إليكـم ولا رحمـة لكـم ولكنهـما أمرتـا بنفعكـم فامتثلتـا الأمـر؛ لأنَّـه أمـر مَـن تجـب طاعتـه، ولـو أنَّهـما أمرتـا بغـير ذلـك لفعلتـاه، والمعنـى: أَنّ الـكل مسـخرٌ تحـت القـدرة الإلهيـة ومُـراد أمـير المؤمنـين (عليـه السـلام) تمهيـد (قاعـدة الاستسـقاء) كأنّـهُ (عليـه السـلام) يقـول: إذا كانـت السـماء

والأرض أيام الجدب وحبس المطر وعدم الكلأ ليس ما كانَ منهما بغضًا لكم، ولا استدفاع ضرر يخاف منكم؛ بل طاعة الصانع الحكيم سبحانه فيما سخرهما له، وإذا كان الأمر كذلك فالأحرى ألا نأمل السماء والأرض، بل أنْ نجعلَ آمالنا معلقة بالملك الحق المدبر لهما، وأَنْ نسترحمه وندعوه ونستغفره لا كما كانت العرب في الجاهلية يقولون: مُطرنا بنوء كذا، وقد سخط النوء الفلاني على بني فلان فأمحلوا(٦٤).

المبحث الخامس

الاستنباطات الانتزاعية:

الانتزاع في اللغة:

قال الجوهري: ((نزعت الشيءَ من مكانِهِ أنزِعهُ نزعًا: قلعته (...) وانتزعتُ الشيءَ فانتزعَ، أي قلعتهُ فاقتلعَ))(٦٥)، وقال ابن منظور: ((نزعَ الشيءَ ينزعُهُ نزعًا، فهو منزوع ونزيع، وانتزعتَهُ فانتزعَ: اقتلعتهُ فاقتلعَ))(٦٦).

وبئر نزوعٌ: ينتزع منها باليد لقرب مائها، ونزعنا لها العشب بأيدينا، وانتزعَ السهمُ منَ الكِنانةِ(٦٧)، يتضح مما أوردناه آنفًا أنّ المعنى اللغوي الحقيقي للانتزاع هو الاقتلاع.

ويُلمح الأصفهاني إلى ملحظ دقيق فيقول: ((نزع الشيء جَذبَه من مقرِّهِ كنزع القوس من كبده، ويستعمل ذلك في الأعراض، ومنه نزع العداوةِ والمحبة من القلب، قال [اللهّ] تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ﴾(٦٨))(٦٩)، والأمر نفسه نجده عند الزمخشري: ((ورأيته مكبًا على الشرِّ فانتزعتُهُ: سألته أَنْ ينزع عنه))(٧٠).

أما المعنى المجازي للانتزاع فقد استقصاه الزمخشري: ((ومن المجاز: نزعَ الأميرُ العاملَ عن عملهِ: عزله. ونزعَ المحتَضرُ وهو في النَّزعِ. ونزعت نفسه إلى الشيء نزاعًا ونزوعًا، ونازعته إليه. وبعيرٌ

نـازعٌ ونـزوعٌ: ينـزع إلى أوطانـه. وخيلٌ نزائع: غرائب نزعن عن قومٍ آخريـن. ونسـاءٌ نزائـع: تزوجـن في غير عشائرهن. وعنده نزيع ونزيعة: نجيب ونجيبة من غير بلادِهِ. ورياحٌ نزائـع: نكبـاواتٌ تنـزع بـين ريحـين)) [٧١].

الانتزاع في اصطلاح هذا البحث:

ليـس ثمـة دلالـة اصطلاحيـة دقيقـة لمفـردة (الانتـزاع) في الـتراث، بيـدَ أَنَّ ثمـة إرهاصـات لهـذا المصطلـح نجدهـا عنـد الأصفهـاني في إشـارة مقتضبـة للغايـة: ((وانتزعـتُ آيـة مـن القـرآن)) [٧٢]، ونجـد أيضًـا هـذه الإشـارة المقتضبـة عنـد الزمخشري -في معـرض كلامـه عنـد الدلالـة المجازيـة للانتـزاع: ((ونزعـتُ لـه آيـة مـن القـرآن وانتزعـت)) [٧٣]. إنَّ ألفـاظ الزمخـشري متواطئـة مـع ألفـاظ الأصفهـاني، ولا مُشـاحة في الألفـاظ.

نعنـي ب(الانتـزاع) في اصطـلاح هـذا البحـث: التقـاط دقيـق لآيـة مـن القـرآن الكريـم، أو مقطـع منهـا لغـرض اسـتنباط: معنـى، أو حكـم فقهـي، أو أدب أخلاقـي، أو فائـدة علميَّـة، وغنـيٌّ عـن البيـان أَنَّ هـذه الدلالـة الاصطلاحية هـي دلالـة مجازيـة وهـي قريبـة مـن المعنـى اللغـوي الحقيقـي لمفـردة (الانتـزاع) الـذي هـو الاقتـلاع.

١- اسـتنباط أمـير المؤمنـين (عليـه السـلام) لوجـود أمانـين في الأرض:

«كَانَ فِي الْأَرْضِ أَمَانَانِ مِنْ عَذَابِ اللهِ، وَقَدْ رُفِعَ أَحَدُهُمَا، فَدُونَكُمُ الْآخَرَ فَتَمَسَّكُوا بِهِ: أَمَّا الْأَمَانُ الَّذِي رُفِعَ فَهُوَ رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وآله) وَأَمَّا الْأَمَانُ الْبَاقِي فَالْاسْتِغْفَارُ. قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [٧٤]، قـال الـرضي: وهـذا مـن محاسـن الاسـتخراج ولطائـف الاسـتنباط» [٧٥].

٢- اسـتنباط أمـير المؤمنـين (عليـه السـلام) أَنَّ مَـن أُعطـيَ أربعًـا لم يُحـرَم

أربعًا:

وقالَ (عليه السلام): «مَنْ أُعطيَ أربعًا لَمْ يحرَمْ أَربَعًا: مَن أُعطيَ الدُّعاءَ لَمْ يُحرَمِ الإجابةَ، ومَن أُعطيَ التَّوبَةَ لَمْ يُحرَمِ القبولَ، ومَنْ أعطيَ الاستغفارَ لَمْ يُحرَمِ المغفرةَ، وَمَن أعطيَ الشُكرَ لَمْ يُحرَمِ الزيادةَ. قال الرضي: وتصديقُ ذلك كتابُ الله، قال الله [تعالى] في الدّعاءِ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾(٧٦) وقال [تعالى] في الاستغفار: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ الله يَجِدِ الله غَفُورًا رَحِيمًا﴾(٧٧) وقال [تعالى] في الشكر: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾(٧٨) وقال [تعالى] في التوبةِ: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى الله لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ الله عَلَيْهِمْ وَكَانَ الله عَلِيمًا حَكِيمًا﴾(٧٩)»(٨٠).

٣- استنباطان لأمير المؤمنين(عليه السلام): لا تأمنَّ على خيرِ هذهِ الأمةِ عذابَ الله، ولا تيأسَنَّ لشرِّ هذه الأمةِ من روحِ الله:

وقال (عليه السلام): «لا تأمنَنَّ عَلى خيرِ هذهِ الأمةِ عَذابَ اللهِّ، لقوله تعالى: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ الله إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾(٨١) وَلا تيأسَنَّ لشرِّ هذهِ الأمةِ من روحِ الله لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ الله إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾(٨٢)»(٨٣).

٤- استنباط أمير المؤمنين (عليه السلام) أَنَّ الزهدَ كله بين كلمتين من القرآن:

قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «الزُّهْدُ كُلُّهُ بَيْنَ كَلِمَتَينِ مِنَ الْقُرْآنِ: قَالَ الله عزّ وجلّ: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾(٨٤) فَمَنْ لَمْ يَأْسَ عَلَى الْماضِي، وَلَمْ يَفْرَحْ بِالآتِي، فَقَدْ أَخَذَ الزُّهْدَ بِطَرَفَيْهِ»(٨٥).

المبحث السادس

الاستنباط بوصفه دليلًا على عبقرية أمير المؤمنين (عليه السلام): الاستنباطات الابكار

انماز أمير المؤمنين (عليه السلام) عن سائر الناس بغزارة علمه، وقوة قريحته، وحضور أجوبته، فلا يُرتج عليه، وهو القائل بصدقٍ: سلوني، فلا يُسأَلُ عن شيءٍ إلّا أجاب، ولا قضى بين خصمين إلّا أصاب؛ ولأمير المؤمنين (عليه السلام) استنباطات دقيقة، سديدة من آيات القرآن الكريم، ظهرت بها درجته الرفيعة في الغوص، فما غاصَ غوصة في بحر القرآن إلّا أخرج درّة من درره، فـ«القرآن بحرٌ لا ينزفُهُ المستنزفون، وعيونٌ لا ينضِبها الماتحونَ»[٨٦].

أ- ثلاثة استنباطات دقيقة لأمير المؤمنين (عليه السلام) تتعلق بالعدل:

١- استنباط الفرق بين التوحيد والعدل:

قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «**التوحيدُ أَلا تتوهَّمَهُ، والعدل ألّا تَتَّهمهُ**»[٨٧]، ومعنى ألا تتوهمه أي: لا تتصوره تعالى جسمًا، أو صورة، أو في جهة مخصوصة، أو مالئًا لكل الجهات كما ذهب إليه قوم، أو نورًا من الأنوار، أو قوة سارية في جميع العالم كما قاله قوم، أو مِن جنس الأعراض التي تحل الحال أو تحل المحل، وليس تعالى بعرض، أو تحله تعالى المعاني والأعراض، فمتى توهم على شيء من هذا فقد خُولف التوحيد»[٨٨].

أما قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «**والعدلُ ألَّا تتهمهُ**» فمعناه: لا تتهمه تعالى في أفعال يُظن عدم الحكمة فيها[٨٩].

٢- استنباط فضل العدل على الجود:

وسُئل (عليه السلام): أيهما أفضل: العدل، أو الجودُ؟ فقال (عليه السلام): «**العدلُ يضعُ الأمور مواضِعَهَا، والجودُ يخرجُها من جهتها، والعدلُ سائس عامٌ، والجودُ**

عارضٌ خاصٌّ، فالعدلُ أشرفها وأفضلها»[٩٠].

استنباط من قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾[٩١] «الْعَدْلُ الْإِنْصَافُ، وَالْإِحْسَانُ: التَّفَضُّلُ»[٩٢].

ب- استنباط أمير المؤمنين (عليه السلام) لوصف دقيق عن الروح:

«أما بعدُ، فالروحُ نكتةٌ لطيفةٌ ولُمعةٌ شريفةٌ من صَنْعةِ باريها وقُدرة مُنشيها، أخرجها مِن خَزائن مُلكِهِ وأَسكَنَها في مُلكِهِ، فهي عندَهُ لكَ سَببٌ ولَهُ عندَكَ وديعةٌ فإذا أُخذتَ مَالكَ عَندهُ أَخذَ مالَهُ عِندك»[٩٣].

معنى قول أمير المؤمنين (عليه السلام) «الروح نكتة لطيفة»: النكتة في اللغة كل نقطة من بياض في سواد، أو سواد في بياض[٩٤]، أما معنى اللطيف فهو ما لم يكن حاجزًا لأبصارنا عن إبصار النور[٩٥] أي: الشفيف، فيكون المعنى: أَنّ الروح نقطة دقيقة شفيفة.

أما معنى قول أمير المؤمنين (عليه السلام) «ولمعَةٌ شريفةٌ»، فاللمعة في اللغة ((البقعة من السواد خاصة، وقيل كل لون خالف لونًا لمعة (...) ولمعة جسد الإنسان: نعمته وبريق لونه))[٩٦]، والأقرب إلى قول أمير المؤمنين (عليه السلام) أنّ اللمعة هي البريق، وأما الشرف في تعبير أمير المؤمنين (عليه السلام): «ولمعَةٌ شريفةٌ» فمعناه اللغوي الحقيقي هو العلو والارتفاع[٩٧]، وتعبير أمير المؤمنين (عليه السلام) منَ المجاز، نقول: ((لفلان شرفٌ وهو علو المنزلة، وهو شريف من الأشراف))[٩٨]؛ فيكون المعنى: أَنّ الروح عالية المنزلة رفيعة الشأن. ومعنى قول أمير المؤمنين (عليه السلام) «فهي عنده لك سبب»، السبب في اللغة: قيل: كل حبل حَدرتَهُ من فوق، وقيل: وَلَا يُدعى الحبلُ سَبباً حَتَّى

يُصْعَد بِهِ، ويُنْحَدَرَ بِهِ[٩٩]. فيكون المعنى: أَن الروح كالحبل ينحدر به وهو تعبير لطيف عن ارتباط الروح بباريها سبحانه وتعالى.

ج- استنباط أمير المؤمنين (عليه السلام) لكون المرض لا أجر فيه:

وقال [أمير المؤمنين] لبعض أصحابه في علة اعتلها: «**جعلَ اللهُ ما كانَ من شكواكَ حطًّا لسيئاتِكَ، فإنَّ المرضَ لا أَجرَ فيه، ولكنَّهُ يَحطُّ السَّيِّئاتِ، ويحتُّها حتَّ الأوراقِ. وإنما الأجرُ في القولِ باللِّسانِ، والعملِ بالأيدي والأقدامِ، وأنَّ اللهَ سُبحانَهُ يُدخِلُ بصدقِ النِّيَّةِ والسَّريرةِ الصّالِحةِ مَن يشاءُ من عبادِهِ الجَنَّةَ.**

قال الرضي: وأقولُ: صدق (عليه السلام)، إنَّ المرضَ لا أجرَ فيه، لأنه ليس مِن قبيل ما يستحق عليه العِوض، لأن العِوض يستحق على ما كانَ في مقابلة فعل الله تعالى بالعبد، من الآلام والأمراض، وما يجري مجرى ذلك. والأجر والثواب يستحقان على ما كان في مقابلة فعل العبد، فبينهما فرق قد بيّنهُ (عليه السلام)، كما يقتضيه علمه الثاقب ورأيه الصائب»[١٠٠].

د- استنباط معنى التحديث في قول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[١٠١]:

عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «**مَا عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ فَحَدث بِهِ**»[١٠٢]؛ وعن قتادة: «**إِذَا أَصَبْتَ خَيْرًا فَحَدِّثْ إِخْوَانَكَ**»[١٠٣]، تفسير أمير المؤمنين (عليه السلام) فيه نكتة، لأنك إذا حدّثت الآخرين بما عملت من الخير فكأنك تحثهم على فعل الخير، إنَّ مفهوم النعمة عند أمير المؤمنين (عليه السلام) هو ما استعنت به للإحسان للآخرين.

الخلاصة

١- الاستنباط هو الاستخراج، فإن كان استخراج الحكم من النص فهو

الاستنباط الفقهي، وإن كان استخراج أدب أخلاقي، أو فائدة تربوية أو عملية، أو من قبيل ذلك من الآية القرآنية فهو الاستنباط التفسيري، وإن كان استخراج محتوى ضمني عبر المحتويات الصريحة للنص فهو الاستنباط النقدي.

٢- نظرًا إلى ما يتمتع به أمير المؤمنين (عليه السلام) من غزارة علم، وتمرس في الاستنباط فإنه (عليه السلام) أهلٌ لأن يتزعَّم أمور الأمَّة.

٣- أراد أميرُ المؤمنين (عليه السلام) في غير موضع من كلماته إشراك سامِعه أو سائله في استنباط الجواب.

٤- لقد استنبط أمير المؤمنين (عليه السلام) حدًا للراسخين في العلم:

أ- الذين يقرّون بجملة ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب.

ب- إنّ الله تعالى مدحَ اعتراف الراسخين في العلم بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علمًا.

ج- لقد سمّى الله تعالى تسليم الراسخين في العلم إلى الله تعالى رسوخًا.

٥- ثمة ضرب من الاستنباط التفسيري اصطلحنا عليه بـ (الاستنباط الانتزاعي) على النحو الذي فصلناه في المبحث الخامس.

٦- لأمير المؤمنين (عليه السلام) استنباطات رائعة انتزعها من آيات القرآن الكريم:

أ- استنباطات أمير المؤمنين لوجود أمانين في الأرض.

ب- استنباط أمير المؤمنين أَنَّ مَن أُعطي أربعًا لم يحرم أربعًا.

ج- استنباط امير المؤمنين (عليه السلام) أنْ لا أمان على خير هذه الأمة من عذاب الله، ولا يأسَ لشر هذه الأمة من روح اللهّ تعالى.

د- استنباط أمير المؤمنين (عليه السلام) أَنّ الزهد كله بين كلمتين من القرآن الكريم.

٧- استنبط أمير المؤمنين (عليه السلام) إجابات لأسئلة ابن الكواء عن الذاريات ذروًا بأنها: الرياح، وعن الحاملاتِ وقرًا بأنها: السحاب، وعن الجارياتِ يُسرا بأنها: السفن، وعن المقسمات أمرًا بأنها: الملائكة وذلك عبر استقراءِ كلِّ آية استقراء قرآنيًا دقيقًا.

٨- استنبط أمير المؤمنين (عليه السلام) استنباط لاستسقاء السماء باستغفار الله عزّ وجلَّ.

٩- اتضح من البحث أن الاستنباط علمٌ رفيعٌ موصوفٌ بالغوص، وإن استنباطات أمير المؤمنين (عليه السلام) السديدة الدقيقة كشفت عن نبوغه في هذا العلم.

١٠- أشار البحث إلى أنّ الاستنباط دليلٌ بيّن على عبقرية أمير المؤمنين (عليه السلام) على النحو الذي فصلناه في محور البحث الخامس.

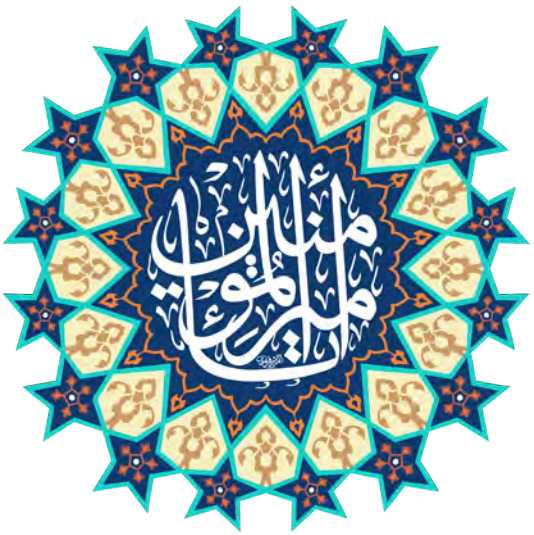

هوامش البحث

(١) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، دار الفكر، مادة: (نبط).

(٢) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الأفريقي، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ، دار صدار، بيروت: مادة: (نبط).

(٣) يُنظر: التحقيق في كلمات القرآن، الشيخ حسن المصطفوي، الطبعة الأولى،١٤١٧هـ، وزارة الثقافة والإرشاد، طهران: ١٢/ ٢٧.

(٤) أساس البلاغة، جار الله أبو القاسم محمود بن عبد العزيز الزمخشري، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠م، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت- لبنان: ٦١٥.

(٥) يُنظر: معجم المصطلحات الفقهية، د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة للنشر والتوزيع: ١/ ١٦٣.

(٦) رسائل الشريف المرتضى، السيد المرتضى، الناشر دار القرآن الكريم، مطبعة الخيام، قم: ٢/ ٢٦٢.

(٧) يُنظر: معجم مصطلحات النقد الأدبي المعاصر، سعيد علّوش، مراجعة د. كيان أحمد حازم يحيى، د. حسن الطالب، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا- بنغازي: ٧١.

(٨) ينظر: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينك مانغونو، ترجمة محمد بحياتن، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م، منشورات الاختلاف، الجزائر: ٧١.

(٩) ينظر: المرجع السابق نفسه: ٧١.

(١٠) يُنظر: مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، مساعد الطيار، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية: ١/ ١٦١.

(١١) يُنظر: التفسير والمفسرون، د. محمد السيد حسين الذهبي، مكتبة وهبة- القاهرة: ١/ ١٩٧.

(١٢) يُنظر: الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، دار نوبليس، بيروت- لبنان: ٨٠٥.

(١٣) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، جار الله الزمخشري، ١٣٣٨هـ- ١٩٦٦م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر: ١/ ٥٤٨.

(١٤) يُنظر: المثل السائر في أدب الكاتب

والشاعر، ضياء الدين ابن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر: ١/ ٩٢- ٩٣.

(١٥) التعريفات، السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني، وضع حواشيه وفهارسه، محمد باسل عيُون السّود، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان: ٢٦.

(١٦) يُنظر: مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر: ١/ ٥٩.

(١٧) يُنظر: التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي، الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان: ١/ ٥- ٦.

(١٨) الأعراف: ١٨٧.

(١٩) لقمان: ٣٤.

(٢٠) الأنعام: ١٥١.

(٢١) آل عمران: ٩٧.

(٢٢) نهج البلاغة، الإمام علي بن أبي طالب، ضبط نصه وابتكر فهارسه العلمية، د. صبحي الصالح، ط١، ١٩٨٣، دار الكتاب اللبناني، بيروت- لبنان: ٣٦.

(٢٣) يُنظر: نهج البلاغة: ٥١٠.

(٢٤) المصدر نفسه: ٥١٠.

(٢٥) دستور العلماء، القاضي عبدالنبي بن عبد الرسول الأحمدي نكري، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان: ٣/ ٢١٢.

(٢٦) نهج البلاغة: ٥١٠.

(٢٧) قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) الشيخ أسد الله التستري، الناشر مركز أبحاث العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية: ١/ ١٠٩.

(٢٨) نهج البلاغة: ٤٧٧.

(٢٩) نهج البلاغة: ١٤٩.

(٣٠) يُنظر: أنوار الربيع في أنواع البديع، ابن معصوم المدني، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م، مطبعة النعمان- النجف: ٦/ ٦٧ (بتصرف).

(٣١) نهج البلاغة: ١٢٤.

(٣٢) المصدر نفسه: ١٢٥.

(٣٣) المصدر نفسه: ١٢٤.

(٣٤) المصدر نفسه: ١٢٤.

(٣٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٥٩٩ (هامش د. صبحي الصالح).

(٣٦) الأنعام: ١٠٣.

(٣٧) آل عمران: ٧.

(٣٨) الكشاف: ١/ ٣٣٨.

(٣٩) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري

القرطبي، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان: ٤/ ١٧.

(٤٠) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٤/ ١٨.

(٤١) المصدر نفسه: ٤/ ١٨.

(٤٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٨.

(٤٣) التفسير الكبير، فخرالدين الرازي، الطبعة الثالثة، الناشر ردمك، بيروت- لبنان: ٧/ ١٩٠.

(٤٤) المصدر نفسه: ٧/ ١٩٠.

(٤٥) آل عمران: ٧.

(٤٦) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن: ٤/ ١٩.

(٤٧) ينظر: الكشاف: ١/ ٣٩٩.

(٤٨) يُنظر: بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣، مؤسسة الوفاء، بيروت- لبنان: ١٠/ ١٢١- ١٢٢.

(٤٩) يُنظر: التأويل منهج الاستنباط في الإسلام، الشيخ أحمد البحراني، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م، دار التأويل للطباعة والنشر: ٣٧٨.

(٥٠) الذاريات: ٢.

(٥١) النحل: ٧.

(٥٢) يُنظر: التأويل منهج الاستنباط في الإسلام: ٣٧٨.

(٥٣) الأعراف: ١٧٢.

(٥٤) الأعراف: ١٧٢.

(٥٥) خصائص الأئمة (عليهم السلام)، أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى الموسوي البغدادي، المحقق د. محمد هادي الأميني، الناشر مجمع البحوث الإسلامية: ١/ ٨٧.

(٥٦) يُنظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، الشيخ الطبرسي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات: ٢/ ٣٩٢.

(٥٧) يُنظر: التعريفات: ٢٢.

(٥٨) ينظر: الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، حققه وعلق عليه محمد إبراهيم سليم، الناشر دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر: ١/ ٢٣٥.

(٥٩) يُنظر: نهج البلاغة: ٥٤٩.

(٦٠) نهج البلاغة: ٥٥٠.

(٦١) نوح: ١٠- ١٢.

(٦٢) نهج البلاغة: ١٩٩.

(٦٣) يُنظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، الناشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي: ٩/ ٧٧- ٧٨.

(٦٤) ينظر: نهج البلاغة: ٩/ ٧٧.

(٦٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور، الناشر دار العلم للملايين، بيروت- لبنان: مادة: (نزع).
(٦٦) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، دار صادر، بيروت- لبنان: مادة: (نزع).
(٦٧) يُنظر: أساس البلاغة: ٦٢٧.
(٦٨) الحجر: ٤٧.
(٦٩) المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، راجعهُ وقدمَ له وائل أحمد عبد الرحمن، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر: ٤٩٠.
(٧٠) أساس البلاغة: ٦٢٧.
(٧١) المصدر نفسه: ٦٢٧.
(٧٢) المفردات: ٤٩.
(٧٣) أساس البلاغة: ٦٢٧.
(٧٤) الأنفال: ٣٣.
(٧٥) نهج البلاغة: ٤٨٣.
(٧٦) غافر: ٦٠.
(٧٧) النساء: ١١٠.
(٧٨) إبراهيم: ٧.
(٧٩) النساء: ١٧.
(٨٠) نهج البلاغة: ٤٩٤.
(٨١) الأعراف: ٩٩.
(٨٢) يوسف: ٨٧.
(٨٣) نهج البلاغة: ٥٤٢- ٥٤٣.
(٨٤) الحديد: ٢٣.
(٨٥) نهج البلاغة: ٥٥٣- ٥٥٤.
(٨٦) المصدر نفسه: ٣١٥.
(٨٧) المصدر نفسه: ٥٥٨.
(٨٨) يُنظر: شرح نهج البلاغة: ٢٠/ ٢٢٧.
(٨٩) يُنظر: نهج البلاغة: ٧٣٠ (هامش د. صبحي الصالح).
(٩٠) المصدر نفسه: ٥٥٣.
(٩١) النحل: ٩٠.
(٩٢) نهج البلاغة: ٥٠٩.
(٩٣) بحار الأنوار: ٣٠/ ١٢٠.
(٩٤) يُنظر: أساس البلاغة: ٦٥٥.
(٩٥) يُنظر: شرح المصطلحات الفلسفية، المؤلف مجمع البحوث الإسلامية، الناشر مجمع البحوث الإسلامية: ١/ ١٧٩.
(٩٦) لسان العرب: مادة: (لمع).
(٩٧) يُنظر: أساس البلاغة: ٣٢٦- ٣٢٧.
(٩٨) المصدر نفسه: ٣٢٧.
(٩٩) يُنظر: لسان العرب: مادة: (سبب).
(١٠٠) نهج البلاغة: ٤٧٦.

(١٠١) الضحى: ١١.

(١٠٢) الإكليل في استنباط التنزيل، جلال الدين السيوطي، تحقيق سيف الدين عبد القادر الكاتب، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان: ٢/ ٢٩٢.

(١٠٣) الإكليل في استنباط التنزيل: ٢/ ٢٩٢.

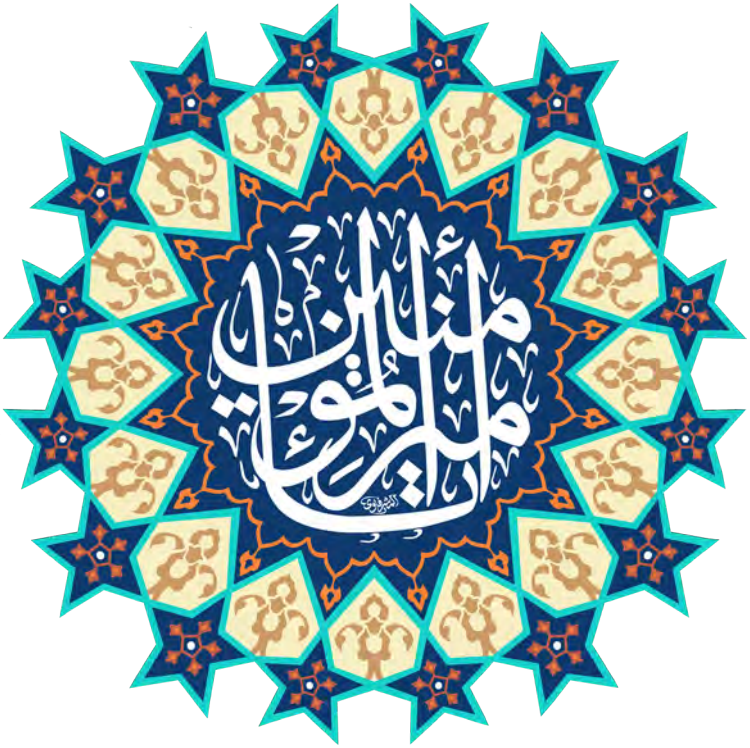

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

١- أساس البلاغة، جار الله أبو القاسم محمود بن عبد العزيز الزمخشري، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠م، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت- لبنان.

٢- الإكليل في استنباط التنزيل، جلال الدين السيوطي، تحقيق سيف الدين عبد القادر الكاتب، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٣- الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، دار نوبليس، بيروت- لبنان.

٤- أنوار الربيع في أنواع البديع، ابن معصوم المدني، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م، مطبعة النعمان- النجف.

٥- بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣، مؤسسة الوفاء، بيروت- لبنان.

٦- التأويل منهج الاستنباط في الإسلام، الشيخ أحمد البحراني، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م، دار التأويل للطباعة والنشر.

٧- التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي، الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

٨- التحقيق في كلمات القرآن، الشيخ حسن المصطفوي، الطبعة الأولى،١٤١٧هـ، وزارة الثقافة والإرشاد، طهران.

٩- التعريفات، السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني، وضع حواشيه وفهارسه، محمد باسل عيُون السّود، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

١٠- التفسير الكبير، فخرالدين الرازي، الطبعة الثالثة، الناشر ردمك، بيروت- لبنان.

١١- التفسير والمفسرون، د. محمد السيد حسين الذهبي، مكتبة وهبة- القاهرة.

١٢- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

١٣- خصائص الأئمة (عليهم السلام)، أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى الموسوي البغدادي، المحقق د. محمد هادي الأميني، الناشر مجمع البحوث الإسلامية.

١٤- دستور العلماء، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدي نكري، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

١٥- رسائل الشريف المرتضى، السيد المرتضى، الناشر دار القرآن الكريم، مطبعة الخيام، قم.

١٦- شرح المصطلحات الفلسفية، المؤلف مجمع البحوث الإسلامية، الناشر مجمع البحوث الإسلامية.

١٧- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد،

الناشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.
١٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور، الناشر دار العلم للملايين، بيروت- لبنان.
١٩- الطراز الأول، السيد علي بن أحمد بن معصوم الحسيني، المحقق مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، الطبعة الأولى،١٤٢٦هـ، الناشر مؤسسة آل البيت، قم.
٢٠- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، حققه وعلق عليه محمد إبراهيم سليم، الناشر دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر.
٢١- قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) الشيخ أسد الله التستري، الناشر مركز أبحاث العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية.
٢٢- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، جار الله الزمخشري، ١٣٣٨هـ- ١٩٦٦م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
٢٣- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الأفريقي، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ، دار صادر، بيروت.
٢٤- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
٢٥- مجمع البيان في تفسير القرآن، الشيخ الطبرسي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
٢٦- المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، دومينك مانغونو، ترجمة محمد بحياتن، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م، منشورات الاختلاف، الجزائر.
٢٧- معجم المصطلحات الفقهية، د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة للنشر والتوزيع.
٢٨- معجم مصطلحات النقد الأدبي المعاصر، سعيد علّوش، مراجعة د. كيان أحمد حازم يحيى، د. حسن الطالب، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا- بنغازي.
٢٩- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، راجعهُ وقدمَ له وائل أحمد عبد الرحمن، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر.
٣٠- مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، مساعد الطيار، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
٣١- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، دار الفكر.

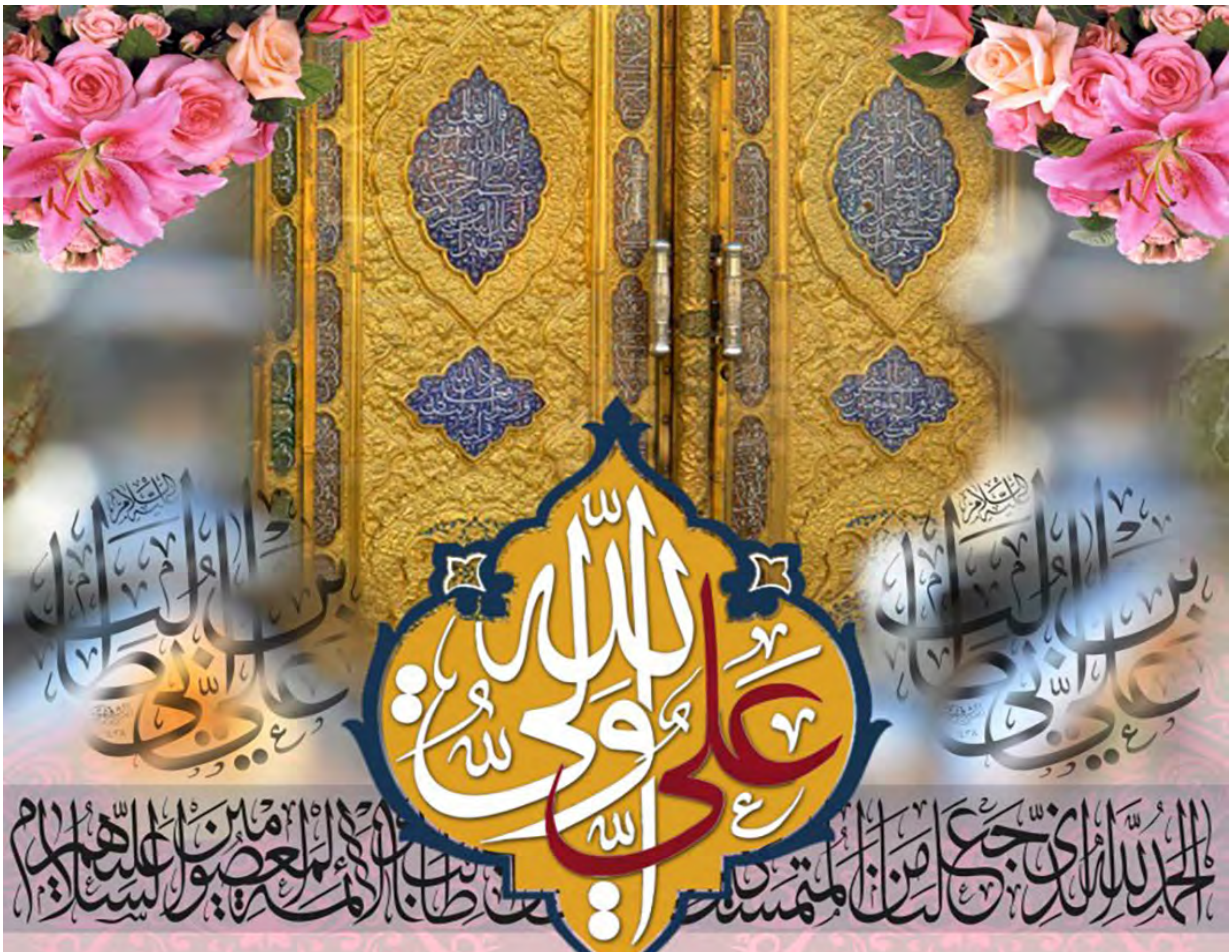

قَالَ الإمام علي (عليه السلام):

إِذَا قَدَرْتَ عَلَى عَدُوِّكَ فَاجْعَلِ الْعَفْوَ عَنْهُ شُكْراً لِلْقُدْرَةِ عَلَيْهِ

(نهج البلاغة لجامعه الشريف الرضي)

INAHJ.ORG

قال أمير المؤمنين (عليه السلام) عن الغدير:

هُوَ يَوْمُ الْإِيضَاحِ وَالْإِفْصَاحِ عَنِ الْمَقَامِ الصَّرَاحِ وَيَوْمُ كَمَالِ الدِّينِ وَيَوْمُ الْعَهْدِ الْمَعْهُودِ وَيَوْمُ الشَّاهِدِ وَالْمَشْهُودِ

مصباح المتهجِّد: ٧٥٥ .

INAHJ.ORG

بيعة الغدير
وآثارها السياسية والاجتماعية
موقف السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) أنموذجًا

Al-Ghadeer Allegiance and Its Political and Social Effects: As-Sayyida Az-Zahra'(peace be upon her) situation as a Model

م. شيماء ياس خضير العامري

جامعة ذي قار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

Lecturer Shyma' Yas Khdhayyir Al-Amiri

College of Education for Humanities

University of Dhi-Qar

ملخص البحث

نشأت السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) في أحضان الوحي والنبوة، وتخلقت بخلق النبي الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله)، وتشبعت بمبادئ الدين الإسلامي والرسالة السماوية، واستطاعت مع قصر حياتها أن تقدِّم درسًا في العزة والإباء ومواجهة الظلم والجور، إذ كان لانحراف الأمة الإسلامية عن دلالات بيعة الغدير خطرٌ كبيرٌ، حتّم عليها الوقوف بقوة أمام الباطل، ومؤازرة الإمام علي (عليه السلام) في هذا المعترك، وقد كان لخطبتيها في المسجد النبوي وبنساء المدينة أثر بالغ في النفوس؛ لما تضمنته من الواقعية والصدق لاستنادها على أُسس متينة، قوامها الكتاب الكريم والسُنّة النبوية المباركة؛ إذ كانت تهدف إلى الدفاع عن الإسلام الصحيح، ونص بيعة الغدير بعيدًا عن التحريف والتأويل، وهذا ما حدا بها (عليها السلام) لتحمل الأذى في سبيل حفظ الإسلام وتعاليم الرسالة المحمدية، فهتكت حرمة بيتها، وكسر ظلعها، وأسقط جنينها حتَّى اشتد عليها المرض، وانتقلت الى جوار ربها، فسلام الله عليها يوم ولدت ويوم استشهدت ويوم تبعث.

Abstract

As-Sayyida Az-Zahra'(peace be upon her) grew up in the cradle of the revelation and prophecy, associated with the kind prophet Mohammed (peace be upon him and his family), saturated with the Islamic religion and the Heaven message. Despite short life, she could present a lesson in pride and rejecting injustice and facing oppression. Islamic nation deviation from Al-Ghadeer Allegiance forced her to strongly stand before falseness and supported her husband Imam Ali (peace be upon him) in this conflict. In addition, her two speeches in the prophetic mosque and before Al-Madina Women had a prominent influence in the souls for they involved reality and trueness based on the Holy Qur'an and blessing prophetic tradition. She aimed to defend the true Islam and Al-Ghadeer Allegiance text away from deviation and hermeneutics. This made her afford hurts for the sake of keeping Islam and Mohammed message instructions like firing and violating the sanctity of her house, breaking her rib, miscarriage until she felt sick and died. Peace be upon her at the day of her birth, martyred and risen from the dead.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، نبيِّنا محمدٍ الهادي الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه المنتجبين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

إنَّ أهمَّ الأهداف التي توخَّتها السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) من بيان حقيقة بيعة الغدير إثبات أحقيّة الإمام علي (عليه السلام) في خلافة الأمَّة بعد الرسول محمد (صلى الله عليه وآله)، ويتَّضح ذلك من خطبتها في المسجد النبوي التي أدَّت فيها واجبها الرسالي.

إنَّ سبب اختيار موضوع (بيعة الغدير وآثارها السياسية والاجتماعية موقف السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) أنموذجا)؛ هو تسليط الضوء على الدلالات والأبعاد السياسية في حياة السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) في دفاعها عن بيعة الغدير، التي تنطوي في حقيقتها الدفاع عن الإمامة وأولوية الإمام علي (عليه السلام) في إمامة الأمة بعد أبيها رسول الله (صلى الله عليه وآله).

اقتضت ضرورة البحث تقسيمه على مبحثين: جاء المبحث الأول المعنون: (ماهية بيعة الغدير حقيقتها ودلالاتها الدينية والسياسية) للحديث عن النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على إمامة الإمام علي (عليه السلام) في غدير خم، بينما كُرِّس المبحث الثاني المعنون (موقف السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) من نقض بيعة الغدير وأثرها عليها) لدراسة موقف السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) في الدفاع عن بيعة الغدير بعد وفاة الرسول محمد (صلى الله عليه وآله)، وقد تضمَّن خمسة محاور، جاء المحور الأول: بعنوان (موقف الزهراء من بيعة السقيفة ونقض بيعة الإمام علي (عليه السلام)، فدرس موقف السيدة الزهراء من نقض بيعة الغدير ودور أهل السقيفة في سلب الخلافة وانتهاك

حرمة بيتها (عليها السلام)، لننتقل بعدها إلى المحور الثاني المعنون (خطبة السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) في المسجد النبوي)، الذي كرست فيه الحديث عن خطبتها (عليها السلام) في المسجد النبوي، ليتبعه المحور الثالث المعنون (خطبة السيدة فاطمة الزهراء بنساء المدينة)، الذي استعرضت فيه تذكير الزهراء (عليها السلام) لنساء المهاجرين والأنصار بخذلان أزواجهن لأهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله)، ثمَّ يأتي المحور الرابع تحت عنوان (مقاطعة السيدة فاطمة الزهراء لأبي بكر وعمر بن الخطاب) مبينةً غضبها على من سلب حقها وحق زوجها في فدك والإمامة، وما آل إليه حالها من الخذلان والمرض، الذي تسبَّب في استشهادها مكسورة الضلع والنفس، وهذا ما حمله المحور الخامس المعنون (استشهاد السيدة الزهراء (عليها السلام) ودفنها).

اعتمد البحث على مصادر عديدة ومتنوعة منها: كتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة الدينوري، وكتاب شرح خطبة الزهراء وأسبابها لنزيه القميحا، والموسوعة الكبرى عن فاطمة الزهراء، وكتاب الزهراء فاطمة بنت محمد لعبد الزهراء عثمان، فضلًا عن عدد من المصادر حول بيعة الغدير، من ضمنها حديث الغدير لعلي الحسيني الميلاني، ومعنى حديث الغدير لمرتضى الخسروشاهي، وحديث الغدير بين أدلة المثبتين وأوهام المبطلين لهاشم الميلاني، وعدد آخر من الكتب التي أغنت البحث بكمٍّ من المعلومات القيمة.

المبحث الأول:
بيعة الغدير حقيقتها ودلالاتها الدينية والسياسية

بعد أن أحدث الإسلام انقلابًا جذريًّا في حياة أفراد المجتمع بتغيير تفكيرهم وسلوكهم وعاداتهم

المتأصلة طوال سنين بفعل القيادة الحكيمة المتمثلة برسول الله محمد (صلى الله عليه وآله)، الذي خطَّط ونفذ واستطاع أن يخلق مجتمعًا إسلاميًّا يقوم على أساس البراءة من الأصنام ومن ربوبية الملوك، واعتماد الإيمان بالله وحده لا شريك له، وبعد أن بلَّغ المسلمين ما يحتاجونه من بيان القرآن وسنته، خشي بعد وفاته من أهل الشقاق والنفاق أن يرجعوا بالأمة إلى حكم الجاهلية، لاسيَّما بعد أن أدرك وجود مخطط نفاقي في المجتمع الإسلامي يقوم على أمرين: أولها فصل القرآن عن السنة، وثانيهما بغض العامة للإمام علي (عليه السلام)[1]، ولذا أدرك ضرورة تنصيب إمام للأمة يدير شؤونها الدينية والسياسية خلفًا عنه[2]، وعليه فقد أعلن في أكثر من مناسبة تولية الإمام علي (عليه السلام) إمامًا وخليفة للمسلمين من بعده، وهناك العديد من النصوص الجلية الدالة على خلافته بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) بلا فصل، وقد تواترت في ذلك الشأن أحاديث عديدة منها: «**هذا أخي ووصي من بعدي، ووارثي فاسمعوا إليه وأطيعوا له**»[3]، وحديث آخر «**أنت مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ من مُوسَى، إلا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي**»[4].

لم يكن تنصيب الرسول محمد (صلى الله عليه وآله) للإمام علي (عليه السلام) إمامًا وخليفةً لقرابة له في رحم أو في دين؛ بل أمر من الله تعالى، وقد دلت على ذلك العديد من الآيات القرآنية، فقد روى محمد بن إسحاق عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو عن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، عن عبد الله بن عباس عن علي بن أبي طالب، قال: لَمَّا نزلت هذه الآية ﴿**وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ**﴾[5] دعاني رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: يا علي إنَّ الله يأمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين، فضقت بذلك

ذرعًا، وعرفت أنِّي متى أباديهم بهذا الأمر أرى منهم ما أكره، فَصَمِتُّ عليها حتَّى جاءني جبرئيل فقال لي: يا محمد ألَّا تفعل ما تؤمر يعذِّبك ربُّك[٦]، فدعاهم إلى ذلك مرتين بعد أن أطعمهم وسقاهم قال لهم: يا بني عبد المطلب إنِّي قد جئتكم بخيري الدنيا والآخرة، فقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيُّكم يؤازرني على أمري هذا، ويكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟ فأحجم القوم عنها جميعًا، فقلت وأنا أحدثهم سنًّا، يا نبي الله أكون وزيرك عليه، قال: فأخذ برقبتي وقال «إِنَّ هَذَا أَخِي وَوَصِيِّي وَخَلِيفَتِي فِيكُمْ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا»[٧]، وعن ابن عباس بإسناده عن محمد الكلبي عن أبي عبد الله قال: إنَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) عرَّف أصحابه تولية الإمام علي (عليه السلام) إمامًا وخليفة له؛ إذ قال لهم: أتدرون من وليكم بعدي؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: فإنَّ الله عزَّ وجلَّ قال ﴿فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٨]، يقصد بذلك الإمام علي (عليه السلام)، وفي رواية عن جابر بن عبدالله الأنصاري روى شاذان بن جبرئيل القمي بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: «كنَّا جلوسًا عند رسول الله (صلى الله عليه وآله)، إذ ورد علينا أعرابي أشعث الحال عليه أثواب رثَّة، والفقر بين عينيه، فلمَّا دخل سلَّم بين يدي رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأنشد أبيات شعرية تدل على فقره وحاجته، فما إن سمع الرسول (صلى الله عليه وآله)، قال لأصحابه: يا معشر المسلمين: إنَّ الله ساق إليكم أجرًا وجزاءً من الله، غرف في الجنة تضاهي غرف إبراهيم الخليل (عليه السلام)، فمن منكم يواسي هذا الفقير؟ فلم يجبه أحد، وكان في ناحية المسجد الإمام علي (عليه السلام) يصلي تطوعًا فأومأ بيده إلى الإعرابي فدنا منه، فدفع إليه الخاتم من يده،

وهو راكع في صلاته فأخذه الإعرابي وانصرف[٩]، ثمَّ إنَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) هبط عليه جبرائيل ونادى: السلام عليك يا محمد، ربُّك يقرئك السلام ويقول: اقرأ ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَنْ يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾[١٠]، فعند ذلك قام الرسول (صلى الله عليه وآله) قائمًا على قدميه وقال: يا معشر المسلمين أيُّكم اليوم عمل خيرًا حتَّى جعله الله ولي كل من آمن؟ قالوا: يا رسول الله ما فينا عمل خيرًا سوى ابن عمك علي بن أبي طالب (عليه السلام) وهو في صلاته، فعند ذلك تلا عليهم الآية الكريمة التي تحوي على إقرار من الله سبحانه وتعالى بإمامة الإمام علي (عليه السلام) على المسلمين، بما لا يقبل التأويل»[١١].

وفي السنة العاشرة للهجرة يوم ٢٤ أو ٢٥ من ذي القعدة أذَّن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في الناس بالحجِّ، فتجهَّز الناس للخروج معه، وحضر المدينة ومن ضواحيها ومن جوانبها خلق كثير قاصدين بيت الله الحرام[١٢] في حجة عرفت بحجة الوداع تارة، وحجَّة الإسلام وحجَّة البلاغ تارةً أخرى[١٣]، وهناك خطب فيهم: «**أيُّها الناس لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا بهذا الموقف أبدًا، فإنَّ الشيطان قد يئس أن يعبد بعد هذا اليوم، فلا ترجعوا بعدي كفَّارًا مضلين يضرب بعضكم رقاب بعض، وإني قد خلفت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي**»[١٤].

فما إن قضى رسول الله (صلى الله عليه وآله) نُسكه وقفل راجعًا إلى المدينة، وانتهى إلى الموضع المعروف بغدير خم[١٥] من الجحفة التي تتشعب فيها طرق المدنيين والمصريين والعراقيين[١٦] يوم الخميس الثامن عشر من ذي

الحجة[١٧]، هبط عليه جبرئيل يحمل بلاغًا من السماء تمثل في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[١٨]، بأن يقيم عليًّا علمًا للناس وينصبه لهم إمامًا، ويأخذ منهم البيعة على حبِّه وطاعته[١٩]، ومن لهجة الخطاب القرآني الكريم التي اتخذت شكل الإنذار نكتشف خطورة البلاغ الذي يتوجب على النبي إعلانه للأمَّة[٢٠]، وهناك دعا النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى ردِّ من تقدم منهم، وحبس من تأخَّر عنهم في ذلك المكان، فظلل لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بثوبٍ وصعد على اعتاب الإبل فأخذ بيد علي بن أبي طالب فرفعها حتَّى رأى الناس بياض ابطيهما[٢١] فقال: أيُّها الناس ألست أولى بكم من أنفسكم؟[٢٢] قالوا الله ورسوله أعلم، قال: إنَّ الله مولاي، وأنا ولي كل مؤمن، فمن كنتُ مولاه فعلي مولاه[٢٣] "يقولها ثلاث". ثمَّ قال «اللّهمّ وَالِ مَن وَالاهُ، وَعَادِ مَن عَادَاهُ، وَأَحِبّ مَن أَحبّهُ، وَأبغضْ مَن أبغَضَهُ، وانصُرْ مَن نَصَرَه، واخْذُل مَن خَذَلَهُ، وَأَدِرِ الحَقّ مَعَهُ حَيثُ دَار، أَلا فَلْيُبَلِّغِ الشاهِدُ الغَائِبَ»[٢٤]، ثمَّ طفق القوم يهنئون، وأوَّل من هنَّأ الإمام علي (عليه السلام) الله (عزَّ وجل) فلقد هبط جبرئيل من عند الله مهنِّئًا لرسول الله بتتويج أمير المؤمنين بالخلافة والولاية، ثم نزلت آية الإكمال بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾[٢٥]، ثمَّ إنَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أمر من حضر المشهد من أمَّته بالتهنئة؛ إذ قال «معاشر الناس قولوا: اعطيناك على ذلك عهدًا عن أنفسنا، وميثاقًا بألسنتنا، وصفقة بأيدينا، نؤدِّيه إلى أولادنا وأهالينا، لا نبغي بذلك وانت شهيد علينا، وكفى بالله شهيدًا، قولوا ما قلت لكم، وسلِّموا

عـلى عـليٍّ بإمـرة المؤمنـين»[٢٦]، وقالـوا: «الحمـد لله الـذي هدانـا لهـذا، ومـا كنَّـا نهتـدي لـولا أن هدانـا الله»[٢٧]، وتـلا قولـه تعـالى: ﴿فَمَـن نَّكَـثَ فَإِنَّمَا يَنكُـثُ عَـلَى نَفْسِـهِ وَمَـنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَـدَ عَلَيْهُ الله فَسَـيُؤْتِيهِ أَجْـرًا عَظِيمًا﴾[٢٨]، وممَّـن هنَّـأه في مقدِّمة الصحابة أبو بكر وعمر بن الخطاب[٢٩]، الـذي قـال: بـخ بـخ لـك يـا بـن أبي طالـب أصبحـت وأمسـيت مـولاي ومـولى كلِّ مؤمـن ومؤمنة[٣٠]، وقد حصل هذا في يومٍ واحد ومكان واحـد عـلى مـرأى ومسـمع الغالبيـة المطلقـة مـن الصحابـة والمسـلمين، الذيـن شـهدوا حجَّـة الـوداع، فمـن المعـروف أنَّ الله (عز وجل) إذا فرض شـيئًا جديـدًا عـلى المسلميـن لا يجعـل لـه مقدمـات، فحـين فرضـت الصـلاة أخـبر المسلميـن بذلـك مبـاشرة، وهكـذا سائـر الفرائـض كالصـوم والـزكاة، أمَّـا في حادثـة الغديـر فنجـد الأمـر قـد اختلـف، فقـد نزلـت آيـة تأمـر الرسـول (صلى الله عليه وآله) بتبليـغ مـا أنـزل الله إليـه، وبعـد التبليـغ نزلـت آيـة الإكـمال، وهـذا يـدل عـلى أنَّ كـمال الديـن كان متوقفًـا عـلى تنصيـب الإمـام عـلي (عليه السلام) إمامـا وخليفـة للأمـة بعـد رسـولها (صلى الله عليه وآله)[٣١]، لقـد وضعـت بيعـة الغديـر الحـق في نصابـه، فالرسـول محمـد (صلى الله عليه وآله) مثلـما ذكـر لنـا القـرآن الكريـم: ﴿وَمَـا يَنْطِـقُ عَـنِ الْهَـوَى * إِنْ هُـوَ إِلَّا وَحْـيٌ يُوحَـى﴾(*)، وهـذا يعنـي أنَّ الله تعـالى وجَّـه رسـوله الكريـم ليعلـن للنـاس أجمعـين أنَّ الإمـام عـلي (عليه السلام) هـو أولى بخلافة المسلمين من بعده، لما له من مكانـة عنـد رسـول الله (صلى الله عليه وآله)، ومـن هـذه الآيـات القرآنيـة والأحاديـث النبويـة نستدل عـلى أنَّ الرسـول محمـد (صلى الله عليه وآله) لم يـترك أمـر الأمَّـة سـدى، فقـد وجَّههـا لما فيـه صلاحها بعـد أن أدرك وجـود عمـل منظـم ومبرمـج يهـدف إلى إقصـاء الإمـام عـلي (عليه السلام) عـن إمامـة الأمَّـة[٣٢]، عـبر حادثتـين: الأولى

عدم تنفيذ أوامره بتجهيز جيش أسامة[٣٣]، ذلك أنَّ الرسول محمد (ﷺ) حاول أن يبعد وجوه الصحابة ممَّن له معارضة مع أمير المؤمنين (عليه السلام) ساعة وفاته، عن المدينة المنورة بتجهيز جيش لحرب الروم ما عدا الإمام علي (عليه السلام) ليخلو أمر المدينة من المعارضين له، إلَّا أنَّ إصرارهم على البقاء في المدينة ساعة وفاة الرسول (ﷺ) يدل على التخطيط لإقصاء الإمام علي (عليه السلام) عن إمامة الأمة وخلافتها[٣٤]، والحادثة الثانية منعهم الرسول (ﷺ) من كتابة كتاب يعهد فيه للمسلمين إمامهم وخليفتهم من بعده؛ إذ قال: ائتوني بكتاب والدواة اكتب لكم كتابًا لن تظلوا بعده أبدًا، فما كان من جوابهم أنَّ رسول الله (ﷺ)، يهجر[٣٥] فأخذ الرسول (ﷺ) يوصي بالتمسك بأهل بيته أساس القرآن وأحكام الدين؛ لسلامة الأمَّة من مشارب الردى، وذلك في حديث الثقلين «**إنِّي تركت فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم بهما فلن تظلوا أبدا**»[٣٦]، ويقصد بعترته السيدة فاطمة الزهراء[٣٧] والإمام علي وأبنائهما (عليهم السلام)، إذ كان (ﷺ) يعلم ما سيجري على السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) من بعده من شتَّى أنواع الظلم والاضطهاد والإيذاء وهتك الحرمة، ولهذا أراد (ﷺ) أن يتمّ الحجة على الناس، حتَّى لا يبقى لذي مقام مقال أو عذر، فأشار الى منزلة السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) عنده (ﷺ)؛ إذ قال فيها: «**فاطمة بضعة مني من أغضبها فقد أغضبني**»[٣٨]، فما إن قبض الرسول محمد (ﷺ)[٣٩] حتَّى اجتمع المسلمون في سقيفة بني ساعدة ليختاروا من بينهم أبا بكر خليفة للمسلمين[٤٠]، ونكران حقِّ الإمام علي (عليه السلام) بإمامة الأمة مدعين أنَّه لا يجوز اجتماع النبوة والإمامة في

بيت واحد[41].

المبحث الثاني

موقف السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) من نقض بيعة الغدير وأثرها عليها

اولًا: موقف الزهراء من بيعة السقيفة ونقض بيعة الإمام علي (عليه السلام).

تمثل موقف السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) بكشف زيف بيعة السقيفة وعدم شرعيتها، إذ وجدت أنَّ قبول بيعة أبي بكر يعد سكوتًا عن انحراف الإسلام عن مساره الصحيح، والخروج عن تعاليم الرسالة المحمدية التي نصت بإمامة الإمام علي (عليه السلام)، ولذا رأت العمل على كسب عدد كبير من المسلمين المعارضين لبيعة السقيفة، وعليه فقد سارت مع الإمام علي (عليه السلام) إلى منازل صحابة رسول الله (صلى الله عليه وآله) لدعوتهم لنصرة الإمام علي (عليه السلام)[42]، امتثالا لوصية رسول الله (صلى الله عليه وآله) يوم غدير خم، مخاطبة إياهم: «**يا معشر المهاجرين والأنصار؛ انصروا الله فإنِّي ابنة نبيكم، وقد بايعتم رسول الله (صلى الله عليه وآله) يوم بايعتموه، أن تمنعوه وذريته ممَّا تمنعون منه أنفسكم وذراريكم، فأوفوا لرسول الله (صلى الله عليه وآله) ببيعتكم**»[43]، فكان جوابهم مخيباً: يا بنت رسول الله، قد مضت بيعتنا لأبي بكر، ولو أنَّ زوجك وابن عمك سبق إلينا قبل أبي بكر ما عدلنا به، فأجابهم الإمام علي (عليه السلام): أفكنت أدع رسول الله (صلى الله عليه وآله) في بيته لم يدفن، وأخرج أنازع الناس سلطانه، فردت السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام): «**ما صنع أبو الحسن إلَّا ما كان ينبغي له، ولقد صنعوا ما الله محاسبهم ومطالبهم عليه**»[44]. إنَّ خروج السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) ليلاً مع شدَّة اللوعة التي تنتابها لفقد أبيها (صلى الله عليه وآله)، وضعف حالها وقوّة السلطة في ملاحقة من يعارضها، إنّما هو أداء للدور الرسالي الذي يقتضيه الواجب

الإسلامي المقدّس في حفظ العقيدة الحقّة من الضياع والانحراف، بعد أن تخلّى أكثر المسلمين عن بيعة الإمام علي (عليه السلام)، فوقفت إلى جانبه في بيان أسس العقيدة الإسلامية والدفاع عن نصِّ الإمامة التي كادت أن تندثر وتزول بفعل القوى الحاكمة لولا مواجهتها لهذه السلطة، وتحمل المحن والأذى في سبيل حفظ الإسلام من الزيف[٤٥].

إنَّ ما أثار أبو بكر وعمر بن الخطاب عدم بيعة الإمام علي (عليه السلام) لهم ممَّا يؤلب المسلمين عليهم ويؤدي إلى عدم شرعية خلافتهم، كون الإمام علي الشخص الثاني في الإسلام بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وممَّا زاد الأمر سوءًا لدى أبي بكر هو تأييد عدد من الصحابة للإمام علي (عليه السلام) فضلا عن قيام بعض القبائل التي بايعت أبا بكر مسبقًا بمحاولة الرجوع عنها، ورفض قبائل أخرى البيعة مطلقًا، فأخذ أبو بكر وعمر بن الخطاب بالتخطيط للقضاء على أي محاولة تهدف لإزاحة خلافة أبي بكر، ولذا رَأيَا أنَّ أفضل وسيلة للقضاء على المعارضين لهما بالحصول على بيعة الإمام علي (عليه السلام) ولو بالقوة، وقد علم عمر بن الخطاب باجتماع عددٍ من الصحابة في بيت الإمام علي (عليه السلام)، فقرر الهجوم عليه[٤٦]، فأقبل في جمعٍ كبيرٍ إلى بيت الإمام علي (عليه السلام) مطالبًا إيَّاه بالبيعة، وبعد رفض الإمام علي (عليه السلام) الخروج من البيت، دعا عمر بن الخطاب بحطبٍ ونار، وقال: ليخرجن أو لأحرقنَّ البيت على من فيه، فقيل له: إنَّ فيها فاطمة، قال: وإن!! فقالت له السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام): يا ابن الخطاب أجئتنا لتحرق دارنا؟ قال نعم أو تدخلوا إلى ما دخلت فيه الأمَّة[٤٧]، فقالت السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام): «لا عهد لي بقوم أسوأ محضرًا منكم،

تركتم رسول الله (صلى الله عليه وآله) جنازة بين أيدينا وقطعتم أمركم فيما بينكم، ولم تؤمرونا ولم تروا لنا حقًّا، كأنَّكم لم تعلموا ما قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) يوم غدير خم، والله لقد عقد له يومئذ الولاء، ليقطع منكم بذلك منها الرجاء، ولكنَّكم قطعتم الأسباب بينكم وبين نبيكم، والله حسيب بيننا وبينكم في الدنيا والآخرة»[٤٨]، عندها نادى عمر حتَّى أسمع عليًا والسيدة فاطمة الزهراء: والله لتخرجن يا علي ولتبايعن خليفة رسول الله وإلَّا أضرمت عليك النار، فقالت السيدة فاطمة الزهراء: يا عمر أما تتقي الله تدخل علي بيتي؟ فأبى أن ينصرف، ودعا عمر بالنار فأضرمها في الباب، وكانت السيدة فاطمة الزهراء خلف الباب، وقد علم عمر بن الخطاب بذلك فرفس الباب برجله فكسر ضلعها واسقط جنينها[٤٩]، فصاحت يا أبتاه يا رسول الله! فرفع عمر بن الخطاب السيف وهو في غمده فوجأ به جنبها، فصرخت يا أبتاه فرفع السوط فضرب به ذراعها، فنادت يا رسول الله لبئس ما خلفك أبو بكر وعمر في ذريتك[٥٠]، وثب عليه الإمام علي (عليه السلام) فأخذ بتلابيبه فصرعه ووجأ أنفه ورقبته، وهمَّ بقتله فذكر قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) وما أوصاه به، فقال: والذي كرم محمدًا (صلى الله عليه وآله) بالنبوة، يا ابن صهاك لولا كتاب من الله سبق، وعهد عهد إليَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) لعلمت أنَّك لا تدخل بيتي، فأرسل عمر يستغيث فأقبل الناس حتى دخلوا الدار، فثار الإمام علي (عليه السلام) إلى سيفه فسبقوه إليه وكاثروه، فألقوا في عنقه حبلاً فحالت بينهم وبينه السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام)، وهي تبكي وتنادي بأعلى صوتها يا أبتي يا رسول الله؛ ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن أبي قحافة، وأخذوا الإمام

علي (عليه السلام) إلى المسجد لمبايعة أبي بكر[٥١]، فلحقته السيدة الزهراء (عليها السلام)[٥٢]، وهي بأشد الأحوال، فجعلت تعدو وتصيح خلُّو عن ابن عمي؟ خلو عن بعلي؟ والله لأكشفنَّ عن راسي، ولأظعنَّ قميص أبي على راسي وأدعو عليكم[٥٣]، ووصلت إلى باب المسجد النبوي ورأت القوم يرفعون السيف على الإمام علي (عليه السلام)، إما أن يبايع أو يقتل، فخاطبت أبا بكر: **«مالي ومالك يا أبا بكر، تريد أن تؤتم ابني وترملني من زوجي، والله لولا أن تكون سيئة لنشرت شعري وصرخت إلى ربِّي»**[٥٤]، واستطاعت السيدة الزهراء (عليها السلام) أن تحول بينهم وبين أخذ البيعة من الإمام علي (عليه السلام)، فها هي السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) تقف سدًّا منيعًا في الدفاع عن الإمام علي (عليه السلام) بخروجها إلى الباب، والتصدي للمهاجمين؛ لأنَّها علمت إن تركت الإمام فسيقتل أو يبايع، وبكلتا الحالتين ستطمس معالم الدين الإسلامي القويم، فخروجها خلفه ومنعهم من قتله أو أخذ بيعته، دليل على دفاعها عن الإمامة والإمام[٥٥]، وممَّا أثار سخط السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) على أبي بكر قيامة بسلب حقها في فدك[٥٦]، التي تركها لها رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ورفض أبو بكر إعطاءها إيَّاها بحجَّة أنَّه سمع رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: «**نحن معاشر الأنبياء لا نورث، وما تركناه صدقة**»[٥٧]، وقد ألقت عليه السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) الحجَّة بقوله تعالى: ﴿**وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ**﴾[٥٨]، وهذا دليل على أنَّ الأنبياء يورثون إلَّا أنَّ أبا بكر رفض تسليمها لها، على الرغم من شهادة أم سلمة والامام علي (عليه السلام) بحقها[٥٩]، لأنَّه أدرك أنَّ إرجاع فدك تعني تسليمه للخلافة فيما بعد، ذلك أنَّ السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) لم تخرج لإثبات

حق محدد بفدك بقدر ما كانت ردة على الغاصبين الأوائل، وهي تراهم قد غصبوا كل حق بأخذ الخلافة من غير استحقاق، لذلك لم تكن فدك إلا مفتاحًا للدخول في حلبة المعارضة والانتفاض، وردًا على الأمة المستسلمة للتبرير والمتخلية عن بصرها أمام خديعة المصالح التي يفيد منها ولاة الظلم والجور، وعليه فإنَّ أهمّ الأهداف التي توخَّتها السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) في مطالباتها المالية، هو الدفاع عن الإمامة ومقامها ضد أولئك الذين حرفوا مسار الشريعة المقدسة[٦٠].

ثانيا: خطبة السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) في المسجد النبوي.

اندفعت السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) في مظاهرة نسائية من بيتها إلى المسجد النبوي، وهو حاشد بالمهاجرين والأنصار؛ إذ اختارت (عليها السلام) الكلمة بما تحمله من حجة بالغة وبرهان ساطع سلاحًا للمواجهة وشحذ الهمم لكي تعرّي أُسس السقيفة، وتزعزع كيانها وفضح زيفها، فنيطت دونها ملائة فجلست وأنَّت أنَّةً أجهش القوم لها بالبكاء، ثمَّ افتتحت الكلام بحمد الله والثناء عليه والصلاة على رسوله (صلى الله عليه وآله)[٦١]، وبيان قربها منه ومنزلتها لديه، وبعدها ذكرت ولاية أهل البيت (عليهم السلام) بوصفها فرضًا إلهيًّا لا يختلف عن سائر الواجبات، والفروض التي عدّدتها في الخطبة وبينت العلة من إيجابها، فقالت (عليها السلام) «**فَجَعَلَ الله طاعَتَنا نِظاماً لِلْمِلَّةِ، وَإمامَتَنا أماناً مِنَ الْفُرْقَةِ**»[٦٢]، ثمَّ أخذت بالتعريف بنفسها وأبيها؛ إذ قالت: «**أيُّها النّاسُ! اعْلَمُوا أنّي فاطِمَةُ، وَأبي مُحَمَّدٌ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلِهِ، أَقُولُ عَوْداً وَبَدْءاً، وَلا أقُولُ ما أقُولُ غَلَطاً، وَلا أفْعَلُ ما أفْعَلُ شَطَطاً: ﴿لَقَدْ جاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ ما**

عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] فَإِنْ تَعْزُوه وَتَعْرِفُوهُ تَجِدُوهُ أَبِي دُونَ نِسائِكُمْ، وَأخا ابْنِ عَمِّي دُونَ رِجالِكُمْ»[٦٣]، وبينت قرب الإمام علي (عليه السلام) وأفضليته من رسول الله (صلى الله عليه وآله) بقولها: «﴿كُلَّما أَوْقَدُوا ناراً لِلْحَرْبِ أَطْفَأَها اللهُ﴾ [المائدة: ٦٤]، أَوْنَجَمَ قَرْنٌ لِلشَّيْطانِ، وَفَغَرَتْ فَاغِرَةٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَذَفَ أَخاهُ فِي لَهَواتِها، فَلا يَنْكَفِئُ حَتَّى يَطَأَ صِماخَها بِأَخْمَصِهِ، وَيُخْمِدَ لَهَبَها بِسَيْفِهِ، مَكْدُوداً فِي ذاتِ اللهِ، مُجْتَهِداً فِي أَمْرِ اللهِ، قَرِيبًا مِنْ رَسُولِ اللهِ سَيِّدَ أَوْلِياءِ اللهِ، مُشَمِّرًا ناصِحًا، مُجِدًّا كادِحًا»[٦٤] فأشارت إلى عدم حفظهم وصية رسول الله (صلى الله عليه وآله) في أهل بيته، وتألبهم على سلب الخلافة، ونبَّهت إلى سوء اختيارهم بنقضهم تلك الوصية «فَوَسَمْتُمْ غَيْرَ إِبِلِكُمْ، وَأَوْرَدْتُمْ غَيْرَ شِرْبِكُمْ، هذا وَالْعَهْدُ قَرِيبٌ، وَالْكَلْمُ رَحِيبٌ، وَالْجُرْحُ لَمّا يَنْدَمِلْ، وَالرَّسُولُ لَمّا يُقْبَرْ، ابْتِداراً زَعَمْتُمْ خَوْفَ الْفِتْنَةِ، ﴿أَلا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكافِرِينَ﴾ [التوبة: ٤٩]»[٦٥] فقد وضحت أنَّ استعجالهم اجتماع السقيفة وتنصيب أبي بكر خليفة لهم كان خوفا من خروج الأمر من أيديهم، وبفعلهم قد أوقعوا الأمَّة الإسلامية في الانحراف عن تعاليم الإسلام الصحيح، باغتصاب الحق من أهله؛ بل وخداع المسلمين بأحقيتهم في ذلك، فلو لم يكن هناك دليل لكانوا أمام الله تعالى من المعذورين؛ إذ أبطلت زعمهم بقولها «وَأَنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَلاّ ارْثَ لَنا، ﴿أَفَحُكْمَ الْجاهِلِيَّةِ تَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ أَفَلا تَعْلَمُونَ؟ بَلى تَجَلّى لَكُمْ كَالشَّمْسِ الضّاحِيَةِ أَنّي ابْنَتُهُ. أَيُّهَا الْمُسْلِمونَ أَأُغْلَبُ عَلى ارْثِيَهْ يَا ابْنَ أَبِي قُحافَةَ؟!»[٦٦] فأعلنت أنَّ نكران حقها في فدك وحق الإمام علي (عليه السلام) بإمامة الأمة ما هو الا

كذب وافتراء؛ إذ إن مسألة إمامة الإمام علي (عليه السلام) قد تم ذكرها في القرآن الكريم وأحاديث الرسول محمد (صلى الله عليه وآله)، واستعرضت السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) كيفية استلامهم المنصب الذي لم يكونوا له بأهل، فهذا المنصب بحاجه إلى عالم بكلِّ علوم القرآن الكريم، فضلاً عن شجاعة وفصاحة وتقى، وهذه الصفات لا تجتمع إلَّا في رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ووليه وخليفته الإمام علي (عليه السلام)؛ إذ قالت «**أَمْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِخُصُوصِ الْقُرْآنِ وَعُمُومِهِ مِنْ أَبِي وَابْنِ عَمّي؟**»[٦٧].

أدركت السيدة الزهراء (عليها السلام) أنَّ المهاجرين والأنصار يقع عليهم العبء الأكبر في انحراف الرسالة المحمدية عن أهدافها التي خطها القرآن الكريم، وأشاد بها الرسول محمد (صلى الله عليه وآله) بتنصيب الإمام علي (عليه السلام) إمامًا وخليفة للمسلمين في غدير خم، فأشارت إلى خذلانهم لأهل بيت الرسول محمد (صلى الله عليه وآله) وعدم نصرتهم وتغافلهم، وعدم إنصافها ممَّن ظلمها، وإبعاد الإمام علي (عليه السلام) عن الخلافة، وهو أعلم الناس بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) بالرسالة وأحكامها وقوانينها، وهو لذلك أحقُّ برعاية شؤون الأمَّة التي صنعها الوحي المقدس، بقولها: «**وَأَبْعَدْتُمْ مَنْ هُوَ أَحَقُّ بِالْبَسْطِ وَالْقَبْضِ**»[٦٨]، ثمَّ خاطبتهم خذوا إمامة الأمَّة معيوبة ناقصة، كالناقة المجروحة الظهر المعيوبة، وأيُّ عيبٍ أقبح من ترك النبي مسجى، ونكران بيعة الغدير واجتماعكم بالسقيفة لسلب إمامة الأمة من أهلها، معلنة أنَّ إمامتهم هذه موسومة بغضبٍ الله، وسوف ننظر أيُّنا أحسن عملًا عند الله، فهو نعم المولى ونعم النصير، ما يدل على عمق حزنها ومدى تأثرها وغضبها ممَّن ظلمها، وغصب حقها وحق الإمام علي (عليه السلام)، «**فَدُونَكُمُوها**

فَاحْتَقِبُوها دَبِرَةَ الظَّهْرِ، نَقِبَةَ الْخُفِّ، باقِيَةَ الْعارِ، مَوْسُومَةً بِغَضَبِ اللهِ وَشَنارِ الْأَبَدِ، مَوْصُولَةً بِنارِ اللهِ الْمُوقَدَةِ الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ. فَبِعَيْنِ اللهِ ما تَفْعَلُونَ ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾، وَأَنَا ابْنَةُ نَذِيرٍ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذابٍ شَدِيدٍ، فَاعْمَلُوا إِنَّنا عامِلُونَ ﴿وَانْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾ [هود: ١٢٢]»[٦٩]، كان لخطبة السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) أثر بالغ ومحرّك لنفوس المسلمين، لما حملته تلك الخطبة من الواقعية والصدق والاستناد الى أُسس متينة قوامها كتاب الله الكريم والسُنّة النبوية المباركة، في بيان مظلوميتها وإشادتها بفضل الإمام علي (عليه السلام) وأحقيته في خلافة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ممّا جعل الأنصار يهتفون باسم الإمام علي (عليه السلام)، وأنّى يكون ذلك لولا خروجها (عليها السلام) وخطبتها التي ذكّرت فيها وحذّرت، الأمر الذي شعر فيه أبو بكر بالخطر، فسعى إلى إخماد تعاطف المسلمين وحرف رأيهم عن مناصرة السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) عبر التضليل والتظاهر بقوله: «هؤلاءِ الْمُسْلِمونَ بَيْنِي وبَيْنَكِ، قَلَّدوني ما تَقَلَّدْتُ، وَباتِّفاقٍ مِنْهُمْ أَخَذْتُ ما أَخَذْتُ»[٧٠]؛ إذ بيّن أنّه تقلد هذا المنصب بناءً على رغبة المسلمين، ولم يسعى لها، لما وجدوا فيه من سابقة في الإسلام، عندها أشارت السيدة الزهراء (عليها السلام) إلى الحاضرين في المسجد من المسلمين، وبينت لهم إلى مدى الجريمة التي ارتكبوها ومدى الانقسام الذي سببوه للأمة من الانحراف عن الدين، وتزوير في شريعة سيد المرسلين، فهذا الأمر في رقبتكم وأنتم مسؤولون عنه إلى يوم القيامة؛ إذ خاطبتهم «مَعاشِرَ النّاسِ الْمُسْرِعَةِ إِلى قِيلِ الباطِلِ، الْمُغْضِيَةِ عَلى الفِعْلِ القَبيحِ الخاسِرِ ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ

﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤] كَلاَّ بَلْ رانَ عَلى قُلوبِكُمْ ما أَسَأْتُمْ مِنْ أَعْمالِكُمْ، فَأَخَذَ بِسَمْعِكُمْ وَأَبْصارِكُمْ، وَلَبِئْسَ ما تَأَوَّلْتُمْ، وَساءَ ما أَشَرْتُمْ، وشَرَّ ما مِنْهُ اعتَضْتُمْ، لَتَجِدَنَّ وَاللهِ مَحْمِلَهُ ثَقيلاً، وَغِبَّهُ وَبيلاً»[٧١].

خطبة السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) بنساء المدينة.

بعد أن اشتدَّت علة السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) بكسر ضلعها نحل جسمها حتى صار كالخيال، فتوافدت عليها نساء المهاجرين والأنصار للسؤال عن حالها، فخطبت فيهن خطبة ألقت فيها الحجة البالغة على رجالهن الذين استصرختهم في المسجد النبوي، فلم تجد منهم ناصراً ولا مغيثاً لانتزاع حقيها في فدك وحق الإمام علي (عليه السلام) في إمامة الأمة، فقد بينت لهنَّ الأدلة والشواهد في أحقيَّة الإمام علي (عليه السلام) بإمامة المسلمين بعد الرسول (صلى الله عليه وآله)؛ إذ خاطبتهن «أَصْبَحْتُ وَاللهِ عَائِفَةً لِدُنْيَاكُمْ، قَالِيَةً لِرِجَالِكُمْ، لَفَظْتُهُمْ قَبْلَ أَنْ عَجَمْتُهُمْ، وَشَنَأْتُهُمْ بَعْدَ أَنْ سَبَرْتُهُمْ»[٧٢]، وهنا تشير إلى بغضها لهؤلاء المنافقين الذين امتنعوا عن نصرة آل الرسول «وَيْحَهُمْ أَنَّى زَحْزَحُوهَا عَنْ رَوَاسِي الرِّسَالَةِ، وَقَوَاعِدِ النُّبُوَّةِ، وَمَهْبِطِ الْوَحْيِ الْأَمِينِ، وَالطَّبِينِ بِأَمْرِ الدُّنْيَا وَالدِّينِ»[٧٣]؛ إذ جعلت مسؤولية انحراف الأمَّة في رقابهم؛ لأنَّهم لم يوالوا من نصبه رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ولم يوفوا بما عاهدوا عليه، وتذكيرهم بمدى الخسران المبين الذي هم عليه، مستشهدة بقوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الزمر: ١٥]، وذكرت لهنَّ فضل الإمام علي (عليه السلام) بالإسلام، وشجاعته وصولته لحماية حمى الأمة وتشييد أركانها، فأي شيء أعابوه فيه حتَّى أبعدوه عن إمامة

الأمة، وقدموا عليه غيره «وَمَا نَقَمُوا مِنْ أَبِي حَسَنٍ، نَقَمُوا وَاللهِ مِنْهُ نَكِيرَ سَيْفِهِ، وَشِدَّةَ وَطْأَتِهِ، وَنَكَالَ وَقْعَتِهِ، وَتَنَمُّرَهُ فِي ذَاتِ اللهِ عَزَّ وَ جَلَّ»[٧٤].

كرست السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) جانبًا كبيرًا من خطبتها؛ لتذكير النساء لأزواجهن فيما لو بايعوا الإمام علي (عليه السلام) لردهم إلى الطريق القويم، ولم يرض منهم إلَّا التمسك بحبل الله المتين، «واللهِ! لَو مالُو عَن المحجة اللائحة، وزالُوا عَن قبول الحجة الواضحة لردهم إليها، وحملهم عليها»[٧٥]، وبينت لهن بالتلميح الذي هو أقوى من التصريح أفضلية الإمام علي (عليه السلام)؛ إذ قالت: «واللهِ لَو تَكافّوا عَن زمَامٍ نبْذَه رسول الله (صلى الله عليه وآله) إليهِ لاعْتَلَقَهُ، ولسَارَ بِهِم سَيراً سُجُحاً، لا يُكَلِّمُ خشاشُهُ، ولا يُتَعْتِعُ رَاكِبُهُ، ولأوْرَدَهُمْ مَنْهَلاً نَمِيراً، صَافِياً رَوِيّاً، فَضْفَاضاً، تَطْفَحُ ضِفَّتَاهُ، وَلا يَتَرَنَّقُ جَانِبَاهُ، ولأصْدَرَهُم بطاناً، ونَصَحَ لَهُمْ سِرّاً وَإِعْلاناً»[٧٦]، وفي هذا المقطع أشارت إلى أنَّ الإمام علي (عليه السلام) لو ولي إمامتهم لسار على كتاب الله وسيرة النبي الكريم (صلى الله عليه وآله)، سيرًا سهلًا ليس فيه أذية أو ملل، وسيسير بالعدل والانصاف وعدم التفريق، وبما أنَّهم اختاروا ما فيه ضلالهم برضوخهم إلى حكم الباطل فسيلقون عاقبة أمرهم سوءًا، وعلى إثر ذلك تعجب كل العجب من فعلهم، وعلى الأساس الذي استندوا عليه في اختيارهم لأبي بكر «لَيْتَ شِعْري إِلَى أيِّ سنَادٍ اسْتَنَدُوا، وَعَلَى أيِّ عِمَادٍ اعْتَمَدوا، وَبِأيِّ عُرْوَةٍ تَمَسَّكُوا، وَعَلَى أيِّ ذُرِّيَّةٍ أَقْدَمُوا واحْتَنَكُوا، لَبِئْسَ المَولَى وَلَبِئْسَ العَشِير، اسْتَبْدَلُوا وَاللهِ الذُّنَابَا بالقَوَادِمِ، والعَجُز بِالكَاهِلِ»[٧٧]، وأنهت خطبتها (عليها السلام) بتذكيرهم عاقبة أمرهم وما يترتب عليها من عواقب وخيمة للأمَّة الإسلامية، بما تؤدي من انهيار البناء

الإسلامي الذي شيده الرسول محمد (صلى الله عليه وآله)، عبر دعوته الشريفة، «فَيَا حَسْرَتِي لَكُمْ، وَأَنَّى بِكُمْ: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ [هود: ٢٨]»[٧٨].

أعادت النساء قول السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) على رجالهنّ، فجاء إليها قوم من المهاجرين والأنصار معتذرين، وقالوا: يا سيدة النساء لو كان أبو الحسن ذكر لنا هذا الأمر من قبل أن يُبرَم العهد ويُحكَم العقد لما عدلنا إلى غيره، عندها أدركت السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) حجم نفاقهم ومراوغتهم، ففي الوقت الذي يرفضون فيه نقض بيعة أبي بكر مع أنَّها خلافة باطلة لم يراعوا العهد والوعد الذي قطعوه مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) في غدير خم ببيعة الإمام علي (عليه السلام)، فأي تذكير وأي وعيد يخشى منه هؤلاء بعد ذلك، فما كان جوابها (عليها السلام) إلَّا أن قالت «**إليكم عنِّي، فلا عذر بعد تعذيركم، ولا أمر بعد تقصيركم**»[٧٩].

مقاطعة السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) لأبي بكر وعمر بن الخطاب.

استمرت السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) في جهادها عن حق الإمامة الربانية، فقد اختارت الامتناع عن الكلام مع عمر بن الخطاب وأبي بكر؛ إذ أدانتهما بالقول والفعل، وهي تشكو لأبيها منهما لَمَّا هجموا على دارها «**يا أبتِ يا رسول الله، ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن أبي قحافة**»[٨٠]، وقالت: «**ما أسرع ما أغرتم على أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله)**» «**والله لا أكلم عمر حتى ألقى الله**»[٨١]، ولَمَّا منعها أبو بكر فدك حلفت أن لا تكلمه أبدًا[٨٢].

لم تكن السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) من سواد الناس؛ بل بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله)، والأحب إلى قلبه، وهو القائل فيها: «**إِنَّمَا فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ**

مِنِّي، فَمَنْ آذَاهَا فَقَدْ آذَانِي»، فما إن انتشر خبر سخطها على أبي بكر وعمر بن الخطاب وتأليب المسلمين عليهم حتى حاولا استرضاءها، فقال عمر لأبي بكر: انطلق بنا إلى السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) فإنَّا قد أغضبناها، فانطلقا جميعًا، فاستأذنا عليها، فلم تأذن لهما، فاضطرا إلى توسيط الإمام علي (عليه السلام) بأن يشفع لهما فاستجابت (عليها السلام) لتدخل الإمام علي (عليه السلام) فأدخلهما عليها[٨٣]، فلمَّا قعدا عندها، حوّلت وجهها إلى الحائط، فسلَّما عليها فلم ترد عليهما السلام، فتكلم أبو بكر فقال: يا حبيبة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، والله إنَّ قرابة رسول الله (صلى الله عليه وآله) أحب إلي من قرابتي، وإنَّك لأحب إليَّ من عائشة ابنتي، ولوددت يوم مات أبوك أنِّي مت ولا أبقى بعده، أفتراني أعرفك وأعرف فضلك وشرفك وأمنعك حقك وميراثك من رسول الله (صلى الله عليه وآله)، إلا أنِّي سمعت أباك رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: لا نورث ما تركناه صدقة[٨٤]، فقالت (عليها السلام): أريتكما إن حدثتكما حديثًا عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) تعرفانه وتفعلان به؟ قالا: نعم، فقالت (عليها السلام): نشدكما الله ألم تسمعا رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: رضا فاطمة من رضاي وسخط فاطمة من سخطي، فمن أحب فاطمة ابنتي فقد أحبني، ومن أرضى فاطمة فقد أرضاني، ومن أسخط فاطمة فقد أسخطني. قالا: نعم، سمعنا من رسول الله (صلى الله عليه وآله). قالت: فإني أشهد الله وملائكته، إنَّكما أسخطتماني وما أرضيتماني، ولئن لقيت النبي (صلى الله عليه وآله) لأشكونَّكما إليه[٨٥]، فقال أبو بكر: أنا عائذ بالله تعالى من سخطه ومن سخطكِ يا فاطمة، ثم انتحب أبو بكر[٨٦] وأخذ يبكي حتَّى كادت نفسه تزهق، وهي تقول: والله لأدعونَّ الله عليه في كلِّ صلاة أصليها، ثمَّ خرج فاجتمع

إليه الناس فقال لهم: يبيت كل رجل منكم مسرورًا بأهله، وتركتموني وما أنا فيه، لا حاجة لي في بيعتكم أقيلوني بيعتي[٨٧].

استشهاد السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام).

بعد أن اشتدَّ المرضُ على السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) ورأت أنَّها مفارقة الدنيا، دعت أم أيمن وأسماء بنت عميس ووجَّهت خلف الإمام علي (عليه السلام)، فقالت: يا ابن عم؛ إنَّه قد نعيت إليَّ نفسي، وإنني لأرى ما بي، ولا أشكُّ إلَّا أنِّي لاحقة بأبي ساعة بعد ساعة، وأنا أوصيك بأشياء في قلبي، قال لها الإمام علي (عليه السلام): أوصيني بما أحببتِ يا بنت رسول الله، فجلس عند رأسها وأخرج من كان في البيت[٨٨]، فأوصته (عليها السلام) «**أن لا يشهد أحد جنازتي من هؤلاء الذين ظلموني، فإنَّهم عدوي وعدو رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ولا تدع أحدًا منهم يصلي عليَّ ولا من اتباعهم، وادفني بليل اذا هدأت العيون ونامت الأبصار**»[٨٩].

وما أن قُبضت السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) حتى ارتجت المدينة بالبكاء والعويل كيوم فقد فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله)، واجتمع المسلمين وهم ينتظرون خروج الجنازة للصلاة عليها، فخرج لهم أبو ذر وقال لهم: إنَّ ابنة رسول الله (صلى الله عليه وآله) قد أخّر إخراجها في هذه العشية فانصرف المسلمون[٩٠]، وبعد أن جهزها الإمام علي (عليه السلام) صلَّى عليها مع الحسنين (عليهما السلام) وعقيل وعمار وسلمان والمقداد وأبي ذر، ثمَّ دفنها ليلًا في موقع لا يعرف لهذا اليوم؛ وبنى حولها أربعين قبرًا في البقيع[٩١]، ثمَّ إنَّ الإمام علي (عليه السلام) هاج به الحزن فخاطب رسول الله (صلى الله عليه وآله) قائلًا «**وَسَتُنَبِّئُكَ ابْنَتُكَ بِتَضَافُرِ أُمَّتِكَ عَلَى هَضْمِهَا، فَأَحْفِهَا السُّؤَالَ، وَاسْتَخْبِرْهَا الْحَالَ، هَذَا وَلَمْ يَطُلِ الْعَهْدُ، وَلَمْ يَخْلُ مِنْكَ الذِّكْرُ**»[٩٢].

في الصباح حضر أهل المدينة للصلاة على السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام)، فعلموا بدفنها ليلًا قال عمر بن الخطاب: هاتوا النساء لنبش القبور وإخراج الزهراء بغرض الصلاة عليها، فبلغ ذلك الإمام علي (عليه السلام) فخرج غاضبًا وبيده سيفه، وهو يقسم بالله: لئن حول من القبور حجر ليضعنَّ السيف فيهم، فتلقاه عمر بن الخطاب ومعه أصحابه فقال له: مالك؛ والله يا أبا الحسن لننبشنَّ قبرها ونصلي عليها، فأخذ الإمام علي (عليه السلام) بمجامع ثوبه وضرب به الأرض وقال له: يا ابن السويداء أمَّا حقي فتركته مخافة أن يرتدَّ الناس عن دينهم، وأمَّا قبر السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) فو الذي نفسي بيده، لئن حول منه حجر لأسقين الأرض من دمائكم، فجاء أبو بكر وأقسم عليه برسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يتركه، فخلَّى عنه وتفرق الناس[٩٤]، على الرغم من الاتِّفاق على وفاتها سنة ١١هـ، إلَّا أنَّ الاختلاف نشأ في تحديد مدة بقائها بعد أبيها رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وقد تباينت في ذلك روايات عدَّة منها: أربعون يومًا أو خمسة وسبعون يومًا أو خمسة وتسعون يومًا[٩٤]، أو ستة أشهر[٩٥]، وفي رواية فضة سبعة وعشرون يومًا[٩٦]، ومهما يكن من أمر فإنَّ كلَّ هذه الأقوال تؤكد أنَّ مدة لبث السيدة فاطمة (عليها السلام) بعد أبيها (صلى الله عليه وآله) إنَّما هي مدة يسيرة، وبذلك تحققت نبوءته بسرعة اللحاق به، وأنَّها أوَّل من يفد عليه من أهل بيته (عليهم السلام)[٩٧]، فسلام على السيدة فاطمة الزهراء يوم ولدت ويوم ماتت ويوم تبعث.

الخاتمة

بعد دراسة الموضوع اتَّضحت لنا جملةً من الاستنتاجات أهمَّها:

١- لقد وضعت بيعة الغدير الحق في نصابه فالرسول محمد (صلى الله عليه وآله)

لا ينطق عن هوى إن هو إلا وحي يوحى، وهذا يعني أنَّ الله تعالى وجه رسوله الكريم ليعلن للناس أجمعين أنَّ الإمام علي (عليه السلام) هو أولى بخلافة المسلمين من بعده؛ لما للإمام علي من مكانة عند رسول الله (صلى الله عليه وآله) وفي الإسلام.

٢- إنَّ من أهمِّ الأبعاد التي أسَّس لها يوم الغدير توضيح معنى الإمامة ببعديها النظري والعملي، التي مثَّلت ضرورة حتمية في الإسلام، فعليها يتوقف المشروع الإلهي، وعليه فقد أدت السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) دورًا مهمًّا في الدفاع عن مفاهيم بيعة الغدير ودلالاتها واستمراريتها، فأوقفت حياتها الروحية والفكرية والجسمية للدفاع عن الرسالة، والذود عن حياضها.

٣- مثَّلتْ السيدةُ فاطمة الزهراء (عليها السلام) القدوةَ الصالحة لنساء الأمّة، والمثل الأعلى لكلِّ قيم العزِّ والعظمة والشرف والطهارة، فعلى الرغم من المعاناة وقسوة الظروف كانت المرأة الصابرة، والسند الروحي للإمام علي (عليه السلام) بعد أن ابتعد عنه الجميع؛ إذ أدَّت (عليها السلام) دورًا متميزًا وحضورًا فاعلًا في نصرة الدين الإسلامي؛ لإقرار ما جاء في بيعة الغدير، فرسمت للمرأة المسلمة طبيعة الدور الشرعي الذي يجب أن تسير عليه في الحياة.

٤- انطلقت بروحها بعيدًا عن ذاتها، وعاشت مع الرسالة في فكرها وإحساسها فأصبحت قرآنًا يتحرك في الحياة على خطى ثابتة للوصول إلى الهدف الأسمى في تطبيق تعاليم الرسالة المحمدية، ولذلك كان لها دور كبير في الدفاع عن أمر الله تعالى، الذي حمله أبوها (صلى الله عليه وآله) وحافظ عليه في غدير خم.

٥- كشفت السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) انحراف الأمَّة التي انقلبت على

أعقابها بعد وفاة الرسول محمد (صلى الله عليه وآله)، وفضح أخطر حركة تآمرية على الأمة الإسلامية والدين المحمدي الأصيل، والمتمثلة ببيعة السقيفة مع بيان تبعياتها متلاحقة على آل البيت (عليهم السلام) وإلى يومنا هذا.

٦- إنَّ دفاع السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) عن الإمامة بوصفها فرضًا إلهيًّا لا يختلف عن سائر الواجبات والفروض، إذ رأت من الواجب العمل على توضيح حقيقة الإمامة في النصِّ القرآنيِّ والحديث النبويِّ؛ وسعت (عليها السلام) لمواجهة انحراف الأمَّة عبر تحقيق ثلاثة أهداف: الأوّل الدفاع عن الإمامة والثاني الذود عن حياض الإسلام، والثالث الحرص على دين الناس والشفقة عليهم، فلقد كانت من الشفقة عليهم إلى درجة السعي لاغتنام أيّ فرصة من أجل هدايتهم.

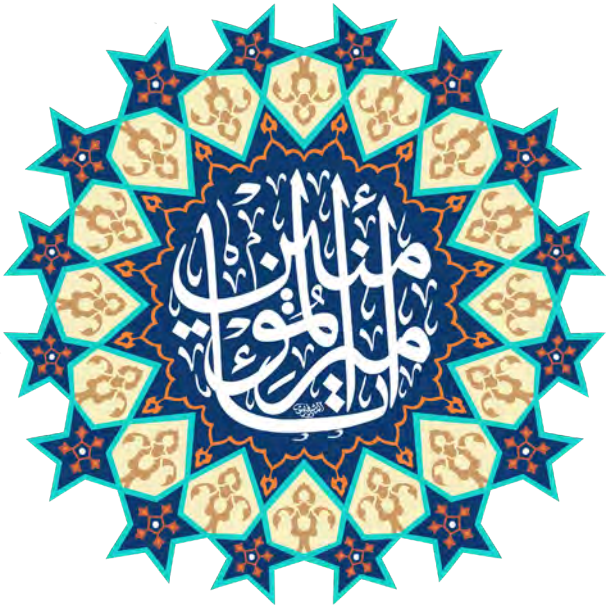

الهوامش

١. سامي البدري، السيرة النبوية تدوين مختصر مع تحقيقات وإثارات جديدة، تحقيق وضبط النصوص السيد حسن البدري والشيخ إحسان المظفر، ط٣، مطبعة الفقه، دار الفقه للنشر، قم، ٢٠٠٥، ص ٢٦٨- ٢٦٩.

٢. عادل الأديب، الإمام علي بن أبي طالب أدوار محورية وقيادة متميزة في الإسلام، مطبعة المغرب، بغداد، ٢٠١٣، ص ٩٩- ١٠٠.

٣. رياض سحيب روضان، علم الكلام عند صدر الدين الشيرازي (دراسة في الإلهيات)، أطروحة دكتوراه، قسم الفلسفة كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص ٣٤- ٣٥.

٤. أحمد محمود صبحي، نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية (تحليل فلسفي للعقيدة)، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩١م، ص ٢٢٣- ٢٢٤.

٥. سورة الشعراء: ٢١٤.

٦. محمد صادق السيد محمد رضا الخرسان، الغدير والمنصب محاولة لفهم المنصب واستحقاقاته عند أمير المؤمنين (عليه السلام) حسما لإشكالية: المنصب مسؤولية أم امتياز، الأمانة العامة للعتبة الكاظمية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية شعبة البحوث والدراسات، بغداد، ٢٠١٤، ص١٤.

٧. شكري ناصر المياحي، الإمام علي دراسة في الفكر العسكري، دار الفيحاء لطباعة والنشر والتوزيع، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٨.

٨. سورة التحريم: ٤.

٩. منير السيد عدنان الخباز، ميثاق الإمامة في آية الولاية، تقرير أحمد سلمان، ط٢، (د. م)، ٢٠١٤، ص ١٥- ١٦.

١٠. سورة المائدة: ٥٥- ٥٦.

١١. رضي الدين أبو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس الحسني الحسيني (ت ٦٦٤هـ)، اليقين في إمرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، مؤسسة دار الكتاب، قم، ١٩٥٠، ص ٥١.

١٢. هاشم الميلاني، حديث الغدير بين أدلة المثبتين وأوهام المبطلين، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة

العباسية المقدسة، ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م، ص ١٣٧.

١٣. المروج الخراساني، نظرة إلى الغدير، مؤسسة النشر الإسلامي، بيروت، ١٤١٦، ص ٥١.

١٤. سامي البدري، المصدر السابق، ص ٢٦٤.

١٥. منير السيد عدنان الخباز، المصدر السابق، ص ١٠٤.

١٦. عباس محمود العقاد ومحمد عمارة وآخرون، الإمام علي وقصة يوم الغدير، دار المرتضى، بيروت، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م، ص ١٩٩.

١٧. محمد صادق السيد محمد رضا الخرسان، المصدر السابق، ص ٧.

١٨. سورة المائدة: ٦٧.

١٩. فاطمة علي الجعفر، الغدير عيد أصحاب اليمين بولاية أمير المؤمنين، مشكاة النور، (د، م)، ٢٠٠٨، ص ٦.

٢٠. هاشم الميلاني، المصدر السابق، ص ١٣٧- ١٣٨.

٢١. محمد صادق السيد محمد رضا الخرسان، المصدر السابق، ص ٨.

٢٢. أبو الفتح محمد بن علي الكراجكي (ت ٤٤٩هـ)، دليل النص بخبر الغدير على إمامة أمير المؤمنين، تحقيق علاء آل جعفر، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم، ١٤١٦هـ، ص ٣٧.

٢٣. علي الحسيني الميلاني، حديث الغدير، مركز الأبحاث العقائدية، قم، ١٤٢٠هـ، ص ١٢.

٢٤. مرتضى الخسروشاهي، معنى حديث الغدير، تقديم وتحقيق السيد هادي الخسروشاهي، مؤسسة بوستان كتاب مركز الطباعة والمشر، قم، ١٣٨٦هـ، ص ٢٨.

٢٥. سورة المائدة: ٣.

٢٦. فاطمة علي الجعفر، المصدر السابق، ص ١٣- ١٤.

٢٧. سورة الأعراف: ٤٣.

٢٨. سورة الفتح: ١٠.

٢٩. حيث شهد البيعة عدد كبير من المسلمين ممن حجَّ مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) حجة الوداع، وسمع خطبته التي أكدت بما لا يقبل الشك بإمامة الإمام علي (عليه السلام) على المسلمين بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله).

لمزيد من التفاصيل ينظر: رضي الدين أبو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس الحسني الحسيني (ت ٦٦٤هـ)، المصدر السابق، ص ١١٣ - ١٢٥.

٣٠. محمد باقر الحكيم، الزهراء أهداف، مواقف، نتائج، مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، مطبعة العترة الطاهرة، النجف الأشرف، ٢٠٠٦، ص ٤٧.

٣١. محمد بن الفتال النيشابوري الشهيد في (سنة ٥٠٨ هـ)، روضة الواعظين، تحقيق غلا محسين المجيدي ومجتبى الفرجي مطبعة نكارش، منشورات دليل ما، قم، ١٤٢٣، ص ٢١٥- ٢١٧.

٣٢. محمد باقر الحكيم، الزهراء أهداف، مواقف، نتائج، مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، مطبعة العترة الطاهرة، النجف الأشرف، ٢٠٠٦م، ص ٦٣- ٦٤.

٣٣. جهز الرسول محمد (صلى الله عليه وآله) قبل وفاته جيشًا بقيادة أسامة بن زيد؛ لمواجهة خطر الروم على ثغور المسلمين، وقد شكل رسول الله (صلى الله عليه وآله) هذا الجيش من كبار الصحابة، وأهل النفاق لتخلوا المدينة بعد وفاته سوى من الإمام علي (عليه السلام)؛ ليتسنى له قيادة الأمة الإسلامية دون منازع، إلا أن كثيرًا من الجيش بقي في المدينة على الرغم من مناداة الرسول (صلى الله عليه وآله) (جهزوا جيش أسامة لعن الله من تخلف عنه)، إلَّا أنَّهم كانوا يدركون وفاة النبي (صلى الله عليه وآله)، وقد بيتوا أمرًا بإقصاء الإمام علي (عليه السلام) عن منصبه في قيادة الأمة. لمزيد من التفاصيل ينظر: جعفر السبحاني، الحجة الغراء على شهادة الزهراء، مؤسسة الإمام الصادق، مطبعة اعتماد، قم، ١٤٢٢ هـ، ص ٧- ٨.

٣٤. عادل الأديب، المصدر السابق، ص ١٠٥.

٣٥. . محمد مهدي الآصفي، الإمامة في التشريع الإسلامي تجديد في بحث الإمامة، مكتبة النجاح، النجف، ١٩٦٣، ص ٢.

٣٦. علي محمد فتح الدين الحنفي المتوفي ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م فلك النجاة في الإمامة والصلاة، حققه وقدمه أصغر علي محمد جعفر، ط٢، مؤسسة دار الإسلام، لاهور، ١٩٩٧، ص ٢٩- ٣٢.

٣٧. ولدت السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) في ٢٠ جمادي الآخرة في السنة الخامسة للبعثة، أقامت بمكة ثماني سنين وبالمدينة

عشرة، حظيت بمنزلة كبيرة عند رسول الله (صلى الله عليه وآله)، تزوجت من الإمام علي (عليه السلام)، ولها من الأولاد: الإمامين الحسن والحسين وزينب الكبرى وأم كلثوم. لمزيد من التفاصيل ينظر: علي بن الحسين الهاشمي، المطالب المهمة في تاريخ النبي والزهراء والأئمة، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف الاشرف، ١٩٦٨، ص ١٤- ١٨.

٣٨. جعفر السبحاني، المصدر السابق، ص ١٦- ١٧.

٣٩. قبض الرسول محمد (صلى الله عليه وآله)، بالمدينة يوم الاثنين لليلتين بقيا من شهر صفر، أي في ٢٨ صفر سنة ١١ هـ، عن عمر ثلاث وستون سنة، ودفن بحجرته في المسجد النبوي. لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد بن الفتال النيشابوري الشهيد في (سنة ٥٠٨هـ)، المصدر السابق، ص ١٨٢.

٤٠. واثق الشمري، مظلومة من الولادة حتى الشهادة، ط٢، دار المتقين، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٠٣.

٤١. في حوار دار بين عمر بن الخطاب وابن عباس قال فيه عمر أتدري يا ابن عباس ما منع الناس منكم،... قال: لكنَّني ادري ما هو، فقد كرهت قريش أن تجتمع لكم النبوة والخلافة، فتجحفوا الناس جحفًا، فنظرت لأنفسنا، فاختارت، وفقت وأصابت. لمزيد من التفاصيل ينظر: عادل الأديب، المصدر السابق، ص ١٢٣؛ علي الاحمدي الميانجي، ظلامة الزهراء في النصوص والآثار، المركز الإسلامي للدراسات، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٥٧- ٥٨.

٤٢. محمد باقر الحكيم، المصدر السابق، ص ٤٢- ٤٣؛ عبد المنعم الكاظمي، من كنت مولاه فهذا علي مولاه، ج١٣، مطبعة صوت الخليج، الكويت، ١٩٧٦، ص ١٣٩- ١٤٠.

٤٣. نزيه القميحا، شرح خطبة الزهراء (عليها السلام) وأسبابها، ط٢، بيروت، ١٩٩٥، ص ٣١٤.

٤٤. حبيب بدرة، سلوا فاطمة (عليها السلام)، دار المرتضى، بيروت، ٢٠٠٧م، ص ٢١٢.

٤٥. إسماعيل الأنصاري الزنجاني الخوئي، الموسوعة الكبرى عن فاطمة الزهراء، المجلد ١١ بعد وفاة أبيها إلى وفاتها، قم المقدسة، ١٤٢٧ هـ، ص ١١٧- ١١٨.

٤٦. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، الإمامة والسياسة المعروف بتاريخ الخلفاء، تحقيق علي شيري، دار الأضواء، بيروت، ١٩٩٠، ص ٣٠.

٤٧. جعفر السبحاني، مصدر سابق، ص ٣٩- ٤٠.

٤٨. عبد الله البحراني الأصفهاني، عوالم العلوم والمعارف والأحوال من الآيات والأخبار والأقوال، ج١١/ ٢ سيدة النساء فاطمة الزهراء ومستدركاتها للسيد محمد باقر بن مرتضى الموحد الأبطحي الأصفهاني، تحقيق مؤسسة الإمام المهدي (عليه السلام)، ط٣، قم، ١٤١٦هـ، ص ٥٥٥- ٥٥٦.

٤٩. جعفر السبحاني، مصدر سابق، ص ٥٣.

٥٠. سليم بن قيس الهلالي، كتاب سليم بن قيس الهلالي، تحقيق محمد باقر الأنصاري الزنجاني الخوئيني، مطبعة الهادي، قم، ١٤٢٠، ص ٣٨٧.

٥١. بعد أن جيء بالإمام علي (عليه السلام) إلى أبي بكر للمبايعة رفض الإمام علي (عليه السلام) مبايعته، إذ قال له: إنَّا أحقُّ بهذا الأمر منكم، لا أبايعكم وأنتم أولى بالبيعة لي، أخذتم هذا الأمر من الأنصار واحتججتم بالقرابة من النبي محمد (صلى الله عليه وآله)، وأنا أحتج بمثل ما احتججتم به، فأنا أقرب منكم إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأحق بالخلافة. لمزيد من التفاصيل ينظر: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، مصدر سابق ص ٢٨- ٢٩.

٥٢. عبد الله البحراني الأصفهاني، مصدر سابق، ص ٥٥٧- ٥٥٨.

٥٣. محمد كاظم القزويني، الإمام علي من المهد إلى اللحد، ط٢، منشورات مؤسسة النور للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٢٢٨- ٢٢٩.

٥٤. حبيب بدرة، مصدر سابق، ص ٢١٢.

٥٥. محمد كاظم القزويني، مصدر سابق، ص ٢٢٩.

٥٦. فدك قرية في الحجاز قريبة من المدينة، كانت أرض يهودية حتى السنة السابعة للهجرة، حيث قذف الله الرعب في قلوب أهلها، فصالحوا رسول الله (صلى الله عليه وآله) عليها، فأصبحت ملك لرسول الله (صلى الله عليه وآله)؛

لأنَّها ممَّا لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب بدليل الآية الكريمة ﴿وَمَا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وتؤكد أغلب المصادر الإسلامية أن الرسول (صلى الله عليه وآله) قد قدمها الى ابنته الزهراء (عليها السلام)، وبقيت عندها حتى وفاته (صلى الله عليه وآله)، إذ انتزعها أبو بكر منها عنوة. لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الزهراء عثمان محمد الشهيد عز الدين سليم، الزهراء فاطمة بنت محمد، مكتبة العلمين العامة، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٦٩م، ص ١٢٥- ١٢٧.

٥٧. واثق الشمري، مصدر سابق، ص ٧٣.

٥٨. سورة النمل: ١٦.

٥٩. سليم بن قيس الهلالي، مصدر سابق، ص ٣٩١.

٦٠. عبد الزهراء عثمان محمد الشهيد عز الدين سليم، مصدر سابق، ص ١٢٨- ١٣.

٦١. حبيب بدرة، مصدر سابق، ص ٣٢١- ٣٢٧.

٦٢. إسماعيل الأنصاري الزنجاني الخويني، الموسوعة الكبرى عن فاطمة الزهراء، المجلد ١٣ غصب حقها وخطبها، قم المقدسة، ١٤٢٧ هـ، ص ١٧٥.

٦٣. حبيب بدرة، مصدر سابق، ص ٣٢٩- ٣٣٠.

٦٤. نزيه القميحا، مصدر سابق، ص ١١٨.

٦٥. محمد كاظم القزويني، فاطمة الزهراء من المهد الى اللحد، المطبعة العلمية، مكتبة بصيرتي، قم، ١٤١٤ هـ، ص ٣٥٨.

٦٦. إسماعيل الأنصاري الزنجاني الخويني، مصدر سابق، ١٣/ ص ١٧٥.

٦٧. حبيب بدرة، مصدر سابق، ص ٣٣٥- ٣٣٨.

٦٨. عبد الزهراء عثمان محمد الشهيد عز الدين سليم، مصدر سابق، ص ١٣٧.

٦٩. حبيب بدرة، مصدر سابق، ص ٣٤٧- ٣٤٨.

٧٠. نزيه القميحا، مصدر سابق، ص ٢٠٥.

٧١. حبيب بدرة، مصدر سابق، ص ٣٥٠- ٣٥١.

٧٢. علي بن الحسين الهاشمي، مصدر سابق، ص ٢٠- ٢١.

٧٣. حبيب بدرة، مصدر سابق، ص ٤١١.

٧٤. محمد كاظم القزويني، فاطمة الزهراء من المهد الى اللحد، ص ٤٣٦.

٧٥. نزيه القميحا، مصدر سابق، ص ٣١٢.

٧٦. حبيب بدرة، مصدر سابق، ص ٤١٣- ٤١٤.

٧٧. محمد كاظم القزويني، فاطمة الزهراء من المهد الى اللحد، ص ٤٣٧- ٤٣٨.

٧٨. عبد الزهراء عثمان محمد الشهيد عز الدين سليم، مصدر سابق، ص ١٤٥- ١٤٦.

٧٩. علي بن الحسين الهاشمي، مصدر سابق، ص ٢٢.

٨٠. أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، مصدر سابق، ص ٣٠.

٨١. علي الأحمدي الميانجي، مصدر سابق، ص ١٠٣.

٨٢. إسماعيل الأنصاري الزنجاني الخويني، مصدر سابق، ١٣ ص ٤٨.

٨٣. أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، مصدر سابق، ص ٣١.

٨٤. واثق الشمري، مصدر سابق، ص ٧٩.

٨٥. فاطمة علي الجعفر، التجليات الفاطمية، القدس للطباعة والنشر، (د، م)، (د، ت)، ص ٣٥٤.

٨٦. قال أبو بكر: لا آسي على شيء من الدنيا إلَّا على ثلاث فعلتهن وودت أنِّي تركتهن، وثلاث تركتهن وددت أنَّي فعلتهن، وثلاث وددت أني سألت عنهن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فأما الثلاثة اللاتي وددت أني تركتهن، فوددت أني لم أكشف عن بيت فاطمة عن شيء، وإن كانوا قد غلقوه على الحرب. لمزيد من التفاصيل ينظر: جعفر السبحاني، مصدر سابق، ص ٥٢.

٨٧. نزيه القميحا، مصدر سابق، ص ٢٤٥- ٢٤٧.

٨٨. محمد بن الفتال النيشابوري الشهيد (ت ٥٠٨ هـ)، مصدر سابق، ص ٢٤٧.

٨٩. عبد الرزاق المقرم، وفاة الصديقة الزهراء (عليها السلام)، مؤسسة الوفاء، بيروت،

١٩٨٣م، ص ١٠١.
٩٠. محمد بن الفتال النيشابوري الشهيد في (سنة ٥٠٨ هـ)، مصدر سابق ،ص ٣٤٩.
٩١. عبد الرزاق المقرم، مصدر سابق، ص ١٠٥.
٩٢. جعفر السبحاني، مصدر سابق، ص ٧٤.
٩٣. فاطمة علي الجعفر، مصدر سابق، ص ٣٦٨.
٩٤. محمد كاظم القزويني، الإمام علي من المهد الى اللحد، ص ٢٣٢.
٩٥. واثق الشمري، مصدر سابق، ص ٧٣.
٩٦. فوزية المرزوق، نفحات من حياة فضة خادمة الزهراء (عليها السلام)، مؤسسة الامام علي، القطيف، دار العلوم، ٢٠١٠، ص ٨٣.
٩٧. محمد كاظم القزويني، الإمام علي من المهد إلى اللحد، ص ٢٣٢.

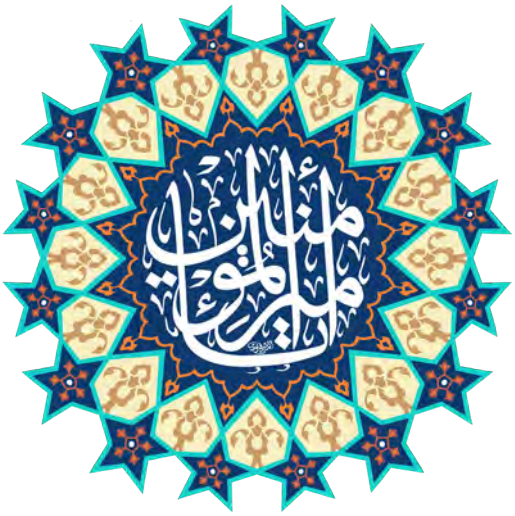

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

١. أبو الفتح محمد بن علي الكراجكي (ت ٤٤٩ هـ)، دليل النص بخبر الغدير على إمامة أمير المؤمنين، تحقيق علاء آل جعفر، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم، ١٤١٦هـ.

٢. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، الإمامة والسياسة المعروف بتاريخ الخلفاء، تحقيق علي شيري، دار الأضواء، بيروت، ١٩٩٠م.

٣. أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي ٦٤٨- ٧٢٦، كتاب الألفين الفارق بين الصدق والمين، ج١، تحقيق المؤسسة الإسلامية للبحوث والمعلومات، قم.

٤. أحمد محمود صبحي، نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية (تحليل فلسفي للعقيدة)، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩١م.

٥. إسماعيل الأنصاري الزنجاني الخويني، الموسوعة الكبرى عن فاطمة الزهراء، غصب حقها وخطبها، قم المقدسة، ١٤٢٧هـ.

٦. المروج الخراساني، نظرة إلى الغدير، مؤسسة النشر الإسلامي، بيروت، ١٤١٦ هـ.

٧. المولوي الحافظ علي محمد فتح الدين الحنفي، فلك النجاة في الإمامة والصلاة، حققه وقدم له: أصغر علي محمد جعفر، ط٢، مؤسسة دار الإسلام، (د، م)، ١٩٩٧ م.

٨. جعفر السبحاني، الحجة الغراء على شهادة الزهراء، مؤسسة الإمام الصادق، مطبعة اعتماد، قم، ١٤٢٢.

٩. حبيب بدرة، سلوا فاطمة (عليها السلام)، دار المرتضى، بيروت، ٢٠٠٧م.

١٠. رضي الدين أبو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس الحسني الحسيني (ت: ٦٦٤ هـ)، اليقين في إمرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، مؤسسة دار الكتاب، قم، ١٩٥٠م.

١١. رياض سحيب روضان، علم الكلام عند صدر الدين الشيرازي (دراسة في الإلهيات)، أطروحة دكتوراه، قسم الفلسفة كلية الآداب، الجامعة المستنصرية،

٢٠١٠م.
١٢. سامي البدري، السيرة النبوية تدوين مختصر مع تحقيقات وإثارات جديدة، تحقيق وضبط النصوص السيد حسن البدري والشيخ إحسان المظفر، ط٣، مطبعة الفقه، دار الفقه للمشر، قم، ٢٠٠٥م.
١٣. سليم بن قيس الهلالي، كتاب سليم بن قيس الهلالي، تحقيق محمد باقر الأنصاري الزنجاني الخوئيني، مطبعة الهادي، قم، ١٤٢٠هـ.
١٤. شكري ناصر المياحي، الإمام علي دراسة في الفكر العسكري، دار الفيحاء لطباعة والنشر والتوزيع، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ٢٠١٣م.
١٥. عادل الأديب، الإمام علي بن أبي طالب أدوار محورية وقيادة متميزة في الإسلام، مطبعة المغرب، بغداد، ٢٠١٣م.
١٦. عباس محمود العقاد ومحمد عمارة وآخرون، الإمام علي وقصة يوم الغدير، دار المرتضى، بيرو، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.
١٧. عبد الله البحراني الاصفهاني، عوالم العلوم والمعارف والأحوال من الآيات والأخبار والأقوال، ج١١/ ٢ سيدة النساء فاطمة الزهراء ومستدركاتها للسيد محمد باقر بن مرتضى الموحد الأبطحي الاصفهاني، تحقيق مؤسسة الإمام المهدي (عليه السلام)، ط٣، قم، ١٤١٦هـ.
١٨. عبد الرزاق المقرم، وفاة الصديقة الزهراء (عليها السلام)، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٩٨٣م.
١٩. عبد الزهراء عثمان محمد الشهيد عز الدين سليم، الزهراء فاطمة بنت محمد، مكتبة العلمين العامة، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٦٩م.
٢٠. عبد المنعم الكاظمي، من كنت مولاه فهذا علي مولاه، ج١٣، مطبعة صوت الخليج، الكويت، ١٩٧٦م.
٢١. علي الأحمدي الميانجي، ظلامة الزهراء في النصوص والآثار، المركز الإسلامي للدراسات، بيروت، ٢٠٠٣م.
٢٢. علي بن الحسين الهاشمي، المطالب المهمة في تاريخ النبي والزهراء والأئمة، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف الاشرف، ١٩٦٨م.
٢٣. علي الحسيني الميلاني، حديث الغدير، مركز الأبحاث العقائدية، قم، ١٤٢٠هـ.

٢٤. علي محمد فتح الدين الحنفي (ت: ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م)، فلك النجاة في الإمامة والصلاة، حققه وقدم له: أصغر علي محمد جعفر، ط٢، مؤسسة دار الاسلام، لاهور، ١٩٩٧م.

٢٥. فاطمة علي الجعفر، التجليات الفاطمية، القدس للطباعة والنشر، (د، م)، (د، ت).

٢٦. فاطمة علي الجعفر، الغدير عيد أصحاب اليمين بولاية أمير المؤمنين، مشكاة النور، (د، م)، ٢٠٠٨م.

٢٧. فوزية المرزوق، نفحات من حياة فضة خادمة الزهراء (عليها السلام)، مؤسسة الإمام علي، القطيف، دار العلوم، ٢٠١٠م.

٢٨. مرتضى الخسروشاهي، معنى حديث الغدير، تقديم وتحقيق السيد هادي الخسروشاهي، مؤسسة بوستان كتاب مركز الطباعة والمشر، قم، ١٣٨٦هـ.

٢٩. مرتضى العسكري، ولاية الإمام علي (عليه السلام) في الكتاب والسنة، المجمع العالمي لأهل البيت (عليهم السلام)، مطبعة ليلى، قم، ٢٠٠٣م.

٣٠. محمد باقر الحكيم، الزهراء أهداف، مواقف، نتائج، مؤسسة تراث الشهيد الحكيم، مطبعة العترة الطاهرة، النجف الأشرف، ٢٠٠٦م.

٣١. محمد بن الفتال النيشابوري الشهيد في (سنة ٥٠٨ هـ)، روضة الواعظين، تحقيق غلا محسين المجيدي ومجتبى الفرجي مطبعة نكارش، منشورات دليل ما، قم، ١٤٢٣م.

٣٢. محمد صادق الخرسان، الغدير والمنصب محاولة لفهم المنصب واستحقاقاته عند أمير المؤمنين (عليه السلام) حسما لإشكالية: المنصب مسؤولية أم امتياز، الأمانة العامة للعتبة الكاظمية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية شعبة البحوث والدراسات، بغداد، ٢٠١٣م.

٣٣. محمد كاظم القزويني، الإمام علي من المهد إلى اللحد، ط٢، منشورات مؤسسة النور للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٣م.

٣٤. محمد كاظم القزويني، فاطمة الزهراء من المهد إلى اللحد، المطبعة العلمية، مكتبة بصيرتي، قم، ١٤١٤م.

٣٥. محمد مهدي الآصفي، الإمامة في التشريع الإسلامي تجديد في بحث الإمامة،

مكتبة النجاح، النجف، ١٩٦٣م.
٣٦. مكارم الشيرازي، آيات الولاية في القرآن، تقديم: أبو القاسم عليان نزادي، مدرسة الإمام علي، قم، ١٤٢٥م.
٣٧. منير السيد عدنان الخباز، ميثاق الإمامة في آية الولاية، تقرير أحمد سلمان، ط٢، (د. م)، ٢٠١٤م.
٣٨. نزيه القميحا، شرح خطبة الزهراء (عليها السلام) وأسبابها، ط٢، بيروت، ١٩٩٥م.
٣٩. هاشم الميلاني، حديث الغدير بين أدلة المثبتين وأوهام المبطلين، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة، ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.
٤٠. واثق الشمري مظلومة من الولادة حتى الشهادة، ط٢، دار المتقين، بيروت، ٢٠١٠م.

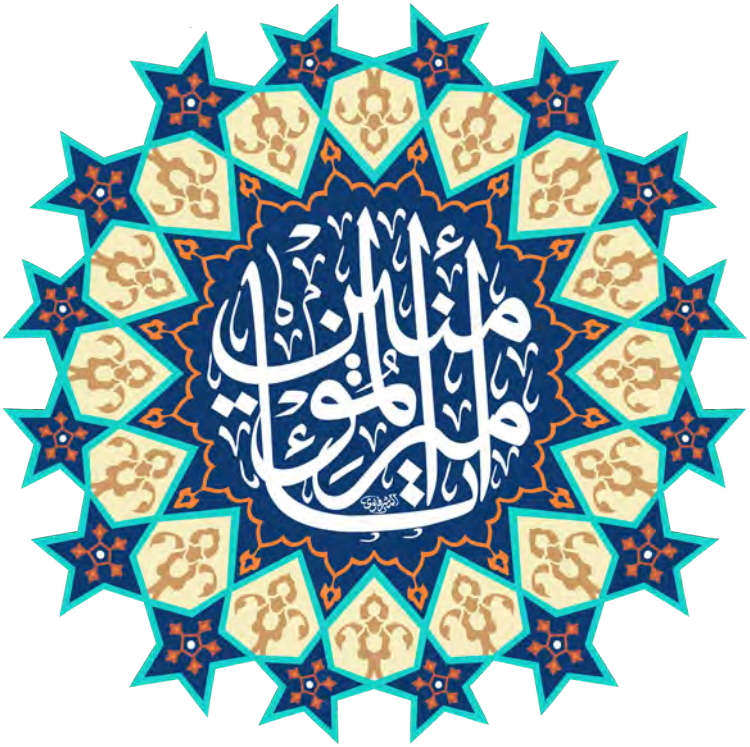

قَالَ الامام علي (عليه السلام):

الْبُخْلُ عَارٌ وَالْجُبْنُ مَنْقَصَةٌ وَالْفَقْرُ يُخْرِسُ الْفَطِنَ عَنْ حُجَّتِهِ وَالْمُقِلُّ غَرِيبٌ فِي بَلْدَتِهِ.

(نهج البلاغة لجامعه الشريف الرضي)

INAHJ.ORG

على راية الهدى

قال أمير المؤمنين عليه السلام:

إِذَا وَصَلَتْ إِلَيْكُمْ أَطْرَافُ النِّعَمِ فَلَا تُنَفِّرُوا أَقْصَاهَا بِقِلَّةِ الشُّكْرِ.

(نهج البلاغة لجامعه الشريف الرضي)

INAHJ.ORG

Editors Board

Prof. Dr. Salah Mahdi Al- Fartousi
University of Rotterdam-Holland

Prof. Dr. Abdul Ali Safih al-Tai
Advisor to the Ministry of Education
France

Prof. Dr. Jawad Kazem Al -Nasrallah
University of Basra- College of Arts

Prof.Dr. Abdul Hussain Abdul Rida Al Omari
University of Dhi Qar- College of Arts

Prof. Dr. Hussein Ali Al-Sharhani
Dhi Qar University- College of Education
for Human Sciences

Prof. Dr. Mohamed Hassanein Al-Naqawi
University of Bahaauddin- Pakistan

Prof. Dr. Mustafa Kadhim Shgedl
College Of Arts/Baghdad University

Asst. Prof. Dr. Nieamah Dahsh Farhan Al- Taee
University of Baghdad
College of Education Ibn Rushd

Asst. Prof. Dr. Ahmed Hussein Abdel Sada
University of Muthanna
College Of Education For Human Sciences

Dr. Haidar Hadi Khalkal Al Shaibani
Directorate of Education - Najaf Ashraf

Prof. Dr. Hassan Hamid AL-Fayyad
University of Kufa - College of Basic Education

Copy Editors (Arabic)

Dr. Ammar Hassan Al Khozai

Asst. Lectur. Ali Abbas Al-Rubaie

Financial and Management

Dr. Ammar Hassan Al Khozai
Ahmed Adnan Al-Muamar
Zaman Jaafar Kadhim
Asst. Lectur. Ali Jassim Mohammed Ali

Copy Editors (English)

Hassanein Ali Abdul Amir Al-Tai

Design And Production

Ahmed Abbas Mahdi

Editor-In-Chief

Prof. Dr. Abbas Ali Hussein Al-Faham

University of Kufa- College of Education for Girls

Managing Editor

Prof. Dr. Ali Abdel Fattah El Hadj Farhood

Babylon University

College of Education for Human Sciences

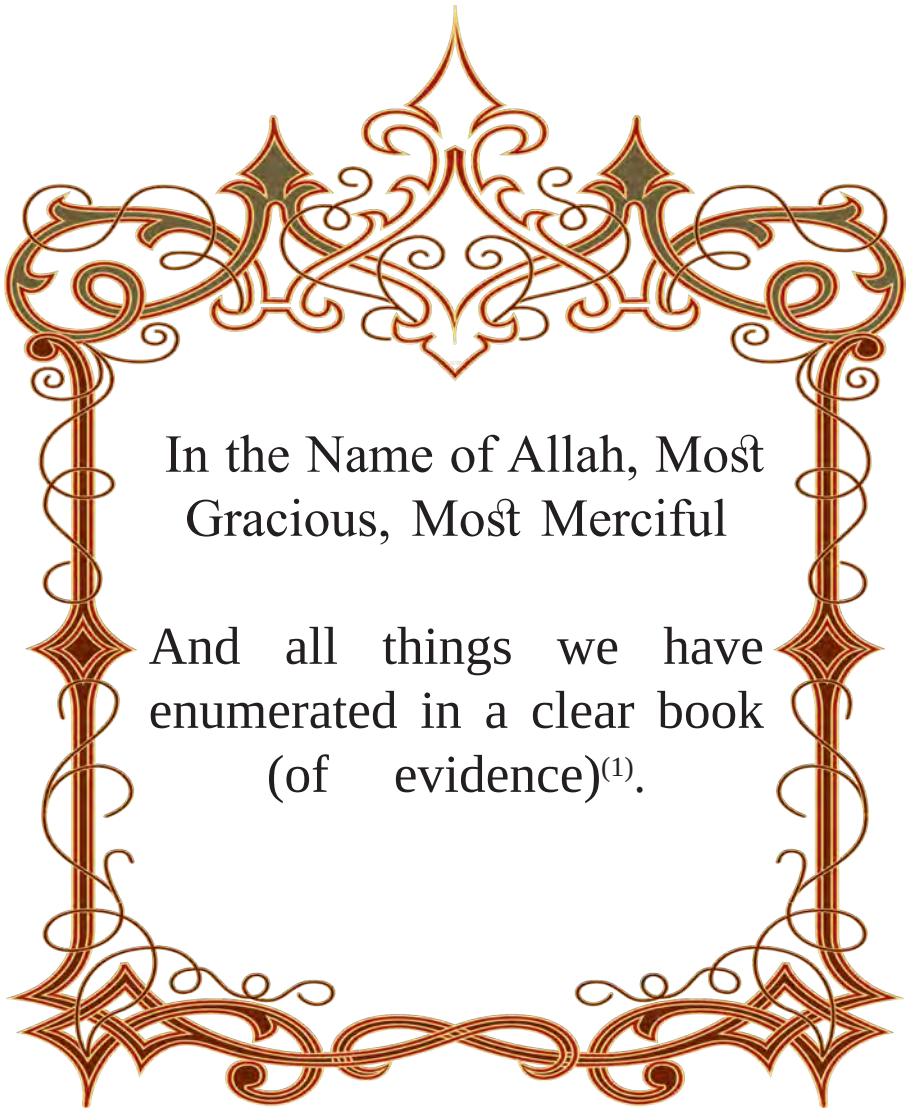

In the Name of Allah, Most Gracious, Most Merciful

And all things we have enumerated in a clear book (of evidence)[1].

1- Abodullah Yussif Ali, The Holy Quran, Text Translation and Comment,(Kuwait: That El-salasil,1989) , Iyat 12,Sura,Yasin.

Al-MUBEEN

Quarterly Adjudicated Journal

Concerned with the Sciences of Road of Eloquence
(Nahj Albalagha) and the chronicle of Imam Ali (a.s)
And his thought

Issued By

General Secretariat of the Holy Al-hussien Shrine

Nahjul Balagha Sciences Foundation

Licensed by

Ministry of Higher Education and Scientific Research
Reliable for Scientific Promotion

Sixth Year. Twelveth Edition

Muharram 1443 AH - August 2021 AD